www.quranonlinelibrary.com

الملا على القاري

المنح الفكرية شرح الجزرية (ن مكتب الرحاب)

١٠١٤ هـ

رقم الكتاب في المكتبة الشاملة: ١٠٢٢٩٣
الطابع الزمني: ٠٠-٤٣-١٤-٢٢-٠٣-٢٠٢٢
المكتبة الشاملة رابط الكتاب

www.Quranonlinelibrary.com

المحتويات

١ المنح الفكرية شرح الجزرية ٥

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عن الكتاب

الكتاب: المنح الفكرية شرح شرح المقدمة الجزرية

المؤلف: علي بن (سلطان محمد)، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤ هـ)

المصدر: الشاملة الذهبية

• الكتاب مقابل ومشكول ومراجع.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عن المؤلف

الملا علي القاري (٠٠٠ - ١٠١٤ هـ = ٠٠٠ - ١٦٠٦ م)
علي بن (سلطان محمد)، نور الدين الملا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره.
ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها.
قيل: كان يكتب في كل عام مصحفا وعليه طرر من القرآآت
والتفسير فيبعيه فيكفيه قوته من العام إلى العام.
وصنف كتبا كثيرة، منها «تفسير القرآن - خ» ثلاثة مجلدات، و «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» و «الفصول المهمة - خ» فقه، و «بداية السالك - خ» مناسك، و «شرح مشكاة المصابيح - ط» و «شرح مشكلات الموطأ - خ» و «شرح الشفاء - ط» و «شرح الحصن الحصين - خ» في الحديث، و «شرح الشمائل - ط» و «تعليق على بعض آداب المريدين، لعبد القاهر السهرودي - خ» في خزانة الرباط (٢٥٠٣ ك) و «سيرة الشيخ عبد القادر الجيلاني - ط» رسالة، ولخص مواد من القاموس سماها «الناموس» وله «شرح الأربعين النووية - ط» و «تذكرة الموضوعات - ط» و «كتاب الجمالين، حاشية على الجلالين - ط» جزء منه، في التفسير، و «أربعون حديثا قدسية - خ» [ثم طُبع] رسالة، و «ضوء المعالي - ط» شرح قصيدة بدء الأمالي، في التوحيد، و «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر - ط» ورسالة في «الرد على ابن العربي في كتابه الفصوص وعلى القائلين بالحلول والاتحاد - خ» و «شرح كتاب عين العلم المختصر من الإحياء - ط» و «فتح الأسماع - خ» فيما يتعلق بالسماع، من الكتاب والسنة ونقول الائمة، و «توضيح المباني - خ» شرح مختصر المنار، في الأصول، و «الزبدة في شرح البردة - خ» في مكتبة عبيد.
ونقل لي عن هامشه، بشأن الخلاف حول اسم أبي صاحب الترجمة، الحاشية الآتية:
«ودأب العجم أن يسموا أولادهم أسماء مزدوجة مثل فاضل محمد وصادق محمد وأسد محمد. واسم أبيه سلطان محمد. فهو من هذا القبيل على ما سمع وأما كونه من الملوك فلم يسمع»
نقلا عن: «الأعلام» للزركلي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

١ المنح الفكرية شرح الجزرية

المِنَحُ الفَكْرَيَّةُ
شرحُ المقدّمَة الجَزْرِيَّة
تأليف
ملا عَلِيٌّ بنُ سُلْطَانَ القَارِيُّ
(ت: ١٠١٤ هـ)
• الكتاب مقابل ومشكول ومراجع.
(نسخ وتشكيل ومراجعة: مكتب الرحاب)

المِنَحُ الفَكْرَيَّةُ شرحُ المقدّمَة الجَزْرِيَّة (¬١)

المقدّمَةُ الجَزْرِيَّةُ التِي سَمَّاهَا نَاظِمُهَا: (المُقدّمَةَ فيما على قارئِ القرآنِ أنْ يَعْلَمَهُ) أُرْجوزةٌ فى التجويدِ لانظيرَ لها، فى قوَّةِ سَبْكِها، وسلاسةِ نظمِها، واشتمالِها على أهمِّ مسائلِ هذا الفنِّ، ممَّا تَدْعُو إليه حاجةُ المُبْتَدِئِينَ, ولا يستغنى عنه أحدٌ مِن المُتْقِنِينَ.

فإنَّها تَضَمَّنَتْ أهمَّ أبوابَ التجويدِ , والَّتِي هى مَخَارِجُ الحروفِ، وصفاتُها، وأحكامُها، وأبوابُ الوقوفِ، والمَقْطُوعُ والموصولُ، وقدَّ ضَمَّنَ ابنُ الجَزَرِيِّ كُلَّ ذلكَ فى هذه المقدّمَةِ حتَّى يَسْهُلَ على المُتَعَلِّمِ حفظُ المسائلِ واستحضارُها .. وقد اشتهرتْ (مُقَدِّمَتُه) هذه، واشتغلَ بها المتعلِّمُون دراسةً لها وحفظًا، وعُنِيَ بها المصنِّفُونَ المحقِّقُون شرحًا لها وتلْقِينًا،

ومِن أهمِّ مَن شرحَها:

- ابنُ الناظمِ أحمدُ بنُ مُحَمَّدٍ الجَزَرِيُّ المُتَوَفَّى سنةَ (٨٢٧) وَسَمَّى شرحَه (الحواشِيَ المُفْهِمَةَ لشرحِ المقدّمَةِ)، وهو مطبوعٌ.

- الشيخُ زكريَّا الأنصاريُّ المُتَوَفَّى سنةَ (٩٢٦ هـ) وسَمَّى شرحَه (الدقائقَ المُحْكَمَةَ فِي شرحِ المُقَدِّمَةِ) وهو مطبوعٌ عِدَّةَ طَبَعاتٍ.

- الشيخُ خالدُ بنُ عبدِ اللهِ الأزهريُّ المُتَوَفَّى سنةَ (٩٠٥ هـ) وَسَمَّاهُ (الحواشِيَ الأزهريَّةَ فى حَلِّ ألفاظِ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ) وهوَ شرحٌ مُوجَزٌ، وَطُبِعَ مِرَاراً .

- أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدٍ القَسْطَلَانِيُّ صاحبُ المواهبِ المُتَوَفَّى (سنةَ ٩٢٣ هـ) واسمُ شرحِه (العقودُ السَّنِيَّةُ فِي شرحِ المقدّمَةِ الجَزَرِيَّةِ).

- رَضِيُّ الدينِ مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ الحَلَبِيُّ المَعْروفُ بابنِ الحَنْبَلِيِّ، المُتَوَفَّى (سنةَ ٩٧١ هـ) واسمُ شرحِه: (الفوائدُ السَّرِيَّةُ فِي شرحِ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ) وَمِمَّن شرحَها باللغةِ الفارسيَّةِ الشيخُ كرامتُ عليٍّ.

وباللغةِ الْأُرْدِيَّةِ الشيخُ سعيدُ أحمدَ، واسمُ شرحِه: (القلائدُ الجوهريَّةُ فِي جِيدِ المقدّمَةِ الجَزَرِيَّةِ). ومِن أحسنِ مَن شرحَها باللغةِ العربيَّةِ المُلَّا عليٌّ القاريُّ، فى كتابِه الذى نحنُ بِصَدَدِه: (المِنَحُ الفكريَّةُ)، ويمتازُ شرحُه بالتفصيلِ والتدقيقِ واستيعابِ المسائلِ والنِّكَاتِ، والفوائدِ والمُهِمَّاتِ، والمُقَارَنَةِ بينَ الآراءِ المختلفةِ، والتحقيقِ فى الرواياتِ المتعدِّدَةِ.

وقد طُبِعَ الكتابُ منذُ سبعٍ وخمسينَ سنةً بمصرَ طبعةً تجاريَّةً تولَّتْ نشرَهَا المكتبةُ التجاريَّةُ بالقاهرةِ، ولَمَّا وجَدْنا أنَّها تحتاجُ إلى مزيدِ عنايةٍ وتدقيقٍ وتحقيقٍ، بحثْنَا عن نُسَخٍ خَطِيَّةٍ للكتابِ، فوجَدْنا بالمدينةِ النبويَّةِ نسختينِ إحداهما كُتِبَتْ سنةَ ستٍّ وستينَ وألفٍ، أي: بعدَ وفاةِ المؤلِّفِ باثنينِ وخمسينَ سنةً ولكنَّها كُتِبَتْ بمكةَ المُشَرَّفَةِ عن أصلِ المؤلِّفِ بخطِّه، وهذا ما جعلَنا نَجْزِمُ باتِّخَاذِهَا أصلًا ..

(¬١) تنبيه: صفحة (٢٠٤،٢٠٥) ساقطة من الأصل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهذه النسخةُ بخطٍّ نَسْخيٍّ مُعْتَادٍ، وهى بمكتبةِ عارفِ حكمتِ برقمِ (٢٨٩/ ٢ مجاميعُ) وهناكَ نسخةٌ أخرى متأخّرَةٌ فى التاريخ، كُتِبَتْ سنةَ (١٢٢٦ هـ) وهى بالمكتبةِ المَحْمُودِيَّةِ برقمِ (٢٧٣٢/ ٥) ولم نَعْتَمِدْ عليها فى التحقيقِ وإن كُنَّا رجَعْنا إليها أحيانًا فهى نسخةٌ مُسَاعِدَةٌ.

فقد اكْتَفَيْنا فى التحقيقِ بالمُقَابَلَةِ بينَ المطبوعةِ وبينَ نسخةِ عارفِ حكمتِ التى رمَزْنا لها بكَلِمَةِ (الأصلِ).

وقد قامَ أخي وزميلي الحافظُ المُجَوِّدُ الشيخُ عبدُ القَوِيِّ عبدُ المجيدِ بالتحقيقِ والتعليقِ , وكُنْتُ أُسْهِمُ معَهُ في المُقَابَلَةِ، وأَتَوَلَّى المراجعةَ، وقمتُ بكتابةِ هذه المقدّمَةِ بمساعدته أيضًا فقد قامَ بجمعِ بعضِ المَعْلوماتِ لها.

وآخِرُ دَعْوَانا أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

كتبه: أبو عاصمٍ الدكتورُ عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الفتَّاحِ القارئُ

بالمدينةِ النبويَّةِ في ٩/ ١٢/١٤١١ هـ

الحمدُ للهِ الذي أودعَ جواهرَ المَعْاني الضيائيَّةِ، في قوالبِ زواهرِ المباني مِن الحروفِ الهجائيَّةِ، وأبدعَ المُكَوِّنَاتِ لظهورِ حقيقةِ ذاتِه العليَّةِ في مرآةِ صفاتِه الجليَّةِ، وأنزلَ القرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، معَ وَساطَةِ الرُّوحِ الأمينِ، على رسولِه خاتمِ النبيِّينَ وسابقِ الأَوَّلِينَ، الذي أشارتْ إلى صفاتِ صدقِه سورةُ صادٍ، وهو أفصحُ مَن نطقَ بالضادِ مِن بينِ العبادِ، وأظهرَ المُغَيَّبَاتِ مِمَّا أُدْغِمَ وأُخْفِيَ وقُلِبَ على قَلْبِ أهلِ العِنادِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آلِه وأصحابِه المقرَّبينَ إليه والمَرْضِيِّينَ لديه، التالينَ على سبيلِ الترتيلِ لكتابِه، والمجوِّدينَ لأداءِ آدابِه، الواقفينَ على عتبةِ بابِه، الواصلينَ إلى حضرةِ جنابِه، المُتَرَسِّمينَ على وَفْقِ خطابِه، حيثُ شَمُّوا رائحةَ فاتحةِ الكتابِ، ورامُوا فيما قامُوا لائحةَ لامعةِ خاتمةِ البابِ.

أَمَّا بعدُ: فيقولُ المُلْتَجِي إلى حَرَمِ ربِّه البارِي، عليُّ بنُ سلطانَ محمدٍ القاري، عَامَلَهُما اللهُ بلطفِه الخفيِّ وكرمِه الوفيِّ: إنَّ المقدّمَةَ المنسوبَةَ للعلَّامَةِ شيخِ الإسلامِ والمسلمينَ وخاتمةِ الحفَّاظِ والمحدّثينَ سيِّدِنا وسندِنا ومولانا وشيخِ مشايخِنا ممَّن أَوْلَانَا، الشيخِ أبى الخيرِ شمسِ الدينِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدٍ الجَزَرِيِّ، قَدَّسَ اللهُ سِرَّه السريَّ،

ما رأيتُ لها شَرْحًا كاملًا يُبَيِّنُ بيانًا شاملًا يكونُ لتحقيقِ الحقائقِ كافلًا فسنَحَ ببالِي أنْ أضَعَ عليها شرحًا مُعْتَدِلًا لا مُخْتَصِرًا مُخِلًّا ولا مُطَوَّلًا مُمِلًّا. فأقولُ وباللهِ التوفيقُ، وبيدِه أَزِمَّةُ التحقيقِ: إنَّ قولَه:{ يقولُ راجي عفوِ ربٍّ سامعٍ }بإشباعِ كسرةِ العينِ للوزنِ، وفي نسخةٍ بإثباتِ ياءِ الإضافةِ (محمدُ بنُ الجَزَرِيِّ الشافعيُّ) يشيرُ إلى أنَّ العبارةَ المَقُولَةَ إذا كانتْ من جنسِ العلومِ المَنْقُولَةِ ينبغي أنْ تُنْسَبَ إلى قائلِها، لتكونَ سَنَدًا لناقلِها، وعبَّر بصيغةِ المضارعِ الدالِّ على الاستقبالِ، ليُشعِرَ أنَّ الخطبةَ مُتَقَدِّمَةٌ على أصلِ المقدّمَةِ، ولو فُرِضَ عكسُ ذلكَ لوُجِدَ له وجهٌ أيضًا هنالكَ بأنْ حُمِلَ على حكايةِ الحالِ الماضيةِ، ويُؤَيِّدُه تعبيرُ بعضِهم يقالُ في أوائلِ التصانيفِ المَرْضِيَّةِ، وأغربَ الشارحُ حيثُ قالَ: وهو أَوْلَى مِن تعبيرِه في طيَّبَتِه بـ (قَالَ): لأنَّ المقولَ لم يقعْ ولا يقالُ: إنَّه أَلَّفَ الكتابَ ثمَّ بعدَ فراغِه قالَ هذا القولَ، لأنَّه خلافُ الظاهرِ، بل هو المتبادرُ بِناءً على حُسْنِ الظنِّ بالأكابرِ. و (الراجِي) اسمُ فاعلٍ مِن المُعْتَلِّ اللَّامِ الواويِّ وأَبْدلَ واوَهُ ياءً لتطرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها ثمَّ اسْتِثْقَالُ الضمَّةِ باعثٌ لحذفِها، وجُرَّ (عفوِ) لكونِه مضافًا إليه بالنسبةِ إلى سابقِه وإنْ كانَ مُضَافًا مِن جهةٍ لاحقةٍ، وتوهَّمَ بعضُهم فجَوَّزَ نصْبَه على أنَّهُ مفعولٌ لاسمِ الفاعلِ، بِناءً على أنَّهُ من قَبِيلِ:{ والمُقِيمِي الصلاةِ }حيثُ قُرِيءَ في الشواذِّ بنصبِها، وليسَ كذلكَ لعدمِ التوافقِ هنالكَ، كانَ الأَوْلَى أنْ يجعلَه نظيرًا لقولِه تعالى:{ إنَّكُم لَذَائِقُوا العذابِ }على روايةٍ شاذَّةٍ في القراءةِ ووجهٍ ضعيفٍ في العربيَّةِ، إلا أنَّ نصبَ (عفوِ) معَ تنوينِ (راجٍ) لا يصحُّ روايةً ولا دراية، وكذا لا يجوزُ تنوينُ (راجٍ) ونصبُ (عفوِ) لَمَا ذُكِرَ، معَ مُخَالَفَتِه لمَا رُسِمَ وسُطِّرَ، نعمَ عملُ اسمِ الفاعلِ المضافِ إذا كانَ مُعرَّفًا نصَبَ مفعولَه تخفيفًا مُعْتَبَرٌ في العربيَّةِ، وأَمَّا عملُه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كذلكَ معَ كونِه نكرةً فهو ضعيفٌ، كما صرَّحُوا به وإنْ قُرِيءَ قولُه} لَذَائِقُوا الْعَذَابَ {بالنصبِ فلا يُقاسُ عليه، لاسيَّما معَ مُخَالَفَتِه الرسمَ لديه.

والربُّ بمعنى المُرَبِّي على الأظهرِ من جملةِ معَانيه، للمُنَاسَبَةِ في مبانيه، وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ: لا يقالُ له: ربٌّ بمعنى الصاحبِ، لأنَّه ليسَ مِن أسمائِه. ففيه نظرٌ لورودِ (اللهمَّ أنتَ الصاحبُ في السفرِ) معَ أنَّهُ لا يلزمُ مِن عدمِ كونِ الصاحبِ مِن أسمائِه وصفاتِه تعالى عدمُ جوازِ إطلاقِ الربِّ بمعنى الصاحبِ عليه، فتأمَّلْ فيما يُتَوَجَّهُ إليه، ثُمَّ قولُ المصنِّفِ (سَامِعِ) بإشباعِ كسرِ العينِ على ما في الأصولِ المحرَّرةِ والنسخِ المُعْتَبَرَةِ، قالَ الشيخُ خالدٌ الأزهريُّ تبعًا لابنِ المصنِّفِ: هو بمعنى سميعٍ، لكن سميعٌ أبلغُ، ففي العبارةِ مناقشةٌ، كما أنَّ في الإطلاقِ مُسَامَحَةً، فإنَّ أسماءَ اللهِ تعالى توقيفيَّةٌ، ولا يجوزُ تغييرُ ما وردَ من الصفاتِ الجليَّةِ معَ اقتضائِها وصفَ الأبلغيَّةِ، حتى قيلَ في الصفةِ السَّلبيَّةِ قد تُؤْتَى بصيغةِ المبالغةِ للإشعارِ بأنَّهُ لو كانتْ ثابتةً له لكانتْ بهذه الصفةِ الحقيقيَّةِ، كما حُقِّقَ في قولِه تعالى} وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ {وهذا مَسْلَكٌ دَقِيقٌ ليسَ عليه مزيدٌ للمُرِيدِ، ثُمَّ مِن المَعْلُومِ أنَّهُ لم يردْ سامعٌ في المسامعِ بحسبِ إطلاقِه وإنْ جاءَ في بعضِ الرواياتِ (سامِعِ خَلْقِه) نعم قد يكونُ السمعُ بمعنى القَبُولِ والإجابةِ، ومنه قولُ المُصَلِّي: سمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. قالَ عصامُ الدينِ: أي ممَّن حَمِدَهُ. وهو بعيدٌ مَبْنًى ومعنًى، أمَّا أوَّلًا فلأنَّ اللَّامَ بمعنى مَنْ غيرُ مَعْرُوفةٍ، وأمَّا ثانيًا فلأنَّ تحتَه ليسَ إفادةً تامَّةً، لأنَّ صفةَ سماعِه بمعنى إدراكِه عامَّةٌ فَيُحْمَلُ على معنى القَبُولِ والإجابةِ لتمامِ الإفادةِ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ: "مَعْناه قَبِلَ حَمْدَ مَنْ حَمِدَهُ وأجابَ مَن حَمِدَه إلى ما طُلِبَ منه" فمستقيمٌ من جهةِ المعنى إلا أنَّهُ يُحْتَاجُ إلى القولِ بزيادةِ اللَّامِ في المبنى، فالأظهرُ أنْ يقالَ: إنَّ سمِعَ بمعنى استجابَ، فإنه يتعدَّى بنفسِه كما في القاموسِ وباللَّامِ كما في الكتَّابِ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ: وهذا المعنى هو المرادُ به هاهنا يعني في هذا البيتِ ففيه نظرٌ ظاهرٌ من جهةِ حصرِ الإرادةِ، إذ يمكنُ حمْلُه على المعنى المشهورِ مِن السمعِ، وهو ملائمٌ لقولِه: (يقولُ). نعم الأَوْلَى أنْ يُحْمَلَ عليه لما سَبَقَ مِن الإشارةِ إليه، وقدْ جمعَ الشيخُ زكريَّا بينَ إرادةِ الحقيقةِ والمجازِ واستعملَ بينَ المَعْنيينِ المُشْتَرَكَيْنِ على ما أجازَه الشافعيُّ فقالَ في المسألتينِ: أي سامعٍ لرجائِه وغيرِه فيجيبُه بما رجاهُ، ولا يخفى أنَّ قولَه مُؤَمِّلٌ صَفْحَ مالكٍ تفسيرٌ بما هو أخْفَى، فالأَوْلَى أنْ يقالَ المعنى يقولُ طامعُ مغفرةِ ربٍّ عظيمٍ، لما في ذكرِ الربِّ من الاستعطافِ والإيماءِ إلى عادتِه سبحانَه في الكرمِ والعطاءِ وسائرِ الألطافِ، المستفادُ مِن قولِه (سامِعٌ) أي سَمَاعُ إجابةٍ وَقَبُولٍ، كما قيلَ في قولِه تعالى:} واسْمَعُوا {. وحينئذٍ يكونُ الإجابةُ والقبولُ قيدًا في السماعِ، لا أنَّهُ معنى مُسْتَقِلٌّ مضمومٌ إليه، ولا يَبْعُدُ أنْ يكونَ (سامِعِي) بالإضافةِ على الالتفاتِ مِن الغَيْبَةِ إلى التكلُّمِ (وحينئذٍ إمَّا أنْ يكونَ خبرًا بتقديرِ كانَ) أو بتقديرِ هو على أنَّ الجملةَ مُعْتَرِضَةٌ، وأخطأَ الشارحُ حيثُ قالَ: السميعُ والسامِعُ صفتانِ مشتقَّتَانِ مِن السمعِ بمعنى القَبُولِ والإجابةِ، بل السميعُ صفةُ مُبَالَغَةٍ مِن السمعِ بمعنى السَّمَاعِ والإدراكِ للمَسْمُوعَاتِ، ومنه قولُه تعالى} وَهُوَ السميعُ البصيرُ {. ثمَّ يرفعُ (محمدٌ) على أنَّهُ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ (للراجي) ويجوزُ نَصْبُه بتقديمِ أعني أو يعني، وأبعدَ مَن جعلَه فاعلًا وجعلَ (راجي عفوِ) حالًا.

والجَزَرِيُّ نسبةً إلى جزيرةِ ابنِ عمرَ، رَضِيَ اللهُ عنه ببلادِ الشرقِ، كذا ذكرَه ابنُ المصنِّفِ وتبعَه مَن بعدَه في إجمالِه، وفي القاموسِ: بلدٌ شمالَ المَوْصِلِ تحيطُ به دِجْلَةُ مثلَ الهلالِ، واللهُ أعلمُ بالحالِ، والمرادُ بابنِ عمرَ الذي نُسِبَ إليه هو (عبدُ العزيزِ بنُ عمرَ) وهو رجلٌ مِن أهلِ (بَرْقَعِيدَ) من عملِ المَوْصِلِ، بناها فَنُسِبَتْ إليه، نصَّ على ذلكَ العلامةُ أبو الوليدِ بنُ الشِّحْنَةِ الحنفيُّ، في تاريخِه (روضةِ المناظرِ في علمِ الأوائلِ والأواخرِ) فليسَ بصحابيٍّ كما توهَّمَهُ بعضُهم.

والشافعيُّ نسبةً إلى الإمامِ محمدِ بنِ إدريسَ بنِ شافعٍ القرشيِّ المطَّلبيِّ، كذا قالَ الشرَّاحُ، وقالَ ابنُ المصنِّفِ: نسبةً إلى مذهبِ الإمامِ،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهو أقربُ إلى المرامِ وأنسبُ في هذا المقامِ. وإلا فالتحقيقُ أنَّ الشافعيَّ نِسْبَةٌ للإمَامِ إلى جدِّهِ شافعٍ، وأنَّ القياسَ في النسبةِ إلى مذهبِ الشافعيِّ تكريرُ النسبةِ، وأنَّهُ اكْتُفِيَ بواحدٍ منهما تخفيفًا.

وهنا لطيفةٌ خفيَّةٌ وهي: أنَّ نسبةَ الحنفيَّةِ حقيقيَّةٌ ونسبةَ الشافعيَّةِ مجازيَّةٌ. ثُمَّ (الشافعيُّ) صفةٌ لمحمدٍ فهو مرفوعٌ أو للجزَرِيِّ فهو مجرورٌ، والثاني أقربُ، والأَوَّلُ أنسبُ، وأسْكنَ الياءَ وخَفَّفَ للضرورةِ.

(الحمدُ للهِ وصلَّى اللهُ على نبيِّهِ ومُصْطَفَاهُ)

بالإشباعِ فيهما، والجملتانِ معَ ما بعدَهُمَا مِن الأبياتِ إلى آخرِ الكتابِ مقولُ القولِ، والجملةُ الأُولَى اسميَّةٌ مُفيدَةٌ للدوامِ والثبوتِ الأزليَّةِ والأبديَّةِ، وهي في المبنى خبريَّةٌ وفي المعنى إنشائيَّةٌ، والجملةُ الثانيَة (خبريَّةٌ وفي المعنى) فعليَّةٌ ماضويَّةٌ مفيدةٌ للتجديدِ في كُلِّ حالةٍ وقضيَّةٍ، وهي خبريَّةٌ لفظًا ودُعَائيَّةٌ معنى.

ثُمَّ قيلَ الحمدُ والمدحُ والشكرُ ألفاظٌ مُتَرَادِفَةٌ، والمحقِّقُون على أنَّهَا حقائقُ مُخْتَلِفَةٌ، فإنَّ (الحمدَ) هو الثناءُ باللسانِ على الجميلِ الاختياريِّ عَلَى جهةِ التبجيلِ مِن نعمةٍ وغيرِها، ومثلَه حدٌّ (للمدح) لكن بحذفِ الاختياريِّ منها فيقالُ: حمدتُ زيدًا على عِلْمِه وكَرَمِه، ولا يقالُ حمِدْتُه على حُسْنِه بل مَدَحْتُهُ.

والشكرُ: فعلٌ يُنْبِئُ عن تعظيمِ المُنْعِمِ بسببِ إنعامِه على الشاكرِ أو غيرِه قولًا وعملًا واعتقادًا وفعلًا، فهو أعمُّ منهما موردًا وأخصُّ مُتَعَلَّقًا وهما بالعكسِ، والمدحُ أعمُّ مِن الحمدِ مُطْلَقًا ثُمَّ (أل) فيه للاستغراقِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ، خِلَافًا للمُعْتَزِلَةِ بِناءً على خِلافِهم في مَسْأَلَةِ خلقِ الأفعالِ، إذ المعنى كُلُّ حَمْدٍ صدرَ مِن كُلِّ حامدٍ فهو ثابتٌ للهِ تعالى أو مختصٌّ به دونَ مَن عداهُ، فإنَّ حَمْدَ المَصْنُوعِ راجعٌ إلى حَمْدِ الصانعِ سواءٌ عَلِمَ بذلكَ أو جَهِلَ فيما هنالكَ، أو للجنسِ، وهو يفيدُ في هذا المقامِ ما يُسْتَفَادُ مِن الاستغراقِ في عمومِ المرامِ، فإنَّ لامَ للهِ للاختصاصِ، فلا فردَ منه لغيرِه وإلا يكنْ مُخْتَصًّا بهِ، أو للعهدِ. يعني: الحمدَ الذي حَمِدَ اللهُ به نفسَه في أزَلِه وأظهرَه على لسانِ أنبيائِه وأصفائِه مختصٌّ بِه، والعبرةُ بحمدِ مَن ذكرَ فلا فردَ منه لغيرِه، وقد يقالُ في المعنى إنَّ صفةَ الحامديَّةِ والمحموديَّةِ ثابتةٌ له تعالى فهو الحامدُ وهو المحمودُ ليسَ في الدارِ غيرُه ديَّارٌ سوى اللهِ في الوجودِ، واللهُ اسمٌ لذاتِ الواجبِ الوجودِ المُسْتَجْمِعِ لصفاتِ الكمالِ التي من جملتِها الكرمُ والجودُ، والقولُ الأتمُّ أنَّهُ الاسمُ الأعظمُ، لكن بشرطِ أنْ تقولَ: اللهُ وليسَ في قلبِكَ سواهُ.

واخْتُلِفَ هلْ هو مشتقٌّ أو لا، وقد ذكَرْنا بعضَ ما يتعلَّقُ به لغةً وإعلالًا في بعضِ الرسائلِ بحسبِ ما ظهرَ لنا من الوسائلِ؛ ليكونَ مُقْنِعًا لكُلِّ طالبِ وسائلٍ, وإن لم يكنْ طائلٌ تحتَ هذه المسائلِ.

وبدأَ بالحمدِ اقْتِدَاءً بالقرآنِ المَجِيدِ، واقْتِفَاءً بحديثِ النبيِّ المجيدِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لم يُبْدَأْ فيه بالْحَمْدِ للهِ فهو أَجْذَمُ) أي: مَقْطُوعُ البركةِ وفي روايةٍ: (فهو أقطعُ) وفي أخرى: فهو أبترُ. والحديثُ أخرجَه أبو داودَ وغيرُه عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه وحسَّنَهُ ابنُ الصلاحِ وغيرُه ووردَ أيضًا عنه مرفوعًا: (كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأُ فيه ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فهو أقطعُ) وفي روايةٍ عنه أيضًا: (كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بحمدِ اللهِ والصلاةِ عليَّ فهو أقطعُ أبترُ مَمْحُوقٌ مِن كُلِّ بركةٍ) والمرادُ بذي بالٍ صاحبُ شأنٍ في حالٍ أو مآلٍ فتَحَصَّلَ من مجموعِ الأحاديثِ أنَّهُ ينبغي أنْ يَقَعَ الابتداءُ بكُلٍّ مِن الثلاثةِ، وأنَّ الابتدائيَّةَ يُعْتَبَرُ فيها التوسعَةُ في أجزائِها الزمانيَّةِ المقيَّدَةِ بما قَبْلَ الشروعِ في المقاصدِ التصنيفيَّةِ، والترتيبُ مستفادٌ من ورودِ الآياتِ القرآنيَّةِ فتعيَّنَ تأخيرُ الصلاةِ المُحَمَّديَّةِ عن الجملةِ الحمديَّةِ لنقصانِ مرتبةِ العبوديَّةِ عن صفةِ الربوبيَّةِ وأمَّا تقديمُ الشاطبيِّ رحمَهُ اللهُ تعالى للجملةِ الصلاتيَّةِ فلعلَّهُ أرادَ بأنَّ البسملةَ بمنزلةِ الشهادةِ للوحدةِ والتصليَّةِ بمنزلةِ الاعْتِرَافِ بالنبوَّةِ، وبهما يحصلُ مقامُ الإيمانِ فيناسبُ أنْ يَقَعَ بعدَه الحمدُ على ذلكَ الإحسانِ ثمَّ الشاطبيُّ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رحمةُ اللهِ عليه تَكَلَّفَ وأتَى بأجزاءِ البسملةِ منظومةٍ لكنَّها متفرِّقةٌ مُنْفَصِلَةٌ ولم يَسَعْ للناظمِ هنا أنْ يأتيَ بتلكَ الطريقةِ فاكْتَفَى بالحمدلةِ كما يدلُّ عليه حديثُ (كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبْدَأْ فيه بذِكْرِ اللهِ) الجامعُ الرافعُ للنزاعِ في أنَّ الابتداءَ يكونُ حقيقةً وإضافيَّةً.

والحاصلُ أنَّ المقصودَ مِن الأحاديثِ النبويَّةِ أنَّ الابتداءَ لا يَصْدُرُ في حالِ الغفلةِ ليفيدَ الإخلاصَ للهِ تعالى والاختصاصَ به وينفي الرياءَ والسُّمْعَةَ، وليحصلَ له ببركةِ الابتداءِ توفيقُ الانتهاءِ وعدمُ الانقطاعِ في الأثناءِ سواءٌ يكونُ ذِكْرُ اللهِ في ضمنِ البسملةِ أو الحمدلةِ أو التصليَّةِ أو غيرِها، ولا يبعُدُ أنَّ المصنِّفَ جمعَ بينهما بأنْ تلفَّظَ بالبسملةِ ولم يجعلْها جزءًا

مِن الكتابةِ وأمَّا الشرحُ للشيخِ زكريَّا فهو يشيرُ إلى أنَّ البسملةَ في أوَّلِها قبلَ الشروعِ فيها موجودةٌ بحسبِ الكتابةِ لكنَّه مُخَالِفٌ لما عليه الأصولُ، معَ أنَّهَا لا تدخلُ حينئذٍ تحتَ المَقُولِ ويُؤيِّدُ ما ذَكَرْنا قولُ ابنِ المصنِّفِ بدأَ بالحمدِ تأسِّيًا بالقرآنِ وبحديثِ الحمدِ في كُلِّ أمرٍ ذي شأنٍ، وأغربَ شارحٌ مصريٌّ هنا حيثُ قالَ: الوقفُ على بسمِ اللهِ قبيحٌ، وعلى الرحمنِ كذلكَ، وعلى الرحيمِ تامٌّ ا. هـ وهو كَلَامٌ ناقصٌ كما سيأتي حَلُّه في مَحَلِّهِ وكذا في قولِه يجوزُ كسرُ الدالِ بنقلِ حركةِ اللامِ إلى الدالِّ على الاتباعِ، فإنَّهُ لا نَقْلَ في ذلكَ بلْ اتِّبَاعٌ مجرَّدٌ هنالكَ كما قُرِيءَ شاذًّا

بالكسرِ والضمِّ في الحمدِ للهِ، ثمَّ النبيُّ إمَّا مهموزٌ مِن النبأِ وهوَ الخبرُ فعيلٌ بمعنى الفاعلِ، وهو الأظهرُ، لأنَّه مُخْبِرٌ عن اللهِ تعالى وإمَّا غيرُ مهموزٍ وهو الأكثرُ فقيلَ إنَّه مخفَّفُ المهموزِ فَأُبْدِلَتْ همزتُه ياءً وهو المُخْتَارُ، كما أشارَ إليه الشاطبيُّ بقولِه:

وجمعًا وفردًا فى النبيءِ وفي النُّبُوءةِ الهمزَ كُلٌّ غيرُ نافعٍ أبدلا

وأغربَ الشارحُ بقولِه: هو مأخوذٌ مِن الإِنْبَاءِ وقيلَ: مِن النبأِ ا. هـ وقيلَ: إنَّهُ مِن النَّبْوةِ بمعنى الرِّفْعَةِ، لأنَّ النبيَّ مرفوعُ الرتبةِ على سائرِ البَرِيَّةِ وهو إنسانٌ أُوحِيَ إليه (بشرعٍ) وإنْ لم يُؤْمَرْ بتبليغِه. والرسولُ إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٍ وأُمِرَ بتبليغِه فالنبيُّ أعمُّ منه مطلقًا.

وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ: والفرقُ بينه وبينَ الرسولِ أنَّ الرسولَ مأمورٌ بتبليغِ ما أُنبِئَ به، والنبيَّ هو المُخْبَرُ ولم يُؤْمَرْ بالتبليغِ فكُلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليسَ كُلُّ نبيٍّ رسولًا فتفريعٌ غيرُ صحيحٍ على قولِه وهو قولُ جماعةٍ، لأنَّهما حينئذٍ مُتَبَايِنَانِ بل هو صريحٌ فيما قدَّمْنَاه مِن أنَّ الرسولَ أخصُّ مِن النبيِّ كالإنسانِ بالنسبةِ إلى الحيوانِ واللهُ المستعانُ، ثمَّ اختيارُه وصفَ النبوَّةِ، لأنَّها أعمُّ وفي الأحوالِ أتمُّ، ولأنَّهُ إذا كانَ بنعتِ النبوَّةِ يستحقُّ الصلاةَ وإنزالَ الرحمةِ فباعتبارِ وصفِ الرسالةِ أَوْلَى كما لا يخفى أو أرادَ بقولِه ومصطفاهُ ورسولُه كما يشيرُ إليه قولُه تعالى: {اللهُ يَصْطَفِي مِن الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ومِنَ النَّاسِ}. وهو لا يُنَافِي حديثَ مسلمٍ: (إنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِن ولدِ إسماعيلَ، واصطفَى مِن كِنَانةَ قريشًا، واصْطَفَى مِن قريشٍ بني هاشمٍ، واصطفاني مِن بني هاشمٍ، فأنا خِيارٌ، مِن خيارٍ، من خيارٍ). واعترضَ الشيخُ زكريَّا على المصنِّفِ حيثُ قالَ: وكانَ ينبغي له ذِكْرُ السلامِ ؛ لأنَّ إفرادَ الصلاةِ عنه مكروهٌ كعكسِه لا قترانِهما في قولِه تعالى {صَلُّوا عليه وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} ولعلَّه ذكرَه لفظًا ا. هـ وهو مبنيٌّ على ما قالَه النوويُّ. والمصنِّفُ ذهبَ إلى خلافِه حيثُ قالَ في مِفْتَاحِ الحصنِ وأمَّا الجمعُ بينَ الصلاةِ والسلامِ فيُقالُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو الأَوْلى والأفضلُ والأكملُ ولو اقْتَصَرَ على أحدِهما جازَ مِن غيرِ كَرَاهَةٍ فقد جرَى عليه جماعةٌ مِن السلَفِ منهم الإمامُ مسلمٌ في أَوَّلِ صحيحِه وهَلُمَّ جرًّا حتى الإمامُ وليُّ اللهِ أبو القاسمِ الشاطبيُّ في قصيدتِه اللاميَّةِ والرائيَّةِ و (هو) قولُ النوويِّ وقد نصَّ العلماءُ على كراهيَّةِ الاقتصارِ على الصلاةِ من غيرِ تسليمٍ ا. هـ. فليسَ بـ (ذاكَ) بِمُتَأَكِّدٍ فإني لا أعلمُ أحدًا نصَّ على ذلكَ مِن العلماءِ ولا مِن غيرِهم، أقولُ: ولا دلالةَ في الآيةِ للجمعِ بينهما على وجهِ المَعِيَّةِ, وأمَّا قول مَن قالَ يُكْرَهُ تَرْكُه ولو خطأً فخطأٌ ثمَّ لا شَكَّ أنَّ الإضافةَ في نبيِّه ومصطفاهُ عهديَّةٌ وهو الفردُ الأكملُ ممَّن اتَّصَفَ بالنبوَّةِ والاصطفائيَّةِ لكنَّ معَ هذا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أوضَحَهُ المصنّفُ بقولِه:

(مُحَمَّدٍ وآلِه وصحبِه ومُقْرِئِ القرءآنِ معَ مُحِبِّهِ)

بِجَرِّ محمَّدٍ على أنَّهُ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ وهو عَلَمٌ مأخوذٌ من حَمَّدَ مبالغةُ حَمِدَ لما اقتضاهُ مِن الصيغةِ التفعليَّةِ ثمَّ نُقِلَ من الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ. والمرادُ (بآلِه) أقاربُه وأهلُ بيتِه أو جميعُ أتباعِه مِن أمَّتِه فعطَفَ (صحبِه) مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، فلا يحتاجُ إلى قولِ ابنِ المصنِّفِ, والتقديرُ: وصحبُه غيرُ الآلِ لِيَقْوَى العطفُ، يعني: إذ الأصلُ فيه المُغَايَرَةُ، لكن نقولُ يكفي فيه المُغَايَرَةُ الاعتباريَّةُ، واختيارُ الآلِ على الأهلِ؛ لأنَّ الأهلَ مُخْتَصٌّ بذَوِي الشرفِ، أمَّا على المعنى الأوَّلِ فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فتأمَّلْ، فإنَّ الصَّحْبَ بفتحِ الصادِ ويُكْسَرُ اسمُ جمعٍ كرَكْبٍ للراكبِ، وهو اختيارُ سِيبَوَيْهِ،

وقيل: جمعٌ لصاحبٍ وهو مختارُ الأخفشِ، وضُعِّفَ بأنَّهُ لا يُجْمَعُ فاعلٌ على فَعْلٍ، والصحيحُ في حدِّ الصحابيِّ أنَّهُ: مَن لَقِيَ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا به، ومات على الإيمانِ من غيرِ تخلُّلٍ بالردَّةِ. وقد حقَّقْنا هذا المبحثَ في شرحِنا لشرحِ النخبةِ، والمرادُ بمُقرِئِ القرآنِ مُعَلِّمُهُ وهو يشملُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآلِه وأصحابِه وأتباعِه، ولا بِدْعَ في توارُدِ التصليَّةِ باعتبارِ الصفاتِ المختلفةِ فلا يُحْتَاجُ إلى تخصيصِ الإقراءِ بالتابعينَ وغيرِهم ممَّن بعدَهم كما ذكرَه ابنُ المصنِّفِ، والضميرُ في (مُحِبِّهِ) راجعٌ إلى القرآنِ وهو صادقٌ لعمومِ أهلِ الإيمانِ فلا يحتاجُ إلى تقييدِه بالعاملِ به، كما ذكرَه زكريَّا، أو إلى مُقْرِئِه وهو أبلغُ في مقامِ البرهانِ ثمَّ هو أعمُّ مِن أنْ يكونَ قارئًا أو غيرَه، لأنَّ المرءَ معَ مَن أحبَّ وقيلَ: الضميرُ في (مُحِبِّهِ) راجعٌ إلى النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو في غايةٍ مِن البعدِ، وكذا قولُ الشارحِ الرُّومِيِّ: (مُقْرِئ) أصلُه مُقْرِئِينَ، وسقطَ النونُ بالإضافةِ، وفي الجمعِ بينَ الآلِ والصحابةِ إيماءٌ إلى اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ خلافًا للخوارجِ والرَّافِضَةِ أبعدَهم اللهُ عن مرتبةِ المحبَّةِ.

(تنبيهٌ) وقعَ اختلافٌ بينَ أكابرِ الأمَّةِ في أنَّ النبوَّةَ أفضلُ أمْ الرسالةُ، ولكُلٍّ وِجْهةٌ؛ إذ النبوَّةُ المجرَّدَةُ من حيثُ التوجُّهُ إلى اللهِ تعالى وَأَخْذُ الفيضِ منه سبحانَه أولى من حيثُ التوجُّهُ إلى الخلقِ وإيصالُ الفيضِ إليهم، إلا أنَّ الرسولَ من حيثُ إنه كاملٌ مُكَمِّلٌ أفضلُ من النبيِّ من حيثُ إنه كاملٌ معَ أنَّ الرسالةَ ما تنافي الولايةَ فله المرتبةُ الجمعيَّةُ المستفادةُ من صفةِ الاصطفائيَّةِ، فإنَّ الكاملَ الواصلَ إلى مرتبةِ جمعِ الجمعِ لا يَحْجبُه الكثرةُ عن الوحدةِ ولا الوحدةُ عن الكثرةِ، وأمَّا عبارةُ بعضِ الصوفيَّةِ أنَّ الوِلَايَةَ أفضلُ مِن النبوَّةِ. فَيَعْنُونَ بها أنَّ ولايةَ الرسولِ أفضلُ مِن النبوَّةِ كما سبقَ لا مطلقًا، لئلَّا يلزمَ منه أنْ يكونَ الوليُّ أفضلَ مِن النبيِّ؛ إذ لم يقلْ به أحدٌ مِن أهلِ الإسلامِ، وأمَّا قول الحَلِيمِيِّ يحصلُ الإيمانُ بقولِ الكافرِ: آمنتُ بمحمدٍ النبيِّ بخلافِ محمدٍ الرسولِ لأنَّ النبيَّ لا يكونُ إلا للهِ، والرسولُ قد يكونُ لغيرِه فمبنيٌّ على الاستعمالِ العرفيِّ، إلا أنَّ لفظَ الإيمانِ يمنعُ مِن حملِه على المعنى العرفيِّ كما لا يخفى على أهلِ الإيقانِ، وفي البيتِ إيماءٌ إلى قولِه عليه السلامُ (أُغْدُ عَالِمًا أو مُتَعَلِّمًا أو سامِعًا أو مُحِبًّا ولا تَكُن الخامسةَ فتَهْلَكَ) رواهُ البَزَّارُ والطبرانيُّ عن أبي بَكْرَةَ.

(وبعدُ إنَّ هذه مُقَدِّمَهْ) أي بعدَ ما تقدَّمَ مِن الحمدِ والصلاةِ وهي كلمةٌ يُؤْتَى بها للانتقالَ من غرضٍ أو أسلوبٍ إلى آخرَ، يُسْتَحَبُّ الإتيانُ بها في الخطبِ والمُكَاتَبَاتِ اقتداءً بالنبيِّ عليه السلامُ، كذا ذكرَه خالدٌ، وفيه أنَّ الإتيانَ (بأَمَّا بعدُ) هو مُسْتَحَبٌّ بلا شبهةٍ، وإنَّما الكَلَامُ في (بعدُ) ولا يبعدُ أنْ يقالَ مالا يُدْرَكُ كُلُّه لا يُتْرَكُ كُلُّه خصوصًا في ضرورةِ الكَلَامِ معَ احتمالِ تقديرِ (أمَّا) لتحصيلِ المُرَامِ. هذا قد روى عبدُ القادرِ الرَّهَاوِيُّ في الأربعينَ بأسانيدَ عن أربعينَ صحابيًّا أنَّهُ عليه السلامُ كانَ يأتي بها في خطبِه وكتبِه، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وتقديرُ المضافِ إليه محذوفٌ في هذا البيتِ، وفيه أنَّ التقديرَ مُغْنٍ عن المحذوفِ، وكذا عكسُه والراويةُ بضمِّ الدالِ وإنْ أجازَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

هشامٌ فتحها لكنْ أَنْكَرَه النَّحَّاسُ، وأمَّا تجويزُ الفَرَّاءِ رفعَه مُنَوَّنًا وكذا نَصْبَه فليسَ هذا مَحَلَّهُ، وأمَّا ذِكْرُه شارحًا عن بعضِ مشايخِه مِن أنَّ وجهَ الرفعِ التنوينُ كونُه فاعلًا ليكُنْ المقدَّرَةِ في قولِهم: مهما يكنْ من شيءٍ بعدُ فما أبعدَهُ عن التحقيقِ واللهُ وليُّ التوفيقُ، و (هذه) إشارةٌ إلى الرسالةِ أو الأُرْجوزةِ أو القصيدةِ، وهي إن تأخَّرَت الخطبةُ عن فراغِ المقدِّمَةِ، حِسِّيَّةٌ، وإن تقدَّمتْ عليه ذهنيَّةٌ ومنه قولُهُ تعالى:{ ذَلِكُمُ اللهُ }،{ وتلكَ الجَنَّةُ }.

و (المُقَدِّمَةُ) طائفةٌ مِن العلمِ، كمقدِّمَةِ الجيشِ، وهي بكسرِ الدالِ من قَدِمَ اللازمُ بمعنى تَقَدَّمَ، ومنه قولُه تعالى (لا تُقَدِّمُوا بينَ يدي اللهِ ورسولِه) أي: لا تَتَقَدَّمُوا، وقيلَ في الآيةِ: إنَّ المفعولَ مُقَدَّرٌ أي: لا تُقَدِّمُوا أمرًا، وتَكَلَّفَ بعضُهم هنا أيضًا وقالَ المعنى هي مقدِّمَةٌ نَفْسَها على غيرِها، ويجوزُ فتحُ الدالِ على لغةٍ قليلةٍ كمقدَّمَةِ الرجلِ مِن قَدَّمَ المُعْتدِيَ، واقتصرَ عليه (بَحْرَقٌ) في شرحِه.

وأمَّا قولُ جمعٍ مِن الشرَّاحِ: إنَّ هذه طائفةٌ مِن علمِ التجويدِ فليسَ على ظاهرِه، لأنَّ التجويدَ أحدُ مسائلِها كما سيأتي بيانُه في مَحَلِّها، اللهمَّ إلا أنْ يقالَ يُنْسَبُ إليه تغليبًا، لكونِه المرادَ الأصليَّ منها، وقولُ خالدٍ: "ويقالُ مقدِّمَةُ العلمِ لما يتوقَّفُ عليه الشروعُ في مسائلِه، ومقدِّمَةُ الكتابِ لطائفةٍ من كَلامِه قُدِّمَتْ أمامَ المقصودِ لارتباطٍ له بها وانتفاعٍ فيه بسببِها" يُوهِمُ أنَّ المرادَ هنا بالمقدِّمَةِ أحدُ معنى المقدِّمَةِ المتقدِّمَةِ، وليسَ كذلكَ بل المرادُ بها طائفةٌ من مسائلِ علمِ القراءةِ ينبغي الاهتمامُ بها والاعتناءُ بشأنِها كما أشارَ إليه المصنِّفُ بقولِه: (فيما على قارئِه أنْ يَعْلَمَه) أي: بيانُ ما يجبُ على كُلِّ قارئٍ مِن قُرَّاءِ القرآنِ عِلْمُهُ، وأبعدَ مَن قدَّرَ مضافًا قبلَ (أنْ يَعْلَمَه) وقالَ تَعَلُّمُه أو تَعْليمُه وتجويزُ شارحٍ كونِ (ما) مصدريَّةً في غايةِ غَرابةٍ من قواعدِ العربيَّةِ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ: "هذه مقدِّمَةٌ مغنيةٌ له عن غيرِها" فليسَ على إطلاقِه.

واعْلَمْ أنَّ هذه المُقَدِّمَةَ أُرْجوزَةٌ من بحرِ الرَّجَزِ، وأجزاؤُه: مُسْتَفْعِلُنْ ستُّ مرَّاتٍ. (إذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ) بإشباعِ ضمَّةِ الميمينِ (قبلَ الشُّروعِ أوَّلًا أنْ يَعْلَمُوا) (إذ) تعليلٌ للوجوبِ المُقَدَّرِ في ضمنِ قولِه (فما على قارئِه) كما ذكَرَه ابنُ المصنِّفِ وغيرُه، وقالَ شارحٌ: للوجوبِ المفهومِ مِن (على) لا مِن مُقَدَّرٍ كما توهَّمَهُ بعضُهم لتصريحِهم بأنَّها قد يُرادُ بها الوجوبُ قلتُ: لم يذكرْ صاحبُ المغني ولا صاحبُ القاموسِ مِن معانيها الوجوبَ، وإنَّما الوجوبُ مستفادٌ منها بقرينةِ المقامِ الدالِّ باعتبارِ مُتَعَلِّقِه على المرامِ، ثمَّ الوجوبُ الشرعيُّ ما يُثابُ على فعلِه ويُعاقَبُ على تَرْكِه، والعُرْفيُّ ما لابدَّ منه في فعلِه ولا يُسْتَحْسَنُ تَرْكُه، فيجبُ حملُ كَلامِ المصنِّفِ على المعنى الاصطلاحيِّ، وهو لا يُنافِي الوجوبَ الشرعيَّ في بعضِ الصورِ مِن الفنِّ العُرْفيِّ، ولا يجوزُ حملُه على المعنى الشرعيِّ، لأنَّ مَعْرفةَ جميعِ ما في هذه المقدِّمَةِ ليسَ مِن هذا القبيلِ، إلا إذا حُمِلَ على وجوبِ الكفايةِ، فقولُ شارحٍ: "أرادَ بالوجوبِ هنا الوجوبَ الشرعيَّ وأمَّا (ما) ذكَرَهُ بعضُهم مِن أنَّهُ يُرادُ به مالابدَّ منه مُطْلَقًا وحُمِلَ عليه

كَلامُ الناظمِ هنا فمحمولٌ على مَن أمكنَه التجويدُ بطبعِه وسليقتِه كالعربِ الفُصَحاءِ وغيرِهم ممَّن رزقَه اللهُ تعالى ذلكَ بالجِبِلَّةِ وطَبَعَ عليه، فلاشكَّ أنَّهُ ليسَ معناهُ الواجبَ عندَ الفقهاءِ الذي يُعاقَبُ على تركِه، وأمَّا مَن لم يتَّصِفْ بما ذُكِرَ فلا بدَّ في حقِّه مِن التجويدِ وعليه يُحْمَلُ كَلامُ الناظمِ ويُرادُ به الوجوبُ الشرعيُّ" ا. هـ فمبنيٌّ على ما يَجُوزُ عندَ الشافعيِّ من الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ في إطلاقٍ واحدٍ كما اختارَه الشيخُ زكريَّا بقولِه: (إذْ واجبٌ) صناعةً بمعنى مالا بدَّ منه مطلقًا، وشرعًا بمعنى ما يُؤَثَّمُ تاركُه إذا أَوْهَمَ خلافَ المعنى أو اقْتَضَى تغييرَ الإعرابِ والمبنى.

والتحقيقُ المرضيُّ عندَ الكُلِّ ما قدَّمْنَاه، معَ أنَّ هذه المقدِّمَةَ ليستْ منحصرةً في بيانِ التجويدِ فقطْ كما تقدَّمَ واللهُ أعلمُ.

قالَ ابنُ المصنِّفِ: ضميرُ (عَلَيْهِمُ) راجعٌ على كُلِّ المُقَدَّرِ في قولِه فيما (على قارئِه) وتبعَه خالدٌ، ولا يُحْتَاجُ إلى ذلك، فإنَّ المرادَ به

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

جنسُ قارئِ القرآنِ، وأغربَ الشارحُ في قولِه: "الضميرِ إلى القارئِ؛ لأنَّ لامَهُ التي للاستغراقِ في معنى: كُلُّ قارئٍ، ونبَّهَ على أنَّهُ كذا في بعضِ النسخِ" ا. هـ ولا يستقيمُ له ذلكَ لعدمِ اتِّزَانِ البيتِ به كما لا يخفى. وقولُه: (مُحَتَّمٌ) تأكيدٌ لقولِه (واجبٌ) إذ قد لا يكونُ الواجبُ فرضًا لازمًا، وقولُه (قبلَ الشروعِ) ظرفٌ لواجبٍ وأُكِّدَ بقولِه (أوَّلًا) أي يجبُ عليهم قبلَ الشروعِ في قراءةِ القرآنِ وفي ابتداءِ قَصْدِهم تَعَلُّمَ الفرقانِ، أنْ يَعْلَمُوا (مَخَارِجَ الحروفِ والصفاتِ) لا قبلَ أنْ يَشْرَعَ في أدائِه علي المشايخ كما قالَ (بَحْرقٌ) فإنَّه حينئذٍ يأْخُذُ العلمَ والعملَ بالأداءِ عن أفواهِهم وأسماعِهم.

(لِيَلْفِظُوا بأفصحِ اللغاتِ) وفي نسخةٍ صحيحةٍ (لِيَنْطِقُوا) قيلَ: وهذه هي النسخةُ التي ضُبِطَتْ عن لفظِ الناظمِ آخرًا، والمؤدَّى منهما واحدٌ إلا أنَّ النطقَ يشملُ الحروفَ الهجائيَّةَ بخلافِ اللفظِ، فإنَّهُ موضوعٌ للمُرَكَّبِ ولو على سبيلِ الغالبيَّةِ كما يشيرُ إليه قولُه تعالى{ ما يَلْفِظُ من قولٍ }والمرادُ أفصحُ اللغاتِ مطلقًا أو أفصحُ من لغاتِ سائرِ العربِ العَرْبَاءِ، فإنَّ المرادَ به لغةُ قريشٍ، وهم قومُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقولِه تعالى:{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رسولٍ إلا بلسانِ قومِه }. ولقولِه عليه السلامُ "أَحِبُّوا العربَ لثلاثٍ: لأنِّي عربيٌّ، والقرآنُ عربيٌّ، ولسانُ أهلِ الجنَّةِ في الجنَّةِ عربيٌّ" والحديثُ أخرجَه الطبرانيُّ والحاكمُ والضياءُ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما، وسيأتي تحقيقُ معنى المَخْرَجِ والحرفِ وصفتِه في مَحَلِّهِ الأليقِ به لتفصيلِه، فإنَّ هذا مقامُ إجمالِ ما في هذه الرسالةِ بمنزلةِ فهرسِ الكتابِ ؛ ولذا قالَ في هذا البابِ:

(مُحَرِّرِي التجويدِ والمواقفِ ... وما الذي رُسِّمَ في المصاحِفِ)

بإشباعِ كسرةِ الفاءِ إلى حدِّ الياءِ و (رُسِّم) بتشديدِ السينِ المكسورةِ وفي نسخةٍ بتخفيفِه، أي كُتِبَ، والمعنى حالَ كونِ علماءِ المَخَارِجِ والصفاتِ طالبي تحريرِ تجويدِ القرآنِ وإتقانِه مِن تحسينِه وإمعانِه، ومُرِيدِي مَعْرِفَةِ المواقفِ والمبادئِ مِن الكلماتِ القرآنيَّةِ ومَعْرِفَةِ مرسومِ المصاحفِ العثمانيَّةِ؛ لأنَّه أحدُ أركانِ القرآنِ، والركنانِ الآخرانِ التواترُ وموافقةُ العربيَّةِ، وحذفُ المباديءِ مِن بابِ الاكتفاءِ كقولِه تعالى:{ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ }أي: والبردَ، والمرادُ بالمواقفِ المواضعُ التي يَحْسُنُ الوقفُ إليها فهو اسمُ مكانٍ، لا مصدرٌ بمعنى الوقفِ كما قالَه خالدٌ.

ولمَّا لم يستوفِ المصنِّفُ جميعَ ما يتعلَّقُ بالرسمِ على ما استوعبَه الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى في قصيدتِه الرائيَّةِ بل اكْتَفَى بالمِقْدَارِ المُحْتَاجِ إليه في القواعدِ الوفاقيَّةِ بينَ ما رُسِمَ بقولِه (مِن كُلِّ مقطوعٍ) أي: ما يُكْتَبُ مقطوعًا مِن الكلماتِ لا مِن الحروفِ كما قالَه الرُّوميُّ (وموصولٍ بها) أي: فيها، والضميرُ يعودُ إلى المصاحفِ (وتاءِ أُنْثَى لم تكنْ تُكْتَبْ بها) أي: بهاءٍ، وقُصِرَ كما هوَ قراءةُ حمزةَ في الوقفِ على الهمزةِ، لا كما قالَ ابنُ المصنِّفِ وتبعَه غيرُه إنَّه للضرورةِ، و (تُكْتَبُ) في الأصلِ مرفوعٌ؛ لأنَّه خبرُ كانَ وإنَّما أُدْغِمَ على مذهبِ السُّوسيِّ في إدغامِ الكبيرِ، والمعنى: تاءُ تأنيثٍ لم تُكْتَبْ بتاءٍ مربوطةٍ بل تُكْتَبُ بتاءٍ مجرورةٍ كما سيجيءُ تحقيقُه وبيانُ فوائدِ كُلٍّ منها في مَحَلِّه، وفي الجمعِ بينَ المقطوعِ والموصولِ صنعةُ الطِّباقِ، وهو الجمعُ بينَ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وفيما بينَ (بها) و (بهاءٍ) صنعةُ الجِناسِ وهو الجمعُ بينَ متشابهينِ في اللفظِ والخطِّ، وأغربَ الشارحُ في قولِه: (ما) استفهاميَّةٌ، فإنها إمَّا أنْ تكونَ زائدةً، أو موصولةً مُؤَكِّدَةً، وعلى كُلٍّ تقديرٍ عُطِفَتْ على التجويدِ لا على مفعولِ (يَعْلَمُوا) كما قالَه الشارحُ فإنَّه في كمالِ البُعْدِ واللهُ أعلمُ.

بابُ مَخَارِجِ الحروفِ:

(مَخَارِجُ الحروفُ) أي: العربيَّةِ الأصولِ (سبعةَ عشَرَ) أي: مَخْرَجًا وهو موضعُ الخروجِ في الأصلِ، لكنَّه هنا عبارةٌ عن الحيِّزِ المُوَلِّدِ للحرفِ، كذا قالَه جماعةٌ مِن الشرَّاحِ، الأظهرُ أنَّهُ موضعُ ظهورِه وتمييزِه عن غيرِه؛ ولذا قالُوا في تعريفِ الحرفِ: هو صوتٌ مُعْتَمِدٌ على مَقْطَعٍ مُحَقَّقٍ، وهو أنْ يكونَ اعتمادُه على جزءٍ مُعَيَّنٍ مِن أجزاءِ الحَلْقِ واللسانِ والشَّفَةِ، أو مقطعٍ مُقَدَّرٍ وهو هواءُ الفمِ إذ الألفُ لا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مُعْتَمَدَ له في شيءٍ مِن أجزاءِ الفمِ، بحيثُ إنَّه ينقطعُ في ذلكَ الجزءِ، ولذا يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصانَ، ثمَّ المرادُ بالحرفِ: حرفُ المَبْنَى من الحروفِ الهجائيَّةِ، لا حرفُ المعنى ممَّا هو مذكورٌ في الكتبِ العربيَّةِ، وأصلُ الحرفِ معْناه الطَّرَفُ وإنَّما سُمِّيَ حرفًا؛ لأنَّ حرفَ التهجِّي طرفُ الأصواتِ وبعضٌ منها، وحرفُ المعنى طرفٌ أي: جانبٌ مُقَابِلٌ لمعنى الاسمِ والفعلِ حيثُ يَقَعانِ عُمْدَةً في الكَلَامِ, وهو لا يَقَعُ إلا فَضْلَةً في المرامِ، ومادَّةُ الصوتِ وحدُّه: هواءٌ مُتَمَوِّجٌ بِتَصَادُمِ جِسْمَيْنِ. ومِن ثَمَّ عُمَّ به ولم يُخَصَّ بالإنسانِ بخلافِ الحرفِ فإنَّه يختصُّ بالإنسانِ وضعًا، والحركةُ عرضٌ تَحُلُّه على خلافٍ في ذلكَ يطولُ بحثُه ولا طائلَ تحتَه.

ثُمَّ الأصولُ في الحروفِ العربيَّةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا باتِّفَاقِ البصريِّينَ، إلا المُبَرِّدَ، فإنَّه جعلَ الألفَ والهمزةَ واحدًا، مُحْتَجًّا بأنَّ كُلَّ حرفٍ يوجدُ مسمَّاهُ في أوَّلِ اسمِه، والألفُ أَوَّلُه همزةٌ، وأُجِيبَ بلزومِ أنَّ الهمزةَ تكونُ هاءً؛ لأنَّها أَوَّلُ اسمِها، والتحقيقُ في الفرقِ بينهما أنَّ الألفَ لا تكونُ إلا ساكنةً ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يوجدَ

لها اسمٌ يكونُ مسمَّاهُ ساكنًا والهمزةُ إنَّما تكونُ مُتَحَرِّكَةً أو مجزومةً فكانَ حقُّها أنْ يقالَ لها أَمْزَةٌ، لكنها أُبْدِلَ، منها هاءٌ، ولذا قيلَ: دليلُ تعدُّدِهِمَا إبدالُ أحدِهما مِن الآخرِ، كما حُقِّقَ في الآلِ والأهلِ، وأَرَاقَ وهَرَاقَ، والشيءُ لا يُبْدَلُ مِن نفسِه. والحاصلُ أنَّ الألفَ على نوعينِ، لِيِّنَةٌ وغيرُها، فهو أعمُّ لغةً واعتبارًا وإنْ كانَ مُغَايِرًا للهمزةِ اصطلاحًا، وأنَّ مَخْرَجَ الهمزِ مُحَقَّقٌ ومَخْرَجَ الألفِ مُقَدَّرٌ، هذا وقدْ قالَ سِيبَوَيْهِ وتَبِعَه الأكثرُ على ما نقلَه الجُعْبُرِيُّ: أنَّ مَخَارِجَ الحروفِ ستَّةَ عشَرَ، فجعلَ الألفَ مِن مَخْرَجِ الهمزةِ، كما اختارَه الشاطبيُّ، والواوَ والياءَ الساكنينِ أعمَّ مِن المدِّ واللينِ مِن مَخْرَجِ المُتَحَرِّكَيْنِ، وقالَ الفرَّاءُ وأتباعُه: أربعةَ عشَرَ، فجعلَ مَخْرَجَ النونِ واللامِ والراءِ واحدًا، والجمهورُ على أنَّ لكُلِّ واحدٍ مَخْرَجًا كما سيأتي تحقيقُه، وقالَ الخليلُ وهو شيخُ سِيبَوَيْهِ وأتباعُه مِن المحقِّقين وهو الذي عليه الجمهورُ: إنها سبعةَ عشَرَ كما أشارَ إليه المصنِّفُ بقولِه: (على الذي يختارُه مَن اخْتَبَرَ) أي: بِناءً على قولِ مَن اختارَ ذلكَ باختيارِه الأقوالَ وتمييزِه بينَ الأحوالِ، واختيارِ المضارعِ لحكايةِ الحالِ الماضيةِ، وأغربَ شارحٌ حيثُ قالَ: أي على القولِ الذي يختارُه منَّا مِن بينِ الأقوالِ مَن سبقَ اختبارُه للحروفِ، وأعجبُ مِن هذا حيثُ أُعْجِبَ بكَلَامِه وقالَ: هذا المعنى غنيٌّ عن تأويلِ المضارعِ بالماضي كما جنَحَ إليه ابنُ الناظمِ وغيرُه.

ويحصُرُ هذه المَخَارِجَ الحلقُ واللسانُ والشَّفَةُ، وزادَ جماعةٌ منهم الشاطبيُّ والناظمُ الجوفَ والخَيْشُومَ، هذا وإذا أردتَ أنْ تعرفَ مَخْرَجَ حرفٍ صريحًا بعدَ تَلَفُّظِكَ به صحيحًا فَسَكِّنْهُ أو شَدِّدْهُ وهو الأظهرُ، وأَدْخِلْ عليه همزةَ وصلٍ بأيِّ حركةٍ، وأَصْغِ إليه السَّمْعَ فحيثُ انقطعَ الصوتُ كانَ مَخْرَجُه المحقَّقُ، وحيثُ يمكنُ انقطاعُ الصوتِ في الجملةِ كانَ مَخْرَجُه المقدَّرُ، فتدبَّرْ ثُمَّ إذا سُئِلْتَ عن التلفُّظِ بحرفٍ مِن كلمةٍ وكانَ ساكنًا حكَيتَه بهمزةِ وصلٍ، وإنْ كانَ مُتَحَرِّكًا حكيتَه بهاءِ السَّكْتِ، لأنَّه لما سألَ الخليلُ أصحابَه: كيفَ تَلْفِظونَ بالجيمِ من جعفرٍ؟ فقالُوا: جيمٌ. قالَ: إنَّما لَفَظْتُمْ بالاسمِ لا بالمُسَمَّى لكن قولوا: جَه، وأغربَ شارحٌ هنا حيثُ اعترضَ على الجُعْبُرِيِّ وابنِ الناظمِ في قولِهما: والصوتُ هواءٌ يَتَمَوَّجُ بتصادمِ جسمينِ. فقالَ: الذي عليه أهلُ السُّنَّةِ أنَّ الصوتَ كيفيَّةٌ تحدثُ بمحضِ خلقِ اللهِ تعالى من غيرِ تأثيرٍ لتموُّجِ الهواءِ أو القَرْعِ أو القَلْعِ خلافًا للحكماءِ في زعمِهم أنَّ الصوتَ كيفيَّةٌ في الهواءِ بسببِ تموُّجٍ، إلى آخرِ ما ذُكِرَ، فإنَّه كَلَامٌ غيرُ محرَّرٍ نشأَ مِن غيرِ تأمُّلٍ وتدبُّرٍ.

والتحقيقُ أنَّ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ هو أنْ لا تأثيرَ لغيرِ اللهِ وأنَّ الأشياءَ قد تُوجَدُ بسببٍ مَن الأسبابِ لكن عندَ خلقِ اللهِ إياهُ كما أنَّه سبحانَه يَخْلُقُ الشِّبَعَ بسببِ الأكْلِ، وهو قادرٌ على أنْ يُشْبِعَ مِن غيرِ أكْلٍ وأنْ يجعلَ الأكْلَ سببًا لزيادةِ الجوعِ كما هو مشاهدٌ في المُسْتَسْقَى والمُبْتَلَى بجوعِ البقرِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثُمَّ اعلمْ أنَّ الحروفَ المذكورةَ هي الأصولُ الأصليَّةُ، وثَمَّةَ حروفٌ فرعيَّةٌ تكونُ مُمْتَزِجَةً بالأصليَّةِ للعللِ المقتضيةِ لها ليسَ هذا مَحَلَّهَا وهي: الهمزةُ المُسَهَّلَةُ بينها وبينَ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ، وكذا الألفُ المُمَالَةُ، واللَّامُ المُفَخَّمَةُ، والصادُ المُشَمَّمَةُ، والنونُ المُخْفَاةُ، وهذه الحروفُ الخمسةُ كُلُّها فصيحةٌ، جاءتْ بها القِرَاءاتُ الصحيحةُ، والرواياتُ الصريحةُ، وقولُ خالدٍ: والشينُ كالجيمِ في نحوِ أَجْدَق مِن الحروفِ المُتَفَرِّعَةِ المُسْتَحْسَنَةِ، وُجِدَتْ في القرآنِ وغيرِه

مِن فصيحِ الكَلَامِ خطأٌ ظاهرٌ في مقامِ المرامِ، وأمَّا الكافُ العجميَّةُ، وكذا الزايُ والباءُ الفارسيَّةُ، فليستْ من اللغاتِ القرآنيَّةِ، وإنْ كانت لغةً لبعضِ العربِ المصريَّةِ أو اليمانيَّةِ.

ثمَّ اعْلَمْ أنَّ الشارحَ ذَكَرَ هنا حديثًا عن مشايخِه في حاشيتِه على الأزهريَّةِ ممَّا تلوحُ لوائحُ الوضعِ عليه في المرتبةِ الأظهريَّةِ ثُمَّ

قالَ: التحقيقُ أنَّ لكُلِّ حرفٍ مَخْرَجًا مُخَالِفًا لمَخْرَجِ الآخرِ وإلا لكانَ إياهُ فيكونُ الحكمُ تقريبًا. قلتُ: هذا التعليلُ بعيدٌ مِن التحقيقِ فإنَّ الجمهورَ مِن أربابِ التدقيقِ جعلُوا الحروفَ متعدِّدَةً مَخْرَجًا واحدًا بناءً على أنَّ التمييزَ حاصلٌ باعتبارِ اختلافِ الصفاتِ وإنْ كانَ الاتحادُ باعتبارِ الذواتِ، ولذا قيلَ إنَّ مَعْرِفَةَ المَخْرَجِ بمنزلةِ الوزنِ والمِقْدَارِ، ومَعْرِفَةَ الصفةِ بمنزلةِ المَحَكِّ والمِعْيَارِ.

(فَأَلِفُ الجَوْفُ وَأُخْتَاهَا وَهِي حروفُ مدٍّ للهواءِ تَنْتَهِي)

ضبطُ الجوفِ بالرفعِ على تقديرِ: مَخْرَجُها قبلَ الجوفِ أو بعدَهُ، أو فَمَخْرَجُ ألفِ الجوفُ، وبالجرِّ على أنَّهُ من بابِ الإضافةِ إلى الظرفِ، نحوُ صائمُ النهارِ وقائمُ الليلِ ، أو الإضافةُ لاميَّةٌ أو لأدنى مُلابَسَةٍ، وفي نسخةٍ (للجوفِ ألفٌ)، وهو غيرُ مُتَّزِنٍ، ثمَّ قولُه: (وَأُخْتَاهَا) أي: كذلكَ، والمرادُ شَبِيهَتَاهَا، بأنْ تكونا ساكنتينِ وحركةَ ما قبلَهُمَا مِن جنسِهما، بأنْ تكونَ قبلَ الواوِ ضمةٌ وقبلَ الياءِ كسرةٌ، وجُعِلَت الألفُ أصلًا لأنَّها لا تختلفُ عن حالِها أصلًا لا وقفًا ولا وصلًا، بخلافِ غيرِها، فَصَحَّ قولُه: (وَهِيَ حروفُ مدٍّ) أي: حروفٌ مديَّةٌ لا يتحقَّقُ وجودُها إلا بمدِّهَا قدرَ ألفٍ ويُسَمَّى المدَّ الأصليَّ والذاتيَّ والطبيعيَّ، وقد يُزَادُ بسببٍ مِن أسبابِ المدِّ الفرعيِّ كما سيأتي بيانُه في مقامِه الوضعيِّ، وتُسَمَّى هذه الحروفُ أيضًا لينيةً, وإن كانتْ اللينيَّةُ مُخْتَصَّةً بكونِها ساكنةً ولا تكونُ حركةُ ما قَبْلَها من جنسِها، نَحْوِ وغَيْرِ، والتحقيقُ أنَّ هذه الحروفَ تُسَمى حروفَ العلَّةِ بالمعنى الأعمِّ، سواءٌ تكونُ متحرِّكَةً أو ساكنةً حركةُ ما قبلَها مِن جنسِها أَو لا، ثُمَّ حروفُ المدِّ واللينِ ثُمَّ اللينِ بالوجهِ الأخصِّ، وهو مختصٌّ بالواوِ والياءِ دونَ الألفِ كما سيأتي، وهذه الحروفُ تنتهي إلى هواءِ الفمِ مِن غيرِ اعتمادٍ على جزءٍ من أجزائِه، ولذا يقالُ لهذه الحروفِ: جوفيَّةٌ وهوائيَّةٌ، وقولُ ابنِ المصنِّفِ: مَخْرَجُهنَّ من جوفِ الفمِ والحلقِ، يريدُ أنَّ مبدأَها مبدأُ الحلقِ ويَمْتَدُّ ويَمُرُّ على كُلِّ جوفِ الفمِ، وهو الخلاءُ الداخلُ فيه، فإنَّهنَّ لا حيِّزَ لَهُنَّ مُحَقَّقٌ ينتهي إليه، بل تنتهي بانتهاءِ الهواءِ، أعني هواءَ الفمِ، وهو الصوتُ، ولهذا يَقْبَلُ الزيادةَ والنُّقْصَانَ في مراتبِها.

وقولُ الشارحِ الروميِّ: كُلُّ خالٍ هواءٍ ليسَ بخالٍ عن قصورٍ بل كُلُّ خالٍ مَحَلُّ هواءٍ، ثمَّ إنهنَّ بالصوتِ المجرَّدِ أشبَهُ منهنَّ بالحروفِ، ويتميَّزْنَ عن الصوتِ المجرَّدِ بتصعُّدِ الألفِ، وتسفُّلِ الياءِ، واعْتِرَاضِ الواوِ، فنُسِبَتْ إلى الجوفِ، لأنَّه آخرُ انقطاعِ مَخْرَجِها، وحيثُ لَزِمَت الألفُ هذه الطريقةَ المُعْتَادَةَ مِن كونِها ساكنةً وحركةُ ما قبلَها من جنسِها وهي الفتحةُ لم يَخْتَلِفْ حالُها مِن أنَّهَا دائمًا تكونُ هوائيَّةً، بخلافِ أُخْتَيْهَا، فإنهما إذا فارقتاها في صفةِ المشابهةِ صارَ لهما حيِّزٌ مُحَقَّقٌ، ومِن ثَمَّةَ كانَ لهما مَخْرَجَانِ: مَخْرَجٌ حالَ كونِهما مَدَّيَّتَيْنِ، ومَخْرَجٌ حالَ كونِهما مُتَحَرِّكَتَيْنِ، ثمَّ كُلُّ حرفٍ مساوٍ لمَخْرَجِه، أي لِمِقْدَارِه لا يتجاوزُ ولا يَتَقَاصَرُ عنه، إلا حروفَ المدِّ، فإنَّها دونَ مَخْرَجِها، ومن ثَمَّةَ قَبِلَت الزيادةَ في المدِّ إلى انقطاعِ الصوتِ، وسُمِّيَت حروفَ المدِّ واللينِ، لأنَّها تَخْرُجُ بامتدادٍ ولينٍ من غيرِ كُلْفَةٍ على اللسانِ، لاتساعِ مَخْرَجِها، فإنَّ المَخْرَجَ إذا اتَّسَعَ انتشرَ الصوتُ وامتدَّ ولانَ، وإذا ضاقَ انضغطَ فيه الصوتُ وصَلُبَ، ثمَّ التحقيقُ: أنَّ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

معنى جعلِ سيبويهِ الألفَ من مَخْرَجِ الهمزةِ أنَّ مبدأَه مبدأُ الحلقِ، ويمتدُّ ويَمُرُّ على جميعِ هواءِ الفمِ، فيرتفعُ النزاعُ، وهذا أيضًا معنى قولِ مكيٍّ في (الرعايةِ): لكنَّ الألفَ حرفٌ يَهْوِي في الفمِ حتَّى يَنْقَطِعَ مَخْرَجُه في الحلقِ، فنُسِبَ في الخروجِ إلى الحلقِ لا أنَّهُ آخرُ خروجِه، إذ لا منافاةَ بينَ أنْ يكونَ مبدؤُه مبدأَ الحلقِ وانقطاعُ مَخْرَجِه فى الحلقِ؛ لأنَّ المرادَ أنَّهُ ليسَ له اعتمادٌ على شيءٍ مِن أجزاءِ الفمِ، بل يَبْتَدِئُ مِن الحلقِ وينتهي إلى الصوتِ الناشئِ من الحلقِ، وهذا معنى قولِ الدانيِّ: لا مُعْتَمَدَ للألفِ في شيءٍ مِن أجزاءِ الفمِ. وعلى هذا - وهو أنْ يكونَ مبدؤُه الحلقَ ومنقطعُ مَخْرَجِه فى الحلقِ - يُحْمَلُ جَعْلُ الشاطبيِّ وغيرِه الألفَ حَلْقِيًّا ويُنَزَّلُ قولُه معَ غيرِهم في هذهِ الحروفِ أعني: الواوَ والياءَ على غيرِ المديَّةِ هذا.

وقالَ الناظمُ في (النشرِ): والصوابُ اختصاصُ هذه الثلاثةِ بالجوفِ دونَ الهمزةِ؛ لأنَّهنَّ أصواتٌ لا يَعْتَمِدْنَ على مكانٍ حتى يتَّصِلْنَ بخلافِ الهمزةِ. ثمَّ اعلمْ أنَّهُ قَدَّمَ حروفَ المدِّ على سائرِ الحروفِ لعمومِ مَخْرَجِ المديَّةِ، وكونِها بالنسبةِ إلى مَخَارِجِ البقيَّةِ بمنزلةِ الكُلِّ في جنبِ الجزءِ، فَيَسْتَدْعِي التقدِّيمَ مِن هذهِ الحيثيَّةِ، وإنْ كانَ المناسبُ تأخيرَها عنها باعتبارِ أنَّ حيِّزَها مُقَدَّرٌ وما حيِّزُه مُقَدَّرٌ فهو حَقِيقٌ بأنْ يُؤَخَّرَ عمَّا حيِّزُه محقَّقٌ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ كُلَّ مِقْدَارٍ لم يكنْ مُنْتَصِبًا وله نهايتانِ أي: طرفانِ، وغايتانِ، أيَّتُهما فَرَضْتَ أَوَّلَه كانَ مُقَابِلُه آخرَه، ولما كانَ وضعُ الإنسانِ على الانتصابِ مُخَالِفًا لباقي الحيوانِ لَزِمَ منه أنْ يكونَ رأسُه أَوَّلَه ورجلاه آخرَه، فإذا كانَ كذلك كانَ أَوَّلُ المَخَارِجِ الشَّفَتَيْنِ، وَأَوَّلُهما مِمَّا يلي البَشَرَةَ، وثانيها: اللسانُ وَأَوَّلُه مِمَّا يلي الأسنانَ، وأخرُه مِمَّا يلي الحلقَ، وثالثُها: الحلقُ وأَوَّلُه مِمَّا يلي اللسانَ، وآخرُه مِمَّا يلي الصدرَ، ولو كانَ وضعُ الإنسانِ على التنكيسِ لانْعَكَسَ. ولَمَّا كانَ مُدَّةُ الصوتِ الهواءَ الخارجَ مِن داخلٍ كانَ أَوَّلُه آخرَ الحلقِ، وآخرُه أَوَّلَ الشفتينِ، فرتَّبَ الناظمُ رحمَهُ اللهُ الحروفَ باعتبارِ الصوتِ وِفَاقًا للجمهورِ، حيثُ قالَ (فَأَلِفُ الجوفُ) ورتَّبَ تسميَةَ المَخَارِجِ باعتبارِ وضعِها الأصليِّ حيثُ جعلَ الأقصى وهو الأبعدُ مِمَّا يلي الصدرَ، والأَدْنَى وهو الأقربُ لِمُقَابِلِه فقالَ:

(ثمَّ لأقصى الحلقِ همزٌ هاءٌ) أي: لأبعدِهِ مِن الفمِ حرفانِ وهما همزٌ وهاءٌ، وحذَفَ العاطفَ رعايةً للوزنِ، ومنهم مَن ضمَّ الألفَ إليهما وجعلَها بعدَهما كالشاطبيِّ، ونسبَ هذا القولَ إلى سيبويهِ، ونُقِلَ عنه أيضًا تقديمُ الألفِ على الهاءِ، كما يُفْهَمُ مِن كَلَامِ الجَارَبَرْدِيِّ، وقيلَ: الهمزةُ والهاءُ في مرتبةٍ واحدةٍ، وقيلَ الهمزةُ أَوْلَى.

(ثمَّ لِوَسَطِهِ فعينٌ حاءٌ) وحقُّه أنْ يقالَ: عينٌ فخاءٌ وغُيِّرَ للضرورةِ ووسَطُ الشيءِ مُحَرَّكَةً: ما بينَ طرفيه، كأوسطِه، فإذا سُكِّنَت كانَ ظرْفًا أو هما فيما هو مُصْمَتٌ كالحَلْقةِ فإذا كانتْ أجزاؤُه مُتباينةً فبالإسكانِ فقطْ أو

كُلُّ موضعٍ صَلَحَ فيه بُيِّنَ فهو بالتسكينِ وإلا فهو بالتحريكِ كذا في القاموسِ فقولُ شارحٍ: "سِينَ (وَسْطَ) ساكنَةٌ في النظمِ على لغةٍ ضعيفةٍ " ضعيفٌ، وفي نسخةٍ (ومِن وَسَطِهِ) بالتحريكِ، وفي نسخةٍ: (وما لِوَسَطِهِ فعينٌ حاءٌ) فلا إشكالَ في الفاءِ، وتقديمُ العينِ على الحاءِ كَلَامُ سيبويهِ وهو قولُ مكيٍّ، ونصَّ أبو الحسنِ بنُ شريحٍ على أنَّ الحاءَ قبلَ العينِ، وهو كَلَامُ المَهْدَوِيِّ وغيرِه.

(أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا والقافُ) أي: أقربُ الحلقِ إلى الفمِ وهو أَوَّلُه مِن جانبِ الفمِ: مَخْرَجُ غينٍ وخائِها، والإضافةُ إليها لأدنى مُلَابَسَةٍ، وهي المشاركةُ في الحروفِ الهجائيَّةِ، أو في صفةِ الحَلْقِيَّةِ، أو في الاتصافِ بالمُعْجَمِيَّةِ، وتقديمُ الغينِ على الخاءِ هو مختارُ سيبويهِ أيضًا، وعليه الشاطبيُّ، وتبِعَه الناظمُ، ونصَّ مكيٌّ على تقديمِ الخاءِ (على الغينِ).

وقالَ ابنُ خَرُوفٍ النحويُّ: إنَّ سيبويهِ لم يَقْصِدْ ترتيبًا فيما هو مِن مَخْرَجٍ واحدٍ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فهذه ثلاثةُ مَخَارِجَ لستَّةِ أحرفٍ، وتُسَمَّى هذه الحروفُ حَلْقِيَّةً

لخروجِهنَّ مِن الحلقِ في الجملةِ، وقولُه: (والقافُ) بتقديرِ مضافٍ أي: ومَخْرَجُها (أقصى اللسانِ فوقُ ثُمَّ الكافُ) بضمِّ قافِ (فوقُ) على تقديرِ مضافٍ أي: فوقَ الكافِ، لأنَّ ما يلي الحلقَ من اللسانِ يُعَدُّ فَوْقًا، وما يقابلُه تحتًا، لما سبقَ مِن النُّكْتَةِ، في اعتبارِ مبدأِ الصوتِ في ترتيبِ المَخَارِجِ، أو المرادُ به أقصى اللسانِ وما فوقَه مِن الحَنَكِ الأعلى، (ثُمَّ الكافُ) أي: مَخْرَجُها أقصى اللسانِ.

(أَسْفَلُ والوسَطُ لِجِيمِ الشينُ يا) أي: أسفلُ مِن القافِ، وهو مبنيٌّ على الضمِّ، مثلُ (فوقُ) ظرفٌ للكافِ السابقِ، أي: في أسفلِ اللسانِ بالنسبةِ إلى القافِ، أو أُرِيدَ به ما تحتَه مِن الحَنَكِ الأعلى، وهي أقربُ إلى الفمِ من القافِ، ويقالُ لهما: اللَّهَوِيَّةُ؛ لأنَّهما يخرجانِ من آخرِ اللسانِ , واللَّهَاةُ: اللحمةُ المُشْرِفَةُ على الحلقِ، وقيلَ: اللهاةُ أقصى الفمِ واللسانِ. واللامُ في (الوَسَطِ) بدلٌ مِن المضافِ إليهَ، أي: وسَطِ اللسانِ، أي: معَ ما يُحاذِيه مِن وسطِ الحنكِ الأعلى، أو وسطِهما، فَمَخْرَجُ الجيمِ والشينِ والياءِ وفي نسخةٍ: (الجيمُ الشينُ يا) فحذَفَ تنوينَ الجيمِ وعاطفَ الشينَ والياءَ ونَكَّرَ وعَرَّفَ بحسَبِ ما استقامَ له الوزنُ في هذا المقامِ، وقَصَرَ (يا) وقفًا لا ضرورةً وقالَ المَهْدَوِيُّ: إن الشينَ تلي الكافَ ثمَّ الجيمَ والياءَ تليانِ الشينَ، كما حكَاه عنه الناظمُ، وتُسَمَّى الحروفُ الثلاثُ شَجَرِيَّةً؛ لأنَّها تخرجُ من شَجَرِ اللسانِ وما يقابلُه، والشَّجَرُ: مُنْفَتَحُ الفمِ، وقيلَ مجمعُ اللَّحْيَيْنِ، والمرادُ بالياءِ غيرُ الياءِ المديَّةِ.

(والضادُ مِن حافتِه إذ ولِيا) أي: ومَخْرَجُ الضادِ من جانبِ اللسانِ وطرفِه إذا قَرُبَ الجانبانِ أي: أحدُهما، فالتذكيرُ باعتبارِ معنى الحافَةِ، (وهو الجانبُ والطرفُ)، أو لاكتسابِه التذكيرَ من الإضافةِ، والألفُ للتثنيَّةِ، والحكمُ لكُلِّ واحدٍ منهما على انفرادِه، وقيلَ الألفُ للإطلاقِ أي: قُرْبِ جانبِ اللسانِ (الأضراسُ من أيسرَ أويُمْنَاهَا) أصلُهَا: الأضراسُ فَنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ واكْتُفِيَ بها عن همزةِ الوصلِ على أحدِ الوجهينِ في أمثالِه، كما يستفادُ من الشاطبيّةِ:

وتبدا بهمزِ الوصلِ في النقلِ كُلِّهِ وإنْ كنتَ مُعْتَدًّا بعارضِه فلا

وأبعدَ شارحٌ "حيثُ قالَ: "الروايةُ في الأضراسِ هو النصبُ على أنَّهُ مفعولُ (وليا) والفاعلُ مستترٌ عائدٌ إلى اللسانِ وبُعدَه مِن وجهينِ لفظًا ومعنًى، أمَّا أولًا: فلأنَّ الضميرَ يرجعُ إلى المضافِ دونَ المضافِ إليه غالبًا، وأمَّا معنًى فلأنَّهُم اعتبرُوا الولاءَ بينَ الأضراسِ والحافَةِ لا بينَ الأضراسِ ومُطْلَقِ اللسانِ "

ثمَّ قالَ: "ولو قيلَ برفعِه على الفاعليَّةِ فيكونُ المرادُ إذ وليه الأضراسُ لكانتْ مُلَاءَمتُه لعبارتِهم أقوى؛ لأنَّهم اعْتَبَرُوا أيضًا ولاءَ الأضراسِ بالحافَةِ دونَ العكسِ " ا هـ.

ولا يخفى ما في قولِه (أيضًا) وقولِه: (دونَ العكسِ) مِن المناقضةِ معَ أنَّ القُرْبَ والميلَ إنَّما هو من حافةِ اللسانِ إلى الأضراسِ دونَ العكسِ، لبقائِها في مَحَلِّهَا وأمَّا ما أُسْنِدَ إليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تبعًا للشيخِ زكريَّا مِن قولِه: (أنا أفصحُ مَن نطقَ بالضادِ) فقد صرَّحَ الحُفَّاظُ منهم الناظمُ بأنَّهُ موضوعٌ، والمعنى تخرجُ الضادُ من طَرَفِ اللسانِ مُسْتَطِيلَةً إلى ما يلي الأضراسَ، مِن الجانبِ الأيسرِ، وهو الأيسرُ والأكثرُ، ومِن الأيمنِ وهو اليسيرُ العسيرُ المُعْتَبَرُ، أو مِن الجانبينِ وهو من مختصَّاتِ سيِّدِنَا عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عنه، وهو معنى قولِ الشاطبيِّ:

وهو لديهما يَعِزُّ وباليُمْنَى يكونُ مُقَلَّلًا.

وكانَ حقُّ المصنِّفِ أنْ يقولَ: مِن أيسرَ أو يُمْنَى، أو يُسْرَاهَا أو يُمْنَاهَا، لكن غايرَ بينهما ضرورةً، والضميرُ في يُمْنَاها إلى الأضراسِ، أو الحافَةِ، وهما مُتَلَازِمَتَانِ، ثمَّ (الحافةُ) مخفَّفَةُ الفاءِ، على ما ذكرَ في القاموسِ، من مادَّةِ الأجوفِ، وتوهَّمَ الجُعْبُرِيُّ كونَه من المُضَاعَفِ، فقالَ: خُفِّفَ للوزنِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثمَّ اعْلَمْ أنَّ الأسنانَ على أربعةِ أقسامٍ منها أربعةٌ تُسَمَّى ثَنَايَا ثِنْتَانِ مِن فوقٍ وثِنْتَانِ مِن تحتٍ مِن مُقَدَّمِهَا، ثُمَّ أربعةٌ ممَّا يَلِيهَا, مِن كلِّ جَانبٍ واحدةٌ, تُسَمَّى رُبَاعِيَّاتٍ, ثمَّ أربعةٌ كذلكَ تُسَمَّى أَنْيَابًا، ثمَّ الباقِي يُسَمَّى أَضْرَاسًا، منها أربعةٌ تُسَمَّى ضَوَاحِكَ، ثمَّ ستٌّ طَوَاحِنُ، ثمَّ أربعةٌ نَوَاجِذُ، ويقالُ لها ضِرْسُ الحِلْمِ, وضِرْسُ العَقْلِ، وقد لا توجدُ في بعضِ أفرادِ الإنسانِ. وأغربَ شارحٌ حيثُ

قالَ: "سقطتْ همزةُ الوصلِ في الأضراسِ والمرادُ بالأضراسِ الأسنانُ، وشارحٌ آخرُ قالَ: أرادَ بها الطواحنَ " ا هـ. فالتحقيقُ أنَّ المرادَ بها الأضراسُ العُلْيَا من أحدِ الجانبينِ مُبْتَدِئًا ممَّا حاذَى وسَطَ اللسانِ، بقرينةِ ذِكْرِه بعدَه مُنْتَهِيًا إلى أَوَّلِ مَخْرَجِ اللامِ، واللهُ أعلمُ بالمرامِ.

و (اللاَّمُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا) أي: ومَخْرَجُ اللاَّمِ أقربُ الحافةِ وأَوَّلُها إلى نهايتِها، أو إلى مُنْتَهَى طرفِها كما قالَ الشاطبيُّ: * وحرفٌ بأَدْنَاها إلى مُنْتَهَاه قدْ * يلي الحنكَ الأعلى.

أي حرفٌ منها بأَدْنَى الحافةِ واصلًا إلى مُنْتَهَى اللسانِ على ما ذكرَه الجُعْبُرِيُّ، فاللاَّمُ بمعنى إلى، وقيلَ: اللاَّمُ للاختصاصِ، أي الأقربُ المخصوصُ بمُنْتَهَى حافةِ اللسانِ، ولا يخفى ما فيه مِن التكلُّفِ في البيانِ، ثمَّ المرادُ مِن الحنكِ الأعلى مِن اللُّثَةِ في سمتِ الضاحكِ لا الثَّنِيَّةِ، خلافًا لسيبويه، واللُّثَةُ: بضمٍّ فتخفيفٍ مُثَلَّثَةٍ منبتُ الأسنانِ وتُسَمَّى اللَّهَاةَ وهي اللحمةُ المشرفةُ على الحلقِ، والثنيَّةُ: مُقَدَّمُ الأسنانِ، والضَّاحِكُ: كُلُّ سنٍّ يبدُو مِن مُقَدَّمِ الأضراسِ عندَ الضَّحِكِ. والحاصلُ أنَّ مَخْرَجَ اللامِ مادونَ أَوَّلِ إحدى حافَتَيِ اللسانِ، وذلكَ؛ لأنَّ ابتداءَ مَخْرَجِ اللامِ أقربُ إلى مُقَدَّمِ الفمِ مِن مَخْرَجِ الضادِ وينتهي إلى مُنْتَهَى طرفِ اللسانِ وما يُحاذِي ذلكَ مِن الحنكِ الأعلى فويقَ الضاحكِ والنابِ والرَّباعِيَّةِ والثنيَّةِ، وليسَ في الحروفِ أوسعُ مَخْرَجًا منهَ، وأغربَ شارحٌ في قولِه: أدنى حافةِ اللسانِ أي آخرُها.

(والنونَ مِن طَرَفِه تحتُ اجعلُوا) بنصبِ النونِ على أنَّهُ مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقولِه (اجعلُوا) و (تحتُ) مبنيٌّ على الضمِّ و (طَرَفِه) بفتحتين أي: واجعلُوا مَخْرَجَ النونِ مِن طرفِ اللسانِ، وهو رأسُه وأَوَّلُه معَ مايليه من اللُّثَةِ مائلًا إلى ما تحتَ اللامِ قليلًا، وقيلَ فوقَها، وهو أضيقُ مِن مَخْرَجِ اللاَّمِ، وقيلَ (النونُ) مبتدأٌ بتقديرِ مَخْرَجِ و (مِن طَرَفِه) خبرُه و (تحتُ) ظرفُ (اجعلُوا) ومفعولُه مَحْذُوفٌ أي: اجْعَلُوا النونَ تحتَ اللاَّمِ.

(والرَّا يُدَانِيه لظهرٍ أَدْخَلُ) بقصرِ الراءِ ضرورةً، وبإشباعِ هاءِ يدانِيه لغةً أي: ومَخْرَجُ الراءِ يقاربُ مَخْرَجَ اللامِ لكنَّه إلى ظهرٍ مِن اللسانِ أدخلُ، وهذا معنى قولِ ابنِ المصنِّفِ: والراءُ من ظهرِ رأسِ اللسانِ ومُحَاذِيه مِن لثةِ الثنيَّتَينِ العُلْيَتَيْنِ، وقالَ المصنِّفُ في النشرِ: مَخْرَجُ النونِ مِن طَرَفِ اللسانِ بينَه وبينَ ما فُوَيْقَ الثنايا العُلْيَا غيرَ أنَّهَا أدخلُ في ظهرِ اللسانِ قليلًا،

وقالَ الشاطبيُّ: "وحرفٌ يُدَانِيه إلى الظهرِ مُدْخَلُ" قالَ أبو شامةَ: يعنى يُدَانِي النونَ وهوَ الراءُ، يخرجُ من مَخْرَجِها، لكنَّها أدخلُ في ظهرِ اللسانِ قليلًا من مَخْرَجِ النونِ، لانحرافِه إلى اللامِ، وقالَ ابنُ المصنِّفِ في شرحِه: أي: الراءُ أكثرُ انحرافًا إلى ظهرِ اللسانِ من النونِ، ثمَّ المرادُ بالظهرِ ظهرُ اللسانِ لا ظهرُ طَرَفِه، كما اختارَهُ خالدٌ، ويمكنُ أنْ يكونَ التقديرُ: والراءُ يقاربُه مائلًا إلى ظهرٍ، وهذا القولُ أدخلُ وأقربُ إلى التحقيقِ فإنَّه مَذْهَبُ الحُذَّاقِ وأهلِ التدقيقِ، كسيبويه ومَن وافقَه، وذهبَ الفَرَّاءُ وقُطْرُبْ والجَرْمِيُّ إلى أنَّ اللامَ والنونَ والراءَ مِن رأسِ اللسانِ ومُحَاذِيه، وهذه الثلاثةُ تُسَمَّى: ذَلْقِيَّةً، وذَوْلَقِيَّةً؛ لأنَّها مِن ذَلْقِ اللسانِ، وهو حدُّه ثُمَّ (أَدْخَلُ) مفردٌ يُقْرَأُ بإشباعِ الضمَّةِ واوًا، وفي نسخةٍ (أَدْخَلُوا) بإثباتِ الواوِ بصيغةِ الجمعِ، وهو يَحْتَمِلُ الأمرَ والمُضِيَّ، وأغربَ بَحْرَقٌ في قولِه: أي: ومَخْرَجُ هذه الثلاثةِ مِن أدنى حافةِ اللسانِ مُمْتَدًّا إلى مُنْتَهَاهَا، إلا أنَّ اللامَ تخرجُ مِن أَدْنَاهَا، والنونُ من طَرَفِ اللسانِ، والراءُ يداني مَخْرَجَ النونِ داخلًا إلى ظهرِ رأسِ اللسانِ، فلا يكونُ حينئذٍ مُقَدَّمًا على مَخْرَجِ النونِ.

(والطاءُ والدَّالُ وتا مِنْهُ ومِن ... عُلْيَا الثَّنَايَا والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بِتَخْفِيفِ النونِ مراعاةً للوزنِ، قالَ خالدٌ: "المرادُ بالثَّنايا في هذه المواضعِ الثَّنِيَّتَانِ، وإنَّما عبَّرَ الناظمُ رحمَهُ اللهُ بلفظِ الجمعِ؛ لأنَّ اللفظَ به أخفُّ معَ كونِه مَعْلُومًا" ا. هـ ويمكنُ أنْ يُحْمَلَ على القولِ بأنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ والتحقيقُ أنَّ الثنايا أربعةُ أسنانٍ مُتَقَدِّمَةٌ، اثنانِ فوقُ، واثنانِ تحتُ، فالتقديرُ وعُلْيَا الأسنانِ الثنايا،

أي: العُلْيَا منها وإنَّما الإشكالُ إذا قيلَ: التركيبُ مِن إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ، أي: مَخْرَجِ الطاءِ والدالِ والتاءِ من طَرَفِ اللسانِ ومِن الثنايا العُلْيَا، يعني: ممَّا بينَه وبينَ أصولِ الثنايا العُلْيَا مُصْعِدًا إلى الحنكِ الأعلى، ولا معنى لقولِ شارحٍ يمانيٍّ: إمَّا مِن أصولِهما أم مِن وسطِهما، ويقالُ لهذه الحروفِ الثلاثةِ نَطْعِيَّةٌ لخروجِها مِن نَطْعِ الغارِ الأعلى أي: سقفِه، والغارُ داخلُ الحنكِ والتحقيقُ أنَّهَا سُمِّيَت نَطْعِيَّةً لمُجَاوَرَةِ مَخْرَجِها الغارَ الأعلى وهو سقفُه لا لخروجِها منه، فتأمَّلْ يظهرْ لكَ وجهُ الخللِ.

ثمَّ أخبرَ أنَّ حروفَ الصفيرِ، وهي الصادُ والزايُ والسينُ، كما سيذكرُها الناظمُ في بيانِ الصفاتِ، مُسْتَقِرٌّ خروجُهُنَّ (منه ومِن فوقِ الثنايا السُّفْلَى) أي مِن طَرَفِ اللسانِ ومِن أطرافِ الثنايا السفلى، كذا قالَهُ ابنُ المصنِّفِ، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الناظمَ اعْتَبَرَ فوقَ الثنايا السفلى الذي هو تحتَ العُلْيَا بعينِه ويريدُ به ما بينهما، وهو لم يعتبرْ ذلكَ، إذ طرفُ الشيءِ غيرُ فوقِهَ، نعم يمكنُ التوفيقُ بحملِ الفوقِ على الطَرَفِ، لمجاورتِه إياهُ مجازًا، وقالَ الشاطبيُّ: "ومنه ومِن بينِ الثنايا ثلاثةٌ " أي وثلاثةٌ منها مِن رأسِ اللسانِ ومِن بينِ الثنايا السفلَى، قالَه الجَعْبُرِيُّ، وقالَ زكريَّا: وعبارةُ الشاطبيِّ رحمَهُ اللهُ و "مِن بينِ الثنايا" يعني العُلْيَا، ولا مُنَافَاةَ فهي مِن طَرَفِ اللسانِ ومِن بينِ الثنايا العُلْيَا والسفلى ا. هـ. ويقالُ لهذه الثلاثةِ أَسَلِيَّةٌ؛ لخروجِهنَّ مِن أَسَلَةِ اللسانِ، وهو مُسْتَدَقُّه.

(والظاءُ والذالُ وثا للعُلْيا) أى مَخْرَجُ هذه الثلاثةِ خاصٌّ للثنايا العُلْيَا.

(مِن طَرَفَيهما ومِن بطنِ الشَّفَهْ) أي مِن طَرَفِ اللسانِ وأطرافِ الثنايا العُلْيَا، ويقالُ لهذه الثلاثةِ: لُثَوِيَّةٌ؛ لخروجِها مِن اللِّثَةِ وهي منبتُ الأسنانِ، وبه تَمَّ مَخَارِجُ اللسانِ وهي عشْرةٌ، وحروفُها ثمَّانيةَ عشَرَ حرفًا، وإنَّما قدَّمَ المصنِّفُ حروفَ الصفيرِ على اللُّثَوِيَّةِ تبعًا لسيبويهِ؛ ولأنَّهَا تُقَارِبُ مَخْرَجَ الطاءِ وأختيها؛ لأنَّها قبلَ أطرافِ الثنايا.

ثمَّ ذكرَ الناظِمُ مَخَارِجَ الشفةِ وحروفَها بقولِه (ومِن بطنِ الشَّفَه) بفتحِ الشينِ وَيُكْسَر (فالفا معَ أطرافِ الثنايا المُشْرِفَهْ) بكسرِ الراءِ والفاءُ زائدةٌ في (فالفاءُ) لأنَّه مبتدأٌ، والمعنى أنَّ الفاءَ تخرجُ مِن بطنِ الشفةِ السفلى معَ أطرافِ الثنايا العُلْيَا المعينةِ بقولِه (المشرفةُ) وأطلقَ الناظمُ الشفةَ ومرادُه السفلى كما تقرَّرَ لعدمِ تأتِّي النطقِ بالفاءِ معَ العُلْيَا و (معَ) ساكنةٌ على لغةِ ربيعةَ، ثُمَّ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إليها على لغةِ الجادَّةِ.

(للشَّفَتَينِ الواوُ باءٌ ميمُ) أي: مَخْرَجُ هذه الثلاثةِ خاصٌّ للشفتينِ، حيثُ تخرجُ مِن بينِ الشفةِ العُلْيَا والسفلى، إلا أنَّ الواوَ بانفتاحٍ، والباءَ والميمَ بانطباقٍ، إلا أنَّ انطباقَهما معَ الباءِ أقوى مِن انطباقِهما معَ الميمِ، فكانَ يَنْبَغِي تأخيرُ الواوِ عنهما لذلكَ، كما فعلَ مكيٌّ حيثُ قَدَّمَ الباءَ وذكرَ الميمَ عَقِبَها وختمَ بالواوِ، والمرادُ بالواوِ غيرُ المديَّةِ.

(وغُنَّةٌ مَخْرَجُها الخيشومُ) أي: أقصى الأنفِ، وبرهانُ الغُنَّةِ في سدِّ الأنفِ ولهذا لو مَسَكْتَ الأنفَ لم يُمْكِنْ خروجُها، ثُمَّ الغُنَّةُ مِن الصفاتِ، لأنَّها صوتٌ أَغَنُّ لا عملَ للسانِ فيه، فكانَ اللائقُ ذِكْرَها معَ الصفاتِ لا معَ مَخَارِجِ الذواتِ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: "والغُنَّةُ صفةُ النونِ ولو تنوينًا والميمُ المُدْغَمتانِ والمُخْفَاتَانِ وقالَ الجَعْبُرِيُّ: الغُنَّةُ صفةُ النونِ ولو تنوينًا والميمُ تَحَرَّكَتَا أو سَكَنَتَا ظاهرتينِ أو مُخْفَاتَيْنِ أو مُدْغَمَتَيْنِ وهذا معنى قولِ الدانيِّ: وأمَّا الميمُ والنونُ فيُجافَى بهما اللسانُ إلى موضعِ الغُنَّةِ مِن غيرِ قيدٍ وهي في الساكنِ أكملُ مِن المُتَحَرِّكِ وفي المخْفِيِّ أزيدُ مِن المُظْهَرِ وفي المُدْغَمِ أولى مِن المخْفِيِّ عندَ مُثْبِتِها، وقولُ الشاطبيِّ:

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وغُنَّةُ تنوينٍ وميمٍ إن ... سَكنَّ ولا إظهارَ في الأنفِ يُجْتَلاَ

أي: إذا سَكَنَا أو أُخْفِيَا أو أُدْغِمَا، وقولُ مكيٍّ: الساكنانِ قيدٌ لكمالِ الغُنَّةِ لا أصلِها لما تقدَّمَ, واللهُ أعلمُ ا هـ. ولذا قالَ بعضُهم: مَخْرَجُ حرفِها، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وكانَ ينبغي أنْ يذكرَ هنا عِوَضًا عنها مَخْرَجَ النونِ المُخْفَاةِ؛ فإنَّ مَخْرَجَها مِن الخيشومِ, وهي حرفٌ بخلافِ الغُنَّةِ. قلتُ: ولهذا قالَ بعضُ الشُّرَّاحِ: أي: مَخْرَجُ مَحَلِّهَا مِن النونِ والميمِ، وفيه: أنَّ مَخْرَجَ مَحَلِّها مِن النونِ والميمِ قد سبقَ، وأنَّ النونَ المُخْفَاةَ مُرَكَّبَةٌ مِن مَخْرَجِ الذاتِ, ومِن تحقُّقِ الصفةِ في تحصيلِ الكمالاتِ، وقد أغربَ الشارحُ اليمانيُّ حيثُ قالَ:" الغُنَّةُ تارةً تكونُ صفةً، وتارةً تكونُ حرفًا، وهي النونُ والميمُ المُدْغَمَتَانِ والمُخْفَاتَانِ، وهو مذهبُ المصنِّفِ " ا. هـ.

وغرابتُه مِمَّا لا يَخْفَى، وعلى كُلِّ تقديرٍ فعَدُّ الغُنَّةِ من مَخَارِجِ الحروفِ السبعةَ عشَرَ لا يَخْلُو مِن إشكالٍ، فتدبَّرْ.

ثُمَّ رأيتُ المصنِّفَ ذكَرَ في النشرِ: أنَّ المَخْرَجَ السابعَ عشَرَ الخيشومُ، وهو للغُنَّةِ، وهي تكونُ في النونِ والميمِ الساكنتينِ حالةَ الإخفاءِ أو ما في حكمِه مِن الإدغامِ بالغُنَّةِ، فإنَّ مَخْرَجَ هذينِ الحرفينِ يتحوَّلُ في هذه الحالةِ عن مَخْرَجِهما الأصليِّ، على القولِ الصحيحِ، كما يتحوَّلُ مَخْرَجُ حروفِ المدِّ مِن مَخْرَجِه إلى الجوفِ على الصوابِ، وقالَ سيبويهِ: إنَّ مَخْرَجَ النونِ الساكنةِ مِن مَخْرَجِ النونِ المتحرِّكةِ، إنَّما يريدُ به النونَ المُظْهَرَةَ ا. هـ. ... وقد نصَّ مكيٌّ في (الرعاية) على أنَّ الغُنَّةَ نونٌ "ساكنةٌ خَفِيَّةٌ" تخرجُ مِن الخياشيمِ، وهي تكونُ تابعةً للنونِ الساكنةِ الخالصةِ السكونِ غيرِ المُخْفَاةِ وهي التي تَتَحَرَّكُ مَرَّةً وتُسَكَّنُ مَرَّةً، وللتنوينِ والميمِ الساكنةِ، ثمَّ قالَ: والغُنَّةُ حرفٌ مجهورٌ شديدٌ لا عملَ للسانِ فيها، وقد صرَّحَ الجَارَبَرْدِيُّ أنَّ النونَ الساكنةَ المُخْفَاةَ تُسَمَّى غُنَّةً وأنَّهَا مِن الحروفِ المتفرِّعَةِ، ثمَّ

بيَّنَ ذلكَ بقولِه فإنكَ إذا قلتَ: (عن) كانَ مَخْرَجُها مِن طَرَفِ اللسانِ وما فوقَه, وإذا قلتَ: (عنكَ) لم يكُن لها مَخْرَجٌ من الفمِ لكنها غُنَّةٌ تخرجُ مِن الخيشومِ، فلو نطقَ بها الناطقُ معَ هذه الحروفِ وأمسكَ أنفَه لبانَ اختلافُها، فيمكنُ حملُ الغُنَّةِ هنا على النونِ المُخْفَاةِ نفسِها مِن غيرِ تكلُّفٍ بقرينةِ أنَّ الكَلَامَ في الحروفِ, لا في صفاتِها، وهذا بخلافِ الغُنَّةِ في قولِه: (وأظهِرِ الغُنَّةَ) وغيرِه مِن المواضعِ الآتيةِ، فإنَّ المرادَ بها الصفةُ حَتْمًا، ومِمَّا يؤيدُه قولُ أبي شامةَ نقلًا عن أبي عمرٍو: هذه الغُنَّةُ المسماةُ بالنونِ الخفيَّةِ ليستْ النونَ التي مَرَّ ذِكْرُها، فإنَّ تلكَ مِن الفمِ, وهذه مِن الخيشومِ، وشرطُ هذه أنْ يكونَ بعدَها حرفٌ مِن حروفِ الفمِ؛ ليصحَّ إخفاؤُها فإنْ كانَ بعدَها حرفٌ مِن حروفِ الحلقِ أو كانتْ آخرَ الكَلَامِ وجبَ أنْ تكونَ الأُولَى.

(صفاتُها جَهْرٌ ورِخْوٌ مُسْتَفِلْ ... مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ والضِّدَّ قُلْ)

بابُ صفاتِ الحروفِ:

الصفةُ: ما قامَ بالشيءِ مِن المَعَاني كالعلمِ والسوادِ، وقد تُطْلَقُ الصفةُ ويرادُ بها النعتُ النحويُّ، والمرادُ بها هنا: عوارضُ تَعْرِضُ للأصواتِ الواقعةِ في الحروفِ من الجهرِ والرَّخاوةِ والهمسِ والشدَّةِ وأمثالِ ذلكَ، فالمَخْرَجُ للحرفِ كالميزانِ يُعْرَفُ به ماهيَّتُه وكَمِّيَّتُه، والصفةُ كالمَحَكِّ والناقدِ, يُعْرَفُ بها هيئتُه وكيفيَّتُه وبهذا يتميَّزُ بعضُ الحروفِ المشتركةِ في المَخْرَجِ عن بعضِها حالَ تأديتِه، ولولا ذلكَ لكانَ الكَلَامُ بمنزلةِ أصواتِ البهائمِ التي لها مَخْرَجٌ واحدٌ وصفةٌ واحدةٌ فلا يُفْهَمُ منها المَرَامُ، وهذا معنى قولِ المازنيِّ: إذا هَمَسْتَ وجَهَرْتَ، وأَطْبَقْتَ، وفَتَحْتَ اختلفتْ أصواتُ الحروفِ التي مِن مَخْرَجٍ واحدٍ، وقالَ الرُّمَّانيُّ وغيرُه: لولا الإطباقُ لصارتْ الطاءُ دالًا؛ لأنَّه ليسَ بينهما فرقٌ إلا الإطباقُ، ولصارتْ الظاءُ ذالًا، ولصارت الصادُ سينًا، فسبحانَ مَن دَقَّتْ في كُلِّ شيءٍ حكمتُه، رُوِيَ أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ رحمَهُ اللهُ تعالى ناظرَ مُعْتَزِلِيًّا فقالَ له: قلْ: (با) , فقالَ: با ثُمَّ قالَ: قلْ: (حا)، فقالَ: حا, فقالَ له: بَيِّنْ مَخْرَجَهُمَا. فبيَّنَهُما فقالَ: إنْ كنتَ خالقَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فَعْلِكَ فأخرجِ الباءَ مِن مَخْرَجِ الحاءِ فَبُهِتَ المُعْتَزِلِيُّ.

وصفاتُ الحروفِ منها ماله ضِدٌّ، ومنها ما ليسَ له ضدٌّ، كما سيأتي بيانُهما، وإنَّما ذكرَ الشيخُ رحمَهُ اللهُ هنا صفاتِهما المشهورةَ اللائقةَ لمقدَّمَتِه المُخْتَصَرَةِ، وإلا فقدْ ذَكَرَ بعضُهم أنَّ لها أربعةً وأربعينَ صفةً، وزادَ بعضُهم عليها كما في الكتبِ المبسوطةِ، فذكرَ المصنِّفُ مِن صفاتِها سبعةَ عشَرَ نوعًا: منها الجَهْرُ، والرِّخْوَةُ، والاستعلاءُ، والانفتاحُ، والإصماتُ، بحسبِ ما اتُّفِقَ له مِن الوزنِ تارةً بلفظِ المصدرِ، وأُخْرَى بصيغةِ الوصفِ، وستأتي معانيها معَ أضْدَادِها في مَحَلِّها اللائقِ بها.

وقولُ: (والضدَّ قُلْ) أي: واذْكُرْ أضدادَ هذه الصفاتِ الخمسةِ بِالْمُقَابَلَةِ المُرَتَّبَةِ كما قالَ: (مَهْمُوسُها فَحَثَّهُ شَخْصٌ سكتْ) فإنَّ الأشياءَ تَتَبَيَّنُ بأضدادِهَا، وبِتَعْدَادِ حروفِ بعضِ الأضدادِ تُعْرَفُ سائرُ الأضدادِ من جهةِ الأعدادِ، ولَمَّا كانت الحروفُ المهموسةُ وأمثالُها قليلةً قابِلَةً لسرعةِ ضبطِها وحفظِها بيَّنَها وتركَ بيانَ ضدِّها لما يُعْرَفُ من مفهومِ ما عيَّنَها.

والحاصلُ أنَّ الحروفَ المهموسةَ مجتمعةٌ في كلماتٍ مُرَكَّبَةٍ منها، عبَّرَ عنها بقولِه "فحثَّه شخصٌ سكتْ" وهي عشرةٌ: الفاءُ، والحاءُ المُهْمَلَةُ، والثاءُ المُثَلَّثَةُ، والهاءُ، والشينُ، والخاءُ المُعْجَمَتَانِ، والصادُ، والسينُ، والكافُ، والثاءُ المُثَنَّاةُ مِن فوقٍ، فالحثُّ بمعنى الحَضِّ، والشخصُ معْروفٌ، وسكتَ فعلٌ ماضٍ مِن السكوتِ، ثمَّ الهمسُ في اللغةِ: الخَفَاءُ، ومنه قولُه تعالى{ فلا تَسْمَعُ إلا هَمْسًا }والمرادُ به حسُّ مشيِ الأقدامِ إلى المَحْشَرِ، أو حسُّ كَلَامِ أهلِه مِن هولِ ذلكَ المنظرِ، وممَّا يناسبُ المعنى الأوَّلَ قولُ الشاعرِ:

وهنَّ يَمْشِينَ بنا هَمِيسًا إنْ يَصْدُقِ الطيرُ نَكُ لَمِيسَا.

وسُمِّيَت مهموسةً؛ لجريانِ النَّفَسِ معَها؛ لضعفِها ولضعفِ الاعتمادِ عليها عندَ خروجِها، وضدُّها المَجْهُورَةُ، والجهرُ في اللغةِ الصوتُ القويُّ الشديدُ، وسُمِّيَت مَجْهُورةً؛ لمنعِ النَّفَسِ وحَصْرِه أنْ يجريَ معَها لقوَّتِهَا وقوَّةِ الاعتمادِ عليها عندَ خروجِها، والتحقيقُ أنَّ الهواءَ الخارجَ مِن داخلِ الإنسانِ إنْ خرجَ بدفعِ الطبعِ يُسَمَّى نَفَسًا بفتحِ الفاءِ، وإنْ خرجَ بالإرادةِ وعَرَضَ له تَمَوُّجٌ بتصادمِ جسمينِ يُسَمَّى صوتًا، وإذا عرضَ للصوتِ كيفياتٌ مَخْصُوصَةٌ بأسبابٍ مَعْلُومَةٍ يُسَمَّى حُرُوفًا، وإذا عَرَضَ للصوتِ كيفياتٌ أُخَرُ عارِضَةٌ بسببِ الآلاتِ تُسَمَّى تلكَ الكيفياتُ صفاتٍ، ثمَّ إنَّ النَّفَسَ الخارجَ الذي هو صِفَةُ حرفٍ إنْ تكيَّفَ كُلُّه بكيفيَّةِ الصوتِ حتَّى يحصُلَ صوتٌ قويٌّ كانَ الحرفُ مَجْهُورًا، وإنْ بَقِيَ بعضُه بلا صوتٍ يجري معَ الحرفِ كانَ الحرفُ مَهْمُوسًا، وأيضًا إذا انحصرَ صوتُ الحرفِ في مَخْرَجِه انحصارًا تامًّا فلا يجري جريانًا سهلًا يُسَمَّى شِدَّةً فإنك لو وقفتَ على قولِكَ: (الحجُّ) وجَدْتَ صوتَكَ راكِدًا مَحْصُورًا حتى لو رُمْتَ مدَّ صوتِكَ لم يمكنْكَ، وأمَّا إذا جرى الصوتُ جريانًا تامًّا ولا يَنْحَصِرُ أصلًا يُسَمَّى رِخْوَةً كما في (الطشِّ) فإنَّكَ إذا وَقَفْتَ عليها وَجَدْتَ صوتَ الشينِ جاريًا بِمَدَّةٍ إنْ شئتَ، وأمَّا إذا لم يتمَّ الانحصارُ ولا يجري يكونُ مُتَوَسِّطًا بينَ الشِّدَّةِ والرِّخْوَةِ كما في (الظلِّ) فإنَّكَ إذا وقفتَ عليها وجدتَ الصوتَ لا يجري مثلَ ذلكَ يعني مثلَ جريِ (الطشِّ) ولا ينحصرُ مثلَ انحصارِ (الحجِّ) بلْ يخرجُ على حدِّ اعتدالٍ بينهما، فإذا عرفتَ ذلكَ تبيَّنَ لكَ أيضًا معنى قولِه (شديدُها لفظُ أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ) فأَجِدْ أَمْرٌ مِن الإجادةِ، وقَطٍ مُنَوَّنٌ مجرورٌ مُخَفَّفٌ بمعنى حَسْبُ، وبَكَتْ مُجَرَّدُ التبكيتِ، يقالُ: بَكَتَه إذا غَلَبَه بالحُجَّةِ، والمرادُ بها هنا أنَّ الحروفَ المُتَّصِفَةَ بالشَّدَّةِ مجموعةٌ في الكلماتِ الثلاثةِ مُرَكَّبَةٌ منها، وهي الهمزةُ، والجيمُ، والدالُ المُهْمَلَةُ، والقافُ، والطاءُ المُهْمَلَةُ، والباءُ الموحَّدَةُ، والكافُ، والتاءُ المُثَنَّاةُ مِن فوقٍ، فما عداها وما عدا اللِّينَةَ التي ذكرَها في قولِه (وبينَ رَخْوٍ والشديدِ) أي: وما بينَهما حروفٌ خمسةٌ يجمعُها تركيبُ (لِنْ عُمَرْ) وكُلُّها حروفُ رِخْوَةٌ، والشدَّةُ في اللغةِ: القوةُ، وسُمِّيَت شديدةً؛ لمنعِها الصوتَ أنْ يجريَ معَها؛ لأنَّها قَوِيَتْ في مواضعِها فلَزِمَتْها الشدَّةُ، والرِخْوَةُ: مُثَلَّثَةُ الراءِ، والكسرُ أشهرُ، والرِّخَاوَةُ في اللغةِ اللِّينُ، وسُمِّيَت بذلك لجريِ النفسِ والصوتِ معَها حتى لانَتَ عندَ النطقِ بها وضعفِ الاعتمادِ عليها،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثُمَّ الحروفُ التي بينَ الرخوةِ والشدَّةِ خمسةٌ يجمعُها قولكَ "لِنْ عُمَرْ" بِكَسْرِ اللامِ أمرٌ مِن لَانَ يَلِينُ وعُمَرُ منادى بحذفِ حرفِ النداءِ، وهذا التركيبُ أَوْلَى مِن جمعِ بعضِهم في (لم نرعْ) وممَّا وقعَ في الشاطبيَّةِ مِن قولِهِ (عُمَرنَلْ) معَ ما فيه من خلوصِ المبنيِّ وخلاصةِ المعنى كما لا يخفَى، وهي اللامُ، والنونُ، والعينُ المُهْمَلَةُ، والميمُ، والراءُ، وإنَّما وُصِفَتْ بذلكَ؛ لأنَّ الرخوةَ إذا نُطِقَ بها في نحوِ: اجلسْ، وافرشْ، جرى معَها الصوتُ والنَّفَسُ عندَ سكونِهما، والشديدةُ إذا نُطِقَ بها في نحوِ: اضْرِبْ، واقْعُدْ، وانحبسَ الصوتُ والنَّفَسُ معَها ولم يَجْرِيا، والتي بينَ الرِّخوةِ والشديدةِ إذا نُطِقَ بها في نحوِ: أَنْعِمْ واعْمَلْ لم يجرِ الصوتُ والنَّفَسُ معَها جريانَهما معَ الرخوةِ ولم ينحبسْ انحباسَهما معَ الشديدةِ، وهذا وقدْ قالَ ابنُ الحاجبِ في (الشافيةِ): المجهورةُ ما ينحصرُ أي: ينقطعُ جريُ النفسِ معَ تَحَرُّكِهِ، والمهموسةُ بخلافِها، وخالفَ بعضُهم فجعلَ الضادَ والظاءَ والذالَ أى: المُعْجَمَاتِ، والزايَ والعينَ والغينَ والباءَ أي الموحَّدَةَ مِن المهموسةِ، والكافَ والتاءَ أي: المَنْقُوطَةَ بنقطتينِ من فوقٍ مِن المجهورةِ، ورأى أنَّ الشدَّةَ تُؤَكِّدُ الجهرَ، والشديدةُ: ما ينحصرُ جريُ صوتِهِ عندَ إسكانِهِ في مَخْرَجِه فلا يجري، قالَ شارحُها النظاميُّ:

والجهرُ انحصارُ النَّفَسِ معَ تَحَرُّكِه، فقد يجري النفَسُ ولا يجري الصوتُ كالكافِ والتاءِ المنقوطةِ بنقطتينِ مِن فوق, وقد يجري الصوتُ, ولا يجري النفسُ كالضادِ والغينِ المُعْجَمتينِ، فظهرَ الفرقُ بينهما, واللهُ أعلمُ.

(وسبعُ عُلْوٍ) بِضَمِّ العينِ ويُكْسَرُ (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَر) أي: حصرُ سبعِ عُلْوٍ حروفُ (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) فَقِظْ أمرٌ مِن قاظَ بالمكانِ إذا أقامَ بهِ في الصيفِ، والخُصُّ بضمِّ الخاءِ المُعْجَمَةِ البيتُ مِن القَصَبِ، والضَّغْطُ الضيِّقُ، والمعْني: أَقِمْ في وقتِ حرارةِ الصيفِ في خُصٍّ ذي ضغطٍ، أي: اقْنَعْ مِن الدنيا بمثلِ ذلكَ وما قاربَه واسْلُكْ طريقَ السلفِ الصالحِ وما وافقَه، فقد جاءَ عن أبي وائلٍ شَقِيقِ بنِ سلمةَ وهو مِن أكابرِ التابعينَ مِن أصحابِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه نحوٌ مِن ذلكَ، قالَ عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ: كانَ لأبي وائلٍ خُصٌّ مِن قصبٍ يكونُ فيه هو ودابَّتُه، فإذا غزا أَنْقَضَه، وإذا رجعَ بَنَاه. كذا ذَكَرَهُ أبو شامةَ رَحِمَهُ اللهُ، فقولُ الشارحِ: * (خُصَّ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ بمعنى اختصَّ "صُحِّفَ عَلَيْه، والمرادُ هنا أنَّ حروفَ الاستعلاءِ سبعةٌ انْحَصَرَتْ في مُرَكَّبَاتِ هذه الكلماتِ، وهي الخاءُ المُعْجَمةُ، والصادُ المُهْمَلَةُ، والضادُ، والغينُ المُعْجَمتانِ، والطاءُ، والقافُ، والظاءُ، وسُمِّيَت مُسْتَعْلِيَةً؛ لاستعلاءِ اللسانِ عندَ النطقِ بها إلى الحنكِ الأعلى وما عداها مُسْتَفِلَةٌ لانْخِفَاضِ اللسانِ عن الحنكِ عندَ لفظِها. (وصادُ ضادٌ طاءُ ظاءٌ مُطْبَقَهْ) بفتحِ الباءِ ويجوزُ كسرُها، وَيتَّزِنُ البيتُ بتنوينِ الثاني والرابعِ، وإنَّما لَمْ يُرَكِّبْ هذه الحروفَ الأربعةَ المُطْبَقَةَ على قياسِ سائرِها؛ لعدمِ حصولِ مَعْنيً في تركيبِها ولثِقَلِها على اللسانِ بخلافِ غيرِها، والحاصلُ أنَّ حروفَ الإطباقِ أربعةٌ الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ وهي مِن جملةِ الحروفِ المُسْتَعْلِيَةِ وأخصُّ منها، وسُمِّيَت بها لإطباقِ ما يُحاذِي اللسانَ مِن الحنكِ على اللسانِ عندَ خروجِها، وهو أبلغُ مِن الاستعلاءِ، وهو لغةً: الإلصاقُ، وضدُّهَا المُنْفَتِحَةُ، وسُمِّيَتْ بها؛ لانْفِتَاحِ ما بينَ اللسانِ والحَنَكِ وخروجِ الريحِ مِن بينِهما عندَ النطقِ بها، وهو لغةً: الافتراقُ، ومِن الغريبِ أنَّ قولَه تعالى:{ حَصَبُ جَهَنَّمَ }قُرِيءَ بجميعِ حروفِ المُطْبَقَةِ، ولم يجتمعْ في كلمةٍ غيرِها.

(وَفَرَّ مِن لُبِّ الحروفِ المُذْلَقَهْ) أي: والحروفُ المُذْلَقَةُ مجموعُ حروفِ (فَرَّ مِن لُبِّ) وهو بِضَمِّ اللامِ وحذفِ التنوينِ للوزنِ، على أنَّ (مِن) حرفُ جرٍّ، واللبُّ الذي هو العقلُ بمعنى الفاعلِ، والمعنى: هربَ الجاهلُ مِن العاقلِ، ويمكنُ أنْ يكونَ المعنى فَرَّ مَنْ فَرَّ مِن الخلقِ مِن عَقْلٍ له به عَرَفَ الحقَّ، ففيه إيماءٌ إلى قولِه تعالى:{ فَفِرُّوا إلى اللهِ }وقولِه سبحانَه:{ وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلًا }. والحاصلُ أنَّ الفاءَ، والراءَ، والميمَ، والنونَ، واللامَ، والباءَ الموحَّدةَ، يقالُ لها (المُذْلَقَةُ) لخُرُوجِها مِن ذَلْقِي اللسانِ والشفةِ، أي طرفيهما، والمرادُ أنَّ خروجَ بعضِها مِن ذلقِ اللسانِ، وهي الراءُ، واللامُ، والنونُ، وبعضِها مِن ذلقِ الشفةِ، وهي الباءُ، والفاءُ، والميمُ، وما عداها مُصْمَتَةٌ؛ لأنَّها مِن

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الصمتِ وهو المنعُ، قالَ الأخفشُ: لأنَّ مَن صمتَ منعَ نفسَه الكَلَامَ والمرادُ بها هنا أنَّهَا ممنوعةٌ مِن انفرادِها أصولًا في بناتِ الأربعةِ والخمسةِ، بمعنى أنَّ كُلَّ كلمةٍ على أربعةِ أحرفٍ أو خمسةٍ أصولًا لا بدَّ أنْ يكونَ فيها معَ الحروفِ المُصْمَتَةِ حرفٌ مِن حروفِ المُذْلَقَةِ، وإنَّما فعلُوا ذلكَ لخفَّتِها، فلذلكَ عادلُوا بها الثقيلةَ، ولأجلِ ما ذُكِرَ حكَمُوا بأنَّ (عَسْجَدًا) اسمُ الذَّهبِ أعجميٌّ، لكونِه من بناتِ الأربعةِ وليسَ فيه حرفٌ مِن حروفِ المُذْلَقَةِ، وقالَ مكيٌّ في (الرعايةِ): إنَّ الألفَ ليستْ من المُذْلَقَةِ ولا مِن المُصْمَتَةِ، لأنَّها هوائيَّةٌ لا مُسْتَقَرَّ لها في المَخْرَجِ، وبهذا تمَّتْ أضدادُ الصفاتِ الخمسةِ المذكورةِ، فشرَعَ في ذكرِ صفاتٍ اخْتُصَّتْ ببعضِ الحروفِ دونَ بعضِها مِن غيرِ تحقُّقِ وجودِ أضدادِها فقالَ: (صفيرُها صادٌ وزايٌ سينُ) أي: حروفُ الصفيرِ ثلاثةٌ: صادٌ مُهْمَلَةٌ، وزايٌ، وسينٌ مُهْمَلَةٌ، ولم يُرَكِّبْ لما سبقَ في المُطْبَقِ

، وجعلَ الروميُّ ضميرَ صفيرِها إلى الصفاتِ فيحتاجُ إلى تكلُّفٍ في صحَّةِ الحملِ بأنْ يُقَالَ: حروفُ صفيرِها، والمعنى أنَّ هذه الحروفَ موصوفةٌ بصفةِ الصفيرِ، وهو صوتٌ زائدٌ يخرجُ مِن بينِ النفَسِ يَصْحَبُ هذه الحروفَ عندَ خروجِها، وهو لغةً صوتٌ يُصَوَّتُ به للبهائمِ، ثمَّ اعلمْ أنَّ السينَ حرفٌ مهموسٌ مِن حروفِ الصفيرِ ويمتازُ عن الصادِ بالإطباقِ وعن الزايِ بالهمسِ كما في القاموسِ.

(قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ واللينُ) أي: حروفُ القَلْقَلَةِ ويقالُ لها: القَلْقَةُ: خمسةٌ يجمعُها قولُكَ (قُطْبُ جَدٍّ) وهي القافُ، والطاءُ المُهْمَلَةُ، والباءُ الموحَّدَةُ، والجيمُ، والدالُ المُهْمَلَةُ، وإنَّما وُصِفَتْ بذلكَ، لأنَّها حينَ سكونِها لا سيَّمَا إذا وقفَ عليها تُقَلْقِلُ المَخْرَجَ حتى يُسْمَعَ له نَبْرَةٌ قويَّةٌ، لمَا فيها مِن شِدَّةِ الصوتِ الصاعدِ بها معَ الضغطِ دونَ غيرِها، وهي في اللغةِ: التحرُّكُ والاضطرابُ، والقُطْبُ: بِتَثْلِيثِ القافِ، والضمُّ أشهرُ، ما يدورُ عليه الأمرُ، ومنه قُطْبُ الرَّحَى، والجَدُّ: البَخْتُ والعظمةُ، وخُفِّفَ للوزنِ، ثمَّ قولُه: (واللِّينُ) أي: حروفُه اثنانِ (واوٌ وياءٌ سَكَنَا وانْفَتَحَا) بألفِ الإطلاقِ أي: وقعَ الفتحُ (قبلَهُمَا والانحرافُ صُحِّحَا) بصيغةِ المجهولِ، والألفُ للإطلاقِ أي: إذا سُكِّنَ الواوُ والياءُ وانْفَتَحَ ما قبلَهَمَا يُسَمَّى لِيْنًا، لِقِلَّةِ المدِّ فيهما بالنسبةِ إلى حروفِ المدِّ التي حركةُ ما قبلَها مِن جنسِها، وذلكَ لأنَّ في حرفِ المدِّ مدًّا أصليًّا، وفي حرفِ اللينِ مدًّا ما يُضْبَطُ بالمُشَافَهَةِ كُلٌّ منهما، كما ذكرَه الجُعْبُرِيُّ.

ولذا أُجْرِيَ حرفا اللينِ مُجْرَى حروفِ المدِّ واللينِ، حتى إذا وقعَ بعدَهما ساكنٌ بوقفٍ أو إدغامٍ جازَ المدُّ، والتوسُّطُ، والقصرُ، إلا أنَّ هذا الترتيبَ أولى في المدِّ، وعكسُه في اللينِ، وقد رُجِّحَ قَصرُ وَرْشٍ في نحوِ (شيءٌ) (وسوءٍ) على التوسُّطِ والتوسُّطُ على الطولِ بهذا لمعنى، ووَصْفُ الانحرافِ صُحِّحَ ثبوتُه (في اللامِ والرا) مقصورًا (وبتكريرِ جعلَ) وإنَّما اللامُ والراءُ مُنْحَرِفَانِ، لأنَّ اللامَ فيه انحرافٌ ومَيْلٌ إلى طَرَفِ اللسانِ، والراءَ فيه انحرافٌ إلى ظهرِ اللسانِ وميلٌ قليلٌ إلى جهةِ اللامِ، ولذلكَ يجعلُها الأَلْثَغُ لامًا، والضميرُ في (جُعِلَ) راجعٌ إلى الراءِ، والمعنى أنَّ الراءَ يُوصَفُ بالتَّكْرَارِ أيضًا كما وُصِفَ بالانحرافِ، والتَّكْرَارُ: إعادةُ الشيءِ وأقلُّهُ مَرَّةٌ على الصحيحِ، ومعنى قولِهم إنَّ الراءَ مُكَرَّرٌ هو أنَّ الراءَ له قَبُولُ التكرارِ، لارتعادِ طَرَفِ اللسانِ به عندَ التلفُّظِ، كقولِهم لغيرِ الضاحكِ: إنسانٌ ضاحكٌ، يعنى أنَّهُ قابلٌ للضَّحِكِ، وفي الجَعْلِ إشارةٌ إلى ذلكَ، ولهذا قالَ ابنُ الحاجبِ: لمَا تُحِسُّه مِن شبهِ ترديدِ اللسانِ في مَخْرَجِهِ، وأمَّا قولُه: ولذلكَ جَرَى مَجْرَى حرفينِ في أحكامٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فليسَ كذلكَ، بل تكريرُه لحنٌ فيَجِبُ مَعْرِفَةُ التحفُّظِ عنه للتحفُّظِ به، وهذا كمَعْرِفَةِ السِّحْرِ لِيُجْتَنَبَ عن تضرُّرِه، ولِيُعْرَفَ وجهُ دفعِه قالَ الجُعْبُرِيُّ: وطريقةُ السلامةِ أنَّهُ يُلْصِقُ اللافظُ ظهرَ لسانِه بأعلى حنكِه لصقًا مُحْكَمًا مرَّةً واحدةً، ومتى ارْتَعَدَ حَدَثَ مِن كُلِّ مرَّةٍ راءٌ، وقالَ مكيٌّ: لابدَّ في القراءةِ مِن إخفاءِ التكريرِ، وقالَ: واجبٌ على القارئِ أنْ يُخْفِيَ تكريرَه، ومتى أظهرَ فقدْ جعلَ مِن الحرفِ المُشَدَّدِ حروفًا ومِن المُخَفَّفِ حرفينِ. ا هـ.

ثمَّ قولُ ابنِ الحاجبِ: "في أحكامٍ مُتَعَدِّدَةٍ" بيَّنَه أبو شامةَ حيثُ قالَ: فَحَسُنَ إسكانُ (يَنْصُرْكُمْ) و (يُشْعِرْكُمْ) ولم يَحْسُنْ إسكانُ (بِقَتْلِكُمْ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

و (يُسْمِعُكُمْ) وحَسُنَ إدغامُ مثلٍ} وإنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ {أحسنُ منه في} إنْ
يَمْسَسْكُمْ {ولم يُمِلِ (طالبٌ) و (غانمٌ) وأُمِيلَ (طاردٌ) و (غارمٌ) وامتنعُوا مِن إمالةِ (راشدٍ) ولم يَمْتَنِعُوا مِن إمالةِ (ناشدٍ) وكُلُّ هذه الأحكامِ راجِعَةٌ في المنعِ والتسويغِ إلى التكريرِ الذي في الراءِ. (وللتَّفَشِّي الشينُ ضادًا اسْتَطِلْ) التفَشِّي: الانْبِثَاثُ والانتشارُ، والكَلَامُ مِن بابِ القلبِ أي صفةُ التفشِّي ثابتةٌ للشينِ، والمعنى: أنَّ الشينَ موصوفٌ بانتشارِ الصوتِ عندَ خروجِها حتى تَتَّصِلَ بحروفِ طَرَفِ اللسانِ، منها مَخْرَجُ الظاءِ المُشَالَةِ، والحالُ أنَّ مَخْرَجَها حافَةُ اللسانِ مِن مُحَاذَاةِ وسَطِه، وقولُه: (اسْتَطِلْ) أَمْرٌ مِن الاستطالةِ وهي لغةً: أبعدُ المسافتينِ، والمرادُ منها هنا: الامتدادُ مِن أَوَّلِ حافَةِ اللسانِ إلى آخرِها كما قالَه الجَعْبَرِيُّ، والمعنى صفةٌ بالاستطالةِ.
والحاصلُ أنَّ الضادَ حرفٌ مستطيلٌ، وإنَّما وُصِفَ بالاستطالةِ؛ لأنَّه يستطيلُ حتى يَتَّصِلَ بمَخْرَجِ اللامِ، وللتحيُّزِ بينَ المَخْرَجينِ باعتبارِ واحدٍ صَعُبَ اللفظُ بها، وقد أَلْحَقَ المتقدِّمُونَ الثاءَ المُثَلَّثَةَ بالشينِ في التفشِّي، وقالُوا: إنها تَفَشَّتْ حتى اتَّصَلَتْ بمَخْرَجِ الفاءِ، ولذا تُبْدَلُ منها، فيقالُ: جَدَفَ وجَدَثَ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وسبيلُ تسهيلِ النطقِ بها قطعُ النظرِ عن الحيِّزِ المُقَابِلِ وتَمْكِينُهَا في مَخْرَجِها وتحصيلُ صفاتِها المميِّزَةِ لها عن الظاءِ، قالَ الجَعْبَرِيُّ: والفرقُ بينَ المُسْتَطِيلِ والمَمْدُودِ أنَّ المُسْتَطِيلَ جرى في مَخْرَجِه والمَمْدُودَ جرى في نفسِه.
ثمَّ اعلمْ أنَّ خَمْسًا مِن الصفاتِ العْشرِ المُتَقَابِلَةِ قويَّةٌ، وخمسًا منها ضعيفةٌ، فالقويَّةُ: الجهرُ، والشدَّةُ، والاستعلاءُ، والإطباقُ، والإصماتُ. والضعيفةُ الخمسُ المقابلةُ، وهي: الهمسُ، والرخاوةُ، والاسْتِفالةُ، والانفتاحُ، والذَّلْقُ، وأمَّا السبعُ المفردةُ فكُلُّها قويَّةٌ إلا اللينَ، ثمَّ كُلُّ حرفٍ من التسعةِ والعشرينَ لابدَّ أنْ يَتَّصِفَ بخمسٍ من الصفاتِ العشْرةِ، فما جَمَعَ جميعَ الصفاتِ القويَّةِ، كالطاءِ المُهْمَلَةِ، فهو أقوى الحروفِ، وما جَمَعَ جيمعَ الصفاتِ الضعيفةِ، فهو أضعفُها، كالهاءِ، والفاءِ، وما اجتمعَ فيه الأمرانِ فهو مُتَوَسِّطٌ فيها، وضعْفُه وقوَّتُه بحسبِ ما تَضَمَّنَهُ منها.
(والأَخْذُ بالتجويدِ حَتْمٌ لازمٌ) جمعَ بينهما تأكيدًا للوجوبِ، وجعلَ الشيخُ زكريَّا الثانيَ تفسيرًا للأولِ؛ بناءً على أنَّهُ عطفُ بيانٍ وقَدَّرَ بعدَهما: (للقارئِ)؛ لأنَّ الحُكْمَ ليسَ على إطلاقِه، والأظهرُ أنْ يقالَ: تقديرُه: وأَخْذُ القارئِ بتجويدِ القرآنِ وهو تحسينُ ألفاظِه بإخراجِ الحروفِ عن مَخَارِجِها وإعطاءِ حقوقِها مِن صفاتِها، وما يُتَرَتَّبُ على مفرداتِها ومُرَكَّبَاتِها، فرضٌ لازمٌ وحتمٌ دائمٌ. ثُمَّ هذا العِلْمُ لا خلافَ في أنَّهُ فرضُ كفايةٍ والعملُ به فرضُ عَيْنٍ في الجملةِ على صاحبِ كُلِّ قراءةٍ وروايةٍ، ولو كانت القِراءةُ سُنَّةً، وأمَّا دقائقُ التجويدِ على ما سيأتي بيانُه فإنَّما هو مِن مُسْتَحْسَنَاتِه، فالأظهرُ أنَّ المرادَ هنا بالحتمِ أيضًا الوجوبُ الاصطلاحيُّ المُشْتَمِلُ على بعضِ أفرادِه مِن الوجوبِ الشرعيِّ، لا الجمعُ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، أو استعمالُ المَعْنيينِ بالاشتراكِ، كما ذهبَ إليه الشرَّاحُ مِن الشافعيَّةِ؛ فإنَّ اللحنَ على نوعينِ؛ جَلِيٍّ وخَفِيٍّ، فالجَلِيُّ: خطأٌ يَعْرِضُ للفظِ ويُخِلُّ بالمعنى والإعرابِ، كرفعِ المجرورِ، ونصبِه، ونحوِهما، سواءٌ تغيَّرَ المعنى به أمْ لا، والخفيُّ: خطأٌ يُخِلُّ بالحرفِ كَتَرْكِ الإخفاءِ، والقلبِ، والإظهارِ والإدغامِ، والغُنَّةِ، وكترقيقِ المُفَخَّمِ، وعَكْسِه، ومَدِّ المقصورِ وقصرِ الممدودِ، وأمثالِ ذلكَ، ولا شَكَّ أنَّ هذا النوعَ ممَّا ليسَ بفرضِ عينٍ يترتَّبُ عليه العقابُ الشديدُ، وإنَّما فيه خوفُ العقابِ والتهديدُ. وأمَّا تخصيصُ الوجوبِ بقراءةِ الفاتحةِ كما ذكرَه بعضُ الشرَّاحِ فليسَ ممَّا يُنَاسِبُ المَرامَ في هذا المقامِ. (مَن لم يُجَوِّدِ القرآنَ آثِمٌ) أي مَن لم يُصَحِّحْ - كما في نسخةٍ صحيحةٍ - بأنْ يَقْرَأَه قراءةً مُخِلَّةً بالمعنى والإعرابِ - كما صرَّحَ به الشيخُ زكريَّا - خلافًا لما أخذَه بعضُ
الشرَّاحِ منهم ابنُ المصنِّفِ على وجهِ العمومِ الشاملِ للحنِ الخفيِّ؛ فإنَّه لايصحُّ كما لا يخفى، وأغربُ مِن هذا أنَّ الشارحَ المصريَّ ضَعَّفَ قولَ الشيخِ زكريَّا معَ أنَّهُ شيخُ الإسلامِ في مذهبِه، ثمَّ لفظُ (القرآنِ) مَنْقُولٌ في البيتِ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ، كما قالَ الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ:
ونَقْلُ قُرَانٍ والقُرْآنُ دَوَاؤُنَا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فلا يُحْمَلُ على ضرورةِ الوزنِ، هذا و (مَن) موصولةٌ، وإنْ جُعِلَتْ شرطيَّةً فحذفُ الفاءِ مِن قبيلِ: مَن يعملِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها.

(لأنَّه به الإلهُ أَنْزَلَا) بألفِ الإطلاقِ، والضميرُ في (لأنَّه) للشأنِ، أو للقرآنِ، وفي (به) للتجويدِ أي: لأنَّ اللهَ أنزلَ في القرآنِ الأمرَ بالتجويدِ حيثُ قالَ} وَرَتِّلِ القرآنَ ترتيلًا {مُؤَكِّدًا بالمصدرِ مُبالَغَةً في الأمرِ، ومِن المَعْلومِ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ مُجَوِّدًا كما أُنْزِلَ، لكنه خطابٌ له والمرادُ أُمَّتُه، ونُقِلَ عن عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ أنَّه قالَ: الترتيلُ هو تجويدُ الحروفِ ومَعْرِفَةُ الوقوفِ، لكن فيه أنَّ مَعْرِفَةَ الوقوفِ ليستْ من الواجباتِ، لِقَوْلِ الناظمِ: (وليسَ في القرآنِ مِن وقفٍ يجبْ) اللهمَّ إلا أنْ يقالَ: المرادُ بمَعْرِفةِ الوقوفِ هو أنْ يَعْلَمَ كُلَّ كلمةٍ إذا وقفَ عليها كيفَ يَقِفُ عليها، فإنَّه ربَّما يَقِفُ عليها مَن ليسَ له وقوفٌ بها على وجهٍ يُخِلُّ بمعناها، وعن مجاهدٍ: أي: تَرَسَّلْ فيه ترسيلًا، والمعنى تَمَهَّلْ في المَبْنَى ليتبيَّنَ لكَ المعنى كما قالَ تعالى:} ولا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ {و} لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ {وعن الضحَّاكِ: انْبِذْهُ حرفًا حرفًا، وعن ابنِ عباسٍ: بَيِّنْه تَبْيِينًا، وقالَ بعضُ العلماءِ: أي: تَلَبَّثْ وَتَثَبَّتْ في قراءتِه وافْصِلِ الحرفَ مِن الحرفِ الذي بعدَه ولا تَسْتَعْجِلْ فَتُدْخِلَ بعضَ الحروفِ في بعضٍ ا. هـ ولا يَخْفَى أنَّ الآيةَ بهذه المَعْاني لا دلالةَ فيها على المُدَّعَى، وكذا ما ذَكَرَهُ ابنُ المصنِّفِ أيضًا ومِن قولِه سبحانَه} وقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ على النَّاسِ على مُكْثٍ ونَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا {وفُسِّرَ المُكْثُ بالترتيلِ، وهو غيرُ مستقيمٍ بحسبِ التفسيرِ والتأويلِ، وكذا في قولِه تعالى:} ورَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا {أي: أنزلْنَاهُ بالترتيلِ، أي بالتجويدِ، فإنَّه أنزلَهُ بأفصحِ اللغاتِ، بل معْناهُ بيَّنَّاهُ تَبْيِينًا وفصَّلْنَاهُ تفصيلًا كما دلَّ عليه صدرُ الآيةِ. وأمَّا ما رُوِيَ عنه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: (رُبَّ قارئٍ للقرآنِ والقرآنُ يَلْعَنُهُ) فإنَّهُ متناولٌ لِمَنْ يُخِلُّ بِمَبَانِيهِ أو معْانِيه أو بالعملِ بما فيه (وهكذا منه إلينا وُصِّلَا) بألفِ الإطلاقِ أي: وَوَصَلَ القرآنُ مِن الإلهِ إلينا على لسانِ جبريلَ عليه السلامُ، وبيانِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابِه رَضِيَ اللهُ عنهم ثمَّ تَعَلُّمِ التابعينَ، ثمَّ أتباعِهم منهم، وهلُمَّ جرًّا إلى مشايخِنا رحمَهم اللهُ مُتَوَاتِرًا هكذا بوصفِ الترتيلِ المُشْتَمِلِ على التجويدِ والتحسينِ وتبيينِ مَخَارِجِ الحروفِ وصفاتِها وسائرِ مُتَعَلَّقَاتِها التي (هي) مُعْتَبَرَةٌ في لغةِ العربِ الذي نزلَ القرآنُ العظيمُ بلسانِهم، لقولِه تعالى:} وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ {فينبغي أنْ يُراعى جميعُ قواعدِهم وجوبًا فيما يَتَغَيَّرُ به المَبْنَى ويَفْسُدُ المعنى، واستحبابًا فيما يَحْسُنُ به اللفظُ ويُسْتَحْسَنُ به النطقُ حالَ الأداءِ، وإنَّما قُلْنَا بالاستحبابِ في هذا النوعِ؛ لأنَّ اللحنَ الخفيَّ الذي لا يعرفُه إلا مَهَرَةُ القُرَّاءِ مِن تكريرِ الرااَتِ، وتَطْنِينِ النوناتِ، وتغليظِ اللاماتِ في غيرِ مَحَلِّها، وترقيقِ الرااَتِ في غيرِ موضعِه

، كما سيأتي بيانُها، لا يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ فرضَ عينٍ يترتَّبُ العقابُ على فاعلِها لما فيه من حَرَجٍ عظيمٍ، وقد قالَ تعالى:} وما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِن حرجٍ {و} لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلا وُسْعَهَا {.

(وهو أيضًا حِلْيَةُ التلاوةِ ... وزينةُ الأداءِ والقراءةِ)

بالإشباعِ فيهما، وجازَ الوقفُ عليهما، وهو بضمِّ الهاءِ ولا يجوزُ إسكانُها للوزنِ، وقولُه (أيضًا) أي: معَ كونِه حَتْمًا، وأبعَدَ الشارحُ الروميُّ في قولِه: أي: كمَخَارِجِ الحروفِ والصفاتِ، لأنَّهما داخلانِ في تعريفِ التجويدِ، ثمَّ الحِلْيَةُ بمعنى الزينةِ هنا، وإنْ كانَ أخصَّ منها عُرْفًا، حيثُ يَخْتَصُّ بالصيغةِ، فالمعنى أنَّهُ صفةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ للقراءةِ، كالحُلِيِّ للمرأةِ، والفرقُ بينَ الثلاثةِ أنَّ التلاوةَ قراءةُ القرآنِ مُتَتَابِعَةً كالدراسةِ، والأورادِ المُوَظَّفَةِ، والأداءُ الأخذُ عن الشيوخِ، والقِراءةُ أعمُّ، ذكرَهُ ابنُ المصنِّفِ.

والأَخْذُ عن الشيوخِ على نوعينِ: أحدُهما أنْ يَسْمَعَ مِن لسانِ المشائخِ، وهو طريقةُ المتقدِّمينَ، وثانيهما: أنْ يقرأَ في حضرتِهم وهم يسمعُونَها وهذا مَسْلَكُ المُتَأَخِّرينَ، واخْتُلِفَ أيُّهُمَا أَوْلَى، والأظهرُ أنَّ الطريقةَ الثانيةَ، بالنسبةِ إلى أهلِ زمانِنا أقربُ إلى الحفظِ، وبهذا تبيَّنَ بطلانُ قولِ الشارحِ المصريِّ: والحقُّ أنَّ الأداءَ القراءةُ بحضرةِ الشيوخِ عَقِيبَ الأخذِ مِن أفواهِهم لا الأخذُ نفسُه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثمَّ التجويدُ على ثلاثِ مراتبَ؛ ترتيلٌ، وتَدْوِيرٌ، وحَدْرٌ،

فالترتيلُ: هو تُؤَدَةٌ وَتَأَنٍّ، وهو مُخْتَارُ وَرْشٍ، وعاصمٍ، وحمزةَ، والحَدْرُ: هو الإسراعُ، وهو مختارُ ابنِ كثيرٍ، وأبي عمرٍو، والتَّدْوِيرُ: هو التوسُّطُ بينهما، وهو مختارُ ابنِ عامرٍ، والكسائيِّ، وهذا كُلُّه إنَّما يُتَصَوَّرُ في مراتبِ الممدودِ، وأمَّا ما ذكرَه ابنُ المصنِّفِ مِن أنَّ إسكانَ المُرتِّلِ وتَحْرِيكَه وتشديدَهُ ومدَّهُ أتمُّ، وكذلكَ المُتَوَسِّطُ بالنسبةِ إلى الحادِرِ فهو غيرُ الظاهرِ بل وخلافُ المُتَبَادِرِ.

(وهو إعطاءُ الحروفِ حقَّها مِن صِفَةٍ لها ومُسْتَحَقَّهَا)

بفتحِ الحاءِ عطفًا على حقِّها، و (من) بيانيَّةٌ لما قبلَها، وهذا تعريفُ التجويدِ، وما سبقَ نعتٌ له أي: التجويدُ: هو إعطاءُ الحروفِ بعدَ إحسانِ مَخَارِجِها وتمكينِها في محايزِها حقَّها مِن كُلِّ صفةٍ مِن صفاتِها المتقدِّمَةِ وإعطاؤُها مُسْتَحَقَّها من تفخيمٍ وترقيقٍ وسائرِ أوصافِها الآتيةِ، والفرقُ بينَ حقِّ الحرفِ وَمُسْتَحَقِّهِ أنَّ حقَّ الحرفِ صفتُه اللازمةُ له مِن همسٍ، وجهرٍ، وشدَّةٍ، ورخاوةٍ، وغيرِ ذلكَ مِن الصفاتِ الماضيةِ، ومُسْتَحَقُّه ما يَنْشَأُ عن هذهِ الصفاتِ كترقيقِ المُسْتَفِلِ وتفخيمِ المُسْتَعْلِي، ونحوِ ذلكَ مِن ترقيقِ بعضِ الراءاتِ وتفخيمِ بعضِها، وكذا حُكْمُ اللامَاتِ، ويدخلُ في الثاني ما ينشأُ مِن اجتماعِ بعضِ الحروفِ إلى بعضٍ ممَّا حكَمُوا عليه بالإظهارِ، والإدغامِ، والإخفاءِ، والقلبِ، والغُنَّةِ، والمدِّ، والقصرِ، وأمثالِ ذلكَ، فالحقُّ صفةُ اللزومِ، والمُسْتَحَقُّ صفةُ العروضِ، هذا ولا يَخْفَى أنَّ إخراجَ الحرفِ مِن مَخْرَجِه أيضًا داخلٌ في تعريفِ التجويدِ كما صرَّحَ به الناظمُ في كتابِ التمهيدِ، فكانَ ينبغي أنْ يُذْكَرَ فيه، وقد أَشَرْنَا إلى جوابٍ لطيفٍ في ضمنِ تعريفِه، وهو أنَّ الحروفَ لا تتحقَّقُ إلا باعتبارِ إخراجِها مِن حيِّزِها، لكن يبقى فيه إشكالٌ من جهةِ أنَّ بعضَ الصفاتِ أيضًا مُمَيِّزَةٌ لها، لا يقالُ إنَّ المَخَارِجَ قد تقدَّمَ حُكْمُها فإنَّا نقولُ الصفاتُ أيضًا قد تَبَيَّنَ عِلْمُهَا، والأظهرُ أنَّ المرادَ بقولِه: (وردُّ كُلِّ واحدٍ لأصلِه) بيانُ مَخْرَجِ كُلِّ واحدٍ من الحروفِ، فإنَّ مَعْنَاهُ أنَّ التجويدَ هو ردُّ كُلِّ واحدٍ من الحروفِ،

أي: صرفُه إلى أصلِه من حيِّزِه ومَخْرَجِه، لكن يَرِدُ عليه أنَّهُ كانَ ينبغي أنْ يُقَدِّمَ بيانَ المَخْرَجِ على الصفةِ، لأنَّ الأَوَّلَ بيانُ الحقيقةِ والماهيَّةِ، والثاني بيانُ الصفةِ والكيفيَّةِ، وغايةُ ما يُتَكَلَّفُ في الجوابِ عنه أنْ يقالَ: الواوُ لمطلَقِ الجمعيَّةِ، لا لإفادةِ الترتيبِ بينَ الجُمَلِ المُتَعَاطِفَةِ.

(واللفظُ في نظيرِه كمثلِه) المرادُ بالنظيرِ والمثلِ هنا واحدٌ، وكانَ الأَوْلَى أنْ يقولَ: واللفظُ في شبيهِه كمثلِه، والكافُ زائدٌ، والمعنى أنَّ مِن التجويدِ أنْ يُتَلَفَّظَ في اللفظِ الثاني مثلَ ما تُلُفِّظَ بمثلِه أَوَّلًا، يعني: أنَّهُ إذا نطَقَ بالحرفِ مُرَقَّقًا، أو مُفَخَّمًا أو مُشَدَّدًا، أو مقصورًا، أو ممدودًا، أو مُظْهَرًا، أو مُدْغَمًا وأمثالُ ذلكَ وجاءَ شبيهُهُ ممَّا يقتضي تلكَ الصفاتِ السابقةَ فَيُتَلَفَّظُ به بلا تفاوُتٍ، لتكونَ القراءةُ على المناسبةِ والمساواةِ، ولا يَبْعُدُ أنْ يكونَ النظيرُ على بابِه، ويُرَادُ أنَّ مَدَّهُ بألفِ الرحمنِ يكونُ على مِقْدَارِ مَدِّهِ بياءِ الرحيمِ، وأمثالَ ذلكَ.

(مُكَمِّلًا مِن غيرِ مَا تَكَلُّفٍ) بكسرِ الميمِ، أي: حالَ كونِ اللافظِ مُكَمِّلَ الصفاتِ حقًّا واستحقاقًا، أو بفتحِ الميمِ، أي حالَ كونِ المَلْفُوظِ مُكَمِّلَ الأداءِ مَخْرَجًا وصفةً من غيرِ تكَلُّفٍ وارتكابِ مَشَقَّةٍ في قراءتِه، بالزيادةِ على أداءِ مَخْرَجِه، والمبالغةِ في بيانِه صفتَه، و (ما) زائدةٌ لتأكيدِ النفيِ.

(باللُّطْفِ في النطقِ بلا تَعَسُّفٍ) أي: وأنْ يَتَلَطَّفَ في نطقِه بالقراءةِ، بلا خروجٍ عن استقامةِ جادَّةِ الأداءِ إلى طَرَفَيِ الإفراطِ والتفريطِ، والمعنى: أنَّهُ ينبغي أنْ يَتَحَفَّظَ في الترتيلِ عن التمطيطِ، وفي الحَدْرِ عن الإدماجِ والتخليطِ، فإنَّ القراءةَ بمنزلةِ البياضِ إنْ قلَّ صارَ سُمْرَةً وإنْ كَثُرَ صارَ بَرَصًا، وزادَ الإمامُ حمزةُ: وما فوقَ الجُعُودَةِ فهو القَطَطُ وما كانَ فوقَ القراءةِ فليسَ بقراءةٍ.

وأمَّا ماذكرَه الشيخُ زكريَّا مِن قولِه: وفي نسخةٍ: (باللفظِ في النطقِ) فلا وجهَ لصحَّتِهَا فما كانَ ينبغي له ذِكْرُهَا إلا مَقْرُونًا بالتنبيهِ على

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ضعفها.

ثمَّ اعلمْ أنَّ كتَابَ اللهِ تعالى يُقْرأُ بالترتيلِ والتحقيقِ، وبالحدرِ والتخفيفِ، والأَوَّلُ أَوْلَى لظهورِ المعنى والثانى أفضلُ لتكثيرِ المَبْنَى وقد وردَ، أنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: "مَن أَحَبَّ أنْ يقرأَ القرآنَ غَضًّا كما أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْ قراءةَ ابنِ أمِّ عبدٍ"

يعني عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه، والمرادُ بالغَضِّ: الطَّرِيُّ فإنَّه رَضِيَ اللهُ كانَ قدْ أُعْطِيَ حظًّا عظيمًا في تجويدِ القرآنِ وتحقيقِه وترتيلِه كما أنزلَه اللهُ تعالى، وقد أَمرَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يُسْمِعَه القرآنَ

فقالَ: أقرأُ عليكَ وعليكَ أُنْزِلَ؟ فقالَ: (نعم, أُحِبُّ أنْ أَسْمَعَه مِن غيري). فقرأَ عليه سورةَ النساءِ إلى أنْ وصلَ إلى قولِه:{ فكيفَ إذا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وجِئْنَا بِكَ على هؤلاءِ شهيدًا }فقالَ: حسبُكَ الآنَ، وكانتْ عيناهُ تَذْرِفَانِ" وفي الحديثِ الواردِ في الصحيحينِ إيماءٌ إلى بيانِ الطريقتينِ في أَخْذِ القراءةِ عن الشيوخِ ولمَّا كانَ عبدُ اللهِ مِن أَجِلَّاءِ علماءِ القراءةِ مِن الصحابةِ خصَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه المَنْقَبَةِ. وتَجُوزُ القراءةُ سِرًّا وعَلَانِيَةً، وبأيِّهما اقْتَرَنَ نيَّةٌ صالحةٌ كانَ أعلى وأغلى.

وفي الموطَّأِ وسُنَنِ النسائيِّ عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عنه عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اقْرَءُوا القرآنَ بِلُحُونِ العربِ، وإيَّاكُم ولحونَ أهلِ الفسقِ والكتَابِيِينَ" وفي روايةٍ: " أهلِ الفسقِ والكتَابِيِينَ، فإنَّه سيجيءُ أقوامٌ بعدِي يُرَجِّعُونَ القرآنَ تَرْجِيعَ الغناءِ والرهبانيَّةِ والنَّوْحِ، لا يُجَاوِزُ حناجرَهُم، مَفْتُونَةٌ قلوبُهم، وقلوبُ مَن يُعْجِبُهم شأنُهُم". والمرادُ بألحانِ العربِ القراءةُ بالطبائعِ والأصواتِ السَّليقيَّةِ، وبألحانِ أهلِ الفسقِ الأنغامُ المستفادةُ مِن القواعدِ الموسيقيَّةِ، والأمرُ مَحْمُولٌ على الندبِ، والنهيُ مَحْمُولٌ على الكراهةِ إنْ حَصَلَ له معَه المحافظةُ على صحَّةِ ألفاظِ الحروفِ، وإلا فَمَحْمُولٌ على التحريمِ، والقَوم الذين لا يجاوزُ حناجرَهم قراءتُهم, الذينَ لا يَتَدَبَّرُونَه ولا يَعْمَلُونَ به، ومِن جملةِ العملِ به الترتيلُ والتلاوةُ حقَّ تلاوتِه، ونقلَ الزَّيْلَعِيُّ مِن الأئمَّةِ الحنفيَّةِ أنَّهُ لا يَحِلُّ التطريبُ فيه ولا الاستماعُ إليه، لأنَّ فيها تشبيهًا بفعلِ الفَسَقَةِ في حالِ فِسْقِهِمْ وهو التغنِّي، ولا يُعَكِّرُ عليه قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ليسَ مِنَّا مَن لم يَتَغَنَّ بالقرآنِ"، لأنَّ المُرَادَ بالتغنِّي به الاستغناءُ، على ما اختارَه سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ ونقلَه عنهُ شارحُ المصابيحِ، أو المرادُ به تحسينُ الصوتِ وتزيينُه على وَفْقِ التجويدِ وتبيينه، لقولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "زيِّنُوا القرآنَ بأصواتِكم". ومِن القراءةِ المَنْهِيَّةِ ما أَحْدَثَهُ الجماعةُ الأزهريَّةُ حيثُ يَجْتَمِعُونَ فَيَقْرَؤُنَ بصوتٍ واحدٍ ويُقَطِّعُونَ القرآنَ فيأتي بعضُهم ببعضِ الكلمةِ والآخرُ ببعضِها ويَحْذِفُونَ حرفًا ويزيدونَ آخرَ ويُحَرِّكُونَ الساكنَ ويسكِّنُونَ المتحرِّكَ، وأمثالُها ويَمُدُّونَ تارةً ويُقْصِرُونَ أخرى في غيرِ مَحَلِّها مراعاةً للأصواتِ خاصَّةً دونَ أحوالِها معَ أنَّ الغرضَ الأهمَّ مِن القراءةِ إنَّما هوتصحيحُ مبانِيها لظهورِ معانِيها لِيُعْمَلَ بما فيها، كما قالَ اللهُ تعالى:{ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ }نعم إذا اجْتُلِيَت المباني على أسماعِ السامعِ والتالي في أعلى معَارِضِها وأجلى جهاتِ النطقِ بها كانَ تلقِّي القلوبِ وإقبالُ النفوسِ عليها زائدةً في الحلاوةِ على ما لم يبلغْ ذلكَ المبلغَ منها، فحينئذٍ يَنْتِجُ اكتسابَ أوامرِه، واجتنابَ زواجرِه، والرغبةَ في وعدِه، والرهبةَ مِن وعيدِه، وتلكَ فائدةٌ جسيمةٌ، وعائدةٌ عظيمةٌ، وهذا معنى قولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "زيِّنُوا القرآنَ بأصواتِكم" أي: أظهِرُوا زينَتَها بِحُسْنِ أصواتِكم. وهذا لا ينافي ما وردَ مِن قولِه صلى اللهُ عليه وسلَّمَ: "زَيِّنُوا أصواتَكُم بالقرآنِ " وبِمَا تحرَّرَ وتقرَّرَ مِن البيانِ تَبَيَّنَ حِكْمَةُ شرعِ الإنصاتِ لقراءةِ القرآنِ وجوبًا في الصلاةِ وندبًا في غيرِها، وحُسْنُ دأبِ الأئمَّةِ في السكوتِ على التمامِ من الكَلَامِ، لِمَا في ذلكَ مِن سرعةِ وصولِ المَعْانِي إلى الأفهامِ هذا، ويؤيِّدُ الأخيرَ ما رواهُ التِّرْمِذِيُّ وصحَّحَهُ عن ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ تعالى عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قرأَ حرفًا مِن كتابِ اللهِ فلَه حسنةٌ والحسنةُ بعشرِ أمثالِها". ولأنَّ عثمَانَ رَضِيَ اللهُ عنه وغيرَه قرأوا القرآنَ في ركعةٍ ويقوِّي الأَوَّلَ ما وردَ من حديثِ (مَن قرأَ القرآنَ أقلَّ مِن ثلاثٍ لم يَفْهَمْهُ) ومالَ إلى هذا القولِ ابنُ مسعودٍ، وابنُ عبَّاسٍ، وغيرُهم مِن الصحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

هذا وقالَ المصنّفُ رحمَهُ اللهُ: رُوِّينا بسندٍ صحيحٍ عن أبي عثمانَ النَّهْدِيِّ قالَ:" صلَّى بنا ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه بـ {قلْ هوَ اللهُ أحدٌ}، ووالله لَوَدِدْتُ أنَّهُ قَرَأَ سورةَ البقرةِ مِن حُسْنِ صوتِه وتَرْتِيلِه". وهذه سُنَّةُ اللهِ تباركَ وتعالى فيمَن يقرأُ القرآنَ مُجَوَّدًا مصحَّحًا كما أُنْزِلَ، تَلْتَذُّ الأسماعُ بتلاوتِه، وتَخْشَعُ القلوبُ عندَ قراءتِه، حتى يكادَ أنْ يَسْلُبَ العقولَ عن حالتِه، قالَ: ولقد أدركْنا مِن شيوخِنا مَن لم يكنْ له حُسْنُ صوتٍ ولا مَعْرفةٌ بالألحانِ، إلا أنَّهُ كانَ جيِّدَ الأداءِ، قيِّمًا باللفظِ والبناءِ، فكانَ إذا أفرطَ أطربَ المسامعَ، وأخذَ القلوبَ بالمجامعِ، وكانَ الخلْقُ يزدحمونَ عليه، ويجتمعُونَ للاستماعِ إليه، قالَ: وأخبرني جماعةٌ من شيوخي وغيرُهم أخبارًا بلَغَت التواترَ عن شيخِهم الإمامِ تقيِّ الدينِ محمدِ بنِ أحمدَ الصائغِ المصريِّ رحمَهُ اللهُ وكانَ أُسْتاذًا في التجويدِ أنَّهُ قرأَ يومًا في صلاةِ الصبحِ:} وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فقالَ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ {وكرَّرَ هذه الآيةَ، فنزلَ طائرٌ على رأسِ الشيخِ يستمعُ قراءتَه حتى أكْمَلَها، فنظَرُوا إليه فإذا هو هدهدٌ. قالَ: وبلَغَنا عن الأستاذِ الإمامِ أبي عليٍّ البغداديِّ المَعْروفِ بسِبْطِ الخيَّاطِ صاحبِ (المُبْهِجِ) وغيرِه في القراءةِ أنَّهُ كانَ قد أُعْطِيَ حظًّا عظيمًا، وأنَّهُ أَسْلَمَ على يدِه جماعةٌ مِن اليهودِ والنصارى مِن سماعِ قراءتِه وحُسْنِ صوتِه. ا هـ.

وفي الحديثِ الشريفِ عن زيدِ بنِ ثابتٍ عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ " إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ يُقْرَأَ القرآنُ كَمَا أُنْزِلَ" خرَّجَه ابنُ خُزَيْمَةَ في صحيحِه ويُؤَيِّدُه قولُه تعالى:} الذينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَتْلُونَه حقَّ تِلَاوَتِهِ {. وفي صحيحِ البخاريِّ عن أنسٍ أنَّهُ سُئِلَ عن قراءةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَ: كانتْ مَدًّا أو مُدَاءً، بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ يَمُدُّ اللهَ ويَمُدُّ الرحمنَ ويَمُدُّ الرحيمَ. أمَّا الأوَّلانِ فَمَدُّهُمَا طبيعيٌّ قدرَ ألِفٍ، وأمَّا الأخيرُ فَمَدُّهُ عارضٌ بالسكونِ، فيجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الطولُ وهو: مقدارُ ثلاثِ ألِفَاتٍ، والتوسُّطُ وهو: قدرُ الألفينِ، والقِصَرُ: قدرُ ألفٍ.

وقالَ قاضي خانَ في فتاواه: لو قَرَأَ القرآنَ في صلاتِه بالألحانِ إنْ غَيَّرَ الكلمةَ تَفْسُدُ صلاتُه لِمَا عُرِفَ، فإنْ كانَ ذلكَ في حرفِ المدِّ واللينِ لا يُغَيِّرُ المعنى إلا إذا فَحُشَ ا. هـ. وفيه بحثٌ إذ فُحْشُ امتدادِ حروفِ المدِّ لا يُغَيِّرُ المعنى أبدًا، قالَ: وعندَ الشافعيِّ الخطأُ في غيرِ الفاتحةِ لا يُفْسِدُ الصلاةَ، لأنَّ الكَلَامَ عندَه لا يقطعُ الصلاةَ إذا لم يكنْ مُتَعَمِّدًا وهذا ليسَ بِمُتَعَمِّدٍ، لأنَّه يريدُ قراءةَ القرآنِ، وإنَّما تَفْسُدُ الصلاةُ بالخطأِ في الفاتحةِ، لأنَّه عندَه لا تجوزُ الصلاةُ بدونِ الفاتحةِ. وإنْ قرأَ بالألحانِ في غيرِ الصلاةِ اخْتَلَفُوا في جوازِه، وعامَّةُ المشايخِ على منعِه، وكرِهُوا الاستماعَ أيضًا، لأنَّه تشبيهٌ بالفَسَقَةِ بما يفعلونَه في فِسْقِهم، وكذا الترجيعُ في الأذانِ ا. هـ ولعلَّ محلَّ اختلافِ الجوازِ ما لم يُغَيِّرِ المبنى والمعنى، واللهُ سبحانَه وتعالى أعلمُ. ثمَّ رأيتُ في شرحِ (مُنْيَةِ المُصَلِّي): رجلٌ يقرأُ

ويلْحَنُ يَجِبُ على السامعِ أنْ يَرُدَّهُ إلى الصوابِ إنْ عَلِمَ أنَّهُ لا يقعُ بسببِ ذلكَ عداوةٌ وضِغْنٌ وإلا فهو في سَعَةٍ مِن تَرْكِه.

ويُكْرَهُ الترجيعُ والتلحينُ بقراءةِ القرآنِ عندَ عامَّةِ المشايخِ، لأنَّه شبيهٌ بفعلِ الفَسَقَةِ، وهذا إذا كانَ لايُغَيِّرُ الحروفَ، أمَّا اللحنُ المُغَيِّرُ فحرامٌ بلا خلافٍ ا. هـ وهوَ الغايةُ في المُدَّعَى:

(وليسَ بينَه وبينَ تَرْكِه ... إلا رياضةَ امرئٍ بفَكِّه)

اسمُ (ليسَ) قولُه (بينَه) فإنَّه ظرفٌ لمُقَدَّرٍ هو اسمٌ حقيقةً وهو (فرقٌ) وإلا بمعنى غيرٍ، و (رياضةَ) خبرُ ليسَ، و (بفكِّه) متعلِّقٌ برياضةٍ، والمعنى ليسَ بينَ التجويدِ وتركِه فرقٌ، بمعنى فارقٍ، إلا مداومةَ امرئٍ على التكرارِ، وسماعَه مِن ألفاظِ المشايخِ الحُذَّاقِ الأبرارِ، لا مجرَّدَ اقتصارٍ على النقلِ مِن الكتبِ المدوَّنَةِ، أو اكتفاءٍ بالعقلِ المُخْتَلِفِ الأفكارِ، والفكَّانِ مُلْتَقَى الشِّدْقَيْنِ من الجانبينِ، على ما قالَه ابنُ المصنِّفِ وغيرُه، وهو بالكسرِ ويُفْتَحُ، ودالُه مُهْمَلَةٌ، جانبُ الفمِ، وجمعُه الْأَشْدَاقُ، كما في الصِّحَاحِ وقالَ بعضُ الشرَّاحِ: إنَّ الفكَّ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اللَّحْيُ، وهو مُوَافِقٌ لما في الصِّحاح والقاموسِ، والمرادُ به مَنْبتُ اللحيةِ، قالَ خالدٌ: يريدُ بفكَّيْهِ يعني الإضافةَ للجنسِ، وقالَ ابنُ المصنّفِ: أي بفمِه، وهذا مِن إطلاقِ الجزءِ والمرادُ به الكُلُّ ا. هـ وتبِعَه غيرُه، ويَرُدُّه تفسيرُ القاموسِ للفَكِّ بمنبتِ اللَّحْيِ، فإنه ليسَ من أجزاءِ الفمِ أصلًا، والأظهرُ أنَّ المرادَ به ذِكْرُ المَحَلِّ وإرادةُ الحالِ، وهوَ اللسانُ المُعَبِّرُ للبيانِ، هذا ولِلّهِ دَرُّ الناظمِ حيثُ قالَ: ولا أعلمُ سبباً لبلوغِ نهايةِ الإتقانِ والتجويدِ ووصولِ غايةِ التصحيحِ والتسديدِ مثلَ رياضةِ الألسُنِ والتكرارِ على اللفظِ المُتَلَقَّى من فمِ المُحَسِّنِ. ا هـ. وإذا عَرَفْتَ أنَّ التجويدَ ما ذكَرَه أربابُ التوفيقِ والتأييدِ (فَرَقِّقَنْ) بالنونِ المؤَكِّدَةِ المُخَفَّفَةِ (مُسْتَفِلًا مِن أحرفِ) بالنَّقْلِ والحذفِ، ويجوزُ مِن غيرِ نقلٍ أيضًا، و (مِن) بيانيَّةٌ للذاتِ الموصوفةِ بنعتِ الاستفالةِ، وهي ما عدا الحروفَ السبعةَ المُسْتَعْلِيَةَ المُجْتَمِعَةَ فى "خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ"، فلا يجوزُ تفخيمُ شيءٍ مِن الحروفِ المُسْتَفِلَةِ إلا اللامِ مِن اسمِ اللهِ الواقعةِ بعدَ الفتحةِ أو الضمَّةِ، وإلا الراءِ على تفصيلٍ سيأتي بيانُه في أثناءِ هذه المقدِّمَةِ، وأمَّا الحروفُ المُسْتَعْلِيَةُ فَمُفَخَّمَةٌ كُلُّها من غيرِ استثناءِ شيءٍ منها.

(تفخيمُ الألفِ وترقيقُها)

(وَحَاذِرَنْ) بالنونِ المُخَفَّفَةِ المؤَكِّدَةِ، وفي بعضِ النسخِ المُصَحَّحَةِ، وهو الملائمُ للمُطَابَقَةِ بينَ المُتَعَاطِفَيْنِ على أنَّهُ لا يحتاجُ إلى تقديرِ عاملٍ معَ إفادةِ المبالغةِ مِن صيغةِ الأمرِ على بِنَاءِ المُفَاعَلَةِ التي هي موضوعةٌ للمبالغةِ، فالمعنى احْذَرْ احْذَرْ البَتَّةَ (تَفْخِيمَ لفظِ الألفِ) وفي نسخةٍ بالتنوينِ في (حَاذِرًا) فالتقديرُ كُنْ حَاذِرًا مِن تَفْخِيمِها، خصوصًا الألفَ مِن بينِ الحروفِ المُسْتَفِلَةِ، إلا أنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بما إذا كانتْ بعدَ حرفٍ مُسْتَعْلٍ، لأنَّها إذا كانتْ بعدَ حرفٍ مُسْتَعْلٍ فإنَّها تكونُ تابعةً له في التفخيمِ، بِناءً على القاعدةِ المُقَرَّرَةِ مِن أنَّ الألفَ لازمةٌ للحرفِ الذي قبلَها، بدليلِ وجودِها بوجودِه وعدمِها بعدمِه، ولذلكَ لا يكونُ قبلَ الألفِ إلا مفتوحٌ فحيثُ كانت الألفُ معَ حرفٍ مُسْتَعْلٍ أو شِبْهِهِ مِمَّا يَسْتَحِقُّ التفخيمَ اسْتَعْلَتِ الألفُ للزومِها له. فَفُخِّمَتْ، وحيثُ كانتْ معَ حرفٍ مُسْتَفِلٍ اسْتَفْلَتْ الألفُ للزومِها له فَرُقِّقَتْ، والمرادُ بشبهِ الحرفِ المُسْتَعْلِي الراءُ المفتوحةُ، لأنَّها تخرجُ مِن طَرَفِ اللسانِ وما يليه مِن الحنكِ الأعلى، والحنكُ الأعلى مَحَلُّ حروفِ الاستعلاءِ، وبهذا المبنى تحقَّقَ الشبهُ بينَ الراءِ وحروفِ الاستعلاءِ في المعنى، كذا قرَّرَه ابنُ المصنّفِ وغيرُه، ثمَّ قالَ: ولا اعتبارَ بقولِ مَن قالَ: ينبغي المحافظةُ على ترقيقِ الألفِ، خصوصًا إذا جاءتْ بعدَ حروفِ الاستعلاءِ، فإنَّ الذي ذَكَرْنَاهُ هو الحقُّ وقولُ الناظمِ رحمَهُ اللهُ محمولٌ على ما ذَكَرْنَاه، وبه نأخذُ، يعني: ولو كانَ لفظُه مطلقًا لكنَّهُ ينبغي أنْ يُعْتَبَرَ مُقَيَّدًا جمعًا بينَ قولِه وقولِ غيرِه مِن المحقِّقِين، وقد قالَ المصنّفُ في (نشرِه): إنَّ الألفَ إذا وقعتْ بعدَ حرفِ التفخيمِ تُفَخَّمُ إتْبَاعًا لما قبلَها، نحوَ (طالَ، وقالَ، والعصا،) لأنَّ الألفَ لا حيِّزَ لها حتى تُوصَفَ بالترقيقِ والتفخيمِ فتكونَ تابعةً لما اتَّصَلَتْ به. ا هـ. وبه يُعْلَمُ ضعفُ ما مشَى عليه المصنّفُ في (التمهيدِ) , وجَزَمَ به شيخُه ابنُ الجنديِّ حيثُ قالَ: إنَّ تفخيمَها بعدَ حروفِ الاستعلاءِ خطأٌ. ا هـ.

فلا ينبغي حملُ كَلَامِه هذا على إطلاقِه كما جوَّزَه بعضُ الشرَّاحِ، فإنَّ المصنّفَ صنَّفَ (التمهيدَ) أولًا في سنِّ البلوغِ، والعُمْدَةُ على تصنيفِه (النشرَ) فإنَّه وقعَ آخِرًا، وهو الحقُّ كما جَزَمَ به القَسْطَلَانِيُّ، وقالَ الشارحُ الروميُّ: لَمَّا اشْتُهِرَ عندَ بعضِ الأعجامِ لاسيَّما الأروامُ تفخيمُ الألفِ حيثُ يُصَيِّرُونَها كالواوِ أُمِرَ بالتَّحَرُّزِ عن مثلِ هذا التفخيمِ لا عن تفخيمِه مُطْلَقًا، لما سبقَ مِن أنَّ الألفَ بعدَ الحرفِ المُسْتَعْلِي تُفَخَّمُ اتفاقًا، ثمَّ قالَ: وإنَّما حَمَلْنَا كَلَامَه على ذلكَ بِناءً على أنَّ تقديرَ كَلَامِه أنْ يقالَ: يجبُ ترقيقُ الألفِ إذا كانَ بعدَ حرفٍ مُسْتَفِلٍ، كما فعلَه ولدُ المصنّفِ في شرحِه، ممَّا لاتُساعِدُه العبارةُ، فَحَمْلُ كَلَامِه على هذا التقييدِ لا يخلُو عن التعقيدِ، قلتُ: وكذا حَمْلُ التفخيمِ الذي ضدُّه الترقيقُ المَعْروفَيْنِ عندَ أهلِ التحقيقِ على التفخيمِ العرفيِّ اللُّغويِّ عندَ العامَّةِ بعيدٌ عنِ اصطلاحِ الخاصَّةِ، وأمَّا الإطلاقُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والتقييدُ فقدْ وقعَ في كَلَامِ الفُصحاءِ والبُلغاءِ ممَّا لا يُنكِرُه أحدٌ مِن العقلاءِ. ثمَّ قالَ: وأمَّا السكوتُ عن التحرُّزِ عن تفخيمِه إذا كانَ بعدَ حرفٍ مستعلٍ فذلكَ أمرٌ ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى التصريحِ بذكرِه، إذ يَعْرِفُ كُلُّ مَن له أدنى درايةٍ أنَّ الحرفَ إذا فُخِّمَ تُفَخَّمُ حركتُه وإذا رُقِّقَتْ رُقِّقَتْ، فكذا ما يكونُ تابعًا لحركتِها، أعني الألفَ، وهذا مِن الظهورِ بحيثُ لا يساعدُ اللسانَ خلافُه، فلا حاجةَ إلى التعرُّضِ لأمثالِه. قلتُ: أمَّا قولُه إنَّهُ أمرٌ ظاهرٌ. فليسَ يقولُ به إلا مُكابِرٌ، وعلى تقديرِ ظهورِه عندَ الخاصَّةِ لابدَّ مِن تقريرِه وتحريرِه في مقامِ تعليمِ العامَّةِ، فالقولُ قولُ ابنِ المصنِّفِ عندَ المُنْصِفِ، دونَ المُتَعَسِّفِ، وقد أبعدَ الشارحُ حيثُ قالَ: الظاهرُ أنَّ مرادَه بالألفِ الهمزةُ مطلقًا مُصَدَّرَةً كانتْ أو مُتَوَسِّطَةً أو متأخِّرةً، إذ الألفُ القائمةُ لازمةٌ لفتحةِ ما قبلَها فتَلْزَمُ صِفَتَه أيضًا مِن ترقيقٍ وتفخيمٍ لها ا. هـ.

ووجهُ البعدِ لا يَخْفَى إذ الهمزةُ حيِّزُها مُحَقَّقٌ، وهي حَلْقِيَّةٌ والألفُ جوفِيَّةٌ هوائِيَّةٌ، فلا يصحُّ إطلاقُ أحدِهما على الآخرِ، إلا على طريقةٍ مجازِيَّةٍ دونَ إرادةٍ حقيقيَّةٍ، معَ أنَّهُ لا فائدةَ حينئذٍ لذكرِها معَ دخولِها في عمومِ ما قبلَها، وإنَّما حَذَّرَ من تفخيمِ الألفِ لانفتاحِ الفمِ عندَ التلفُّظِ بها، وذلكَ يؤدِّي إلى تَسْمِينِ الحرفِ وتفخيمِه وقالَ الشارحُ المصريُّ: وما علَّلَ به شيخُ الإسلامِ يعني زكريَّا تبعًا لابنِ المصنِّفِ بقولِه: وذلكَ لأنَّها لازمةٌ إلخ فيه بحثٌ، فإنَّا لا

نُسَلِّمُ أنَّ الألفَ لازمةٌ بِفَتْحَةِ ما قبلَها، بلْ هي لازمةٌ للألفِ، لأنَّها تُوجدُ لوجودِ الألفِ، وتُعْدَمُ الألفُ لِعَدَمِها، ولا عكسَ، بدليلِ قولِهم: ضَرَبَ ضَرْبًا، فظهرَ أنَّ فتحةَ ما قبلَ الألفِ في (ضربًا) وهي الباءُ لا تُعْدَمُ بعدمِ الألفِ، ولا توجدُ الألفُ بوجودِها، وإلا لم يقولُوا: ضَرَبَ مِن غيرِ ألفٍ. ا هـ.

ولا يخفى أنَّ قولَه هذا مبنيٌّ على تحريفِ المَبْنَى وتصحيفِ المعنى؛ إذ المرادُ بقولِهم: إنَّ الألفَ لازمةٌ للحرفِ الذي قبلَها، بدليلِ وجودِها بوجودِهِ أو عدمِها بعدمِه، لأنَّ الألفَ بذاتِها لا يُمْكِنُ تحقُّقُ وجودِها إلا بوجودِ حرفٍ قبلَها؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ ألفٌ مِن غيرِ تَقَدُّمِ حرفٍ عليها، غايتُه أنَّ حركةَ ذلكَ الحرفِ الذي قبلَها لا يكونُ إلا فتحةً دونَ أخويها فتَسْقُطُ علَّتُه التي ذكرَها مِن أصلِها، وأمَّا قولُ الجُعْبُرِيِّ: إيَّاكَ وتفخيمَ الألفِ المصاحبةِ للَّامِ، كالصلاةِ والطلاقِ، وطالَ، فإنَّهُ لحنٌ. فمحمولٌ على قراءةِ غيرِ وَرْشٍ؛ إذ اللامُ مرقَّقَةٌ في هذه الأمثلةِ عندَ الجمهورِ، ولا وجهَ لتفخيمِ الألفِ حينئذٍ بعدَ ترقيقِ اللامِ التي هي مِن حروفِ الاستفالةِ، فصحَّت القاعدةُ السابقةُ أنَّ الألفَ تَتْبَعُ ما قبلَها في تفخيمِها وترقيقِها، وأمَّا إدخالُ (طالَ) فَوَهْمٌ منه؛ لأنَّه ليسَ مِن الأمثلةِ التي فيها الألفُ مصاحبةٌ للَّامِ، بل هي مصاحبةٌ للطَّاءِ، وهي من حروفِ الاستعلاءِ فتُفَخَّمُ تبعًا للطاءِ البتَّةَ، وإنَّما الكَلَامُ في لامِه على قاعدةِ وَرْشٍ مِن أنَّ الطاءَ إذا تقدَّمَت على اللامِ واتَّصلت بها سواءٌ فُتِحَتْ أو سُكِّنَتْ تُفَخَّمُ، وأمَّا إذا فُصِلَ بينَهُمَا بالألفِ كطالَ ويُصَالِحا فهلْ تُفَخَّمُ الألفُ أو تُرَقَّقُ؟ فوجهانِ، والمُفَخَّمُ مُفَضَّلٌ عندَ الأعيانِ، وأمَّا قولُ المصريِّ: وكذلكَ لايجوزُ تفخيمُ الألفِ الواقعةِ بعدَ الراءِ وإنْ كانت الراءُ عندَ الناظمِ شِبْهَ المُسْتَعْلِي لتصريحِه في (تمهيدِه) بالتحذيرِ مِن ذلك فمدفوعٌ بما سبقَ، مِن أنَّ المُعْتَبَرَ ما اختارَه في (النشرِ)، فتَدَبَّرْ، وأمَّا قولُه: وفيه تصريحٌ أيضًا بأنَّهُ لابدَّ من ترقيقِها إذا كانتْ بعدَ اللامِ المُفَخَّمَةِ، نحوَ (إنَّ اللهَ) و (الصلاةَ) و (الطلاقَ) في مَذْهَبِ وَرْشٍ، قالَ: وبعضُ الناسِ يُتْبِعونَ الألفَ اللاَّمَ، يعني: فيُفَخِّمُونَها، وليسَ بجيِّدٍ، فهو الصوابُ المُطَابِقُ لما قدَّمْنَاهُ في هذا البابِ، وأمَّا قولُه: "ما ذَكَرَه الشيخُ زكريَّا تبعًا لابنِ المصنِّفِ مَن قولِه: لأنَّها تخرجُ من طَرَفِ اللسانِ الخ لا يَصْلُحُ تعليلًا؛ لما فُهِمَ مِن كونِ الراءِ شِبْهًا للمُسْتَعْلِي؛ لأنَّه يستلزمُ أنْ تكونَ النونُ واللامُ شبيهتينِ له، لوجودِ العلَّةِ المذكورةِ ولم يقلْ به أحدٌ، لا هوَ ولا غيرُه، فمردودٌ لأنَّ العلَّةَ لا تستلزمُ أنْ تكونَ مُطَّرِدَةً، معَ أنَّ القومَ اعْتَبَرُوا تفخيمَ الراءِ في حالةٍ واحدةٍ، وهي الواقعةُ قبلَ الألفِ، معَ إجماعِهم على أنَّ النونَ واللامَ إذا وَقَعَتَا قبلَ الألفِ لا تُفَخَّمَانِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والحاصلُ أنَّ الصحيحَ بل الصوابُ هو الذي مشَى عليه الناظمُ في (النشرِ) حيث قالَ: وأمَّا الألفُ فالصحيحُ أنَّهَا لاتُوصَفُ بترقيقٍ ولا تَفْخِيمٍ، بل بحسبِ ما تقدَّمَهَا، فإنَّها تَتْبَعُه ترقيقًا وتفخيمًا، وما وقعَ في كَلَامِ بعضِ أئمَّتِنَا مِن إطلاقِ ترقيقِها فإنَّما يريدونَ التحذيرَ ممَّا يفعلُه بعضُ العَجَمِ من المبالغةِ في لفظِها إلى أنْ يُصَيِّرُوها كالواوِ.

وأمَّا نصُّ بعضِ المُتأَخِّرِينَ على ترقيقِها بعدَ الحروفِ المُفَخَّمَةِ فهو شيءٌ وَهِمَ فيه ولم يَسْبِقْه إليه أحدٌ، وقدْ ردَّ عليه الأئمَّةُ المحقِّقُونَ من مُعَاصِرِيه، وأمَّا قولُ المِصْرِيِّ: النونُ في قولِه (فَرَقِّقَا) و (حَاذِرْ) نونُ التأكيدِ الخفيفةُ، ورسمُ الألفِ وفاقًا لرسمِ قولِه تعالى:{ وَلِيَكُونًا {بيوسفَ و} لَنَسْفَعًا {باقرأْ، فمدفوعٌ، إذ خطَّانِ لا يقاسانِ: رسمُ المصحفِ،

والعروضُ، وأمَّا قولُه: يحتملُ أنْ يكونَ (حاذِرًا) اسمَ فاعلٍ مِن حَاذَرْتُ الشيءَ بمعنى تَحَذَّرْتُ فخطأٌ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ مِن (حَاذَرَ) إنَّما يكونُ مُحَاذِرًا لا حَاذِرًا، وإنَّما يصحُّ كونُه اسمَ فاعلٍ مِن حَذِرَ الثلاثيِّ المجرَّدِ.

(وَهَمْزَ الحمدِ أَعُوذُ اهْدِنَا) بحذفِ العاطفِ فيهما على قبيلِ التِّعْدادِ في بيانِ الأمثلةِ، وقَطْعُ همزةِ وصلِ (الْحَمْدِ) ضرورةٌ، ورفعُ (الحمدِ) حكايةٌ، ويجوزُ إعرابُه لو ثَبَتَ روايةً، ونصبُ (همز) على تقديرِ: فَرَقِّقَنَّ همزَ الحمدِ، ويجوزُ جرُّه على تقديرِ وحاذِرًا تفخيمَ همزِ الحمدِ، وأمَّا ما جعلَه الشارحُ اليمانيُّ مِن قولِه:"كهمزِ الحمدِ أصلًا ثمَّ قالَ: وفي بعضِ النسخِ وهَمَزُوا بالواوِ، فغيرُ مقبولٍ، لأنَّه مُخَالِفٌ للأصولِ المُصَحَّحَةِ والنُسَخِ المُعْتَبَرَةِ المَشْرُوحَةِ، وإنْ كانَ بكافِ التشبيهِ وجهٌ في العربيَّةِ، إذ يَصِحُّ أنْ يقالَ التقديرُ: رَقِّقَنَّ مُسْتَفِلًا كهمزِ الحمدِ وحَاذِرَنْ تفخيمَ لفظِ الألفِ كتفخيمِ همزِ الحمدِ، وعلى كُلِّ تقديرٍ فالكَلَامُ تَتْمِيمٌ وتخصيصٌ بعدَ تعميمٍ، وإنَّما حذَّرَ مِن تفخيمِ الهمزةِ بخصوصِها وأمَرَ بترقيقِها بعدَ دخولِها في الحروفِ المُسْتَفِلَةِ ومَعْرِفَةِ حُكْمِها في الجملةِ، لئلَّا تَنْقَلِبَ عينًا بانقلابِ صفتِها، كما هو مسموعٌ عن بعضِ الجهلةِ، عندَ قراءتِها، فالمرادُ إيجابُ ترقيقِها مُطْلَقًا، سواءٌ جاورَها مُرَقَّقٌ كالحمدِ، وأعوذُ، واهدِنا، أمْ مُفَخَّمٌ كاسمِ اللهِ، أو جاورَها رِخْوٌ كالهاءِ، من اهدِنا، أم متوسِّطٌ بينَ الشدَّةِ والرخوةِ كاللامِ مِن الحمدِ، والعينِ من أعوذُ، أم جاورَها مُتَّحِدٌ معَها في أصلِ مَخْرَجِها كالعينِ من أعوذُ، أيضًا، أو لا، إلا أنَّهُ لما كانتْ هذه الأمثلةُ مَظَانَّ التقصيرِ في ترقيقِها خصَّ ذكرَها حَذَرًا من تفخيمِها،

قالَ في النشرِ: فإنْ كانَ أي: المُلَاقِي للهمزةِ حَرْفًا مُجَانِسَها أو مُقَارِبَهَا كانَ التحفُّظُ بسهولتِها أشدَّ وبترقيقِها آكدَ، نحوَ أعوذُ، اهدِنا، وأُعْطِي، أَحِطْنَا، أَحَقُّ، فكثيرٌ من الناسِ يَنْطِقُ بها في ذلكَ كالمُتَهَوِّعِ. ا هـ. يقالُ: تَهَوَّعَ القيءَ إذا تَكَلَّفَهُ. (اللهِ ثمَّ لامَ للهِ لَنَا) اللهِ بالجرِ، أي همزُ اللهِ في الابتداءِ ووصلًا حالةَ النداءِ، لمجاورتِها اللامَ المُفَخَّمَةَ في الأداءِ، ثمَّ (لام) فيها الوجهانِ السابقانِ في الهمزِ، وأَمَرَ بترقيقِ اللامِ الأُولى مِن (للهِ) لكسرتِها المُوجِبَةِ لترقيقِ لامِ الجلالةِ، ولامِ لنا لمجاورتِها النونَ، كما قالَه ابنُ المصنِّفِ وغيرُه.

(وَلْيَتَلَطَّفْ وعلى اللهِ ولا الضَّ) أمرٌ بترقيقِ لامي (وَلْيَتَلَطَّفْ) لمجاورةِ الأُولى الياءَ الرخوةَ، ولمجاورةِ الثانيةِ الطاءَ المستعليةَ، وأمَّا ما قالَ بعضُهم بجوازِ تفخيمِ اللامِ الثانيةِ لوقوعِها بينَ تاءٍ وطاءٍ، فمردودٌ، كما قطعَ به الجُعْبُرِيُّ وِفَاقًا لغيرِه مِن المحقِّقِين، وَتُرَقَّقُ اللامُ الأُولَى من (على اللهِ) لمجاورتِها لامَ الجلالةِ المُفَخَّمَةَ، وكذا اللامُ الأُولَى من قولِه} ولا الضَّالِّين { لمجاورتِها الضادَ المستعليةَ وإنَّما قطعَ المصنِّفُ الكلمةَ للضرورةِ وإلا فلا يجوزُ مثلُ هذا الا في حالةِ الاضطرارِ لا في حالةِ الاختيارِ ولا في الاختبارِ لا قراءةً ولا كتابةً وأمَّا قولُ المصريِّ وإنَّما وقفَ على الضادِ الساكنةِ من:} ولا الضَّالِّينَ {؛ لأنَّها بدلٌ عن لامِ التعريفِ، أي: بقلبِه ضادًا عندَ إرادةِ إدغامِه، فغيرُ مفيدٍ لوجهِ الاعتذارِ عن المصنِّفِ، لأنَّ بعدَ الإدغامِ يصيرُ ضادًا مشدَّدًا لا يجوزُ فَكُّه، معَ أنَّ القلبَ لا يصحُّ إلا عندَ اجتماعِه معَ الضادِ دونَ انفكاكِه عنه، على أنَّ الوقفَ على لامِ التعريفِ وقَطْعَه عن مدخولِه لا يصحُّ، لا كتابةً ولا قراءةً، بلا خلافٍ بينَ أربابِ الدِّرايةِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والروايَةِ، فيتعيَّنُ أنْ يكونَ فَعَلَ هذا للضرورةِ، فلا يصحُّ مُقَابَلَةُ قولِه هذا بقولِه: وقيلَ لضرورةِ النظمِ، ثمَّ قاعدةُ وَرْشٍ في تفخيمِ اللامِ مَحَلُّهُ الشاطبيّةُ وغيرُها مِن كتبِ القراءاتِ الموضوعةِ للوجوهِ الخلافيَّةِ، والشيخُ إنَّما التزمَ في مقدّمَتِه الأمورَ الضروريَّةَ الوفاقيَّةَ.

(والميمَ مِن مُخْمَصَةٍ ومِن مَرَضْ) لمجاورةِ الميمينِ الأُولَيَيْنِ للحرفينِ المُفَخَّمَينِ، وكذا الميمُ الأخيرةُ، هذا وقولُ خالدٍ: أَمَرَ بترقيقِ الهمزةِ عندَ مجاورةِ الهاءِ.

في الحمدِ، ثمَّ تعليلُه بأنَّ اللامَ لَمَّا كانتْ ساكنةً صارتْ كأنَّها مَعْدُومةٌ بعيدٌ جدًّا، ثمَّ قولُه تبعًا لابنِ المصنّفِ: أَمَرَ بالمحافظةِ على سكونِ اللامِ الأُولَى مِن قولِه: وَلْيَتَلَطَّفْ أبعدُ ممَّا قالَ أولًا؛ لأنَّ الكَلَامَ هنا في الترقيقِ والتفخيمِ لا في التسكينِ والتحريكِ كما لا يخفى على ذَوِي التحقيقِ واللهُ وليُّ التوفيقِ، وقالَ اليَمَانِيُّ: أي: رقِّقِ اللامَ الثانيةَ؛ لأنَّ اللامَ الأُولَى مرقَّقَةٌ لا محالةَ. قلتُ وكذا اللامُ الثانيةُ مُرَقَّقَةٌ لا محالةَ، نعم كونُ الثانيةِ لمجاورتِها الحروفَ المُفَخَّمَةَ يَصْعُبُ ترقيقُها، فيتأكَّدُ الاهتمامُ بحالِها.

(وباءَ بَرْقٍ باطلٍ بهم بِذِي) أي: ورَقِّقْ باءَ (برق) لمجاورتِها الراءَ المُفَخَّمَةَ، لا سيَّما وبعدَها القافُ المستعليةُ، وكذا باءَ (باطل) لأجلِ الطاءِ المُسْتَعْلِيَةِ، من غيرِ اعتبارِ كونِ الألفِ فاصلةً؛ فإنَّها لا يُؤْمَنُ معَها السَّرايةُ، وأمَّا قولُ الشيخِ زكريَّا: وباءُ باطلٍ لمجاورتِها الألفَ المديَّةَ ففيه بحثٌ، حيثُ يُشْعِرُ بأنَّها تُرَقَّقُ لمجاورةِ ما هو مُرَقَّقٌ فيلزمُه أنْ يكونَ ما قبلَ الألفِ تابعًا لها في الترقيقِ، معَ أنَّه سبقَ عن الجمهورِ في بيانِ التحقيقِ أنَّها هي التابعةُ له، حيثُ تُرَقَّقُ بعدَ المُسْتَفِلَةِ، وتُفَخَّمُ بعدَ المُسْتَعْلِي، نعمْ في التمهيدِ ما يقتضي أنَّها متبوعةٌ لا تابعةٌ حيثُ قالَ: إذا وقعَ بعدَ الباءِ ألفٌ وجبَ على القارئِ أنْ يرقِّقَ اللفظَ بها، لا سيَّما إن وقعَ بعدَها حرفُ استعلاءٍ أو إطباقٍ، نحوَ قولِه تعالى (باغ) و (باسط) و (الأسباط) و (الباطل) و (بالغ)، وأمَّا عبارتُه الصحيحةُ في النشرِ فصريحةٌ بترقيقِ الباءِ حيثُ وقعَ بعدَها حرفٌ مُفَخَّمٌ، نحوَ (باطلٌ) و (البغيُ) و (بَصَلِهَا)، ثمَّ قالَ فيه: فإنْ حالَ بينَهما ألفٌ كانَ التحفُّظُ بترقيقِها أبلغَ، نحوَ (بَاطِلٍ) و (بَاغٍ) و (الْأَسْبَاطِ)، فكيفَ إذا وليها حرفانِ مُفَخَّمَانِ، نحوَ (البرقِ) و (البقرةِ) وكذا رَقِّقْ باءَ (بهم) و (بذى)، وإنْ كانَ بعدَها الحروفُ المُسْتَفِلَةُ لعمومِ الحكمِ في المسألةِ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنّفِ: أي: بينَ باءِ (بهم) و (بذى) لمجاورتِها حرفًا خفيًّا وهو الهاءُ والذالُ، فَمَحَلُّ بحثٍ، إذ ليسَ الكَلَامُ في التبيينِ، بل سَوْقُ العبارةِ في الترقيقِ، وهو لا ينافي ما ذكرَه مِن التعليلِ في التحقيقِ حتى يقالَ جعلَه من بابِ: عَلَفْتُها تبنًا وماءً باردًا، معَ أنَّ أَمْرَ البيانِ لا يختصُّ بحرفٍ ولا حركةٍ كما لا يَخْفَى على الأعيانِ، معَ أنَّ الذالَ ليستْ مِن الحروفِ الخفيَّةِ المُجْتَمِعَةِ للأربعةِ في تركيبِ (هاوي)، فالأحسنُ ما علَّلَه الشيخُ زكريَّا بقولِه: لمجاورتِها الرخوةَ، إلا أنَّ فيه بحثًا للمصريِّ حيثُ قالَ: مجاورةُ الرخوةِ لا تقتضي الترقيقَ وإلا لَاقتضتْ مجاورةُ الشدَّةِ ضدَّه. قلتُ: قد تكونُ العلَّةُ مُطَّرِدَةً لا مُنْعَكِسَةً، نعم الأَوْلَى أنْ يُعَلِّلَ ترقيقَ الباءِ في (بهم) لمجاورتِها حرفًا خفيًّا وهو الهاءُ، وفي (بذي) لمجاورتِها حرفًا ضعيفًا كما قالَ المصنّفُ في (النشرِ)، وليحذرْ في ترقيقِها مِن ذهابِ شدَّتِها كما يفعلُه كثيرٌ مِن المَغَارِبَةِ، لاسيَّما إنْ كانَ مُجَاوِرًا حرفًا خفيًّا وهو الهاءُ، نحوَ (بهم) و (به) و (بها) و (بالغٌ) و (باسطٌ) أو ضعيفًا نحوَ (بذي) و (بثلاثةٍ) و (بساحتِهم)، وإذا سُكِّنَتْ كانَ التحفُّظُ بما فيها من الشدَّةِ والجهرِ أشدَّ، وإلى ذلكَ أشارَ الناظمُ بقولِه: (واحْرِصْ) وفي نسخةٍ (فاحْرِصْ) (على الشِّدَّةِ والجهرِ الذي) وإنَّما لم يقلْ اللَّذَيْنِ لوزنِ المَبْنَى، أو لاتحادِ مؤدَّاهما في المعنى، أو التقديرُ: مثلَه في المَعْطوفِ، والأظهرُ أنْ يقالَ التقديرُ: واحرصْ على كُلِّ واحدٍ مِن الشدَّةِ والجهرِ الذي (فيها وفي الجيمِ كُبِّ الصبرِ) بالإضافةِ

، إمَّا للوزنِ، أو لأدنى الملابسةِ، وهي كونُها مثالينِ للباءِ الموحَّدَةِ، والظاهرُ أنَّ كلمةَ (كُبِّ) مَحْكِيَّةٌ على ما وردَ في الآيةِ إمَّا بكمالِها أو بإرادةِ كافِ التشبيهِ فيها، لقولِه تعالى: {يُحِبُّونَهُم كَحُبِّ اللهِ}، وأمَّا (الصبرُ) فعطفٌ عليه من غيرِ عاطفٍ، وإنَّما أمرَ بالحرصِ على

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إتيانِ صفةِ الشدَّةِ والجهرِ الكائنتينِ في الباءِ والجيمِ؛ لئلَّا تشتبهَ الباءُ بالفاءِ، والجيمُ بالشينِ، كقولِه تعالى:{ يُحِبُّونَهُم كَحُبِّ اللهِ }{ وَتَوَاصَوْا بالصَّبْرِ}.

(رَبْوَةٍ اجْتُثَّتْ وَجَجِّ الفجرِ) بالإضافةِ أيضًا، لما سبقَ، ولا يصحُّ فيه الحكايةُ كما تَوَهَّمَ المصريُّ؛ إذ لم يُعْرَفْ لفظُ ججٍّ مُنَكَّرًا مجرورًا في القرآنِ، والمَعْنِي: وكباءِ (ربوة) وجيمِ البقيَّةِ، أو رَبوةٌ بفتحِ الراءِ لابنِ عامرٍ وعاصمٍ، وهي في الموضعينِ" كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ " و"إلى رَبْوَةٍ " ويجوزُ ضمُّ تنوينِ ربوةٍ، وكسرتُها، كما قُرِيءَ بهما في قولِه{ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ }و (الحجِّ) جاءَ مُعَرَّفًا باللامِ، وَمُجَرَّدًا عنها، قالَ اللهُ تعالى:{ وللهِ على النَّاسِ حجُّ البيتِ } و{ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ }والْمُرَادُ: هذه الأمثلةُ وأمثالُها مِن الآياتِ، وخصَّ الجيمَ بالذِّكْرِ من بينِ حروفِ الجهرِ والشدَّةِ أيضًا؛ لإخراجِ أهلِ مصرَ والشامِ إيَّاها مِن دونِ مَخْرَجِها، فينتشرُ بها اللسانُ فيَمْزِجُونَها بالشينِ، وكذا بعضُ أهلِ اليمنِ يَمْزِجُونَها بالكافِ، لارتفاعِ اللسانِ في مَخْرَجِها، لاسيَّمَا إذا أتَى بعدَها بعضُ الحروفِ المَهْمُوسَةِ؛ فإنَّ التحفُّظَ على جهرِها وشِدَّتِها يكونُ أتمَّ وألزمَ، واللهُ أعلمُ وأحكمُ.

(وَبيِّنَنْ) بالنونِ الخفيفةِ (مُقَلْقَلًا) بفتحِ القافِ الثانيةِ وكسرِها (إنْ سَكَنَا) بألفِ الإطلاقِ، أي: بيِّنْ بيانًا تامًّا سكونَ حرفٍ مُقَلْقَلٍ مِن حروفِ القَلْقَةِ المتقدِّمَةِ المجموعةِ في (قطب جد) إنْ سُكِّنَ الحرفُ المُقَلْقَلُ بسكونٍ أصليٍّ لازمٍ، لا يختلفُ حالُه أصلًا، لا وقفًا، ولا وصلًا، نحو (يَقْطَعُونَ) و (فطرةٌ) و (رَبْوَةٌ) و (الْفَجْرُ) و (يَدْخُلُونَ) (وإنْ يكنْ) أي السكونُ (في الوقفِ كانَ) أي المُقَلْقَلُ أو للتَّقَلْقُلِ (أَبْيَنَا) أَبْيَنَا بألفِ الإطلاقِ، أي: أكثرَ بيانًا وأظهرَ عِيانًا من الْقَلْقَلةِ عندَ سكونِه لغيرِ الوقفِ، نحوَ (برق) و (محيط) و (كسب) و (حرج) و (المهاد)، والظاهرُ أنَّ المرادَ بسكونِه في الوقفِ أعمُّ مِن أنْ يكونَ عارضيًّا في الوقفِ أمْ أَصْلِيًّا؛ ليستقيمَ تمثيلُ ابنِ المصنِّفِ في الباءِ بقولِه (فارْغَبْ)، وأمَّا قولُ المصريِّ: أو عارضًا لوقفٍ نحوَ (مَنْ لَمْ يَتُبْ) و (إنْ يسرقْ) فغفلةٌ عن قواعدِ العربيَّةِ؛ لأنَّه عارضٌ لجازمٍ لا لوقفٍ، فهو في حكمِ سكونِ اللازمِ، فلازمُ العالِمِ، وأمَّا قولُه: وقيَّدَ شيخُ الإسلامِ، يعني زكريَّا، المصراعَ الأوَّلَ بغيرِ الوقفِ، بناءً على أنْ تَبْيينَ القلقلةِ في الوقفِ مَعْلُومٌ من المصراعِ الثاني، وما ذكرناهُ أَوْلَى؛ لأنَّ الأصلَ الإطلاقُ، فليسَ في مَحَلِّهِ؛ إذ كَلَامُ شيخِ الإسلامِ في مقامِ النظامِ، لِمَن يتأمَّلُ في المرامِ؛ لأنَّ الكَلَامَ إنَّما هو في السكونِ الأصليِّ مطلقًا، والعارضِ وقفًا، ولا يختلفُ الحكمُ حينئذٍ في الأَوَّلِ أنْ يَقِفَ على تلكَ الكلمةِ التي فيها سكونٌ أصليٌّ، أو يُدْرِجَها، فتأمَّلْ يظهرْ لكَ وجهُ الخللِ، ثمَّ لا شَكَّ أنَّهُ إذا تكرَّرَ حرفُ القلقلةِ مُدْغَمًا تكونُ المبالغةُ في القلقلةِ متعيِّنًا، نحو (الحق) و (تب) و (الحج) و (صد)، ثمَّ اعلمْ أنَّ الأظهرَ كونُ (مُقَلْقَلًا) بالفتحِ، على أنَّهُ نعتٌ لحرفٍ مقدَّرٍ، وأمَّا تقديمُ ابنِ المصنِّفِ الكسرَ على أنَّهُ حالٌ مِن فاعلِ (بيِّنْ) فيحتاجُ إلى مفعولٍ مُقَدَّرٍ، أي: بَيِّنِ الحرفَ حالَ كونِكَ مُقَلقِلًا، ولا يَخْفَى أنَّ الأَوْلَى هي الأُولَى، ويلائمُه عطفُ المصنِّفِ رحمَهُ اللهُ على مُقَلْقَلًا قولَه.

(وحاءُ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الحقُّ) بإشباعِ ضمَّةِ القافِ، رعايةً للقافيةِ، ورفعُه بناءً على الحكايةِ ولو في آيةٍ، مع أنَّهُ مجرورٌ بحسبِ القاعدةِ العربيَّةِ من حيثُ إنَّهُ وما قبلَه معطُوفانِ على (حَصْحَصَ) المضافِ إليه بحذفِ العاطفِ، والمعنى: وبَيِّنْ ترقيقَ حاءَ نحوَ (حَصْحَصَ) الشاملةِ للأُولَى والثانيةِ، وحاءَ (أحطتُ) وحاءُ (الحق) لمجاورتِها حروفَ الاستعلاءِ المُفَخَّمَةِ، حذرًا مِن تفخيمِ الحاءِ حالَ المقاربةِ، قالَ في النشرِ: والحاءُ تجبُ العنايةُ بإظهارِها إذا وقعَ بعدَها مُجَانِسُها أو مُقارِبُها، لا سيَّما إذا سَكَنَتْ، نحوَ (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ) و (سَبِّحْهُ) فكثيرًا ما يَقْلِبُونَها في الأَوَّلِ عينًا ويُدْغِمونَها، وكذلكَ يَقْلِبونَ الهاءَ في (سَبِّحْهُ) حاءً؛ لضعفِ الهاءِ وقُوَّةِ الحاءِ، فَيَتَّحِدُ بها، فيَنْطِقونَ بحاءٍ مُشَدَّدَةٍ، وكُلُّ ذلكَ لا يجوزُ إجماعًا، وكذلكَ يجبُ الاعتناءُ بترقيقِها إذا جاورَها حرفُ الاستعلاءِ، نحوَ (أَحَطْتُ) و (الحَقُّ) فإن اكتنفَها حرفانِ كانَ ذلكَ أَوْجَبَ، نحوَ (حَصْحَصَ). اهـ. كَلَامُه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(وَسِينَ مُسْتَقِيمٍ) بكسرِ الميمِ بلا تنوينٍ ضرورةً (يَسْطُو يَسْقُو) بحذفِ العاطفِ فيهما، أي: بينَ انفتاحِ السينِ المُهْمَلَةِ واستفالتِها، لاسيَّما حالُ ضعفِها بسكونِها معَ مجيءِ القافِ ولو بواسطةٍ بعدَها، لئلَّا تَنْقَلِبَ صادًا حالَ نطقِها، ثمَّ إيرادُ (مُسْتَقِيمٍ) نكرةً لتَشْمَلَ المَعْرفةَ، وجرُّه يَصِحُّ إعرابًا وحكايَةً لورودِه في القرآنِ} إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ {وأغربَ المصريُّ في قولِه: (مُسْتَقِيمِ) بفتحِ الميمِ من غيرِ تنوينٍ على الحكايَةِ؛ لأنَّه كذلكَ في سورةِ الفاتحةِ ا. هـ. ولا يخفى وجهُ الغرابةِ؛ لأنَّه ليسَ كذلكَ في الفاتحةِ، فإنَّ الموجودَ فيها مُعَرَّفَةٌ باللامِ كما لا يخفى على مَن له إلمامٌ بمراتبِ الكَلَامِ، وكذلكَ سِينَ (يَسْطُونَ) و (يَسْقُونَ) من قولِه تعالى:} يَكَادُونَ يَسْطُونَ {و} وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِن الناسِ يَسْقُونَ {لمجاورتِهما الطاءَ والقافَ، وهما مِن حروفِ المُسْتَعْلِيَةِ، والشديدةِ، معَ كونِ السينِ مُسْتَفِلَةً رخوةً، وكذا أمثالُ هذه الكلماتِ في الآياتِ البيِّنَاتِ، ثمَّ حذفَ النونَ من المثالينِ الأخيرينِ مِن بابِ الضرورةِ الشعريَّةِ، وإلا فلا يجوزُ قطعُ الكلمةِ عندَ القُرَّاءِ لا حالَ الاختيارِ ولا الاختبارِ ولا الاضطرارِ، وكذا لا يُسْتَحْسَنُ قطعُ الكلمةِ في الكتابةِ بأنْ يَكْتُبَ النونَ في المثالينِ المَذْكُورَيْنِ في أوَّلِ سطرٍ وما قبلَها في آخرِ سطرٍ، فاحفظْ هذه القاعدةَ، فإنَّها كثيرةُ الفائدةِ. (ورَقِّقِ الراءَ) أي: الذي أصلُها التفخيمُ (إذا ما كُسِرَتْ) نحو (رِزْق).

فائدةٌ: ما بعدَ إذا زائدةٌ، ومفهومُه أنَّها تُفَخَّمُ إذا ضُمَّتْ أو فُتِحَتْ نحوَ (رب) و (رؤيا) (كذاك) أي: مثلَ الراءِ المكسورةِ تُرَقَّقُ إذا وَقَعَتْ (بعدَ الكسرِ حيثُ سُكِّنَتْ) أي: الراءُ، ومفهومُه أنَّها تُفَخَّمُ إذا كانتْ ساكنةً بعدَ ضمَّةٍ، أو فتحةٍ، والأمثلةُ: (قرآن) و (قرن) و (مريه) (إنْ لم تكنْ) أي: الراءُ الساكنةُ الموجودةُ بعدَ الكسرِ واقعةً (مِن قَبْلِ حرفِ اسْتَعْلَا) بالقصرِ، كوقفٍ حمزةَ، لا للضرورةِ، وجزاءُ الشرطِ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه، ومفهومُه أنَّ حرفَ الاستعلاءِ إذا كانتْ قبلَه فإنَّها تُفَخَّمُ (كمِرْصَادٍ) و (إِرْصَادٍ) و (قِرْطَاسٍ) و (فِرْقَةٍ) وليسَ غيرُها في القرآنِ (أو كانتْ الكسرةُ) أي: كسرةُ ما قبلَها (ليستْ أصلًا) أي: أصليَّةً، لاعارضيَّةً، ولا منفصلةً؛ لأنَّ الأصلَ هو الاتصالُ فإنَّهما تُفَخَّمَانِ (كارجعي) و (الذي ارتضى) و (أمْ ارْتَابُوا) وليسَ المرادُ أنَّ الكسرةَ لا تكونُ موجودةً أصلًا، على ما يُتَوَهَّمُ قالَ الرُّوميُّ: (أو كانتْ) عطفٌ علي الجملةِ الشرطيَّةِ السابقةِ ا. هـ. وهو مُوَافِقٌ للقواعدِ العربيَّةِ، ولكنَّهُ غيرُ مُطَابِقٍ للقواعدِ القرآنيَّةِ؛ فإنَّ الكسرةَ إذا لم تكنْ أصليَّةً تَوَجَّبَ تفخيمُ الراءِ بعدَها، لا ترقيقُها المفهومُ مِن ظاهرِ نظمِ عبارةِ الجَزَرِيَّةِ، فالوجهُ أنْ تكونَ عاطفةً على مدخولِ (لم) الجازمةِ، ولمَّا لمْ تكنْ (لم)

تدخلُ على الصيغةِ المَاضِيةِ، يُقَدَّرُ لها ما في معْناها، ليؤدِّيَ مُؤَدَّاها مِن إفادةِ النفيِ، فيقالُ التقديرُ: أو ما كانتْ على ما أشارَ إليه الشيخُ زكريَّا، وبه تمامُ نظامِ مرامِ الكَلَامِ، فترقيقُ الراءِ التي بعدَ كسرةٍ مشروطٌ بعدمِ كونِ حرفِ الاستعلاءِ بعدَها، وبعدمِ كونِ الكسرةِ عارضيَّةً، فإنها إذا وُجِدَ حرفُ الاستعلاءِ بعدَها

تُفَخَّمَ، وكذا إذا كانتِ الكسرةُ عارضيَّةً أو مُنْفَصِلَةً، فإنها تُفَخَّمُ، فالقيدانِ عدميَّانِ مانعانِ، كما أشارَ إليه ابنُ المصنِّفِ، إلا أنَّ مآلَ كَلَامِ زكريَّا إلى أنَّ الثانيَ قَيْدُ إثباتٍ؛ لأنَّ نفيَ النفيِ يفيدُ الإثباتَ، فيصيرُ التقديرُ: أو كانت الكسرةُ أصليَّةً، فيُؤْخَذُ حينئذٍ حكمُ العارضيَّةِ بالمفهومِ مِن الشرطيَّةِ، وأمَّا قولُ اليمانيِّ: (أو كانتْ) عطفٌ على مُقَدَّرٍ، تقديرُه: تُفَخَّمُ الراءُ إذا كانتْ مِن قَبْلِ حرفِ استعلاءٍ، أو كانتْ كسرةُ ما قبلَها ليستْ أصلًا، أي: عارضيَّةً، فهو أقربُ إلى المبنى، فإنَّه مِن بابِ العطفِ على المعنى، كما لا يَخْفَى، وأمَّا ما اختارَه المصريُّ: مِن أنَّ (ما) المُقَدَّرَةَ عطفٌ على (لم تكنْ) فبعيدٌ جدًّا حيثُ لا دلالةَ على هذا المقدَّرِ لشيءٍ أبدًا.

أقولُ: ولو قالَ المصنِّفُ: أولمْ تكُ الكسرةُ ليستْ أصلًا، لَخَلُصَ، ثمَّ كانَ الأظهرُ أنْ يقولَ: أو كانت الكسرةُ أصلًا ووصلًا، أي أصليَّةً لا عارضيَّةً، ووصليَّةً لا فصليَّةً، فيُوَافِقُ الشاطبيَّةَ مِن جهةِ القيدينِ في قولِه: وما بعدَ كسرٍ عارضٍ أو مُفَصَّلِ فَفَخِّمْ فهذا حكمُه مُتَبَذِّلًا وكانَ يفيدُ بالأصلِ أنْ لا يكونَ عارضًا، وبالوصلِ أنْ لا يكونَ مُنْفَصِلًا، فرحِمَ اللهُ مَن أنصفَ ولم يَتَعَسَّفْ، ثمَّ الأَوْلَى أنْ يكونَ الكَلَامُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بالواوِ الحاليَّةِ دونَ (أو) الترديديَّةِ، لئلَّا يُتَوَهَّمَ التنويعُ المُوهِمُ بأنَّ الكسرةَ الأُولَى يرادُ بها مُطْلَقًا، فتأمَّلْه، فإنَّه مَوْضِعُ زَلَلٍ، والعجبُ مِن ابنِ المُصَنِّفِ ومَن تبِعَه مِن الشُّرَّاحِ الكِرامِ حيثُ لم يَتَقَيَّدُوا بحَلِّ هذا المقامِ، من جهةِ المبنى، واكتفَوْا بما ذكَرُوه من حاصلِ المعنى. والحاصلُ أنَّ ترقيقَ الحرفِ: إنْحَافُه أي: جَعْلُه في المَخْرَجِ نَحِيفًا وفي الصفةِ ضعيفًا، وضدُّه التفخيمُ فإنَّه بمعنى التَّسمينِ والتَّجسيمِ، فهو والتغليظُ واحدٌ، إلا أنَّ استعمالَ الأكثرِ في الراءِ أنْ يكونَ ضدُّ الترقيقِ هو التفخيمَ، وفي اللامِ التغليظُ، كما في قراءةِ وَرْشٍ من طريقِ الأزرقِ، وقد عبَّرَ قومٌ عن الترقيقِ في الراءِ بالإمالةِ بينَ اللفظينِ، كما فعلَه الدانيُّ وبعضُ المغاربةِ، إلا أنَّه تَجَوُّزٌ، إذ الإمالةُ أنْ يَنْحُوَ بالفتحةِ إلى الكسرةِ, وبالألفِ إلى الياءِ، والترقيقُ إنْحَافُ صوتِ الحرفِ فيمكنُ التلفُّظُ بالراءِ مُرَقَّقَةً غيرَ مُمَالَةٍ، ومُفَخَّمَةً مُمَالَةً، وإنْ كانَ لا يَجُوزُ روايةً معَ الإمالةِ إلا الترقيقُ، وأيضًا لو كانَ الترقيقُ إمالةً لم يدخلْ على المضمومِ والساكنِ، ولكانت الراءُ المكسورةُ مُمَالةً وذلكَ خلافُ إجماعِهم على الفرقِ بينهما، بأنَّ الترقيقَ في الحرفِ دونَ الحركةِ والإمَالةَ في الحركةِ دونَ الحرفِ، كذا ذكَرَه المصريُّ، والتحقيقُ ما قالَه في (النشرِ) مِن أنَّ تغليظَ اللامِ تسمينُها لا تسمينُ حركتِها، والتفخيمُ مُرَادِفُه، إلا أنَّ التغليظَ في اللامِ، والتفخيمَ في الراءِ، والترقيقَ ضدُّهُما، وقد يُطْلَقُ عليه الإمَالةُ مجازًا، لكنْ الصحيحُ هو الفرقُ بينهما بأنَّ الترقيقَ في الحرفِ دونَ الحركةِ، والإمَالةُ في الحركةِ دونَ الحرفِ، ثمَّ الأصلُ في الراءِ التفخيمُ على ما عليه الجمهورُ، واختارَه المكيُّ، وقالَ جماعةٌ ليسَ للراءِ أصلٌ في التفخيمِ ولا في الترقيقِ، وإنَّما يَعْرِضُ ذلكَ بسببِ حركتِها، فَتُرَقَّقُ معَ الكسرةِ لِتَسَفُّلِهَا، وتُفَخَّمُ معَ الفتحةِ والضمَّةِ لِتَصَعُّدِهُمَا، فإذا سَكَنَتْ جُرَّتْ على حكمِ المجاورِ لها، وأيضًا فقدْ وجَدْناها تُرَقَّقُ مَفْتُوحةً

مضمومةً إذا تقدَّمَها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ، فلو كانتْ في نفسِها مُسْتَحِقَّةً للتفخيمِ لَبَعُدَ أنْ يَبْطُلَ ما تَسْتَحِقُّهُ في نفسِها بسببٍ خارجٍ عنها، كما كانَ ذلكَ في حروفِ الاستعلاءِ، إلا أنَّ المُعْتَمَدَ هو الأَوَّلُ، ولهذا لم يَتَعَرَّضِ الناظمُ لذكرِ أسبابِ تفخيمِها، وقد صرَّحَ الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ بهذا المضمونِ في قولِه:

وفيما عَدَا هذا الذي قد ذكرتُه ... على الأصلِ بالتفخيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا

فلا تُرَقِّقْ إلا لمُوجِبٍ، وذلكَ إذا كانتْ مكسورةً كسرةً لازمةً مثلَ (رجال) و (الْغَارِمِينَ) و} والْفَجْرِ ولياٍل عَشْرٍ {و (بالصبرِ)، أو عارضةً مثلَ} أَنْذِرِ النَاسَ {و} انْحَرْ إنَّ {على قراءةِ وَرْشٍ، تامَّةً نحو (رِزْقًا) و (اذْكُرِ اسْمَ)، أو مُبَعَّضَةً بالاختلاسِ نحوَ (أَرِنِي)، أو مُمَالَةً أو لا نحوَ (رأى)، أو وَسَطًا نحو (الذِّكْرَى)، أو طَرَفًا نحوَ (عَذَابُ النارِ)، أو وصلًا نحوَ (ذِكْرَى الدارِ)، أو منوَّنةً نحوَ (ذِكْرًا) أو غيرَ مُنَوَّنَةٍ نحوَ (البُشْرَى) سَكَنَ ما قبلَها كما تقدَّمَ مثالُها، أو تَحَرَّكَ ما قبلَها بأيِّ حركةٍ، سواءٌ وقعَ بعدَ الراءِ حرفٌ مُسْتَفِلٌ كما سبقَ، أو مُسْتَعْلٍ كما في (الرقابِ) و (رزقًا) سواءٌ كانَ في الاسمِ والفعلِ، وكذلكَ إذا كانت الراءُ ساكنةً بعدَ الكسرِ فإنَّها تُرَقَّقُ إذا كانَ سكونُها لازمًا نحوَ (فرعون) و (مرية) أو عارضًا نحوَ (وما يُشْعِرُكُمْ) على قراءةِ الإسكانِ، تكونُ الراءُ مُتَوَسِّطَةً كما سبقَ أو مُتَطَرِّفَةً وصلًا ووَقْفًا نحوَ (أَنْذِرِ النَّاسَ) إنْ كانَ قبلَها كسرةٌ مُتَّصِلَةٌ حقيقةً، أو حُكْمًا لازمةً كما تقدَّمَ وليسَ بعدَها حرفُ استعلاءٍ مُتَّصِلٌ احترازًا عن نحوِ} أَنْذِرْ قَوْمَكَ {و} لا تُصَعِّرْ خَدَّكَ {و} فَاصْبِرْ صبرًا جميلًا {مباشرٌ بأنْ لا يكونَ بينَ الكسرةِ والراءِ حركةٌ أخرى في الفعلِ نحوَ (اسْتَغْفِرْ) والاسمُ العربيُّ نحوَ (الْإِرْبَةُ) والأعجميُّ نحوَ (فرعونُ)، وجملةُ الكَلَامِ وزُبْدَةُ المرامِ أنَّ شرطَ المُؤَثِّرِ أنْ تكونَ كسرةً مُتَّصِلَةً لازمةً، ووجهُ اشتراطِ اللزومِ والاتصالِ في الترقيقِ هو تقويةُ السببِ، لِيَتَمَكَّنَ مِن إخراجِها عن أصلِها، فالمُتَّصِلُ اللازمُ ما كانَ على حرفٍ أصليٍّ، وهو ظاهرٌ، أو يُنَزَّلُ منزلةَ الأصليِّ (كمِحْرابٍ) (مِرْفَقًا) بكسرِ الميمِ الزائدةِ على أصلِ الكلمةِ؛ لأنَّهُمَا مِن جملةِ: مِفْعَالٍ ومِفْعَلٍ.

قالَ ابنُ شُرَيْحٍ: وكثيرٌ مِن القُرَّاءِ يُفَخِّمُ الساكنةَ بعدَ الميمِ الزائدةِ نحوَ (مِرْفَقًا)، وأمَّا المُتَّصِلُ العارضُ فهو ما دخَلَ على كلمةِ الراءِ ولم

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يَنْزِلْ مَنْزِلَةَ الجزءِ منها، وهو الذي لا يُخِلُّ إسقاطُه بها، كما في باءِ الجرِّ ولامِه، وكهمزةِ الوصلِ نحوَ (ارْكَبُوا) و (ارْتابُوا) في الابتداءِ، وأَمَّا المُنْفَصِلَةُ العارضةُ فهو ما كانتْ في كلمةٍ مُنْفَصِلَةٍ إعرابًا، وعروضُها للساكنينِ وصلًا نحوَ: (إنِ ارْتَبْتُمْ) و (لِمَنِ ارْتَضَى) أو لبناءٍ نحوَ: (يابُنَيِّ ارْكَبْ) بكسرِ التحتيَّةِ، فإنَّ أصلَه يا بني، أو للإتْباعِ نحوَ (ربِّ ارْجِعُونَ) فإنَّ أصلَه ربي، فكسرُ الباءِ لمناسبةِ الياءِ ومتابعتِها في البناءِ، وأَمَّا المُنْفَصِلَةُ اللازمةُ قبلَ راءٍ ساكنةٍ فهو ما كانتْ في كلمةٍ أخرى لازمةِ البناءَ على الكسرِ نحوَ (الذي ارْتَضَى) عندَ الكُلِّ{ وَمَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ {لوَرْشٍ، قالَ النُّوَيْرِيُّ: ولا ثانيَ له، وقال ابنُ المصنِّفِ وتبِعَه غيرُه: والمُنْفَصِلَةُ اللازمةُ لم تَجِيءْ في القرآنِ قبلَ راءٍ ساكنةٍ، لكن فيه نظرٌ ظاهرٌ، لوجودِ ما سبقَ، اللهمَّ إلا أنْ يُرادَ المُتَّفَقُ عليها، وأنَّهُ جعلَ كسرةَ (الذي) كسرةَ إتباعٍ، ولذا فتحَ في (اللذانِ) لكنَّه يخالفُ ما ذكرَه شرَّاحُ الشاطبيَّةِ في قولِه:

وما بعدَ كسرٍ عارضٍ أو مُفَصَّلٍ فَفَخِّمْ فهذا حُكْمُهُ مُتَبَذِّلًا

أنَّ العارضَ ما حقُّه السكونُ فَيُكْسَرُ ابتداءً نحوَ (امرأةٌ) أو لالتقاءِ الساكنينِ نحوَ (أمِ ارتابُوا) أو المُنْفَصِلُ بأنْ كانَ الكسرُ في حرفٍ مُنْفَصِلٍ من الكلمةِ نحوَ (الذي ارْتَضَى) وأَمَّا المُنْفَصِلَةُ اللازمةُ قبلَ راءٍ مُتَحَرِّكَةٍ فإنَّما جاءتْ على قواعدِ وَرْشٍ، من نحوِ (برسولٍ) (ولرسولٍ) وهذا كُلُّه حُكْمُ الراءِ وَصْلًا، أَمَّا وقفًا فلا يُسْتَفَادُ من الجَزَرِيَّةِ، وقد بيَّنَتْها الشاطبيَّةُ، ومُجْمَلُ أحكامِها في الوقفِ أنَّها إنْ وَقَفْتَ بالرومِ فهو كالوصلِ في جميعِ الأحوالِ، إلا أنَّ في نحوِ (قديرٍ) تُرَقَّقُ لوَرْشٍ وتُفَخَّمُ للجمهورِ، وإنْ وقفتَ بالسكونِ وكانَ قبلَها حرفٌ مُمالٌ فَمُرَقَّقَةٌ كـ (النارِ)، وكذا إذا كانَ قبلَها كسرةٌ نحوَ (قَدْ قُدِرْ) و (مُسْتَقَرٌّ) (ولاناصرَ) أو ياءٌ ساكنةٌ نحوَ (غيرُ) و (ضيرَ) و (خيرٌ)، ثمَّ الساكنُ بينَ الراءِ وبينَ الكسرةِ ليسَ بمانعٍ من الترقيقِ نحوَ (الشعرُ) و (أهلَ الذكرِ) و (بكرٌ) سواءٌ كانت الراءُ في الوصلِ مكسورةً أو مفتوحةً أو مضمومةً كما مَثَّلْنَا، فإنَّها في الوقفِ بالسكونِ ولو معَ الإشمامِ تكونُ مُرَقَّقَةً، وقدْ نَظَمْتُ حُكْمَ وقفِ الراءِ وقلتُ:

وفَخِّمِ الراءَ زَمَانَ الوقفِ ... إن لم تكنْ بعدَ مُمَالِ الحرفِ

وبعدَ كسرٍ أو سكونِ الياءِ ... رَقِّقَنْهَا عندَ سائرِ البناءِ

ولا يخفى أنَّ قولي (بعدَ كسرٍ) بإطلاقِه يَعُمُّ ما يكونُ بفصلٍ وبدونِه، فيشملُ نحوَ (الشِّعْرُ) و (الذِّكْرُ). ثمَّ اعلمْ أنَّ الساكنَ الحاجزَ بينَ الكسرةِ والراءِ إذا كانَ صادًا نحوَ (ادخلُوا مصرَ) وطاءً نحوَ (عينَ القِطْرِ) فقد اخْتَلَفَ في ذلكَ أهلُ الأداءِ، فَمَن اعتدَّ بحرفِ الاستعلاءِ فَخَّمَ كأبي عبدِ اللهِ بنِ شُرَيْحٍ ومَن تبِعَه، وهو قياسُ مذهبِ وَرْشٍ مِن طريقِ المصريِّينَ، ومَن لا يَعْتَدُّ به رَقَّقَ كما نصَّ عليه أبو عمرٍو الدانيُّ في كتابِ الراءاتِ مِن جامعِ البيانِ، وهو الأشبهُ بمذهبِ الجماعةِ، ويدلُّ عليه إطلاقُ الشاطبيِّ وعدمُ التفاتِه إلى الخلافِ، لكنَّ المصنِّفَ اختارَ في (مِصْرَ) التفخيمَ وفي (عَيْنِ القِطْرِ) الترقيقَ نظرًا فيهما للوصلِ وَعَمَلًا بالأصلِ. (والخُلْفُ في فِرْقٍ لكسرٍ يُوجَدُ) أي: والاختِلَافُ ثابتٌ في تفخيمِ راءِ قولِه تعالى:{ فكانَ كُلُّ فِرْقٍ {وترقيقُها لكسرٍ يوجدُ في قافِها، فيكونُ وجهُ الترقيقِ أنَّ حرفَ الاستعلاءِ قد انْكَسَرتْ صولتُه المُفَخَّمَةُ لتَحَرُّكِه بالكسرِ المناسبِ للترقيقِ، أو لكسرٍ يُوجَدُ فيما قبلَه وما بعدَه، فيكونُ وجهُ الترقيقِ ضعفَ الراءِ بوقوعِها بينَ كسرتينِ ولو سَكَنَ وقفًا لعروضِه، وأَمَّا وجهُ التفخيمِ فضعفُ الكسرةِ بِتَقَابُلِ المانعِ القويِّ وهو حرفُ الاستعلاءِ، قالَ الدانيُّ: الوجهانِ جيِّدَانِ. الترقيقُ وبه قطعَ مكيٌّ والصَّقِلِّيُّ وابنُ شريحٍ وادَّعَوا فيه الإجماعَ، والتفخيمَ وبِهِ قطعَ الدانيُّ في التيسيرِ كذا ذكرَه ابنُ المصنِّفِ، وقالَ الدانيُّ في غيرِ التيسيرِ: والمأخوذُ به فيه الترقيقُ. نقلَه النُّوَيْرِيُّ في شرحِ الطَّيِّبَةِ، فهو أَوْلَى بالعملِ إفرادًا أو بالتقديمِ جمعًا. وقالَ المُصَنِّفُ في (نشرِه): والقياسُ إجراءُ الوجهينِ في (فرقةٍ) حالَ الوقفِ لِمَنِ أَمَالَ هاءَ التأنيثِ ولا أعلمُ فيها نصًّا. قلتِ: وهو قياسٌ معَ الفرقِ، لأنَّ الإمالةَ فيها معَ ضعفِها ليستْ محضَ كسرةٍ فَيَضْعُفَ تأثيرُها لا سيَّما وهي عارضةٌ حالَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقفها. (وَأَخْفِ تكريرًا إذا تُشَدَّدُ) بالإشباعِ فيه وفيما قبلَه، فما في بعضِ النُّسَخِ بصيغةِ الجمعِ لا وجهَ له، والمعنى إذا كانت الراءُ مُشَدَّدًا فَأَخْفِ تكريرَها، قالَ مكيٌّ: لابدَّ في القراءةِ مِن إخفاءِ التكريرِ، وواجبٌ على القارئِ أنْ يُخْفِيَ تكريرَ الراءِ، فمتى أظهرَه فقدْ جعلَ مِن الحرفِ المُشَدَّدِ حروفًا, ومِن المُخَفَّفِ حرفينِ، فقولُه: (إذا تُشَدَّدُ) ليسَ بقيدٍ بل: إمَّا على سبيلِ الاهتمامِ والاعتناءِ، أو
مِن بابِ الحذفِ للاكتفاءِ. والحاصلُ أنكَ إذا قلتَ: مثلَ الرحمنِ الرحيمِ فلا تتركْ لسانكَ أنْ تَضْطَرِبَ بالراءِ بل احْفَظْها مِن مَخْرَجِها، لئلَّا تكونَ لافظًا في موضعِ الراءِ المُشَدَّدةِ الواحدةِ براءاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

بابُ اللّامَاتِ:

(وفَخِّمِ اللامَ مِن اسمِ اللهِ) أي لا مِن غيرِ اللهِ إلا في قاعدةِ وَرْشٍ لبعضِ اللامَاتِ المخصوصةِ عن فتحٍ أو ضمٍّ بالنقلِ أي: بعدَ أحدِهما (كعبدِ اللهِ) بفتحِ الدالِ وضمِّها ليصحَّ مِثالًا على وَفْقِ العملِ القرآنيِّ، ولا يَبْعُدُ أنْ يُقْرَأَ بالجَرِّ على وفقِ الحلِّ الْإِعْرَابِيِّ، والمرادُ به أنَّهُ تُفَخَّمُ بعدَ أحدِهما، ثمَّ اللامُ أصلُها الترقيقُ، عكسُ الراءِ عندَ أهلِ التحقيقِ، فلا تفخيمَ إلا لمُوجِبٍ، ومِن ثَمَّةَ كانَ المانعُ في الراءِ عن التفخيمِ أو الترقيقِ سببًا لأحدِهما في اللامِ فهي من اسمِ اللهِ تعالى، وإنْ زيدَ عليه ميمٌ وصارَ اللهمَّ إذا تقدَّمَتْها فتحةٌ مَحْضَةٌ أو ضَمَّةٌ كذلكَ، فإنَّها تكونُ مُفَخَّمَةً نحوَ{ اللهُ ربُّنا }{ابتداءً و{ سَيُؤْتِينَا اللهُ }{وصلًا} لَمَّا قامَ عبدُ اللهِ }{و{ قالَ اللَّهُمَّ }} وقالُوا اللَّهُمَّ }{لمناسبةِ الفتحةِ والضمِّ التفخيمَ المناسبَ للفظِ اللهِ مِن التعظيمِ، لكونِه الاسمَ الأعظمَ عندَ الجمهورِ المعظمِ، فإنْ تَقَدَّمَتْها كسرةٌ مباشرةٌ، بأنْ لم تكنْ بينَ الكسرةِ واللامِ حركةٌ أُخْرَى، وهي مَحْضَةٌ غيرُ مُمَالَةٍ، مُتَّصِلَةٌ، اتصالًا صُورِيًّا رسميًّا، نحوَ (للهِ) و (باللهِ) فإنَّ الاتصالَ الحقيقيَّ غيرُ مُتَصَوَّرٍ في الحرفِ الذي يُوجَدُ قبلَ الجلالةِ، أو مُنْفَصِلَةً، عارضةً، ولازمةً، فإنها تكونُ مُرَقَّقَةً، نحوَ{ للهِ الأمرُ }{و{ أَقْسَمُوا باللهِ }{و{ أفي اللهِ شكٌّ }
و{ بسمِ اللهِ }{و{ ما يَفْتَحِ اللهُ }{و{ قُلِ الحقُّ }{ولم يذكرْ في المتنِ حُكْمَ ترقيقِها إحالةً على أصلِها، أو اكتفاءً بمفهومِ منطوقِ حُكْمِها، على ما هو المُعْتَبَرُ عندَنا في الروايةِ، وعندَ الشافعيِّ رحمَهُ اللهُ حتَّى في أدلَّةِ الدِّرايةِ، ثمَّ هذه اللامُ إن وقعتْ بعدَ ترقيقٍ خالٍ مِن مُمَالِ الكسرةِ فهي على تَفْخِيمِها، نحوَ (يُبَشِّرُ اللهُ) في قراءةِ وَرْشٍ، أو بعدَ إمَالةٍ كُبْرَى أي: محضةٍ وذلكَ في قراءةِ السُّوسِيِّ فوجهانِ نحوَ{ حتَّى نَرَى اللهَ }: التفخيمُ وبه قرأَ أبو العباسِ، والترقيقُ وبه قرأَ عبدُ الباقي، وإطلاقُ المصنِّفِ مِمَّا يُؤَيِّدُ الأَوَّلَ، فَتَأَمَّلْ. ثمَّ اعلمْ أنَّ اجتماعَ اللامينِ على أربعةِ أقسامٍ مُرَقَّقَيْنِ نحوَ:{ على الذينَ }{ومُفَخَّمَتَينِ نحوَ:{ أَضَلَّ اللهُ }{في قراءةِ وَرْشٍ عندَ بعضِهم، ومُرَقَّقَةٌ مُفَخَّمَةٌ نحوَ و{ أَحَلَّ اللهُ }{ومُفَخَّمَةً ومُرَقَّقَةً نحوَ{ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ }{في قراءةِ وَرْشٍ، فَأَعْطِ كُلَّ ذي حقٍّ حقَّهُ، خصوصًا المُخْتَلِفِينَ، خوفَ السرايةِ، هذا وقيلَ: إنَّما فُخِّمَت اللامُ مِن لفظةِ اللهِ فَرْقًا بينَه وبينَ سائرِ اللامَاتِ، ولعلَّ مرادَه أنَّ التفخيمَ إنَّما هو لمجرَّدِ التعظيمِ، وهو لا ينافي ما ذُكِرَ مِن أنَّ وجهَ تفخيمِها فيما ذُكِرَ هو نَقْلُ الخَلَفِ عن السلفِ، وتَوَارُثُهُم ذلكَ كابرًا عن كابرٍ من غيرِ نكيرِ مُكَابِرٍ. (وحرفَ الاستعلاءِ) بحذفِ همزةِ الوصلِ في الدَّرجِ، ونُصِبَ (حرفَ) على أنَّهُ مفعولٌ مُقَدَّمٌ لقولِه (فَخِّمْ) ويجوزُ رفعُه على تقديمِ فَخِّمْهُ نحوَ قولِه تعالى{ والقمرَ قَدَّرْنَاهُ }{على القراءتينِ. ثمَّ المرادُ بحرفِ الاستعلاءِ أعمُّ مِن أنْ يكونَ مُطْبَقًا أو غيرَ مُطْبَقٍ، ولذا قالَ (واخْصُصَا) بِضَمِّ الصادِ وبالألفِ المُبْدَلَةِ مِن النونِ المُخَفَّفَةِ (لإطباقٍ) بنقلِ الحركةِ والاكتفاءِ بها عن همزةِ الوصلِ، ونصبُه على أنَّهُ مفعولٌ لما قبلَه (أقوى) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والمعنى خَصِّصْ حروفَ الإطباقِ بتفخيمٍ أقوى مِن تفخيمِ سائرِ حروفِ الاستعلاءِ (نحوَ قالَ) بالرفعِ, وَجُوِّزَ نصبُه (والعصا) بالألفِ لا بالياءِ كما في بعضِ النسخِ. والحاصلُ أنَّهُ أَمَرَ بتفخيمِ حروفِ الاستعلاءِ السبعةِ المتقدِّمَةِ المُجْتَمِعَةِ في
كلماتِ "قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ" مثلَ (قائمًا) و (الظالمينَ) و (خالدينَ) و (صادقينَ) و (الضَّالِّينَ) و (الغَارِمِينَ) و (الطَّامَّةُ) وأمرَ بتخصيصِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حروفِ الإطباقِ الأربعةِ مِن جملتِها, وهي الصادُ والطاءُ مُهْمَلَتَيْنِ، ومُعْجَمتينِ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، إذ كُلُّ مُطْبَقَةٍ مُسْتَعْلِيَةٌ، ولا كُلُّ مستعليةٍ مطبقةٌ، فأتَى بمثالينِ؛ مثالٌ لحرفِ الاستعلاءِ غيرِ المُطْبَقِ وهوَ القافُ في (قالَ)، ومثالٌ لحرفِ الاستعلاءِ المُطْبَقِ وهوَ الصادُ في (العصا)، قالَ ابنُ المُصَنِّفِ وَتَبِعَه غيرُه: والألفُ واللامُ للعهدِ أي: العصا المذكورةُ في قولِه {اضربْ بعصاكَ} ا. هـ. وفيه بحثٌ لا يخفى فإنَّ الحُكْمَ شاملٌ له ولغيرِه أيضًا، مِن قولِه تعالى حكايةً عن موسى} قالَ هِيَ عَصَايَ {وقولُه تعالى} فَأَلْقَى عَصَاهُ {وأيضًا قولُه تعالى} وعصى آدمُ ربَّه {فالصحيحُ أنَّ اللامَ للجنسِ الاستغراقيِّ الشاملِ لمادَّتَي هذا اللفظِ من الواويِّ واليائيِّ، وأمَّا صادُ غيرِ هذا البناءِ فَيُعْلَمُ حكمُه مِن قولِه: نحوَ العصَا؛ إذ هو مَعْطُوفٌ على قالَ بكُلِّ حالٍ، نعم لو قالَ معَ عصا بالألفِ أو الياءِ لَطابقَ ألفاظَ التنزيلِ , وهو أوفقُ في مقامِ التمثيلِ وأمَّا قولُ زكريَّا: لِكونِها أقوى، فلا دلالةَ على تقديرِه في المبنى، فلا يَتَعَدَّى على ما قدَّمْنَاه في المعنى، غايتُه أنَّ الباءَ في (أقوى) محذوفةٌ على حدِّ قولِ القائلِ: تَمُرُّونَ الديارَ، أي تَمُرُّونَ بِها. ثمَّ اعلمْ أنَّ في إتيانِ المثالينِ المُتَقَدِّمَيْنِ نُكْتَةً بَدِيعَةً وَحِكْمَةً مَنِيعَةً، وهي أنَّ الصادَ المُهْمَلَةَ معَ قُوَّتِهَا أضعفُ حروفِ الإطباقِ؛ لأنَّه مهموسٌ، والقافُ أقوى من باقي حروفِ الاستعلاءِ , هذا وحروفُ الاستعلاءِ بحسبِ القوَّةِ والضعفِ الناشئتينِ من اختلافِ أحوالِها ثلاثةُ أضربٍ عندَ ابنِ الطحَّانِ الأندلسيِّ: الأَوَّلُ: ما يَتَمَكَّنُ فيه التفخيمُ، وهو ما كانَ مَفْتُوحًا. الثاني: ما كانَ دونَه وهو المضمومُ، والثالثُ: ما كانَ دونَه أيضًا وهوَ المكسورُ، وعندَ المُصَنِّفِ على خمسةٍ: ما كانَ بعدَه ألفٌ، ثمَّ ما كانَ مفتوحًا مِن غيرِ ألفٍ بعدَها، وهذانِ النوعانِ مُنْدَرِجَانِ تحتَ جنسٍ أَوَّلِ الثلاثةِ، ثمَّ ما كانَ مَضْمُومًا، ثمَّ ما كانَ ساكنًا ثمَّ ما كانَ مَكْسُورًا.

(وبيِّنِ الإطباقَ مِن أَحَطْتُ معَ بَسَطْتَ والخلْفُ بِخَلْقُكم وَقَعْ)

أَمَرَ ببيانِ صفةِ إطباقِ الطاءِ مِن قولِه تعالى حكايةً عنِ الْهُدْهُدِ} أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ {ومِن قولِه تعالى:} لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ { لئلَّا تَشْتَبِهَ الطاءُ المُطْبَقَةُ المُسْتَعْلِيَةُ الجَهْرِيَّةُ بالتاءِ المُنْفَتِحَةِ المُسْتَفِلَةِ المَهْمُوسَةِ المُدْغَمَةِ، كَمَا هو أصلُ القاعدةِ في إدغامِ الحروفِ المُتَقَارِبَةِ وكذا الحُكْمُ في قولِه:} فَرَّطْتُ في جنبِ اللهِ {ثمَّ أخبرَ أنَّ الاختلافَ وقعَ بينَ أهلِ الأداءِ مِن المشايخِ في إبقاءِ صفةِ استعلاءِ القافِ معَ الإدغامِ في قولِه تعالى} أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِن ماءٍ مَهِينٍ} وفي ذهابِها معَه، معَ اتِّفَاقِهِمَ على الإدغامِ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وكِلَاهما جائزانِ، وذِهَابُها أَوْلَى. وقالَ الناظمُ في كتابِ التمهيدِ: والأَوَّلُ مذهبُ المكيِّ وغيرِه، والثاني مذهبُ الدانيِّ ومَن وَالَاه، ثمَّ قالَ: قلتُ: كِلَاهُما حسنٌ، وبالأَوَّلِ أخذَ البصريُّونَ، وبالثاني أخذَ الشاميُّونَ، واختياري الثاني، وِفَاقًا للدانيِّ. وقالَ في النشرِ: الإدغامُ المحضُ أصحُّ روايةً وأَوْجَهُ قياسًا. أقولُ ولهذا لم يَلْتَفِتِ الشاطبيُّ لهذا الخلافِ أصلًا، ولعلَّه أرادَ بالقياسِ إجماعَهم على إدغامِ القافِ في الكافِ للسُّوسِيِّ إدغامًا مَحْضًا، معَ وجودِ تَحَرُّكِ القافِ وَتَعَدُّدِ الكلمتينِ، فمعَ السكونِ واتِّحَادِ الكلمةِ بالأُولَى. ثمَّ اعلمْ أنَّ الإدغامَ على قسمينِ: إدغامٌ تامٌّ وهو: إدراجُ الأَوَّلِ في الثاني ذاتًا وصفةً، مثلَ} قالَتْ طائفةٌ{، وإدغامٌ ناقصٌ وهو إدراجُ الأَوَّلِ في الثاني ذاتًا لا صفةً، وإدغامُ (أَحَطْتَ) ونظائرِه مِن قبيلِ الناقصِ، وأيضًا قُوَّةُ الطاءِ وَضَعْفُ التاءِ يمنعُ الإدغامَ الكاملَ، ولولا التجانُسُ لم يَسُغ الإدغامُ أصلًا؛ لأنَّ القويَّ لا يُدْرَجُ في

الضعيفِ، بخلافِ العكسِ، نحوَ} فَآمَنَتْ طائفةٌ {حيثُ أجمعُوا فيه على الإدغامِ الكاملِ كما أجمعُوا في نحوِ {أَحَطْتُ} على الإدغامِ الناقصِ، ثمَّ ما وقعَ في عبارةِ بعضِهم مِن إظهارِ القافِ في (نَخْلُقْكُمْ) فذلكَ خطأٌ محضٌ، اللهمَّ إلا أنْ يُحْمَلَ على إظهارِ صفةِ استعلائِها لا على إظهارِ الحرفِ ذاتِه، فَعُلِمَ أنَّ ما ذكرَه ليسَ بإدغامٍ محضٍ ولا إظهارٍ محضٍ، بل حالةٌ بينَهما، فهو بالإخفاءِ أشبهُ، فيكونُ نظيرَ ما قالَ الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإدغامُ حرفٍ قبلَه صحَّ ساكنٌ ... عسيرٌ وبالإخفاءِ طَبَّقَ مِفْصَلا

وإنَّما وقعَ الخلافُ في القافِ دونَ الطاءِ، لأنَّ الإطباقَ أقوى مِن الاستعلاءِ فيجبُ إبقاءُ الأَوَّلِ دونَ الثاني، وأمَّا ما ذكرَه الرُّومِيُّ مِن أنَّهم فرَّقُوا بينَ (بَسَطْتَ) و (نَخْلُقْكُمْ) بأنَّ إعطاءَ صفةِ الاستعلاءِ في الأَوَّلِ بزيادةِ الطاءِ قبلَ التاءِ المُشَدَّدَةِ، وفي الثاني بلا زيادةِ القافِ، فلم نرَ في الكُتُبِ المَنْسُوبَةِ إليهم، ولا سَمِعْنا مِن المشايخِ الذين قَرَأْنا عليهم , وحقَّقْنا وجوهَ القراءةِ لديهم،

ثُمَّ ما ذكرَه مِن تلقاءِ نفسِه مِن وجهِ الفرقِ بينهما فممَّا لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعَوَّلُ عليه، ثمَّ رأيتُ مَنْشَأَ وَهْمِه كَلامَ ابنِ الحاجبِ مِن غيرِ فهمِه حيثُ اسْتَشْكَلَ الإدغامَ بأنَّ الإطباقَ صفةٌ للمُطْبَقِ ولا يتأتَّى إلا به فلو بَقِيَ الإطباقُ معَ الإدغامِ لَلَزِمَ اجتلابُ طاءٍ أخرى لِتُدْغَمَ في التاءِ غيرِ الطاءِ التي قامَ بها وصفُ الإطباقِ، وفي ذلكَ جمعٌ بينَ ساكنينِ فإذا نحوَ (فَرَّطْتُ) بالإطباقِ ليسَ فيه إدغامٌ حقيقةً، ولكنَّه لَمَّا اشتدَّ التقاربُ وَأَمْكَنَ النطقُ بالثاني بعدَ الأَوَّلِ مِن غيرِ نقلِ اللسانِ أَطْلَقْنَا عليه الإدغامَ مَجَازًا، لكونِ ذلك النطقِ كالنطقِ بالمثلِ بعدَ المثلِ، على ما ذكرَه الجَارَبَرْدِيُّ وغيرُه، وفَرْقٌ بينَ الإطباقِ والغُنَّةِ لا نَتَوَقَّفُ على النونِ، لأنَّها مِن مَخْرَجٍ غيرِ مَخْرَجِه، فإنَّ النونَ مِن الفمِ , والغُنَّةَ مِن الخيشومِ، بخلافِ الإطباقِ فإنَّهُ معَ المُطْبَقِ فإخراجُه لا يتأتَّى إلا به، وأمَّا ما ذَكَرَهُ المصريُّ بقولِه: وَأُجِيبَ بأنَّ القُرَّاءَ نصُّوا على أنَّ في نحوِ (فَرَّطْتُ) تشديدًا، ولا يمتنعُ إبقاءُ الإطباقِ في الطاءِ قائمًا بمحضِ صوتِ الطاءِ، لأنَّ الطاءَ لم تستكملْ إدغامَه في التاءِ ولا يلزمُ اجتلابُ طاءٍ أخرى ولا جمعٌ بينَ ساكنينِ وعلى هذا فقياسُه على الغُنَّةِ مستقيمٌ. ا هـ. فلا يخفى ما فيه من المُصَادَرَةِ، بل ما في مُعَارضتِه مِن المكابرةِ ثمَّ قولُه: إذا سَكَنَتِ الطاءُ وأتَى بعدَها تاءٌ وجبَ إدغامُها إدغامًا غيرَ مُسْتَكْمِلٍ، بل يبقى معَه صفةُ الإطباقِ لقُوَّةِ الطاءِ وضعفِ التاءِ، فيتعيَّنُ على المُجَوِّدِ أنْ يُوفِّيَها حقَّها لاسيَّما إذا كانتْ مشدَّدَةً نحوَ (اطَّيَّرْنَا) و (أنْ يَطَّوَّفَ) ففيه أنَّ المثالينِ الأخيرينِ ليسا ممَّا نحنُ فيه بلْ مِن قبيلِ (ودَّتْ طائفةٌ) حيثُ أجمعُوا على أنَّهُ مِن الإدغامِ الكاملِ، وأنَّ أصلَهما اتطَيَّرْنَا و (يَتَطَوَّفَ) فَأُعِلَّا بإعلالٍ حُقِّقَ في مَحَلِّهِمَا، فهو مِن بابِ إدغامِ الأضعفِ في الأقوى، ليصيرَ مثلَه في القوَّةِ، بخلافِ نحوِ (أَحَطْتُ) فإنَّه مِن بابِ إدغامِ الأقوى في الأضعفِ، فيمتنعُ اندراجُه فيه بالكُلِّيَّةِ، وبه يحصلُ الفرقُ في هذه القضيَّةِ على قواعدِ العربيَّةِ، وقالَ بعضُهم: ومِن العربِ مَن يُبْدِلُ التاءَ طاءً ثمَّ يُدْغِمُ إدغامًا مُسْتَكْمَلًا، فيقولُ (أَحَطْتُ) و (فَرَّطْتُ) بطاءٍ واحدةٍ مُشَدَّدَةٍ مُدْغَمَةٍ، قالَ شريحٌ: وهذا ممَّا يجوزُ في كَلامِ الخلقِ لافي كَلامِ الخالقِ عزَّ وجلَّ / ا هـ. لأنَّ كَلامَ اللهِ لا يجوزُ فيه التصرُّفُ على خلافِ ما ثَبَتَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطرقِ المتواترةِ في القِراءاتِ المُشْتَهِرَةِ، وأمَّا في كَلامِ المَخْلُوقِينَ فَيُتَوَسَّعُ بكُلِّ ما جاءَ مِن اللغةِ، وبهذا يتبيَّنُ

أنَّهُ لم يَرِدْ في لغةٍ إبدالُ الطاءِ تاءً وإدغامُها فيها، فيَجِبُ الاحْتِرَاسُ عنها. (واحرِصْ) بكسرِ الراءِ (على السُّكُونِ في جَعَلْنَا) أي: في لامِ جَعَلْنَا، إذ كُلُّ سكونٍ لابدَّ مِن الحرصِ على بيانِه، وكذا الحركةُ، إلا أنَّهُ خَصَّ لامَ (جَعَلْنَا) لئلَّا تصيرَ مُدْغَمَةً ولا مُتَحَرِّكَةً، فحينئذٍ يتغيرُ المعنى باختلافِ المبنى كما لا يَخْفَى، ونحوَه (أَنْزَلْنَا) وكذا (قُلْنَا) ممَّا فيه اللامُ ساكنةٌ وبعدَها نونٌ، فيجبُ التحفُّظُ بإظهارِها معَ رعايةِ سكونِها، قالَ المصريُّ: لا كما يفعلُه بعضُ الأعاجمِ مِن قصدِ قَلْقَلَتِهَا. قلتُ: اللامُ ليسَ مِن حروفِ القلقلةِ فإنَّ حروفَها "قُطْبَ جَدٍّ" لا حروفُ القلقلةِ كما توهَّمَ المصريُّ مِن الذهولِ والغفلةِ (انْعَمْتَ والْمَغْضُوبِ معَ ضَلَلْنَا) أي: وكذا كُنْ حريصًا على بيانِ سكونِ نونِ (أنعمتَ) ومِيمِهَا، وغينِ المغضوبِ، ولامِ الثانيةِ مِن (ضَلَلْنَا) ، ليُتَحَرَّزَ مِن تَحْرِيكِها، كما يفعلُه جهلةُ القُرَّاءِ، فإنَّ ذلكَ مِن فظيعِ اللحنِ عندَ العلماءِ، و (ضَلَلْنَا) بالضادِ ثابتٌ في القرآنِ عندَ قولِه:} وقالوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ {وأمَّا (ظَلَلْنَا) بالظاءِ المُشَالَةِ فلم يوجدْ فيه مُخَفَّفَةٌ، ولا ضرورةَ بالإتيانِ بها , والقولُ بتخفيفِها للوزنِ، ولا يَغُرَّنَّكَ كثرةُ النسخِ عليها وإشارةُ بعضِ الشرَّاحِ إليها، واقتصرَ ابنُ المصنِّفِ على نونِ (أَنْعَمْتَ) وتبعَه الشرَّاحُ، فالحكمُ يشملُ الميمَ على حسبِ التعميمِ، نعمْ في معنى نونِ (أنعمتَ) كُلُّ نونٍ ساكنةٍ بعدها حرفٌ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مِن حروفِ الْحَلْقِ كـ (يَنْأَوْنَ) و (مَنْ آمَنَ) و (منْه) و (إنْ هُوَ) و (تَنْحِتونَ) و (مَن حادَّ اللهَ) و (يَنْعِقُ) و (مْن علمَ) و (ينغضونَ) و (عذابٌ غليظٌ) و (المُنْخَنِقَةُ) و (مِنْ خوفٍ) ونحوَ ذلكَ، ثمَّ لا يسكتُ على النونِ سكتةً لطيفةً كأنَّهُ يريدُ بها إيضاحَ إظهارِها, وأنَّها لاغُنَّةَ فيها؛ فإنَّ ذلكَ خطأٌ محضٌ لا يفعلُه إلا الجهلةُ مِن القُرَّاءِ, في معنى غينِ (المغضوبِ) (ضِغْثًا) و (بَغْيًا) و (أَفْرِغْ علينا) و (أغنى) و (يُغْشَى) وعلَّلَ المصنّفُ في التمهيدِ إظهارَ الغينِ الساكنةِ عندَ الشينِ مِن (يغشى) بقولِه: لئلَّا يَقْرَبَ مِن لفظِ الخاءِ، لا شتراكِهما في الهمسِ والرَّخاوةِ.

(وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ مَحْذُورًا عسى خَوفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى)

أي بَيِّنْ ومَيِّزْ صفةَ الانفتاحِ عن الاطِّبَاقِ في نحوِ (مَحْذُورًا) عندَ قولِه:} إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا {وفي نحوِ} عسى أنْ يبعثَكَ ربُّكَ مقامًا محمودًا {لئلَّا يشتبهَ الذالُ بالظاءِ في قولِه:} وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا {والسينُ بالصادِ في قولِه تعالى} وَعَصَى آدمُ ربَّهُ فَغَوَى {فإنَّ كُلًّا مِن الذالِ والظاءِ مِن مَخْرَجٍ واحدٍ، وكذلكَ السينُ والصادُ، وإنَّما يتميَّزُ كُلٌّ مِن الآخرِ بتمييزِ الصفةِ، فالذالُ والسينُ مُنْفَتِحَتَانِ، والظاءُ والصادُ مُطْبَقَتَانِ، فينبغي أنْ يَخْلُصَ كُلُّ واحدٍ مِن الآخرِ بانفتاحِ الفمِ وانطباقِه، وما يترتَّبُ عليهما مِن ترقيقِ الأُولَيَيْنِ وَتَفْخِيمِ الأُخْرَيَيْنِ، وكذا حُكْمُ كُلِّ حرفٍ معَ غيرِه إذا كانا مُتَّحِدي المَخْرَجِ مُخْتَلِفِي الصفةِ، ثمَّ الضميرُ في (اشتباهِه) راجعٌ إلى الحرفِ المُنْفَتِحِ بقرينةِ التامِّ، أو تقديرُه:

خوفُ اشتباهِ كُلِّ واحدٍ مِن (مَحذورًا) وعسى بمحظورًا وعصى، أو خوفُ اشتباهِ المذكورِ. كذا ذكرَه الشرَّاحُ على اختلافِ اختيارِ كُلٍّ منهم، والأظهرُ أنَّ ضميرَه راجعٌ إلى الانفتاحِ، أي: مَخَافَةَ اشتباهِ انفتاحِ محذورًا وعسى بإطباقِ محظورًا وعصى, ووجهُ الأظهريَّةِ أنَّ محلَّ الاحتياجِ في صحَّةِ الحملِ إلى التقديرِ وهو الثاني دونَ الأَوَّلِ فتأَمَّلْ (وراعِ شِدَّةً) أي: كائنةً (بكافٍ) أي: في كافِ (وبتا) بالقصرِ على وقفِ حمزةَ في الهمزةِ لا كما قالَ الروميُّ: إنَّها للضرورةِ

(كَشِرْكِكُمْ وَنُتوفَّا فِتْنَتًا) بألفِ الاطلاقِ أو بإبدالِ التنوينِ ألفًا وقفًا على ما جاءَ في لغةٍ، وراعِ أمرٌ من المراعاةِ والمُفَاعلةِ إذا لم تَكُنْ للمُفَاعَلَةِ فهي للمُبَالَغَةِ , وقولُ الروميِّ أمرٌ مِن الرعايةِ ففيه نوعُ مُسَاهَلَةٍ حيثُ لم يُراعِ فيه القاعدةَ المُمَيِّزَةَ بينَ المُجَرَّدِ والمزيدِ الفارقةَ لطالبِ المزيدِ فأمرَ بمُرَاعَاةِ الشدَّةِ في الكافِ والتاءِ نحوَ نَكْتَلْ

وَيَتْلُو خصوصًا عندَ وُرُودِ تكرارِها نحوَ قولِه تعالى:} يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ {} وَنَتَوَفَّاهُمُ الملائكةُ {} واتَّقُوا فِتْنَةً {وذلكَ لأنَّ الشِّدَّةَ تمنعُ الصوتَ أنْ يجرىَ مَعَهُمَا معَ ثباتِهما في موضعِهما قَوِيَّيْنِ فاحذرْ أنْ تتبعَها رَكاكَةً. والحاصلُ أنَّ كُلَّ حرفٍ ينبغي أنْ تُرَاعَى فيه صفاتُه المُتَقَدِّمَةُ مِن جهرٍ وهمسٍ وشِدَّةٍ ورِخْوَةٍ وغيرِ ذلكَ بعدَ تمكينِه مِن مَخْرَجِه، فاحفظْ هذه القاعدةَ الكُلِّيَّةَ وقسْ عليها الأمثلةَ الجزئيَّةَ ولم يُنَصَّ عليها صاحبُ الجَزَرِيَّةِ هذا وقالَ في التمهيدِ: إذا تكرَّرَت الكافُ مِن كلمةٍ أو كَلِمَتَيْنِ فلا بدَّ مِن بيانِ كُلٍّ مِنْهُمَا؛ لئلَّا نُقَرِّبَ اللفظَ مِن الإدغامِ لتكَلُّفِ اللسانِ بصعوبةِ التكريرِ نحوَ قولِه تعالى:} مَنَاسَكَكُمْ {} وإنَّكَ كنتَ {على مذهبِ المُظْهِرِ , وكذا الحُكْمُ في تاءِ} نَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ {} واتَّقُوا فِتْنَةً {وأشباهِه فَتُرَاعَى الشدَّةُ التي فيها؛ لئلَّا تصيرَ رخوةً كما يَنْطِقُ بها بعضُ الناسِ وربَّما جُعِلَتْ سينًا إذا كانتْ ساكنةً نحوَ فِتْنَةً} واتلْ عَلَيْهِمْ {؛ ولذا أدخلَها سيبويه في جملةِ حروفِ القلقلةِ وتأكَّدُ المراعاةُ فيها إذا تكرَّرتْ نحوَ} نَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ {} وَنَتَوَفَّاهُمْ {لصعوبةِ اللفظِ بالمُكَرَّرِ على اللسانِ وقالَ مكيٌّ في الرعايةِ: هو بمنزلةِ الماشي يرفعُ رجليه مرَّتينِ أو ثلاثَ مرَّاتٍ ويردُّها في كُلِّ مَرَّةٍ إلى الموضعِ الذي رفعَها منه وقالَ المصريُّ: وهذا ظاهرٌ ألا ترى أنَّ اللسانَ إذا تَلَفَّظَ بالتاءِ الأُولَى رجعَ إلى موضعِه لِيَتَلَفَّظَ بالثانيةِ وذلكَ صعبٌ فيه تكَلُّفٌ ولكن لا يَخْفَى أنَّ قولَه أو ثلاثَ مَرَّاتٍ زائدةٌ؛ لأنَّ الكَلَامَ في تكرارِها ثلاثَ مَرَّاتٍ كما نُقِلَ وليسَ فيه ما هو بمنزلةِ رفعِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رجلٍ ثلاثَ مَرَّاتٍ بلْ مَرَّتَينِ. أقولُ: بلْ هو غيرُ زائدةٍ إذ قد يُوجَدُ التَّكْرَارُ ثلاثَ مَرَّاتٍ لا في كلمةٍ بل في كلماتٍ مُتَوَالِيَاتٍ كما في قولِه تعالى:{ نَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ }وصلًا, وكذا قولُه تعالى:{ نَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ }ولا يُشْتَرَطُ في إثباتِ تكرارِ التاءِ أنْ لا يكونَ بينهما فصلٌ، ولذا عُدَّ في أمثلةِ التَّكْرَارِ قولُه فِتْنَةً, كما سبقَ في كَلَامِ المصنِّفِ إلا أنَّ قولَه: وربَّمَا جُعِلَتْ سِينًا إذا كانتْ ساكنةً نحوَ فِتْنَةً فيه بحثٌ؛ إذ الظاهرُ المُتبَادِرُ أنَّهَا تصيرُ دالًا إذا لم يُرَاعَ فيها صفةَ الشَّدَّةِ والهمسِ لاتِّحَادِ مَخْرَجِهما والتمييزِ بينَهما باعتبارِ صفتِهما وأمَّا السينُ والدالُ فبينهما قُرْبُ المَخْرَجِ واللهُ أعلمُ ثمَّ ممَّا يجبُ الاعتناءُ بالتاءِ خصوصًا إذا كانَ بعدَها طاءٌ ساكنةٌ أو ظاءٌ نحوَ{ أَفَتَطْمَعُونَ }

{ وَتَطْهِيرًا }{ وَلَا تَطْغَوْا }{ ولا تَظْلِمُونَ }.

(وَأَوْلَى مِثْلٍ وجِنْسٍ إنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَقُلْ ربِّ وَبَلْ لا وَأَبْنْ)

أمرٌ مِن الإبانةِ بمعنى الإظهارِ وَمُتَعَلَّقُه سيأتي في البيتِ الآتي ومُوَافَقَةُ الحركةِ فيما قبلَ النونِ من قَبيلِ التزامِ مالا يلزمُ في شعرِ العربِ وإن التزَمَه العجمُ، والضميرُ المُسْتَكِنُ في سَكَنَ راجعٌ إلى الأَوَّلِ في قولِه أَوْلَى بالتثنيةِ المضافِ إلى مثلٍ وجنسٍ وحَذَفَ نونَه بالإضافةِ ونصبَه بالياءِ على أنَّهُ مفعولٌ مقدَّمٌ لقولِه أَدْغِمْ وأمَّا قولُ الروميِّ في بيانِ إعرابِه مِن أنَّ أَوْلَى مبتدأٌ مضافٌ إلى مثلٍ , وَجِنسٌ عطفٌ على مثلٍ وإن سَكَنَ جملةٌ شرطيَّةٌ جزاؤُها أَدْغِمْ والجملةُ الشرطيَّةُ معَ جزائِها خبرُ المبتدأِ

فخطأٌ فاحشٌ، لأنَّه لو كانَ مبتدأً لرُفِعَ بالألفِ وقيلَ أو لا مثلَ وجنسَ وكأنَّهُ تَصَحَّفَ عليه كتابةُ الياءِ لقراءةِ الألفِ والمثالانِ نشرٌ مُشَوَّشٌ، لأنَّ بلْ لا مثالَ المثلينِ{وقلْ رَبِّ} مثالُ الجنسينِ وقولُ زكريَّا: ولو سُكُونًا عارضًا إنَّمَا يتمُّ به في الإدغامِ الكبيرِ كما قرأَ به السُّوسِيُّ، والظاهرُ أنَّ المصنِّفَ أرادَ به الإدغامَ المُتَّفَقَ عليه مِن الإدغامِ الصغيرِ. ثمَّ اعلمْ أنَّ الحرفينِ إذا التقيا بأنْ لا يكونَ حاجزٌ بينهما، إمَّا أنْ يكونا مِثْلَيْنِ، بأن اتَّفَقَا مَخْرَجًا وصفةً، كالباءِ والباءِ، والتاءِ والتاءِ، والياءِ والياءِ، وإمَّا أنْ يكونَا متجانسينِ، بأن اتَّفَقَا مَخْرَجًا واخْتَلَفَا صفةً، كالدالِ والطاءِ والتاءِ، وكذا الذالُ والظاءُ والثاءُ، وإمَّا أنْ يكونَا مُتَقَارِبَيْنِ، بأنْ تقاربا مَخْرَجًا وصفةً، كالدالِ والسينِ، والتاءِ والثاءِ، والضادِ والشينِ، فإذا عرَفْتَ ذلكَ فاعلمْ أنَّهُم اختلفُوا في اللامِ والراءِ والنونِ، أنَّهَا مِن مَخْرَجٍ واحدٍ، وهو مختارُ الفَرَّاءِ، أو لكُلِّ واحدٍ منها مَخْرَجٌ على حِدَةٍ إلا أنَّ بينَها قُرْبَ المَخْرَجِ، وعليه الجمهورُ مِن النحاةِ، وهو مختارُ سيبويهِ، واختارَه المصنِّفُ تبعًا للشاطبيِّ رحمَهُما اللهُ، لكنَّ كَلَامَه هنا خلافُ ما سبقَ عنه أولًا، فإنَّه جعلَ اللامَ والراءَ مِن قبيلِ الجنسينِ، فلو قالَ: (وقُرْبَ موضعُ جنسٍ) ليشملَ المذهبينِ، كما عبَّرَ به الشاطبيُّ في إدغامِ المُتقَارِبَيْنِ، وأمَّا ما اعتذرَ عنه المصريُّ بقولِه: ولعلَّ الناظمَ نظرَ إلى أنَّ المُتقَارِبَ داخلٌ في المُتجَانِسِ بخلافِ عكْسِه، فلا يصحُّ للاتفاقِ على عكْسِه. والحاصلُ أنَّهُ إذا التقى المِثْلَانِ أو الجنسانِ وَسُكِّنَ الأَوَّلُ منهما أُدْغِمَ الأَوَّلُ في الثاني، نحوَ{ بلْ لا يَخَافُونَ }{و} قلْ لَهُمْ{و} هلْ لَكُمْ{و} قلْ رَبِّ{و} بلْ رَانَ{عندَ مَن لم يَسْكُتْ على اللامِ، وكذا سائرُ الحروفِ، نحوَ{ كَمْ مِن قَرْيَةٍ }{و} اذهبْ بِكِتَابِي }و (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) و (أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللهَ) وأمثالِه. ثمَّ اعلمْ أنَّ ما ذكرَه المصنِّفُ في المِثْلَيْنِ فهو على عمومِه عندَ جميعِ القُرَّاءِ، وأمَّا ما أطلقَه في المُتجَانِسَيْنِ فليسَ على ظاهرٍ ممَّا يُتَوَهَّمُ فيه مِن اتِّفَاقِ (أهلِ) الأداءِ، فإنَّ منهما ما اتفقُوا عليه، ومنهما ما اختلفُوا فيه، كما يُعْرَفُ ممَّا ذكرَه الوليُّ الشاطبيُّ في بابِ حروفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُها مِن جملتِها الراءُ عندَ اللامِ عكسَ ما ذكرَه المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ مِن إدغامِ اللامِ في الراءِ، فإنَّهُما معَ كونِهما مِن المُتجَانِسَيْنِ أو المُتقَارِبَيْنِ اخْتَلَفَ حكمُهما، حيثُ وقعَ الاختلافُ في الثاني دونَ الأَوَّلِ، فتأَمَّلْ، نعمْ إذا كانَ الأَوَّلُ مِن المُتَمَاثِلَيْنِ حرفَ مدٍّ فإنَّه يظهرُ بلا خلافٍ عندَ الياءِ والواوِ، كما أشارَ إليه في قولِه (وأَبْنْ في يومِ) بتركِ التنوينِ ضرورةً (معَ قالُوا وَهُم) فإنَّ الياءَ المَدِّيَّةَ مِن نحوِ{ في يومٍ كانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ }ونحوِه{ الذي يُوَسْوِسُ }والواوَ المَدِّيَّةَ مِن نحوِ{ قالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ }ونحوَ{ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ }(لاتُدْغَمَانِ) في مثلِها المعنى

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأعمُّ؛ إذَ لا يُتصَوَّرُ اجتماعُ المَدَّيْنِ حتى يقالَ لا يُدْغمُ، فافهمْ؛ ولذا قالُوا في التعليلِ: مُحَافَظَةً على المدِّ، لئلَّا يذهبَ بالإدغامِ، بخلافِ ما إذا كانَ الأَوَّلُ مِن المُتَمَاثِلَيْنِ حرفَ لينٍ فَإِنَّهُ يُدْغَمُ كما هو داخلٌ تحتَ الحُكْمِ العامِّ، نحوَ} آوَوْا ونَصَرُوا {فقولُه (أَبْنِ) بحسبِ المعنى، استثناءً من القاعدةِ المُتَقَدِّمَةِ في المَبْنَى، وأَمَّا قولُ الروميِّ: اللهمَّ إلا أنْ يكونَ المُتَمَاثِلَانِ أو المُتَجَانِسَانِ، حرفَ مدٍّ فغيرُ صحيحٍ، ثُمَّ قولُه (وقلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمَ) استثناءٌ من إدغامِ المتجانسينِ، فيجبُ إظهارُ اللامِ الساكنةِ عندَ النونِ نحوَ (قلْ نَعَمْ) معَ أَنَّهُما متجانسانِ أو مُتَقَارِبَانِ، لأنَّ النونَ لا يُدْغَمُ فيها شيءٌ مِمَّا أُدْغِمَتْ هي فيه مِن حروفِ (يَرْمَلُونَ) كذا أطلقُوه ومرادُهم سوى النونِ، وأَمَّا قولُ الرُّومِيِّ: ولم يَدْغِمِ اللامَ الساكنةَ في النونِ معَ تَقَارُبِهِمَا أو تَجَانُسِهِمَا بِناءً على أَنَّ النونَ لَمَّا لَمْ تُدْغَمْ في اللامِ مِن الحروفِ كاللامِ والواوِ والياءِ حصلَ بينَ اللامِ والنونِ وَحْشةٌ ونفرةٌ بذلكَ فلم تُدْغَمِ اللامُ فيها، إلا ما رُوِي عن الكِسائيِّ من إدغامِ هلْ وبلْ خاصَّةً في الإدغامِ الصغيرِ، نحوَ} بلْ نَتَّبِعُ {و} هلْ
نُنَبِّئُكُمْ {ا. هـ. فهو ظاهرٌ، لأنَّ النونَ تُدْغَمُ في اللامِ كَمَا تُدْغَمُ في الميمِ والواوِ والياءِ كما سيأتي في بابِ أحكامِ النونِ الساكنةِ.

قالَ الناظمُ في (التمهيدِ): فإنْ قلتَ لِمَ أُدْغِمَتِ اللامُ الساكنةُ في نحوِ (النارُ) و (الناسُ) وأُظْهِرَتْ في قولِه (قلْ نَعَمْ) وكُلٌّ منهما واحدٌ؟ قلتُ: لأنَّ هذا فِعْلٌ قد أُعِلَّ بحذفِ عينِه فلم يُعَلَّ ثانيًا بحذفِ لامِه، لئلَّا يصيرَ في الكلمةِ إجحافٌ، و (أل) حرفٌ مبنيٌّ على السكونِ لَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ولم يُعَلَّ بشيءٍ فلذلكَ أُدْغِمَ، ألا ترى أنَّ الكِسَائِيَّ ومَن وافقَه أَدْغَمَ اللامَ مِن هل وبل في نحوِ قولِه (هل تَعْلَمُ) و (بلْ نحنُ) ولم يُدْغِمْها في} قلْ نَعَمْ {و} قلْ تَعَالَوْا {، وكذا يجبُ بيانُ الحاءِ الساكنةِ عندَ الهاءِ في قولِه (فَسَبِّحْهُ) لقاعدةِ أَنَّ الحَلْقِيَّ لا يُدْغَمُ في أَدْخَلَ مِنْه، والحاءُ أدخلُ من الهاءِ، بخلافِ الهاءِ في الهاءِ نحوَ} مَالِيَهْ هَلَكَ {وإنَّما خصَّ الناظمُ بيانَ (فَسَبِّحْهُ) وإظهارَه، لأنَّ كثيرًا مِن الناسِ يقعُ في إدغامِه بِناءً على قُرْبِ المَخْرَجينِ ولا يَعْلَمُونَ أَنَّ الحاءَ أقوى مِن الهاءِ , والقاعدةُ أَنَّ الأقوى لا يُدْغَمُ في الأضعفِ، وكذا يجبُ بيانُ الغينِ عندَ القافِ في قولِه تعالى:} ربَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا {، قالَ ابنُ المصنِّفِ: لِتَغَايُرِهما فإنَّ الغينَ حَلْقِيَّةٌ، والقافُ لَهَوِيَّةٌ، وفيه أَنَّ بينهما قُرْبَ المَخْرَجِ فلا ينافي تغايرُهما، فالأَوْلَى أنْ يقالَ: لأنَّ حروفَ الحلقِ بعيدةٌ مِنِ الإدغامِ لصعوبتِها وقد ذكرَ المصنِّفُ في التمهيدِ أَنَّ الغينَ إذا لقِيَتْ حرفًا حَلْقِيًّا وجبَ بيانُها، نحوَ} ربَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا {و (أَبْلِغْهُ) كذلكَ القافُ نحوَ} رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا {لأنَّ مَخْرَجَ الغينِ قريبٌ مِن مَخْرَجِ العينِ قبلَه والقافِ بعدَه،

فيُخْشَى أنْ يُبَادِرَ اللفظُ إلى الإخفاءِ والإدغامِ / ا. هـ. وكذا يجبُ بيانُ اللامِ عندَ التاءِ في قولِه تعالى:} فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ {لِبُعْدِ مَخْرَجِهما، وهو يُنَافِي الإدغامَ، وأَمَّا إدغامُ لامِ التعريفِ في التاءِ فلِكَثْرَةِ استعمالِها، ولعلَّ هذا وجهُ استثنائِها، لئلَّا تشتبهَ بها ويجريَ عليها حُكْمُها، وبهذا يُفَرَّقُ أيضًا بينَ (قلْ نَعَمْ) وبينَ النَّعِيمِ) ثمَّ الفرقُ أيضًا باعتبارِ أَنَّ (الْتَقَمَ) كلمةٌ واحدةٌ فيحصلُ بإدغامِها إجحافٌ بالنيَّةِ وكذلكَ في كلمتينِ من نحوِ (التَّوْبَةُ)، ثمَّ الحروفُ مِن حيثُ هي قسمانِ: قمريَّةٌ وشمسيَّةٌ، وكُلٌّ منهما أربعةَ عشَرَ حرفًا، فالقمريَّةُ يجمعُها قولُك "أَبْغِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهْ" فيظهرُ لامُ التعريفِ عندَها، والشمسيَّةُ ما عداها، وتُدْغَمُ لامُ التعريفِ فيها، وقد نظمَ الحروفَ القمريَّةَ بعضُهم في أوائلِ قولِه:

أَلَا بلْ وهلْ يروي خبيرٌ حديثَ مَنْ ... جَلَا عَن فؤادي غُمَّةً قد كَسَتْ هَمَّا

والأمثلةُ: الأحدُ، البَرُّ، الوليُّ، اليقينُ , الخبيرُ، الحليمُ، المؤمنُ، الجليلُ، العليمُ، الفَتَّاحُ، الغَفَّارُ، القَهَّارُ، الكبيرُ، الهادي، وتَسْمِيتُه شمسيَّةً وقمريَّةً من بابِ تسميةِ الكُلِّ باسمِ الجزءِ , وهو لامُ الشمسِ والقمرِ.

وسببُ الإظهارِ في الأَوَّلِ تَبَاعُدُ المَخْرَجينِ، وسببُ الإدغامِ في الثاني تَقَارُبُ المَخْرَجينِ، وإنْ تَفَاوَتَا في غيرِ اللامِ للتَّمَاثُلِ فيها، ثُمَّ الإدغامُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عبارةٌ عن خلطِ الحرفينِ وإدخالِ أحدِهما في الآخرِ، مأخوذٌ مِن إدغامِ اللِّجامِ في فمِ
الفرسِ، فيصيرانِ حرفًا واحدًا مُشَدَّدًا يرتفعُ اللسانُ عنه ارتفاعةً واحدةً , وهو يُوزَنُ حرفينِ فصارا لشدَّةِ الامتزاجِ في السمعِ كالحرفِ الواحدِ وإلا فهما حرفانِ في الحقيقةِ، وَعُوِّضَ عنه التشديدُ: وهو حبسُ الصوتِ في الحيِّزِ بعنفٍ، وليسَ التشديدُ عوضًا عن الحرفِ المُدْغَمِ، بلْ عمَّا فاتَه مِن الاستيلاءِ في التَّلَفُّظِ، فإنَّكَ إذا أصغيتَ إلى لفظِك سمِعْتَ ساكنًا مُشَدَّدًا ينتهي إلى مُخَفَّفٍ، فقولُ بعضِهم: هو أنْ يرتفعَ لسانُك بالحرفينِ دَفْعَةً واحدةً إنَّما يصحُّ على سبيلِ التقريبِ؛ لأنَّ الناطقَ بالحرفِ المُدْغَمِ ناطقٌ بحرفينِ أَوَّلُهما ساكنٌ وثانيهما مُتَحَرِّكٌ، وفائدتُه: تخفيفُ اللفظِ لثقلِ عودِ اللسانِ إلى المَخْرَجِ الأَوَّلِ أو مُقَارِبِه، فاختارَ العربُ الإدغامَ طلبًا للخفَّةِ؛ لأنَّ النطقَ بذلكَ أسهلُ مِن الإظهارِ، كما يشهدُ به الحسُّ والمشاهدةُ، ولذلكَ شبَّهَ النحاةُ الإظهارَ بمشيِ المُقَيَّدِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا نَطَقَ بحرفٍ وعادَ إلى مثلِه أو إلى مقاربِه، يكونُ كالراجعِ إلى حيثُ فارقَ أو إلى قريبٍ من حيثُ فارقَ، وشَبَّهَهُ بعضُهم بإعادةِ الحديثِ مرَّتين، وكيفيَّةُ ذلكَ أنْ يصيرَ الحرفُ الذي يُرَادُ إدغامُه من جنسِ الحرفِ الذي يُدْغَمُ فيه، إذا لم يكونا مِثْلَيْنِ في أصلِهما، فإذا صارَ مثلَه حصلَ حينئذٍ مِثْلَانِ، وإذا حصلَ مِثْلَانِ وَجَبَ الإدغامُ حُكْمًا إجماعيًّا، فإنْ جاءَ نصٌّ بإبقاءِ صفةٍ من صفاتِ الحرفِ المُدْغَمِ فليسَ ذلكَ الإدغامُ بإدغامٍ صحيحٍ، بل هو إخفاءٌ صريحٌ كما سبقَ تحقيقُهَ، وأمَّا الإظهارُ فهو عبارةٌ عن ضدِّ الإدغامِ، وهو أنْ يُؤْتَى بالحرفينِ المُمَيَّزَيْنِ جِنْسًا واحدًا مَنْطُوقًا بكُلِّ واحدٍ منهما على صورتِه، مُسْتَوْفِيًا بكُلِّ صفةٍ مُخْلَصًا إلى كمالِ بِنْيَتِه، ولْيُحْتَرَزْ عن إدغامٍ نحوِ{ أَخْرِجْ قَوْمَكَ }لِبُعْدِ مَخْرَجِ الجيمِ عن القافِ. ثمَّ اعلمْ أنَّ ذالَ إذَ، ودالَ قدَ، وتاءَ التأنيثِ الساكنةَ، ولامَ هل وبل، لا شَكَّ في إدغامِها عندَ اجتماعِها لأمثالِها، وأمَّا عندَ مُجَانِسِها ومُقَارِبِها ففي أكثرِها خلافٌ بينَ القُرَّاءِ، كما بيَّنَه الوليُّ الشاطبيُّ، وفي بعضِها وقعَ اتِّفَاقٌ لهم، ولا بدَّ مِن مَعْرفتِها، فقلتُ نظمًا على مِنْوالِ كَلَامِ الناظمِ، يمكنُ أنْ يُنْظَمَ في سِلْكِه.

وَأَدْغِمَنَّ ذالَ إِذْ في الظاءِ ودالَ قدْ بعينِه في التاءِ
وتاءَ تأنيثٍ بدالٍ وبطاءْ ولامَ هلْ وبلْ كذا عند الرَّاءِ

والأمثلةُ{ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ }و{ قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ }و{ أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللهَ }و{ قالَتْ طائفةٌ }و{ بلْ رَانَ }و{ هلْ رَأَيْتُمْ }وهذا التمثيلُ غيرُ موجودٍ في التنزيلِ.

(والضادَ باستطالةٍ ومَخْرَجِ) بالإشباعِ، والضادُ منصوبٌ، ويَجُوزُ رفعُه، والعاملُ فيه قولُه (مَيِّزْ) أي: مَيِّزْهَا بصفةِ اسْتِطَالَتِها وبإخراجِها من مَخْرَجِها (من الظاءِ) فإنَّ الضادَ مِن حافةِ اللسانِ , والظاءَ مِن رأسِ اللسانِ (وكُلُّها تجي) بحذفِ الهمزةِ على قاعدةِ حمزةَ، لا كما قالَ الروميُّ إنَّهُ للضرورةِ، وضميرُه راجعٌ إلى الكُلِّ، والتأنيثُ باعتبارِ المعنى وهو الجماعةُ، أو إلى الظاءاتِ، ثمَّ الاستطالةُ هي: الامتدادُ مِن أَوَّلِ حافةِ اللسانِ إلى آخرِها، كما قالَ الجَعْبَرِيُّ، وقد انفردَ الضادُ بالاستطالةِ، حتى تتَّصِلَ، بمَخْرَجِ اللامِ؛ لما فيه من قوَّةِ الجهرِ والإطباقِ والاستعلاءِ، وليسَ في الحروفِ ما يَعْسُرُ على اللسانِ مثلُه، وألسنةُ الناسِ فيه مختلفةٌ، فمنهم مَن يُخْرِجُه ظاءً، ومنهم مَن يُخْرِجُه دالًا مُهْمَلَةً أو مُعْجَمَةً، ومنهم من يخرجُه طاءً مهملةً كالمصريِّين، ومنهم مَن يُشْمِّه ذالًا ومنهم مَن يَشُوبُها بالظاءِ المُعْجَمةِ، لكن لمَّا كانَ تمييزُه عن الظاءِ مُشْكِلًا بالنسبةِ إلى غيرِه أمرَ الناظمُ بتمييزِه عنه نطقًا، ثمَّ بيَّنَ ما جاءَ في القرآنِ بالظاءِ لفظًا، والمعنى أنَّ جميعَ موادِ الظاءاتِ المُشَالَةِ , وهي تسعةٌ وعشرونَ ظاءً مِن الكلماتِ الواردةِ في القرآنِ مجموعةٌ باعتبارِ أصولِها في الأبياتِ الستَّةِ الآتيةِ، وإنَّما ضبطَ الظاءَ لكونِها أقلَّ من الضادِ، فهو أقربُ إلى ضبطِ المرادِ، يتعلَّقُ بتجيءْ قولُه (في الظَّعْنِ ظلُّ الظهر) بفتحِ الأَوَّلِ وكسرِ الثاني وضمِّ الثالثِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(وعُظْمُ الحفظِ) بضمّ العينِ (أَيْقَظَ وأَنْظِرْ) بفتحِ الهمزةِ وكسرِ الثالثِ منها (عَظُمَ ظَهرُ اللفظِ) بفتحِ العينِ والظاءِ الأُولَى وحذفِ العاطفةِ غالبًا للضرورةِ، فالظَّعْنُ: منحصرٌ في قولِه تعالى} يومَ ظعْنِكم {وهو بفتحِ العينِ لنافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو، ومَعْناه الرحلةُ من مكانٍ إلى آخرَ ضدُّ الإقامةِ، وبابُ الظلِّ: جميعُه كيفما تصرَّفَ منهَ، وأَوَّلُ ما جاءَ منه في سورةِ النساءِ} وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا {ووقعَ منه في القرآنِ اثنانِ وعشرونَ موضعًا، والظاهرُ أنَّهُ أربعةٌ وعشرونَ، منها اثنانِ في البقرةِ: وهي قولُه تعالى} وظَلَّلْنَا عليكُمُ الْغَمَامَ {وقولُه:} في ظُلَلٍ من الغَمَامِ {وكانَ ابنُ المصنّفِ ومَن تبعَه في عدِّ اثنينِ وعشرينَ غَفَلَ عن موضعينِ في البقرةِ، بدليلِ قولِهم: وأَوَّلُها في سورةِ النساءِ} وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا {، ومنه الظُّلَّةُ (كأَنَّه ظُلَّةٌ) في الأعرافِ و (يومِ الظُّلَّةِ) في الشعراءِ، ومنه قولُه تعالى} في ظُلَلٍ على الْأَرَائِكِ {بضمِّ الظاءِ وفتحِ اللامِ , كما قرأَ به حمزةُ والكِسَائِيُّ، ومنه قولُه:} وَظَلَّلْنَا عليهمُ الغَمَامَ {

وبابُ الظهرِ: وهو وقتُ انتصافِ النهارِ في سورةِ النورِ:} حينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِن الظَّهِيرةِ {وفي سورةِ الرومِ} حينَ تُظْهِرُونَ {أي تدخلونَ في الظهيرةِ، وبابُ العُظْمِ: بمعنى العَظَمَةِ كيفما تصرَّفَ منهَ، وأَوَّلُ ما جاءَ منْه في القرآنِ} وَلَهُمْ عَذَابٌ عظيمٌ {، ووقعَ منه في القرآنِ مائةُ موضعٍ وثلاثةُ مواضعَ، وبابُ الْحِفْظِ: وما تصرَّفَ منه، وأَوَّلُ ما جاءَ منه في البقرةِ} حَافِظُوا على الصلواتِ { ووقعَ في اثنين وأربعينَ موضعًا، وقالَ المصريُّ في أربعٍ وأربعينَ، وأيقظَ: من اليقظةِ ضدُّ النومِ، ليسَ في القرآنِ منه إلا في الكهفِ} وَتَحْسَبُهُمْ أيقاظًا وهمْ رقودٌ {، وبابُ أَنْظِرْ: وهو الإنظارُ، بمعنى التأخيرِ والإمهالِ، وقعَ منه في القرآنِ اثنانِ وعشرونَ موضعًا، أَوَّلُه} لا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ ولا هم يُنْظَرُونَ {، كذا ذكرَه ابنُ المصنّفِ وتبعَه غيرُه، لكنَّه يحتملُ أنْ يكونَ صيغةَ المجهولِ من الْإِنْظَارِ، وأنْ يكونَ من النظرِ، كما فُسِّرَ بهما، فالمثالُ المُتَّفَقُ عليه} قالَ أَنْظِرْنِي إلى يومِ يُبْعَثُونَ { ومِن المُخْتَلَفِ قولُه تعالى:} انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُورِكُمْ {فقرأَ حمزةُ مِن الْإِنْظَارِ والباقونَ مِن النظرِ، ثمَّ اعلمْ أنَّ مادةَ النظرِ والإنظارِ والانتظارِ مُتَّحِدَةٌ في أصلِ اللغةِ، والاختلافُ إنَّما هو بحسبِ الأبوابِ الواردةِ، وإنَّما غايرَ المصنّفُ بينهما للإيضاحِ، لاسيَّما وهو قد خَفِيَ على بعضِ الشرَّاحِ، وبابُ العَظْمِ: وقعَ في أربعةَ عشرَ موضعًا جمعًا وفردًا، وقالَ المِصْرِيُّ: خمسةَ عشرَ وأَوَّلُه {وانْظُرْ إلى العِظَامِ {في البقرةِ، وبابُ الظَّهْرِ: من الآدميِّ كقولِه تعالى} وَرَاءَ ظُهُورِهم {أَوَّلُ ما جاءَ في البقرةِ، ومن غيرِها كقولِه تعالى} لِتَسْتَوُوا على ظهورِه {ووقعَ منه في القرآنِ أربعةَ عشرَ موضعًا، وقالَ المصريُّ: ستَّةَ عشرَ، أمَّا قولُ خالدٍ وقعَ في القرآنِ موضعٌ واحدٌ فخطأٌ فاحشٌ، واللفظُ لم يجئْ منه إلا حرفٌ بقافٍ {مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ} (ظاهِرْ) بكسرِ الهاءِ وسكونِ الراءِ ضرورةً أو تنزيلًا للوصلِ منزلةَ الوقفِ، وقد يُكْسَرُ على ارتكابِ زحافٍ} لَظَى شُوَاظٍ {بالجرِّ غيرِ مُنَوَّنٍ (كَظْمٍ) بالتنوينِ مَجْرُورًا (ظَلَمًا) فعلٌ ماضٍ مِن الظلمِ، وَأَلِفُه للإطلاقِ، وفي نسخةٍ (ظُلْمًا) بضمٍّ وسكونٍ، فألفُه مُبْدَلٌ من التنوينِ وقفًا، ونصبُه على الحكايةِ (اغْلُظْ) بضمِّ الهمزةِ واللامِ (ظَلَّامٍ) بفتحِ الظاءِ

وكسرِ الميمِ (ظَفَرٍ) بالتنوينِ مجرورًا (انْتَظِرْ ظَمَا) بالألفِ كوقفِ حمزةَ، لا قَصْرَ للوزنِ كما قيلَ، والمعنى أنَّ كُلَّ ما جاءَ من لفظِ ظاهرٍ، وهو ضدُّ الباطنِ، وهو ستَّةٌ، ويأتي بمعنى العُلُوِّ وهو ثلاثةٌ:} لِيُظْهِرَه على الدينِ كُلِّه {، وبمعنى النصرِ والعونِ نحوَه} تَظَاهَرُونَ عليهم بالْإِثْمِ والعُدْوَانِ {فجميعُه بالظاءِ، ونحوَ} وذَرُوا ظاهرَ الإثمِ {في الأنعامِ، وهو أَوَّلُ ما جاءَ، ونحوَ قولِه تعالى} وإنْ تَظَاهَرَا عليه {، وبمعنى الاطلاعِ أيضًا} أَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ {} فلا يُظْهِرُ على غَيْبِه أحدًا {كذا ذكرَه شارحٌ، والظاهرُ أنَّهما مُتَعَدِّيا ظَهَرَ، فَتَدَبَّرْ، وأغربَ زكريَّا: وبمعنى الظَّفَرِ وقعَ منه في القرآنِ ثلاثةُ مواضعَ قولُه تعالى في (براءةٌ) {كيفَ وإنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ} وقولُه في الكهفِ {إِنَّهُمْ إنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ} وقولُه في التحريمِ {وَأَظْهَرَهُ اللهُ} ا. هـ. ومِن غرابتِه إدخالُ ما في التحريمِ في سِلْكِ ما تقدَّمَ، والفِراقُ أنَّ أَظْهَرَهُ هو بمعنى أَطْلَعَهُ، لا بمعنى أَظْفَرَهُ، ولا بمعنى ظَفَرَ، كما يدلُّ عليه تعديةُ الأَوَّلَيْنِ بعلى وتعديةُ الأخيرِ بنفسِه في المفعولِ الأَوَّلِ، فَتَأَمَّلْ، قالَ ابنُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المصنّفِ: وظاهرٌ مُشْتَرَكٌ بينَ هذا المعنى وبينَ الذي بمعنى الظِّهَارِ الذي هو الحلفُ / ا. هـ. وتبعَه الشرَّاحُ، وأقولُ: الظاهرُ أنَّ الظِّهَارَ مِن مادةِ الظَّهْرِ لا مِن مادةِ الظَّاهِرِ، لأنَّ الظِّهَارَ هو أنْ يقولَ الرجلُ لامرأتِه أنتِ عليَّ كظهرِ أُمِّي، وقد جاءَ في موضعٍ مِن الأحزابِ، وموضعينِ من المُجَادَلَةِ، ومَحَلُّ بيانِ اختلافِ قراءتِها الكتبُ المبسوطةُ فيها. ثمَّ اعلمْ أنَّ الظهرَ والبطنَ مادَّتُهُمَا مُتَّحِدَةٌ مَعَ الظاهرِ والباطنِ في الحقيقةِ بحسبِ أصلِ اللغةِ، على احتمالِ أنَّ أيَّهُمَا هو السابقُ منهما، إلا أنَّه لما غايَرَ الناظمُ بينهما وجبَ على الشرَّاحِ أن يتبّعُوهُ فيما بينَهما، وبابُ لَظَى في سورةِ المَعَارِجِ

{كَلَّا إنَّها لَظَى} وهو: اسمٌ من أسماءِ جَهَنَّمَ، أو طبقةٌ مِن طبقاتِها، وفي الليلِ {فَأَنْذَرْتُكُمْ نارًا تَلَظَّى} أي تَتَلَهَّبُ وَتَتَوَقَّدُ، فهذا يدلُّ على أنَّ أصلَ هذه المادةِ بمعنى الاشتعالِ، الذي هو من الصفةِ اللازمةِ للنارِ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنّفِ ومَن تبعَه مِن الشرَّاحِ: إنَّ أصلَه اللزومُ والإلحاحُ، يقالُ: أَلَظَّ بكذا إذا لزِمَه وألحَّ به، ومنه قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَلِظُّوا بياذَا الجلالِ والإكرامِ) أي: أَلْزِمُوا أَنْفُسَكُم وَأَلِحُّوا بكثرةِ الدعاءِ بهما، وسُمِّيَتْ جَهَنَّمُ بها للزومِها العذابَ على مَن يدخلُها، قالَ تعالى: {وما هم بخارجينَ منها} أَجَارَنَا اللهُ وَأبعدَنا عنها / ا. هـ. خطأٌ ظاهرٌ، لأنَّ مادَّةَ لَظَى وأَلَظَّ مُخْتَلِفَانِ، إذ الأَوَّلُ مُعْتَلُّ اللامِ والثاني مُضَاعَفٌ بلا كَلَامٍ، وأمَّا قولُ المصريِّ: إلا أنْ يكونَ من بابِ ما أُبْدِلَ منه أحدُ حرفي في التضعيفِ ياءً نحوَ (يَتَمَطَّى) في قولِ مَن جعلَ أصلَه يَتَمَطَّطُ، فغيرُ مستقيمٍ؛ إذ الصحيحُ في القاموسِ مِن أنَّ اللَّظَى كالفَتَى: النارُ أو لَهَبُها، أو لَظِيْتُ كرضى، والْتَظَّتْ وتَلَظَّتْ لَهِبَتْ، هذا في المُعْتَلِّ، وذكرَ في الأجوفِ أنَّ اللَّظَّ اللزومُ والإلحاحُ وأَلَظَّ لازمَ وداومَ / ا. هـ. فَافْتَرَقَا في المبنى والمعنى، فلا يَصِحُّ وضعُ أَحَدِهما مكانَ الآخرِ، وأمَّا مطَّهُ بمعنى مدَّهُ، وَتَمَطَّطَ تَمَدَّدَ، وكذا أَمْطَى بالقومِ مدَّ بهم في السيرِ، وتَمَطَّى النهارُ وغيرُه امتدَّ وطالَ، كذا في القاموسِ أيضًا، فاتَّحَدَا معنىً , وإن اختلفا مبنىً، فيصحُّ إبدالُ إحدى الطاءينِ ياءً كما في تَقَضَّى بمعنى تَقَضَّضَ، بخلافِ الأَوَّلِ، فَتَأَمَّلْ، وأمَّا شُوَاظٌ فجاءَ في سورةِ الرحمنِ {يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِن نارٍ} وهو لَهَبٌ لا دُخَانَ معَهُ، وقيلَ معَه دُخَانٌ، وقَرَأَ المكيُّ بكسرِ شِينِه، وأمَّا بابُ الكَظْمِ وهو اجتراعُ الغيظِ وابتلاعُ الغضبِ وعدمُ إظهارِه باحتمالِه وتركِ المؤاخذةِ به، فوقعَ منه ستَّةُ ألفاظٍ، أَوَّلُها ما في آلِ عمرانَ {والكَاظِمِينَ الغيظَ} وأمَّا بابُ الظلمِ وهو وضعُ الشيءِ في غيرِ موضعِه والتعدّي في ملكِ غيرِه أو على نفسِه، فوقعَ منه مائتانِ واثنانِ وثمانونَ موضعًا، أَوَّلُه في البقرةِ {فَتَكُونَا مِن الظَّالِمِينَ} وأمَّا الغِلْظَةُ ضدُّ الرِّقَّةِ وما تصرَّفُ منها فثلاثةَ عشَرَ موضعًا، أَوَّلُها ما في آلِ عمرانَ

{غَلِيظُ القلبِ} وأمَّا الظُّلْمَةُ وهي ضدُّ النورِ فوقعتْ في مائةِ موضعٍ، كذا ذكَرَه ابنُ المصنّفُ وتبعَه زكريَّا، وفي شرحِ الروميِّ والمصريِّ في ستةٍ وعشرينَ موضعًا، وهو الصوابُ، أَوَّلُها في البقرةِ {وَتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ} وأمَّا الظُّفُرُ بضمتين، ويجوزُ إسكانُ الفاءِ لغةً وَقُرِيءَ بها، فليسَ إلا في سورةِ الأنعامِ {كُلَّ ذي ظُفُرٍ} وإلا فقدْ قُرِئَ شاذًّا بالسكونِ، وهو لغةٌ، كما في القاموسِ، قالَ ابنُ المصنّفِ وأَتْبَاعُه: وسكَّنَ الناظمُ الفاءَ في ظُفُرٍ ضرورةً، يعني لأنَّه وقعَ في القرآنِ بضمِّ الفاءِ، وقالَ الروميُّ أو لم يَقْصِدْ ذِكْرَها في القرآنِ بعينِه بل قصَدَ الإشارةَ إلى ذلكَ ا. هـ. وبعدَه لا يَخْفَى، وأمَّا بابُ الانتظارِ وهو الارتقابُ للشيءِ فأربعةَ عشرَ موضعًا، أَوَّلُها في الأنعامِ {قُلِ انْتَظِرُوا إنَّا مُنْتَظِرُونَ} وأمَّا الظمأُ وهو العطشُ فثلاثةُ أحرفٍ في آخرِ (براءةٌ) {لا يُصِيبُهُمْ ظمأٌ} وفي (طه) {وأنَّكَ لا تَظْمَأُ} وفي النورِ {يَحْسَبُهُ الظمآنُ ماءً}. (أَظْفَرَ ظَنّا) بالنصبِ حكايةً (كيفَ جاءَ) بالقصرِ ضرورةً، وهو قيدٌ للثاني أو لقولِه (وَعْظٌ) وهو بفتحٍ فسكونٍ وفي أصلِ خالدٍ وَعِظْ بالواوِ العاطفةِ وكسرِ العينِ على أنَّهُ أمرٌ حاضرٌ، وضَبْطُ الروميِّ بفتحتينِ على أنَّهُ فعلٌ ماضٍ سَكَنَ آخرُه ضرورةً، من العظةِ والوعظِ بمعنى التذكيرِ والنصيحةِ (سوى) بكسرِ السينِ ويجوزُ فتحُه مَقْصُورًا أيضًا وفتحُه ممدودًا، وهو استثناءٌ منقطعٌ أي لكن (عِضِينَ) بالضادِ لِمَا سيأتي من بيانِ لامُرَادَ (ظلِّ النحلِ) أي: ظلِّ الكائنِ فيها (زُخْرُفٍ) بحذفِ العاطفِ أي وفي زُخْرُفٍ، وفي

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نسخةٍ بالنصبِ على الحكايةِ أو على نزعِ الخافضِ (سِوَا) بالقصرِ على لغةٍ وقراءةٍ، أي: حالةَ كونِهما في السورتينِ مُسْتَوِيَتَيْنِ، وهو قولُه تعالى {ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} في السورتين، وجعَلُ الروميُّ (زُخْرُفًا) نصباً على أنَّهُ مفعولُ (سِوَا) بِناءً على أنَّهُ فعلٌ بمعنى ساوى، أي لفظُ (ظلٍّ) الواقعُ في سورةِ النحلِ سِوَا (ظلَّ) الواقعُ في الزخرفِ بمعنى ساواهُ في التلفُّظِ بالظاءِ، ولا يخفى ما فيه من التكَلُّفِ في المبنى والتعسُّفِ في المعنى، والغريبُ أنَّهُ أتَى بهذا المعنى العجيبِ وهو أنَّ (سواءً) في المصراعِ الثاني بمعنى العدلِ، ثمَّ اعْتُرِضَ على ابنِ المصنِّفِ بقولِه: ولا حاجةَ إلى حملِ الثاني على الفتحِ ثمَّ العُذْرِ عن قصرِه بما فعلَه حمزةُ وهشامٌ في حالةِ الوقفِ، أمَّا (أَظْفَرَ) فمِن الظَّفَرِ بفتحتينِ، بمعنى الفوزِ والنصرِ، فليسَ إلا في سورةِ الفتحِ {مِن بعدِ أنْ أَظْفَرَكُمْ} وأمَّا بابُ (الظَّنِّ) بمعنى ترجيحِ أحدِ الأمرينِ، أو الشكِّ، ومنه قولُه {وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ} وقد يُطْلَقُ على اليقينِ ومنه قولُه تعالى {فَظَنُّوا أَنَّهُم مُوَاقِعُوهَا} وقد يأتي بمعنى التُّهَمَةِ كما في "بِظَنِينٍ" فكيفَ وردَ ماضياً أو مضارعًا أو وصفًا أو مصدرًا فهو بالظَّاءِ، وأوَّلُ ما جاءَ منه في البقرةِ {الذين يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} وعبارةُ ابنِ المصنِّفِ مُوهِمَةٌ أنَّهُ بمعنى التُّهَمَةِ، وليسَ كذلكَ، فإنَّه ههنا بمعنى العلمِ واليقينِ لا بمعنى الحسبانِ والتَّخْمينِ، فإنَّهُ لا ينفعُ في أمرِ الدينِ. ثُمَّ اعلمْ أنَّ اصطلاحَ الفقهاءِ أنَّ الظنَّ هو التردُّدُ بينَ أمرينِ، سواءٌ اسْتَوَيَا أورَجَحَ أحدُهما على الآخرِ، وأمَّا عندَ المُتَكَلِّمِينَ فالشكُّ تجويزُ أمرينِ لا مَزِيَّةَ لأحدِهما على الآخرِ، والظنُّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ أحدُهما أرجحُ مِن الآخرِ، والمرجوحُ هو الوهمُ، ووقعَ منه في القرآنِ سبعةٌ وستُّونَ موضعًا، وأمَّا بابُ (الوعظِ بمعنى التخويفِ من العذابِ والترغيبِ في الثوابِ فكُلُّه باعتبارِ جميعِ ما يتصرَّفُ منه بالظاءِ تسعةُ مواضعَ، كذا قيلَ: والصوابُ خمسةٌ وعشرونَ، وأوَّلُ ما جاءَ منه في البقرةِ {وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ} لكنْ قولُه تعالى في سورةِ الحِجْرِ {الذينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ} ليسَ منه، فإنَّهُ بالضادِ بلا خلافٍ، وهو جمعُ عِضَةٍ، على أنَّ أصلَها إمَّا عِضَةٌ ثمَّ حُذِفَت الهاءُ الأصليَّةُ، كما في شِفَاهٍ، بدليلِ أنَّهَا تُجْمَعُ على عِضَاه مثلَ شِفَاه، وإمَّا عِضْوَةٌ، ثمَّ حُذِفَت الواوُ، فعلى الأوَّلِ معْناها الكذبُ والبهتانُ , وعلى الثاني معْناها التفرُّقُ، أي: فَرَّقُوا فيه القولَ وقالُوا: هو شِعْرٌ وكهانةٌ وسِحْرٌ، أي: متفرِّقين فيهَ، فآمَنُوا ببعضِه وكفرُوا بباقِيه، وقالَ شارحٌ: (عِضِينَ) جمعُ عِضَةٍ بمعنى الجزءِ من الشيءِ , ومنه أعضاءُ الإنسانِ، وقالَ زكريَّا بمعنى فرقةٍ. وأمَّا بابُ (ظلَّ) إذا كانَ بمعنى دامَ أو صارَ فجاءَ في تسعةِ مواضعَ، استوعبَها المصنِّفُ، ففي النحلِ {ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} ومثلَه في الزخرفِ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وإلى المثليَّةِ أشارَ بقولِه (سواءٌ) وأصلُه سَوَاءٌ بالمدِّ ففعلَ فيه كما فعلَ حمزةُ وهشامٌ في حالةِ الوقفِ، يعني مِن حذفِ الهمزةِ وتجويزِ المدِّ والقصرِ، قالَ اليَمَنِيُّ: أي سواءٌ في كونِها بالظاءِ , وغيرُهما بالضادِ، كقولِه تعالى {وقالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا} بمعنى غِبْنَا، ومنه {قالُوا ضَلُّوا عَنَّا} و {لا يَضِلُّ رَبِّي ولا يَنْسَى} وكذا الضلالةُ ضدُّ الهِدَايَةِ بالضادِ، وكذا الضلالُ بمعنى الهلاكِ، كقولِه تعالى {إِنَّ المُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ} أو بمعنى البطلانِ كقولِه تعالى {الذينَ ضلَّ سَعْيُهُمْ} و {أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ} أو بمعنى التَّحَيُّرِ {وَوَجَدَكَ ضَالًّا} وقالَ خالدٌ: ولكونِهما بمعنىً أشارَ إلى ذلكَ بقولِه (سواءٌ). أقولُ: الصوابُ أنَّهُ لما كانَ التركيبُ في الجملتينِ مُسْتَوِيًا بحسبِ المبنى والمعنى فقالَ (سِوَا) والحاصلُ أن سوى الأوَّلَ مقصورٌ من أصلِه، وسواءُ الثاني ممدودٌ لكن قُصِرَ لوزنِه، وقالَ الروميُّ وسواءٌ إذا كانَ بمعنى غيرٍ كما في آخرِ المصراعِ الأوَّلِ، أو بمعنى العدلِ كما في آخرِ المصراعِ الثاني يكونُ فيه ثلاثُ لغاتٍ، إنْ ضَمَمْتَ السينَ أو كَسَرْتَ قَصَرْتَ فيهما جميعًا، وإنْ فَتَحْتَ مَدَدْتَ، ولابدَّ أنْ يُحْمَلَ هنا على الضمِّ، أو على الكسرِ فيهما، لِيَتَعَادَلَ الكلمتانِ قلتُ: الصوابُ أنَّ الأوَّلَ مكسورةٌ أو مضمومٌ، والثاني مفتوحٌ سواءٌ أُرِيدَ به المصدرُ بمعنى التسويةِ، أو يُقْصَدُ به الوصفُ، أي مستوٍ، كقولِه تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِم}، أو أُرِيدَ به الفعلُ الماضي، كما اختارَه الروميُّ على ما سبقَ، بل يَتَرَتَّبُ على مُخْتَارِه أنْ يكتبَ (سوَى) بالياءِ كما لا يخفى على أربابِ الرسومِ بالمبنى , ولا يبعُدُ أنْ يقالَ: المرادُ به سواءٌ أُرِيدَ بظلٍّ في الموضعينِ بمعنى دامَ، أو صارَ، فإنَّهُ بالظاءِ المُشَالَةِ لا محالةَ. وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ (والنحلُ) في البيتِ مخفوضٌ، (وَزُخْرُفًا)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

منصوبٌ، وكِلَاهما على الحكايةِ، فلعلَّه محمولٌ على ما عندَه من الروايةِ، وإلا فيجوزُ جرُّ (النحلِ) على الإضافةِ، معَ أنَّ وجهَ الحكايةِ يحتاجُ إلى تكلُّفٍ في مقامِ الدِّرايةِ، رزقَنَا اللهُ الهدايةَ في البدايةِ والنهايةِ.

(وَظَلَّتْ ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا كالحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ)

بإشباعِ اللامِ وقصرِ همزِ (شُعَرَا)، يعني: الثالثُ مِن (ظَلَّ) بمعنى دامَ، في سورةِ (طه) {إلى إلَهِكَ الذي ظَلْتَ عليه عَاكِفًا} والرابعُ في سورةِ الواقعةِ {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} وَأَصْلُهُمَا ظَلَلْتَ وظَلَلْتُمْ، باللامينِ، فحذفَ الثانيَ منهما تخفيفًا، والخامسُ في الروم {لَظَلُّوا مِن بعدِه يَكْفُرُونَ} والسادسُ في الحِجْرِ {فَظَلُّوا فيه يَعْرُجُونَ} وإليه أشارَ بقولِه كالحِجْرِ , والسابعُ في الشعراءِ {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ} والثامنُ فيها {فَنَظَلُّ لها عَاكِفِينَ} والتاسعُ في الشُّورى {فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ على ظَهْرِهِ} وإليه أشارَ بقولِه (يَظْلَلْنَ محظورًا معَ المُحْتَظِرِ) بكسرِ الظاءِ (وكنتَ فظًّا وجميعِ النَّظَرِ) يجوزُ في لفظِ (جميعِ) جميعُ أنواعِ الإعرابِ، والجرُّ أظهرُ، فتدبَّرْ، وأمَّا بابُ (الحَظْرِ) بمعنى المنعِ والحَجْرِ فمنه في القرآنِ حرفانِ، أَوَّلُهما في سبحانَ {وما كانَ عطاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا} والثاني في القمرِ {كَهَشِيمِ المُحْتَظِرِ} أي: كالنباتِ اليابسِ المُتَكَسِّرِ، والمُحْتَظِرُ، صاحبُ الحظيرةِ كانوا كهشيمٍ يجمعُه صاحبُ الحظيرةِ، وهي التي تُعْمَلُ للغنمِ مِن أغصانِ شجرٍ وشوكٍ يمنعُها البردُ والريحُ، ويمنعُها من الخروجِ ودخولِ غيرِ عليها وقيلَ المُتَّخِذِ حَظِيرَةً على زَرْعَةٍ يمنعُ الداخلَ، وما عداهما من الضادِ، لأنَّه من الحُظُورِ ضدُّ الغَيْبَةِ، وأمَّا الفَظَاظَةُ وهي الجَفَاءُ والغِلَاظَةُ ففي القرآنِ موضعٌ واحدٌ في آلِ عمرانَ {ولو كُنْتَ فَظًّا} ولم يذكرْهُ ابنُ المصنِّفِ، وليسَ منه قولُه {لانْفَضُّوا مِن حولِكَ} وقولُه {انْفَضُّوا إِلَيْهَا} أي: تَفَرَّقُوا، وأمَّا بابُ (النظرِ) بجميعِ أنواعِ تصرُّفِه فستَّةٌ وثمَّانونَ مَوْضِعًا. أَوَّلُها قولُه تعالى في البقرةِ {وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} لكن اسْتُثْنِيَ منه ثلاثةُ مواضعَ، فلا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا منه في بادئِ النظرِ بقولِه: (إلا بويلٍ هلْ وأُولى نَاضِرَه)

إلا قولَه تعالى {نَضْرَةَ النعيمِ} في سورةِ ويلٌ للمُطَفِّفِينَ، وقولَه سبحانَه وتعالى {ولَقَّاهُم نَضْرَةً وَسُرُورًا} في سورةِ هلْ أتى على الإنسانِ، وقولَه {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إلى ربِّها نَاظِرَةٌ} في سورةِ القيامةِ، فإنَّ هذه الثلاثةَ الضادُ مِن النضارةِ وهي الحُسْنُ والبهجةُ، ونَضُرَ ككَرُمَ وفَرِحَ، ونَضُرَ بمعنى نَعِمَ، والتشديدُ للتعديةِ، أو للتقويةِ، ورُوِيَ بهما حديثُ (نَضَّرَ اللهُ امرءًا سَمِعَ مقالَتي فَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا كما سمعَها) واحْتُرِزْ بالأُولَى عن الثانيةِ وهو قولُه {إلى ربِّها نَاظِرَةٌ} فإنَّها بالظاءِ، ثمَّ (النَّظَرُ) بالظاءِ سواءٌ كانَ بمعنى الرؤيةِ نحوَ {وأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} و {تَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ} وهذا يتعدَّى بإلى، أو بمعنى الفكرِ لكنَّه متعدٍّ بفي، نحوَ قولِه تعالى {أَوَ لَمْ يَنْظُرُوا في مَلَكُوتِ السَّمواتِ} فقولُ زكريَّا: وجميعَ النظرِ بمعنى الرؤيةِ ففيه نظرٌ (والغيظُ لا الرعدُ وهودٌ قاصِرَهُ) أي وجميعُ موادِّ (الغيظِ) وهو غضبٌ كما مَن للعَجْزِ، وأصلُه فورانُ حرارةِ القلبِ، فوقعَ منه في القرآنِ أحدَ عشرَ مَوْضِعًا، وأَوَّلُها في آلِ عمرانَ {عَضُّوا عَلَيْكُمُ الأناملَ مِن الغيظِ} ويُشْبِهُ هذا اللفظَ في المبنى لكنَّه مغايرٌ له في المعنى حرفانِ: أحدُهما في سورةِ هودَ {وَغِيضَ الماءُ} وثانيهما في سورةِ الرعدِ {وما تَغِيضُ الأرحامُ وما تَزْدَادُ} فكِلَاهما بالضادِ، لأنَّ معْناهما النُّقْصَانُ، وهوَ لازمٌ ومتعدٍّ، لا من الغيظِ، فأشارَ باستثنائِهما منقطعًا بقولِه (لا الرعدُ وهودُ) أي: ليسَ الواقعُ فيها من هذا البابِ، فإنَّ ضادَهما قاصرةٌ، أو حالَ كونِ ضادِهما قاصرةً، لا ظاءً مُشَالَةً، فالمعنى قَصْرُ ألفِ ظائِهما فصارا ضادًا في تلفُّظِهِمَا، وذلكَ لأنَّ الضادَ بخطِّ الكوفيِّ لابدَّ لَها مِن ألفٍ قصيرةٍ، دونَ ألفِ الظاءِ فإنَّها طويلةٌ في الكتابةِ، تفرقةً بينهما في الكلماتِ المُرَكَّبَةِ، وأمَّا بخطِّ غيرِهم على حسبِ العُرْفِ، فالفرقُ بينهما بزيادةِ المركزِ في الضادِ، وتركُها في الظاءِ، كما لايخفى عَلَى مَن يَعْرِفُ تحقيقَ حروفِ الهجاءِ،

وأمَّا ما ذكرَهُ الروميُّ: مِن أنَّ الناظمَ عبَّرَ عن معنى النقصانِ بالقصورِ فقصورٌ عن دَرَجِ المبنى ودَرَكِ المعنى، وأمَّا قولُ زكريَّا: قاصرةٌ عليهما، فإشارةٌ إلى أنَّ القَصْرَ بمعنى الحَصْرِ، أي: النفيُ مُنْحَصِرٌ فيهما، ومُقْتَصِرٌ عليهما، (والحظِّ لا الحضِّ) بالجرِّ فيهما، ويجوزُ الرفعُ،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

خصوصًا في ثانيهما (على الطعام) أي: وبابُ الحظِّ بمعنى النصيبِ فسبعةُ ألفاظٍ، أَوَّلُها في آلِ عمرانَ {يريدُ اللهُ أنْ لا يجعلَ لهم حظًّا في الآخرةِ} ويُشْبِهُهُ في المبنى ويخالِفُهُ في المعنى ثلاثةُ أحرفٍ لا رابعَ لها، الأَوَّلُ قولُه تعالى {ولا يحضُّ على طعامِ الْمِسْكِينِ} في الحاقَّةِ، والثاني قولُه تعالى {ولا تَحَاضُّونَ على طعامِ الْمِسْكِينِ} على وجوهِ قراءتِه الثلاثةِ في سورةِ الفجرِ، والثالثُ {ولا يَحُضُّ على طعامِ الْمِسْكِينِ} في سورةِ الماعونِ، فإنَّها من الحضِّ بمعنى التحريضِ على فعلِ الشيءِ، واللامُ في الطعامِ للجنسِ إذا أُشِيرَ إلى ما في القرآنِ تَلْوِيحًا أو للعوضِ عن المضافِ إليه أي: على طعامِ المسكينِ إذا أُرِيدَ به ذِكْرُ ما في القرآنِ تصريحًا، والأَوَّلُ أظهرُ، فَتَأَمَّلْ وَتَدَبَّرْ (وفي ضَنِينٍ الخلافُ سامي) بإثباتِ الياءِ كقراءةِ ابنِ كثيرٍ في نحوِ باقي وواقي، ولا يبعُدُ أنْ يكونَ بإشباعِ كسرةِ الميمِ بعدَ حذفِ تنوينِها، أي: وفي قولِه تعالى: {وما هو على الغيبِ بِضَنِينٍ} في سورةِ التكويرِ المكتوبِ في مصحفِ الإمامِ بالضادِ

خلافَ القُرَّاءِ، باعتبارِ القراءةِ مشهورٌ شهرةَ حالٍ مرتفعٍ ظاهرٍ في القراآتِ السبعِ المتواترةِ، فقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكِسَائِيُّ بالظاءِ، على أنَّهُ فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، مِن ظننتُ فلانًا اتَّهَمْتُه، وعليه رسمُ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه وقراءتُه، أي: وما مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمُتَّهَمٍ فيما يُوحِيه اللهُ سبحانَه إليه مِن تحريفٍ أو تصحيفٍ أو تغييرٍ بزيادةٍ أو نقصانٍ، وهذا تأكيدٌ لقولِه تعالى: {وما يَنْطِقُ عن الْهَوَى} والباقونَ قَرَءُوا بالضادِ، إلى أنَّهُ فعيلٌ بمعنى فاعلٍ من ضَنَّ يَضِنُّ بكسرِ ضادِه وفَتْحِه: بَخِلَ، وهو رسمُ الإمامِ وسائرِ المصاحفِ العثمانيَّةِ، وعليه رسمُ ما في النظمِ على ما في الأصولِ المُعْتَمَدةِ، وأمَّا قولُ المصريِّ: وفي إيثارِ الناظمِ ذكرَ (ظَنِينٍ) بالظاءِ إيماءٌ إلى اختيارِه الظاءَ على الضادِ في القراءةِ، وهو اختيارُ المُحَقِّقِ الجَعْبَرِيِّ، على أنَّ نفيَ المُحَقَّقِ أَوْلَى من نفيِ المُقَدَّرِ، فَمَحلُّ بحثٍ ونظرٍ ظاهرٍ؛ إذ الترجيحُ في المعنى لا يُغَيِّرُ رسمَ المبنى، وما مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَخِيلٍ على الناسِ في بيانِ الوحيِ مِن اللهِ سبحانَه وتعالى إليه، وهو تحقيقٌ لقولِه: {يا أيُّها الرسولُ بَلِّـغْ مَا أُنْزِلَ إليكَ مِن ربِّكَ} الآيةَ.

بابُ التحذيراتِ:

(وإنْ تَلَاقَيَا) أي الضادُ والظاءُ (البيانُ) أي فالبيانُ لكُلٍّ منهما لأحدِهِمَا مِن الآخرِ كما قالَه زكريَّا؛ لأنَّ المرادَ بيانُ مَخْرَجِ كُلٍّ منهما وصفتِهِمَا لا انفصالَ أحدِهما عن الآخرِ عندَ نُطْقِهِمَا كما يوهِمُ كَلَامُه، حيثُ عَلَّلَ أيضًا بقولِه لئلَّا يختلطَ أحدُهما بالآخرِ فتبطلَ صلاتُه (لازِمُ) أي على القارئِ، ولا يحتاجُ إلى تقديرٍ: فقل البيانَ، كما قالَه زكريَّا، بل الفاءُ مُقَدَّرَةٌ بِناءً على حذفِها ضرورةً كما في قولِه: مَن يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا" أي: فاللهُ يُجَازِي بها. والمعنى إلزامُ بيانِ مَخْرَجِهما وصفتِهما لِيَمْتَازَ كُلٌّ منهما، ولا يجوزُ الإدغامُ لِبُعْدِ مَخْرَجِهما، قالَ خالدٌ: سواءٌ بينهما فاصلٌ أو لا، ولعلَّه أرادَ الفرقَ بينَ المثالينِ في قولِه: {أَنْقَضَ ظَهْرَكَ} {يَعَضُّ الظَّالِمُ} فإنَّ المثالَ الثاني بحسبِ الأصلِ بينهما فصلٌ، وهو لامُ التعريفِ، إلا أنَّهُ لَمَّا أُدْغِمَ وصارَ ضادًا مشدَّدَةً فيصدُقُ عليه التلاقي بينهما حقيقةً في اللفظِ حالَ الوصلِ، وحكمًا في الأصلِ نظرًا إلى الفصلِ، ومثلُ المثالِ الثاني (يعضُّ الظَّالِمُ) قالَ اليَمَنِيُّ: فلو قرأَ بالإدغامِ تَفْسُدُ الصلاةُ، يعني في (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ) وقالَ ابنُ المصنِّفِ وتبعَه الروميُّ: وَلْيَحْتَرِزْ من عدمِ بيانِهما، فإنه لو أبدلَ ضادًا بظاءٍ أو بالعكسِ بَطَلَتْ صلاتُه لفسادِ المعنى، وقالَ بَحْرَقٌ: فلو أبدلَ ضادًا بظاءٍ عامدًا بَطَلَتْ صلاتُه على الأصحِّ لفسادِ المعنى، وقالَ المصريُّ: فلو أبدلَ ضادًا بظاءٍ في الفاتحةِ لم تصحَّ قراءتُه بتلكَ الكلمةِ.

أقولُ: وفيه خلافٌ طويلُ الذيلِ في هذا المبنى، وخلاصةُ المَرَامِ ما ذكرَه ابنُ الهُمَامِ: مِن أنَّ الفصلَ إنْ كانَ بلا مَشَقَّةٍ كالطاءِ معَ الصادِ فقرأَ الطالحاتِ مكانَ الصالحاتِ تَفْسُدُ، وإنْ كانَ بِمَشَقَّةٍ كالظاءِ معَ الضادِ والصادِ معَ السينِ والطاءِ معَ التاءِ قيلَ تفسدُ , وأكثرُهم لا تفسدُ. ا هـ. وذكرَ صاحبُ (المُنْيَةِ) أنَّهُ إذا قرأَ الظاءَ مكانَ الضادِ المُعْجَمتينِ، أو على القلبِ، فَتَفْسُدُ صلاتُه، وعليه أكثرُ الأئمَّةِ، وروى

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عنه مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ لاتفْسُدُ، لأنَّ العجمَ لا يُمَيِّزُونَ بينَ هذه الأحرفِ، وكانَ القاضي الإمامُ الشهيدُ يقولُ: الأحسنُ فيه أنْ يقالَ: إن جرَى على لسانِه ولم يكنْ مُمَيِّزًا وكانَ في زعمِه أنَّهُ أدَّى الكلمةَ على وجهِها لا تَفْسُدُ صلاتُه، وكذا (رُوِيَ عن مُحَمَّدِ بنِ مقاتلٍ).

وعن الشيخِ الإمامِ إسماعيلَ الزاهدِ قالَ الشارحُ: وهذا معنى ما ذُكِرَ في فتاوى الحُجَّةِ أنَّهُ يُفْتَى في حقِّ الفقهاءِ بإعادةِ الصلاةِ، وفي حقِّ العوامِّ بالجوازِ. أقولُ: هذا تفصيلٌ حسنٌ في هذا البابِ واللهُ أعلمُ بالصوابِ، وفي فتاوى قاضيخانَ: إنْ قرأَ "غيرِ المَغْضُوبِ" بالظاءِ أو بالذالِ تَفْسُدُ صلاتُه "ولا الضَّالِّينَ" بالظاءِ المُعْجَمةِ أو الدالِ المُهْمَلَةِ لا تَفْسُدُ، ولو بالذالِ المُعْجَمةِ تَفْسُدُ {واضطرَّ} معَ {وَعَظْتَ} معَ {أَفَضْتُمْ} بالإشباعِ، ونحوَه {خُضْتُمْ} أي بيانُ الضادِ والظاءِ لازمٌ إذا وَقَعَا قبلَ طاءٍ أو تاءٍ، خوفًا مِن إدغامِهما حيثُ لا يجوزُ، لاختلافِ مَخَارِجِهما، وأمَّا قولُ زكريَّا ويلزمُ بيانُ الضادِ مِن الطاءِ في قولِه "واضْطُرَّ" معَ بيانِ الطاءِ مِن التاءِ إلخ فليسَ في مَحَلِّه، إذ لا اشتباهَ بينَ الضادِ والطاءِ المُهْمَلَةِ، ولا بينَ الظاءِ المُشَالَةِ والتاءِ الفوقيَّةِ حتى يَسْلُكَ في مسلكِ ما سبقَ مِن التمييزِ والبيانِ بينَ الضادِ والظاءِ المُعْجَمتينِ، وقد أصابَ الشيخُ خالدٌ حيثُ قالَ: هنا رجَعَ الناظمُ إلى ما كانَ بصددِه مِن الأحكامِ المُتَعَلِّقَةِ بالتجويدِ (وَصَفِّ) أمرٌ من التصفيَّةِ أي: خَلِّصْ (ها) بالقصرِ ضرورةً {جِبَاهُهُم} بالضمِّ حكايةً (عَلَيْهِم) بالإشباعِ، ونحوَه "إليهم" والمعنى بينَ الهاءِ مِن أختِها ومن الياءِ بيانُهما وتمييزُ شأنِهما، لأنَّ الهاءَ حرفٌ خفيٌّ فينبغي الحرصُ على بيانِه , وكذلكَ الحكمُ في نحوِ: {اهْدِنَا} و {إلهكم}.

(وأظهر الغُنَّةَ مِن نونٍ ومِن ... ميمٍ إذا ما شُدِّدَا وأُخْفِينَ)

بالنونِ المُخَفَّفَةِ، لتأكيدِ الأمرِ بالإخفاءِ، وما بعدَ إذا زائدةٌ، والمعنى بَالِـغْ في إظهارِ الغُنَّةِ الصادرةِ من نونٍ وميمٍ مشدَّدَتَيْنِ، نحوَ إنْ، وثمَّ، وإنَّما قَدَّرْنَا المبالغةَ، لأنَّ الغُنَّةَ صفةٌ لازمةٌ للنونِ والميمِ، تَحَرَّكَا أو سَكَنَا، ظاهرتينِ أو مُخْفَائَيْنِ أو مُدْغَمَتَيْنِ، إلا أنَّهَا في الساكنِ أكملُ مِن المُتَحَرِّكِ، وفي المَخْفِيِّ أزيدُ من المظهرِ، وفي المُدْغَمِ أَوْفَى مِن المَخْفِيِّ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الغُنَّةَ مَخْرَجُها الخيشومُ، ثمَّ كُلٌّ مِن النونِ والميمِ المُشَدَّدَتَيْنِ يَشْمَلُ المُدْغَمَتَيْنِ الواقِعَتَيْنِ في كلمةٍ أو كلمتينِ، وغيرَ المُدْغَمَتَيْنِ الحاصلتينِ في كلمةٍ، والنونُ المدغمةُ في كلمةٍ كالجِنَّةِ والناسِ، وإنا والمُدْغَمَةُ في كلمتينِ نحوَ {مِن نَاصِرِينَ} {إنْ نقولُ} وإنَّما جعلَ (إنا) كلمةً وإن كانتْ في الأصلِ: إن نا، فإنَّهُمَا لكمالِ امتزاجِهما وعدمِ قابليَّةِ انفصالِهما لا وصلًا ولا وقفًا عُدَّتَا كلمةً واحدةً , وكذا الكَلَامُ في (الناسِ) و (النارِ) وأمثالِهما.

وأمَّا النونُ المُشَدَّدَةُ بغيرِ المُدْغَمِ نحوَ (إنَّ اللهَ) , ثمَّ الميمُ المدغمةُ في كلمةٍ , نحوَ {تَمَّ مِيقَاتُ} و {هم قَوْمٌ} والمُدْغَمَةُ في كلمتينِ نحوَ {كَمْ مِن فِئَةٍ} و {مَالَهُمْ مِن اللهِ} وأمَّا الميمُ المُشَدَّدَةُ بغيرِ الإدغامِ نحوَ (لَمَّا) و (ثُمَّ) و (ثَمَّ) وكذا (أمَّا) بالفتحِ، و (إمَّا) بالكسرِ، ففي بعضِ المواضعِ مُدْغَمَةٌ نحوَ {فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ} إذ أصلُه إنْ الشرطيَّةُ أُدْغِمَتْ في ما المزيدةِ للتأكيدِ، وفي بعضِها مُشَدَّدَةٌ بغيرِ إدغامٍ نحوَ قولِه تعالى {فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فداءً} فاعرِفِ التفصيلَ، وإنْ وقعَ إجمالًا في كَلَامِ ابنِ المصنِّفِ، ولعلَّ هذا مرادُ خالدٍ حيثُ قالَ: وفيه بحثٌ يُعْرَفُ بالتأمُّلِ، ولا يبعُدُ أنَّ مُرَادَهُ ما فَهِمَهُ المصريُّ حيثُ قالَ: وفيه بحثٌ إذ التشديدُ مُسْتَلْزَمٌ بالإدغامِ , لكنَّه غيرُ صحيحٍ، إذ الأمرُ بالعكسِ، فإنَّ الإدغامَ مُسْتَلْزَمٌ للتشديدِ، بخلافِ عكسِه، وإنَّما يتبيَّنُ لكَ الفرقُ بينهما بحسبِ بِنْيَةِ أصولِها.

(الميمَ إنْ تَسْكُنْ بغُنَّةٍ لدى باءٍ على المُخْتَارِ من أهلِ الأداءِ)

بالقصرِ وقفًا والميمُ منصوبٌ على أنَّهُ مفعولٌ، لقولِه السابقِ (أُخْفِينَ) ويتَعَلَّقُ به قولُه (بغُنَّةٍ) و (على المُخْتَارِ)، وأمَّا قولُه (لدى باءٍ) فظرفٌ لقولِه (إنْ تَسْكُنْ) فأمرَ بإخفاءِ الميمِ إذا سَكَنَتْ وأَتَت الباءُ بعدَها بِناءً على القولِ المختارِ من أقوالِ أهلِ الأداءِ، فالمضافُ محذوفٌ، لأنَّ المرادَ مَعْرُوفٌ، وهذا القولُ هو المُعَوَّلُ وعندَ الجمهورِ عليه العملُ وهو مذهبُ ابنِ مجاهدٍ، وغيرِه، وبه قالَ الدانيُّ، واختارَه الناظمُ , كما صرَّحَ به في كتابِ (التمهيدِ) حيثُ قالَ: وبالإخفاءِ آخِذٌ، ثمَّ قالَ شيخُنا ابنُ الجُنْدِيِّ: واخْتُلِفَ في الميمِ الساكنةِ إذا لَقِيَتْ باءً،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والصحيحُ إخفاؤُها مطلقًا،

وإلى إظهارِها ذهبَ المكيُّ وابنُ المُناوِيِّ، وتبِعَه إيازُ محمدٌ السَّمَرْقَنْدِيُّ واشتهرَ عندَ العامَّةِ أنَّ حروفَ (بوف) تظهرُ عندها الميمُ أي الأصليَّةُ، ثمَّ اعلمْ أنَّ سكونَ الميمِ أعمُّ مِن أنْ تكونَ أصليَّةً نحوَ {أَمْ بِظَاهِرٍ} أو عارضةَ السكونِ كقولِه {ومَنْ يَعْتَصِمْ باللهِ} ومنه قولُه سبحانَه: {وماهُمْ بِمُؤْمِنِينَ} {فاحْكُمْ بَيْنَهُمْ} ونقلَ زكريَّا أنَّه قيلَ بإدغامِها واللهُ أعلمُ.

(وَأَظْهِرْنَها) أي: أظهرِ الميمَ البتَّةَ (عندَ باقي الأحرفِ) بالإشباعِ، والمرادُ منها غيرُ الميمِ، فإنَّ حكْمَها عُلِمَ مِن إدغامِ الْمِثْلَيْنِ نحوَ {وَمِنْهُمْ مَنْ} (واحذرْ لدى واوٍ وفَا) بالقصرِ للوزنِ (أنْ تَخْتَفِيَ) بالمصدريَّةِ، والضميرُ للميمِ، وَمَحَلُّهُ النصبُ على أنَّهُ مفعولُ (احْذَرْ) فَتَدَبَّرْ، أي: أظهرِ الميمَ الساكنةَ عندَ سائرِ الأحرفِ ممَّا عدا الميمَ والباءَ الموحَّدَةَ، سواءٌ وَقَعَتَا في كلمةٍ نحوَ {أَنْعَمْتَ} أو في كلمتينِ نحوَ {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ}، ثمَّ أمرَ بالحذَرِ عن إخفاءِ الميمِ قبلَ الواوِ والفاءِ معَ أنَّ حكمَهما عُلِمَ ممَّا قبلَهما في ضمنِ باقي الأحرفِ تصريحًا لدفعِ مَن تَوَهَّمَ أنَّهَا تُخْفَى عندَهما كما تُخْفَى عندَ الباءِ، كما يفعلُه جَهَلَةُ القُرَّاءِ وإنَّما نشأَ ذلكَ مِن اتِّحَادِ مَخْرَجِها بالواوِ، وقربِها من الفاءِ، فيَسْبِقُ اللسانُ لذلكَ إلى الإخفاءِ، وأمَّا قولُ بَحْرَقٍ: لاتِّحَادِ المَخْرَجِ ولذا أظهرَها بعضُهم عندَ الباءِ أيضًا فتعليلُه غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ ترتيبَ الإظهارِ على اتِّحادِ المَخْرَجِ غيرُ صحيحٍ، ثمَّ إذا أُظْهِرَتْ فَلْيُتَحَفَّظْ بإسكانِها وَلْيُحْتَرَزْ عنَ تحريكِها كما يفعلُه العامَّةُ في نحوِ (عَلَيْهِمْ ولا) (هُمْ فِيها) واجتمعَا في قولِه: {اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ}.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الإخفاءَ حالَ بينَ الإظهارِ والإدغامِ، وهو عارٍ عن التشديدِ , بلْ تُسَكَّنُ الحرفَ كَمَا في المُدْغَمِ، إلا أنَّهُ يُفَرَّقُ بينَهما بأنَّ المُخْفَى مُخَفَّفٌ, والمُدْغَمُ مُشَدَّدٌ , وإنَّما يكونُ إذا لم يكنْ هناكَ قربُ مَخْرَجٍ حتى يُدْغَمَ , ولا بُعْدٌ حتَّى يُظْهَرَ، ثمَّ إنَّ للإخفاءِ أيضًا مراتبَ، فكُلُّ ما هو أقربُ يكونُ الإخفاءُ أزيدَ، وما قَرُبَ إلى البعدِ يكونُ الإخفاءُ دونَ ذلكَ، وتظهرُ فائدتُه في تفاوتِ التشديدِ وتفاوتِ الغُنَّةِ , نعمَ الإخفاءُ لا يكونُ بدونِ غُنَّةٍ , فقولُه: بغُنَّةٍ للإيضاحِ بأمرِها والاهتمامِ بإظْهَارِها، ولدَفْعِ وَهْمِ تَرْكِها، لوقوعِها في مقابلِ نقيضِها، وأمَّا قولُ الروميِّ: وبغُنَّةٍ متعلِّقٌ بـ (تَسْكُنْ). فَوَهْمٌ، ومُوهِمٌ أنْ يكونَ قيدًا للسكونِ، فالصحيحُ ما قَدَّمْنَاهُ، وكما أنَّ الإخفاءَ له مراتبُ كذلكَ الإظهارُ يكونُ قَوِيًّا وغيرَ قويٍّ، ولذا قالَ: (واحْذَرْ لدى واوٍ وفا أنْ تَخْتَفِيَ) فالمعنى أنَّكَ إذا لم تُظْهِرْهَا عِنْدَهُمَا كمَالَ إظهارِها يُخْشَى إخفاؤُها في أَدْنَى مراتبِها، ثمَّ قالَ بعضُهم: إنَّ النونَ أصلٌ في الغُنَّةِ مِن الميمِ، لقربِه من الخيشومِ، وأمَّا قولُ المصريِّ، وإنَّما لم يذكرِ التنوينَ؛ لأنَّه نونٌ خفيفةٌ في المَخْرَجِ والصفةِ، وإنَّما الفرقُ بينهما عدمُ ثباتِ التنوينِ في الوقفِ وفي صورةِ الخطِّ، وأنْ لا يكونَ زائدًا على هجاءِ الكلمةِ. فليسَ في محلِّه، إذ الكَلَامُ في النونِ المُشَدَّدَةِ، والمُدْغَمِ، ولا يُتَصَوَّرُ أنَّهُ في نونِ التنوينِ، معَ أنَّ سيبويهِ وأتباعَه لم يَذْكُروا في حروفِ الغُنَّةِ إلا النونَ والميمَ، وسيأتي بعدَ ذلكَ حُكْمُ التنوينِ عندَ الحروفِ الهجائيَّةِ على حسبِ أقسامِها فقدْ قالَ سيبويهِ في ذكرِ الحروفِ التي بينَ الشديدةِ والرَّخْوةِ ومنها حرفٌ يجري معَه الصوتُ، وأنَّ ذلكَ الصوتَ غُنَّةٌ مِن الأنفِ، فإنَّما تُخْرِجُهُ مِن أنفِكَ، واللسانُ لازمٌ لموضعِ الحرفِ، لأنَّكَ لو أَمْسَكْتَ بأنفِكَ لم يجرِ معَه صوتٌ، وهو النونُ، وكذلكَ الميمُ، وقالَ نصرُ بنُ عليٍّ الشِّيرَازِيُّ: ومنها حرفُ الغُنَّةِ , وهي النونُ والميمُ، سُمِّيَتَا بذلكَ؛ لأنَّ فيهما غُنَّةً تخرجُ مِن الخياشيمِ، وهي الصوتُ المحصورُ فيها كأصواتِ الحمامِ والقُمَارِيِّ ا. هـ.

وأمَّا تقييدُ الشاطبيِّ التنوينَ والنونَ والميمَ معَ الغُنَّةِ حيثُ سَكَنَ ولا إظهارَ فبيانٌ للحالةِ التي تَصْحَبُ الغُنَّةَ فيها لهذه الحروفِ، لا أنَّ هذه الحروفَ ليستْ لازمةً للغُنَّةِ؛ إذْ لاتَنْفَكُّ عنها، فلذلكَ قالَ: شرطُها أنْ يَكُنَّ سَوَاكِنَ، وأنْ يَكُنَّ مَخْفِيَّاتٍ أو مُدْغَمَاتٍ، إلا في موضعٍ نَصُّوا على الإدغامِ فيه بغيرِ غُنَّةٍ، واخْتُلِفَ في ذلكَ على ما سيأتي بيانُه في أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ، فإنْ كُنَّ مُظْهَرَاتٍ أو

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مُتَحَرِّكَاتٍ فلا غُنَّةَ، أي ظاهرةً لما سبقَ مِن أنَّهُما
لايَخْلُوانِ عنها البتَّةَ في كُلِّ حالةٍ يُجزِئُه، فالعملُ في النونِ للسانِ، وفي الميمِ للشَّفَتَينِ، على ما تقدَّمَ، وكان يُجْزِئُه أنْ يشترطَ عدمَ الإظهارِ؛ إذ يَلْزَمُ مِن ذلكَ أنْ يكنَّ سواكنَ، هذا وقالَ الشيخُ أبو عمرٍو في شرحِ هذه الغُنَّةِ المُسَمَّاةِ بالنونِ المُخْفَاةِ: هذه النونُ ليستْ التي قد مَرَّ ذِكْرُها، فإنَّ تلكَ مِن الفمِ وهذه من الخيشومِ، ثمَّ قالَ: وشرطُ هذه أنْ تكونَ بعدَها حرفٌ مِن حروفِ الفمِ ليصحَّ إخفاؤُها، فإنْ كانَ بعدَها حرفٌ مِن حروفِ الحلقِ، أو كانتْ آخرَ الكَلَامِ، وجبَ أنْ تكونَ الأُولَى، فإذا قلتَ منك، وعنك، فَمَخْرَجُ هذه النونِ مِن الخيشومِ، وليستْ تلكَ النونَ في التحقيقِ، فإذا قلتَ: مَن خلقَ، ومَن آمنَ، فهذه هي النونُ التي مَخْرَجُها من الفمِ، وكذلكَ إذا قلتَ: أمكنَ، وَزَيَّنَ، ممَّا يكونُ آخرَ الكَلَامِ وجبَ أنْ تكونَ هي النونَ الأُولَى أيضًا فافهمْ، واللهُ أعلمُ.

بابُ حُكْمِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ

(وحكمُ تنوينٍ ونونٍ) أي ساكنٍ (يُلْفَى) بصيغةِ المجهولِ مِن الإلفاءِ، أي يوجدُ أحدُهُما في الكَلَامِ مقرونًا بأحدِ حروفِ الهجاءِ (إظهارٌ إدغامٌ وقلبٌ إخفا) أخبارٌ مُتَعَدِّدَةٌ لقولِه (حُكْمُ) أتى في بعضِها بالعاطفِ وفي بعضِها بغيرِه، إيماءً إلى الجوازِ، وإشعارًا إلى الإيجازِ، فَيُلْفَى صفةٌ للنونينِ، ومفعولُه الثاني مُقَدَّرٌ، كما قرَّرْنَا، وأمَّا إعرابُ الروميِّ بقولِه: يُلْفَى خبرُ المبتدأِ، ونائبُ فاعلِه مفعولُه الأَوَّلُ ضميرٌ راجعٌ إلى الحكمِ، ومفعولُه الثاني محذوفٌ، أي: يوجدُ حكمُ التنوينِ والنونِ على أربعةِ أقسامٍ، وقولُه (إظهارٌ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُه أي الحكمُ المذكورُ إظهارٌ إلخ، فلا يخفى على أُولِي النُّهَى أنَّهُ تطويلٌ خارجٌ عن تحقيقِ المبنى وتدقيقِ المعنى، وإنْ كانَ مأخذُه ظاهرَعبارةِ ابنِ المصنِّفِ، لكن مرادُه بيانُ حَلِّهِ، وممَّا يُرَادُ إعرابُه أنَّ (حُكْمُ تنوينٍ) مبتدأٌ ونكرةٌ لأنَّه مضافٌ إلى النكرةِ، وكُلُّ مضافٍ إلى النكرةِ نكرةٌ وإنَّما يُسَوِّغُ كونَه مبتدأً وصفةً بالجملةِ، ثمَّ قولُه (إظهارٌ إدغامٌ) إنَّما يستقيمُ الوزنُ بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى التنوينِ كما في قاعدةِ وَرْشٍ ثمَّ الفرقُ بينَ النونينِ أنَّ التنوينَ نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لغيرِ توكيدٍ تَلْحَقُ آخرَ الاسمِ لفظًا في الوصلِ، لاوقفًا، ولا خطًّا، وأنَّ النونَ الساكنةَ تَثْبُتُ لفظًا وخطًّا، ووصلًا ووقفًا، وتكونُ في الاسمِ والفعلِ، والحرفِ، مُتَوَسِّطَةً، ومُتَطَرِّفَةً، ثمَّ أنواعُ التنوينِ ثمانيةٌ أو عشرةٌ منها أربعةٌ جاءتْ في التنزيلِ مُخْتَصَّةً بالأسماءِ، وهي: تنوينُ التمكينِ، وهو ما يدلُّ على أَمْكَنِيَّةِ الاسمِ؛ لكونِه مُنْصَرِفًا من كمالِ حركاتِ الإعرابِ فيه لفظًا، أو تقديرًا، نحوَ {اسمُ اللهِ} {وهدًى للمُتَّقِينَ}، وتنوينُ المُقَابَلَةِ نحوَ {مسلماتٍ مؤمناتٍ}، فإنَّ التنوينَ (فيهما) قابلَ النونَ في مسلمينَ ومؤمنينَ، وتنوينُ العِوَضِ نحوَ: {مِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ} فإنَّ التنوينَ فيه عِوَضٌ عن الياءِ المحذوفةِ، ومنه {وأنتُم حينئذٍ} فإنَّ تنوينَه عِوَضٌ عن الجملةِ المحذوفةِ، أي: وأنتمُ حينَ إذا بلغتَ الحلقومَ، وإنَّما حُرِّكَت الذالُ لالتقاءِ الساكنينِ، ومنه تنوينُ

كُلٍّ فإنَّه عوضٌ عن المضافِ إليه، أي: وكُلُّهم، وتنوينُ التناسُبِ نحوَ {سلاسلًا وأَغْلَالًا} فإنَّه صَرَفَ (سلاسلًا) عندَ بعضِ القُرَّاءِ لمناسبةِ أغلالًا، قالَ خالدٌ: فإنْ قلتَ قدْ أخلَّ الناظمُ بقيدِ السكونِ في قولِه: (ونونٍ) قلتُ هو مَعْلُومٌ من قرينةِ قولِه (وحكمُ تنوينٍ)؛ لأنَّ الاشتراكَ في الحكمِ يقتضي التسويةَ في الوصفِ غالبًا، ومِن المَعْلومِ أنَّ التنوينَ واجبُ السكونِ / ا. هـ.

وبقيدِ قولِه (غالبًا) خرجَ ما يَرِدُ على جوابِه بدونِه وعدمُ التسويةِ بينهما في كثيرٍ من الأوصافِ على ما بيَّنَّاهُ، وإذا عرفتَ مجملًا أنَّ أحكامَهما أربعةٌ فاعْلَمْها مُفَصَّلَةً: (فعندَ حرفِ الحلقِ) بالإضافةِ الجنسيَّةِ، أي عندَ الحروفِ في الحَلْقِيَّةِ (أَظْهِرْ) أي: النونينِ، والمعنى فَأَظْهِرْهُمَا عندَها (وادَّغِمْ) بتشديدِ الدالِ , وهو من بابِ الافتعالِ، لغةً في تخفيضِها مِن بابِ الإفعالِ، وأمَّا ما ضُبِطَ في بعضِ النسخِ بضمِّ همزِ (أَظْهِرْ) وضمِّ الدالِ فغيرُ ظاهرٍ، وإنْ ذهبَ إليه ابنُ المصنِّفِ، وتبعَه الروميُّ، وذكرَه المصريُّ، ووجهُهُ بأنَّ نائبَ الفاعلِ (في اللامِ والرا) بخلافِ الشيخِ زكريَّا فإنَّه اقتصرَ على ما اخْتَرْناه، ويُؤَيِّدُه عطفُ قولِه (وأَدْغِمَنَّ بغُنَّةٍ) عليه، والمعنى وأَدْغِمْهُمَا في اللامِ والرا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بالقصرِ للوزنِ (لا بغُنَّةٍ لزمَ) قالَ خالدٌ: أي إدغامًا لازمًا بغيرِ غُنَّةٍ، وفي بعضِ النسخ (أتمَّ) مكانَ (لزمَ) يعني: إدغامًا تامًّا مُسْتَكْمِلًا للتشديدِ، وبهذا التقريرِ، يندفعُ ما توهَّمَهُ ابنُ الناظمِ حيثُ جعلَ (لزمَ) صفةً لغُنَّةٍ ا. هـ. والمعنى أنَّهُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والأظهرُ أنَّ التقديرَ لاتُدْغِم إدغامًا مقرونًا بغُنَّةٍ، وأنَّ قولَه (لزم) جملةٌ مستأنفةٌ مُبيِّنَةٌ أنَّ الحكمَ السابقَ مِن الإدغامِ فيهما لزمَ جميعَ أفرادِهما مِن غيرِ استثناءٍ عنهما، بخلافِ قولِه

(وَأَدْغَمَنَّ بغُنَّةٍ في يُومِنُ إلا بكلمةٍ كدنيا عَنْوَنُوا)

وفي نسخةٍ (صَنْوَنُوا) وهو أولى، لورودِ أصلِه في التنزيلِ مِن قولِه {صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ} بخلافِ مجيءِ العنوانِ، على ما سيأتي له مِن البيانِ، ثمَّ قولُه: (وَأَدْغَمَنَّ) بالنونِ الخفيفةِ المؤكدةِ، ومفعولُه مُقَدَّرٌ، أي النونين، ويُقْرَأُ (يُومِنُ) بإشباعِ النونِ، ولا يُكْتَبُ بالواوِ في آخرِه كما في بعضِ النسخِ، ولا يُهْمَزُ (يُومِنُ) بل يُقْرَأُ بالإبدالِ، لتحصيلِ الواوِ في أصلِ الكلمةِ، وسبقَ حكمُ الهمزةِ، ولذا قالَ الشاطبيُّ: (يَنْمُو) ثمَّ الاستثناءُ مِن حروفِ (يُومِنُ) أي: إلا الواقعُ منهما بكلمةٍ، كدنيا وصنوان، ولم يجئْ غيرُهما منها في كلمةٍ واحدةٍ من الميمِ والنونِ، {ماءٍ غيرِ آسِنٍ} {والْمُنْخَنِقَةُ} {إنْ خِفْتُمْ} {يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ} ووجهُ الإظهارِ رعايةُ غايةٍ بُعْدَ المَخْرَجِ، مع تنوُّعِ الحلقِ، مِن أدناهُ، وأوسطِه، وأقصاهُ، قالَ في التمهيدِ: وقد ذكرَ بعضُ القُرَّاءِ في كُتُبِهِمْ أنَّ الغُنَّةَ باقيةٌ فيها، وذكرَ الشيخُ الدانيُّ فارسُ بنُ أحمدَ في مُصَنَّفٍ له أنَّ الغُنَّةَ ساقطةٌ منهما إذا ظهرَا، وهو مذهبُ النحاةِ، وبه صرَّحُوا في كُتُبِهِمْ، وبه قرأتُ على كُلِّ شيوخي ما عدا قراءةَ يزيدَ والمُسَيَّبِ ا. هـ.

وأقول: يمكنُ أنْ يكونَ النزاعُ لفظيًّا، لأنَّ مَن قالَ ببقائِها أرادَ في الجملةِ لعدمِ انفكاكِ أصلِ الغُنَّةِ عن النونِ، ومَن قالَ بسقوطِها أرادَ عدمَ ظهورِها، ثمَّ اعلمْ أنَّ القُرَّاءَ السبعةَ أجمعُوا على إظهارِ النونينِ عندَ حروفِ الحلقِ جميعِها، وإنَّما روَى أبو جعفرٍ إخفاءَهما عندَ الخاءِ والغينِ من طريقِ الطيِّبَةِ، إلا في ثلاثِ كلماتٍ، وهي (الْمُنْخَنِقَةُ) بالمائدةِ استثناها بعضُ أهلِ الأداءِ

، (إن يكنْ غنيًّا) بالنساءِ (فَسَيُنْغِضُونَ) بالإسراءِ، ثمَّ لايخفى وجهُ تقديمِ الإظهارِ، فإنَّهُ الأصلُ، وثنَّى الإدغامَ، لأنَّه ضدَّ الإظهارِ المُتَقَدِّمِ، والشيءُ يُحْمَلُ على ضدِّهِ كما يحملُ على نقيضِه، إذ الضدُّ أقربُ خطورًا بالبالِ، ولمساواتِه له أيضًا في عِدَّةِ الحروفِ، ثمَّ ذكرَ القلبَ، لأنَّه نوعٌ من الإدغامِ، وحرفُه واحدٌ قريبٌ إلى الضبطِ، ثمَّ ذكرَ الإخفاءَ حفظًا للإحصاءِ، ولأنَّهُ حالةٌ بينَ الإظهارِ والإدغامِ، فَيُتَوَقَّفُ على تحقيقِهما، واللهُ أعلمُ.

ثمَّ أمرَ بإدغامِ كُلٍّ مِن النونينِ في اللامِ والراءِ مِن غيرِ إظهارِ غُنَّةٍ نحوَ (مِن رَبِّهِم) و (بَشَرًا رَسُولًا) و (أنْ لَوْ) (وَهُدًى لِلْمُتَّقِينَ) ووجهُ إدغامِهما , فيهما تلاصُقُ مَخْرَجِهما عندَ الجمهورِ، اتِّحَادُهُما عندَ جمعٍ، ثمَّ نفيُ الغُنَّةِ عنهما مبالغةٌ في تخفيفِهما، لأنَّ في إبقائِها ثِقَلًا ما، قالَ الروميُّ: أو لاتباعِ الصفةِ الموصوفَ، ولتَنَزُّلِهِمَا بشدَّةِ المناسبةِ منزلةَ المِثْلَيْنِ النائبِ أحدُهما منابَ الآخرِ، وفيه أنَّ الغُنَّةَ باقيةٌ في حقيقةِ المثلينِ مِن الميمينِ والنونينِ، فلا وجهَ لنفيِهما فيما يُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهما، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وإلى عدمِ الغُنَّةِ أشارَ بقولِه: (لا بغُنَّةٍ لزمَ) أي: لا بغُنَّةٍ لازمةٍ، بل مُنْفَكَّةٍ عنها، فما سبقَ لخالدٍ مِن إسنادِ الوهمِ إلى ابنِ الناظمِ مبنيٌّ على عدمِ الفهمِ، نعم ذكرَ زكريَّا في نسخةٍ (أتمَّ) فيفيدُ جوازَ إدغامِهما في ذلكَ بغُنَّةٍ، وبه قرأَ جماعةٌ، لكنَّ المشهورَ الأوَّلُ، وعليه العملُ / ا. هـ. والأظهرُ أنْ لا يجعلَ (أتمَّ) صفةً لغُنَّةٍ، لئلَّا يُتَوَهَّمَ جوازُها في قراءةٍ أو روايةٍ لِمَا صرَّحَ الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ من الاتفاقِ بقولِه:

وكُلُّهم التنوينَ والنونَ أَدْغَمُوا بلا غُنَّةٍ في اللامِ والراءِ لِتَجْمُلَا

بل يُجْعَلُ صفةً لإدغامٍ مُقَدَّرٍ، كما سبقَ في (لزمَ) أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ هو: هو، وهو أفعلُ التفضيلِ، أي وذلكَ الإدغامُ أتمُّ، والحكمُ أعمُّ، وهو المُلَائِمُ، لأنَّ الإدغامَ إذا لم يكنْ مقرونًا بالغُنَّةِ فلا شَكَّ أنَّهُ أكملُ وأتمُّ ممَّا توجدُ فيه الغُنَّةُ، إذ هي كنوعِ فصلٍ بينَ الحرفينِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثمَّ أمرَ الناظمُ بإدغامِهما مقرونًا بغُنَّةٍ في حروفِ (يُومِنُ) وهي أربعةُ أحرفٍ: الياءُ، والواوُ، والميمُ، والنونُ، نحوَ {إن يروا} {مِن فئةٍ ينصرونه} {ومِن والٍ} {إيمانًا وعلى} {وعن من} {سنبلةٍ مائةُ حبَّةٍ} {إن نحن} {ملكًا نقاتلُ} ثمَّ اعلمْ أنَّ خَلَفًا راويَ حمزةَ مِن القُرَّاءِ السبعةِ يُدْغِمُهما في الواوِ والياءِ بلا غُنَّةٍ، فإطلاقُ المصنِّفِ رحمَهُ اللهُ بِناءً على قراءةِ العامَّةِ، ثمَّ اتفقُوا على أنَّ الغُنَّةَ معَ الواوِ والياءِ غُنَّةُ المُدْغِمِ، ومعَ النونِ غُنَّةُ المُدْغَمِ فيه، واختلفُوا معَ الميمِ فذهبَ ابنُ كيسانَ النحويُّ وابنُ مجاهدٍ المُقرِئُ ونحوُهما إلى أنَّهَا غُنَّةُ النونِ تغليبًا للأصالةِ، وذهبَ الجمهورُ إلى أنَّهَا غُنَّةُ الميمِ كالنونِ في أنَّهُ غُنَّةُ المدغَمِ فيه.

وهو اختيارُ الدانيِّ والمحقِّقينَ، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ الأُولَى قد ذهبتْ بالقلبِ، فلا فرقَ بينَ (من من) و بينَ (أمْ من) أقولُ ولا يبعدُ أنْ يقالَ بغنتِهما إلا في الواوِ والياءِ، فإنَّه لا غُنَّةَ فيهما بالأصالةِ، وإنَّما توجدُ فيهما عندَ المقارنةِ فيفيدُ أنَّ الغُنَّةَ في النونِ والميمِ أقوى من الغُنَّةِ في الواوِ والياءِ، ولذا وقعَ خُلْفُ خَلَفٍ فيهما، وجاءَ التأكيدُ بإظهارِ غُنَّةِ النونِ والميمِ المُدْغَمَتَيْنِ، على ما سبقَ بيانُهما، ولا بدَّ أنْ تكونَ الغُنَّةُ في النونينِ أظهرَ مِن غيرِهما , ثمَّ وجهُ الإدغامِ في النونِ هو التماثُلُ، وفي الميمِ التجانُسُ، وفي الغُنَّةِ، والجهرِ والانفتاحِ والاستفالِ وبعضِ الشدَّةِ،، وفي الواوِ والياءِ هو التجانُسُ في الانفتاحِ والاستفالِ والجهرِ ومشابهةِ الغُنَّةِ المدَّ، ومِن ثَمَّ أُعْرِبَ بالنونِ في الأفعالِ الخمسةِ، كما أُعْرِبَ بحروفِ المدِّ في

الأسماءِ الستَّةِ، أمَّا إذا اجْتَمَعَت النونُ الساكنةُ معَ الواوِ والياءِ في كلمةٍ نحوَ (الدنيا) و (بنيانٌ) و (قِنْوَانٌ) و (صِنْوَانٌ) ولا خامسَ لهذه الأربعةِ أُظْهِرَتْ؛ لئلَّا يلْتَبِسَ بالمُضَاعَفِ إذا أُدْغِمَتْ، وهو تكررُ أحدِ أصولِه، نحوَ (صوان) و (ديا) كذا ذكرَه المصنِّفُ، وفيه أنَّ المرادَ بالمُضَاعَفِ هنا هو المُضَاعَفُ الثلاثيُّ، وهو ما اتَّحَدَ عينُ الفعلِ ولامُه مِن حروفِ أصولِه (كَمَدَّ) و (عَدَّ) فيصيرُ وزنُ (صُوَّانُ) فُعْلَانُ، ووزنُ دُيَّا فُعْلًا، ليكونَ مُضَاعَفَ الافتعالِ، فإنَّه يصيرُ باقيًا على كونِه أجوفَ , ومعَ هذا فقد يقالُ: إنه لَفِيفٌ، لكن في الجملةِ لا يخلُو عن الشُّبهةِ، ولذا قالَ الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى (مخافةَ أشباهِ المُضَاعَفِ أَثْقَلَا) وأمَّا قولُ الروميِّ: نحوَ (عُنْوَنُوا) فإنه إذا أُدْغِم يصيرُ (عُوَّنُوا) فيصيرُ (عموا) فخطأٌ ظاهرٌ إذْ (عموا) لا شَكَّ أنَّهُ مُضَاعَفٌ و (عونوا) على حالِه أجوفُ، غايتُه أنَّهُ انتقلَ من بابِ فَعْلَلَ إلى بابِ التفعيلِ، فتأَمَّلْ في حروفِ الأصيلِ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ حكمَ اللامِ والراءِ إذا كانتَا معَ النونينِ في كلمةٍ كذلكَ إذا كانَ يجبُ إظهارُهما معَهُما، لئلَّا يشتبهَ بِمُضَاعَفِهِمَا، إلا أنَّهُ لما لم يقعْ شيءٌ منه في القرآنِ في كلمةٍ لم يَحْتَجْ إلى استثنائِه، وأمَّا في كلمتينِ وهو قولُه {مَن رَاقٍ} فالجمهورُ على إدغامِه، وإنَّما سكتَ حفصٌ حالَ الوصلِ على نونِه، وكذا على لامِ {بلْ رانَ} خوفَ اشتباهِه بالمضاعفِ.

حيثُ يصيرُ مَرَّاق، وبرَّان، فيُتَوَهَّمُ أنْ يكونَ الأَوَّلُ مبالغةَ مارقٍ، والثاني تثنيَةَ البرِ، والمرادُ بالمُضَاعَفِ هنا مَعْناه اللغويُّ دونَ الاصطلاحيِّ، فَتَدَبَّرْ، وسيجيءُ وجهُ سكتِه على غيرِهمَا في بابِ الوقفِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

ثمَّ اعلمْ أنَّهُ لم يَتَأَتَّ للناظمِ أن يأتيَ بمثالِ الواوِ مِن القرآنِ , فأتَى بلفظِ (عُنْوَنُوا) من عُنْوَانِ الكتابِ بضمِّ العينِ ويكسرُ، وهو ظاهرُ ختمِه الدالُّ على ما في طيِّه، ولذا قيلَ: الظاهرُ عُنْوَانُ الباطنِ، وما أحسنَ ملاءمةَ هذا المعنى بخصوصِ هذا المبنى، مِن الانتقالِ منه إلى المُدَّعَى، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وهو مِن تَعْنِينِ الكتابِ لختمِه، وقالَ الروميُّ: مِن عُنْوَانِ الكتابِ لِختْمِه، والظاهرُ ما قالَ صاحبُ القاموسِ: عَنَّ الكتابَ وعَنَنَهُ وعَنْوَنَهُ وعَنَّاهُ كَتَبَ عُنْوَانَهُ ا. هـ.

ولا يخفى أنَّ أصلَ الكلمةِ مُضَاعَفَةٌ ففيه من الفائدةِ أنَّ في تصويرِها إشارةً إلى أنَّ الواوَ أعمُّ مِن أنْ تكونَ أصليَّةً أو زائدةً.

ثمَّ اعلمْ أنَّ القُرَّاءَ اختلفُوا في نونِ {يس والقرآنِ }و {ن والقلمِ} حالَ الوصلِ كما بيَّنَهُ الشاطبيُّ بقولِه:

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ويس أَظْهِرْ عن فَتَى حَقُّه بدَا ونونٌ وفيه الخُلْفُ عن وَرْشِهم خلَا
وكذا في نونِ {طسم} عندَ الميمِ فَأَظْهَرَها حمزةُ دونَ غيرِه.
(والقلبُ عندَ البَا) بقصرِها للوزنِ (بغُنَّةٍ كذا) أي وقلبُ النونينِ ميمًا عندَ ملاقاتِهما الباءَ، كما قالَ الشاطبيُّ: (وقلبُهما ميمًا لدى الباءِ) حالَ كونِها مقرونةً بغُنَّةٍ، كما هوَ شأنُ الميمِ الساكنةِ عندَ الباءِ، مِن إخفائِها لديها معَ الغُنَّةِ، كما سبقَ عن
أَجِلَّاءِ أربابِ القِراءةِ، وفي نحوِ قولِه {وهوَ بربِّهم} و {أَنْبَئْهُمْ} و {أَنْ بُورِكَ} و {عليمٌ بذاتِ الصدورِ} ووجهُ القلبِ عُسْرُ الإتيانِ بالغُنَّةِ في النونِ والتنوينِ معَ إظهارِهما ثمَّ إطباقُ الشفتينِ لأجلِ الباءِ، ولم يُدْغَمْ لاختلافِ نوعِ المَخْرَجِ وقلَّةِ التناسبِ، فتعيَّنَ الإخفاءُ، ويتوصلُّ إليه بالقلبِ ميمًا لتُشارِكَه الباءُ مَخْرَجًا، والنونُ غُنَّةً، وقالَ سيبويهِ في تعليلِ ذلكَ أي: في وجهِ تخصيصِ قلبِهما ميمًا مِن بينِ سائرِ الحروفِ: لأنَّهم يَقْلِبُون النونَ ميمًا في قولِهم العنبرُ، ومن بذلكَ، فلمَّا وقعَ معَ الباءِ الحرفُ الذي يَفِرُّونَ إليه مِن النونِ لم يُغَيِّروه وجَعَلُوه بمنزلةِ النونِ إذا كانا حرفي غُنَّةٍ، ولم يجعلُوا النونَ باءً، لبعدِها في المَخْرَجِ مِن الباءِ، ولأنَّها ليستْ فيها غُنَّةٌ، أي: في الباءِ، ولكنَّهم أَبْدَلُوا مكانَها مِن أشبهِ الحروفِ بالنونِ وهي الميمُ، ثمَّ قولُه (كذا) من مُتَعَلَّقَاتِ المصراعِ الآتي، أي وكذلكَ بغُنَّةٍ (الإخفاءُ لدى باقي الحروفِ أُخِذَا) بصيغةِ المجهولِ، وَأَلِفُه للإطلاقِ، والتقديرُ أَخَذَ به، أي بالإخفاءِ، ولا يبعُدُ أنْ يقالَ أخذَ بهما، أي بالقلبِ والإخفاءِ، أو بما ذكرَ من مجموعِ ما تقدَّمَ، أي عملَ بها، واللهُ أعلمُ، ولا يبعُدُ أنْ يكونَ الألفُ للتثنيةِ والضميرُ راجعٌ إلى الحكمينِ من القلبِ والإخفاءِ في هذا البيتِ، وقد أبعدَ الرُّومِيُّ حيثُ قالَ: وأُخِذَا مبنيٌّ للمفعولِ تثنيَّةُ أُخِذَ، ونائبُ فاعلِه ضميرٌ راجعٌ إلى النونينِ ثمَّ قالَ: ويجوزُ أنْ يكونَ مفردًا ويكونَ الألفُ للإطلاقِ، ونائبُ فاعلِه راجعٌ إلى النونِ، فتكونُ اللامُ في القلبِ عوضًا من النونِ الساكنةِ فقطْ، وعدمُ التعرُّضِ بحالِ التنوينِ لمشاركتِه للنونِ في الحكمِ المذكورِ / ا. هـ. وهو في غايةٍ مِن التكلُّفِ ونهايةٍ في التعسُّفِ، معَ أنَّ الإسنادَ غيرُ صحيحٍ، إلا أنْ يُقَدَّرَ مضافٌ ويقالَ إخفاؤُهما، فَتَأَمَّلْ؛ فإنَّه موقعُ زللٍ، ثمَّ قولُ الناظمِ: (الإخفا) بقصرِ الهمزةِ ضرورةً، ويَنْقُلُ حركةَ الهمزةِ إلى اللامِ، والاكتفاءُ بها عن همزِ الوصلِ لغةً وقراءةً كما سبقَ تحقيقُه في (الأضراسِ) والتقديرُ إخفاؤُهما لا, لإخفاءِ لهما، كما ذكرَه زكريَّا.
والحاصلُ أنَّ الناظمَ أخبرَ أنَّ النونَ الساكنةَ والتنوينَ كما قُلِبَا ميمًا عندَ الباءِ وَأُخْفِيَا بغُنَّةٍ كذلكَ أُخِذَ إخفاؤُهما بغُنَّةٍ عندَ باقي الحروفِ الخمسةَ عشرَ، وهي ما عدا الحروفَ السابقةَ للأحكامِ الثلاثةِ، وقد جمعَها بعضُ الفضلاءِ في أوائلِ هذهِ الكلماتِ:
ضحِكَتْ زينبُ فأبدتْ ثَناها تركَتْني سَكْرانَ دونَ شَرابِ
طوَّقَتني ظُلْمًا قلائدَ ذُلٍّ جرَّعتني جفونُها كأسَ صابِ
واعلمْ أنَّ الجيمَ مِن جفونِها مكررةٌ لإقامةِ الوزنِ، ولذا لم تُمَيَّزْ كغيرِها بالأحمرِ، فهو كما قالَ الشاطبيُّ:
وربَّ مكانٍ كُرِّرَ الحرفُ قبلَها ... لما عارَضَ والأمرُ ليسَ مُهوَّلًا
والأمثلةُ {منضودٌ} {من ضعفٍ} {عذابًا ضَعْفًا} و {ينزلُ} {فإن زَلَلْتُمْ} {نفسًا زكيَّةً} {وينفق} {فإنْ فاءُوا} {سفرٌ فعدةٌ} {ومنثورًا} {فَمَنْ ثَقُلَتْ} {أزواجًا ثلاثةً} {وكُنْتُمْ} {وإنْ تَبْتَمْ} {جناتٌ تجري} {ما نَنْسَخْ} {أنْ سيكونَ} {ورجلًا سَلَمًا لرجلٍ} {وعندَ} و {مَن دخلَه} و {عملًا دونَ ذلكَ} و {ينشئ} {فَمَن شهدَ} {شيء شهيد} {وما ينطقُ} {فإنْ طِبْنَ} {صعيدًا طيِّبًا} {وانْظُرْ} {وإنْ ظَنَّا} {ظلًّا ظليلًا} و {ينقلبُ} {وإن قيلَ} {بتابعٍ قِبْلَتَهُمْ} {لننظرَ} {مَن ذا الذي} {ظلٍّ ذي ثلاثِ} {وتُنْجِيكُمْ} {وإنْ جَنَحُوا} {ولكُلٍّ جَعَلْنَا} و {أَنْكَالًا} {مَن كانَ} {زرعًا كَلْتَا} {وَيَنْصُرَكُمْ} {ولَمَنْ صَبَرَ} {عملًا صالحًا}.
ووجهُ الإخفاءِ تراخي باقي حروفِ الهجاءِ عن مناسبةِ حروفِ الإدغامِ، ومباينتُها لحروفِ الإظهارِ، فَأُخْفِيَتْ، فإنَّ الإخفاءَ حالٌ بينَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الإظهارِ والإدغامِ الذي لا تشديدَ معَه، وإنَّ إخفاءَ الحرفِ نفسه عندَ غيرِه لا في غيرِه، بخلافِ الإدغامِ، قالَ اليمنيُّ: وحقيقةُ الإخفاءِ أنْ يُذْهِبَ ذاتَ النونِ مِن اللفظِ معَ بقاءِ صفةِ الغُنَّةِ، وقالَ الروميُّ: المرادُ هنا إخفاءُ الحروفِ لا إخفاءُ الحركةِ، ثمَّ كُلُّ ما ذُكِرَ مِن أَوَّلِ هذا البابِ إلى هنا إنْ كانا من كلمةٍ فالحكمُ عامٌّ في الوصلِ والوقفِ، وإن كانا من كلمتينِ فالحكمُ مختصٌّ بالوصلِ، فافهمْ واللهُ أعلمُ.

فإنْ قلتَ: وجودُ الغُنَّةِ معَ الإدغامِ في الواوِ والياءِ يمنعُ أنْ يكونَ إدغامًا فينبغي أنْ يكونَ إخفاءً كما صرَّحَ به السخاويُّ حيثُ قالَ: واعلمْ أنَّ حقيقةَ ذلكَ إخفاءٌ لا إدغامٌ، وإنَّما يقولونُ له إدغامًا مجازًا وإلا فهو في الحقيقةِ إخفاءٌ، على مذهبِ مَن يُبْقِي الغُنَّةَ ويمنعُ تَمَحُّضَ الإدغامِ، لكن لا بدَّ من تشديدٍ يسيرٍ فيهما،

قالَ: وهو قولُ الأكابرِ حيثُ قالُوا: الإخفاءُ ما بقِيَتْ معَه الغُنَّةُ. أُجِيبَ بأنَّ الإدغامَ معَ الغُنَّةِ في الواوِ والياءِ غيرُ كاملٍ من أجلِ الغُنَّةِ الباقيةِ معَه، وهوَ عندَ مَن أذهبَ الغُنَّةَ. إدغامٌ كاملٌ وتوضيحُ ذلكَ ما قالَه الناظمُ في (النشرِ) فإن قلتَ: الصحيحُ مِن قولِ الأئمَّةِ أنَّهُ إدغامٌ ناقصٌ مِن أجلِ صوتِ الغُنَّةِ الموجودةِ معَه فهو بمنزلةِ صوتِ الإطباقِ الموجودِ معَ الإدغامِ في (أَحَطْتُ) و (بَسَطْتَ) والدليلُ على أنَّ ذلكَ إدغامٌ وجودُ التشديدِ فيه؛ إذ التشديدُ ممتنعٌ معَ الإخفاءِ. قلتُ: قالَ الحافظُ أبو عمرٍو فَمَن أبقى غُنَّةَ النُّونِ والتنوينِ معَ الإدغامِ لم يكنْ ذلك إدغامًا صحيحًا في مذهبِه، لأنَّ حقيقةَ بابِ الإدغامِ الصحيحِ أنْ لايَبْقَى فيه من الحرفِ المُدْغَمِ أثرٌ إذا كانَ لفظُه ينقلبُ إلى اللفظِ المُدْغَمِ فيه، ويصيرُ مَخْرَجُه من مَخْرَجِه، بل هو في الحقيقةِ كالإخفاءِ الذي يمتنعُ فيه الحرفُ من القلبِ لظهورِ صوتِ المُدْغَمِ، وهو الغُنَّةُ، ألا ترى مَن أدغمَ النونَ والتنوينَ ولم يُبْقِ غُنَّتَهُمَا قَلَبَهُمَا حرفًا خالصًا من جنسِ ما يُدْغَمَانِ فيه، فعُدِمَت الغُنَّةُ بذلكَ رأسًا في مذهبِه، إذ غيرُ ممكنٍ أنْ تكونَ منفردةً في غيرِ حرفٍ أو مُخالِطةً بحرفٍ لاغُنَّةَ فيه، لأنَّها ممَّا تختصُّ به النونُ والميمُ لا غيرُ / ا هـ.

فإنْ قيلَ: هلَّا أدْغَمْتَ النونَ الساكنةَ فيهما بغُنَّةٍ إذا كانتا في كلمةٍ ليحصلَ الفرقُ بينهما وبينَ المُضَاعفِ؟ أجيبَ بأنَّهَا لَمَّا كانتْ فارقةً فرقًا خفيًّا لم يُدْرِكْه العامَّةُ لم يكن الفرقُ مُعْتَبَرًا فمنعَ الإدغامَ حذرًا مِن اللُّبْسِ ظاهرًا، هذا وقد قالَ بعضُ المحقِّقين في أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ: التحقيقُ أنَّهَا ثلاثةٌ؛ إظهارٌ وإدغامٌ محضٌ وغيرُه، وسبقَ بيانُه , وإخفاءٌ معَ قلبٍ، ودونَه، وقالَ المصنِّفُ في (النشرِ) فلا فرقَ حينئذٍ بينَ {أنْ بوركَ} و {مَنْ يَعْتَصِم باللهِ} إلا أنَّهُ لم يختلفْ في إخفاءِ الميمِ المقلوبةِ عندَما ذكرَ، ولا في إظهارِ الغُنَّةِ في ذلكَ، بخلافِ الميمِ الساكنةِ، كما تقدَّمَ، وثَمَّ قالَ: وما وقعَ في كتبِ بعضِ متأخِّرِي المغاربةِ مِن حكايةِ الخلافِ في ذلكَ فوهمٌ، ولعلَّه انعكسَ عليهم من الميمِ الساكنةِ عندَ الباءِ، والعجبُ

أنَّ شارحَ أُرجوزةِ ابنِ بِرِّيٍّ في قراءةِ نافعٍ حكَى ذلكَ عن الدانيِّ، وإنَّما حكى الدانيُّ ذلكَ في الميمِ الساكنةِ لا المقلوبةِ واختارَ معَ ذلكَ الإخفاءَ / ا. هـ. كَلَامُه.

بابُ المَدَّاتِ:

(والمدُّ لازمٌ وواجبٌ أَتَى) أي: المدُّ (وجائزٌ وهو) أي: المدُّ (وقصرٌ ثبتَا) بألفِ التثنيَّةِ أي ثبتَ كِلَاهما؛ إذ الكَلَامُ في المدِّ جائزٌ. والمدُّ لغةً الزيادةُ، واصطلاحًا: إطالةُ الصوتِ بحرفٍ مديٍّ مِن حروفِ العلَّةِ، القَصْرُ لغةً: الحبسُ، واصطلاحًا تركُ المدِّ، وهو الأصلُ؛ إذ المدُّ لابدَّ له من وجودِ سببٍ يتفرَّعُ عليه، وقالَ الجُعْبُرِيُّ: المدُّ طولُ زمانِ صوتِ الحرفِ، واللِّينُ: أقلُّه، والقصرُ: عدمُهما، وقدَّمَ الناظمُ المدَّ على القصرِ معَ أنَّ القصرَ هو الأصلُ؛ لأنَّه هو المقصودُ بالذكرِ؛ لأنَّه يَبْحَثُ فيه القُرَّاءُ، وأمَّا قولُ المصريِّ: إذ لافائدةَ في ذكرِ حكمِ القصرِ فخروجٌ عن الحدِّ، إذ فيه الفوائدُ أيضًا من غيرِ الحصرِ، معَ أنَّ الأشياءَ إنَّما تتبيَّنُ بأضدادِهَا.

ثمَّ اعلمْ أنَّ حروفَ المدِّ ثلاثةٌ: الألفُ , ولا تكونُ إلا ساكنةً، ولا توجدُ حركةُ ما قبلَها إلا مِن جنسِها، وهو الفتحةُ، والياءُ الساكنةُ إذا

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كانَ قبلَها كسرةٌ، والواوُ الساكنةُ إذا وقعَ قبلَها ضَمَّةٌ، أمَّا إذا كانَ قبلَ الواوِ والياءِ الساكنتينِ فتحةٌ فيسمَّيَانِ حروفَ اللينِ (وإذا كانتا مُتَحَرِّكَتَيْنِ فاخْتُصَّا بحرفِ العِلَّةِ. والحاصلُ أنَّ العِلَّةَ أعمُّ من المدِّ، واللينِ) والألفُ دائمًا مدٌّ بخلافِ أخَوَيْها ثمَّ قيلَ بِتباينِ حرفِي المدِّ واللينِ وعدمِ صدقِ أحدِهما على الآخرِ في التمكينِ، لكن من المحقِّقينَ من جعلَ بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، معَ قولِه بذلكَ الفرقِ السابقِ قاطعًا بصدقِ حروفِ اللينِ على حرفِ المدِّ، من غيرِ عكسٍ.

ثمَّ المدُّ نوعانِ (أصليٌّ) وهو اللازمُ لحروفِ المدِّ الذي لا يَنْفَكُّ عنها، بل ليسَ لها وجودٌ بعدمِه، لابتناءِ بِنْيَتِهَا عليه، ويسمَّى مدًّا ذاتيًّا وطبيعيًّا، وامتدادُه قدرَ ألفٍ، واجتمَعَت الثلاثةُ في كلمةِ (أُوتِينَا) فالحروفُ الثلاثةُ شرطٌ لمُطْلَقِ المدِّ (وفرعيٌّ): وهو ما يكونُ فيه سببٌ للزيادةِ على مِقْدَارِ المدِّ الأصليِّ، والمرادُ (بالقصرِ) هو تركُ مدِّ تلكَ الزيادةِ , لا تركُ أصلِ المدِّ لما تقدَّمَ، فافهمْ.

ثمَّ السببُ لزيادةِ المدِّ إمَّا (همزٌ) أو (سكونٌ) والهمزُ: إمَّا توجدُ معَ حرفِ المدِّ في كلمةٍ أو في كلمتينِ، والسكونُ (إمَّا لازمٌ أو عارضٌ، فالأقسامُ أربعةٌ: لازمٌ، وواجبٌ , وجائزٌ , وعارضٌ، وسيأتي تعريفُ كُلٍّ في مَحَلِّه معَ ما يتعلَّقُ بحكمِه. قالَ ابنُ المصنِّفِ: وإلى الأربعةِ أشارَ في البيتِ.

قلتُ: المصنِّفُ ما ذكرَ سابقًا في مقامِ الإجمالِ إلا ثلاثةً، وأمَّا فيما سيأتي من بيانِ التفصيلِ فذكرَ الأربعةَ، وكأنَّهُ أدرجَ هنا العارضَ في ضمنِ الجائزِ، لاشتراكِهما في حكمِ جوازِ المدِّ والقصرِ في الجملةِ، أو بالنسبةِ إلى اختلافِ أهلِ القراءةِ (فلازمٌ إنْ جاءَ بعدَ حرفِ مدٍّ) بتشديدِ الدالِ يُوقَفُ عليه بالسكونِ كما في قولِه تعالى (تَبَّ) و (حَجَّ) ونحوِهما،

ويخفَّفُ للوزنِ (ساكنُ حالينِ وبالطولِ يُمَدُّ) أي: يزدادُ حرفُ المدِّ، والمرادُ بالطولِ قدرُ ثلاثِ أَلِفَاتٍ، على خلافٍ في اعتبارِ المدِّ الأصليِّ معَهما أو بدونِه، فلازمٌ خبرُ لمبتدأٍ مُقَدَّرٍ أي: فالمدُّ لازمٌ، وقولُه (ساكنُ حالينِ) فاعلُ (جاءَ) وهو بالإضافةِ، أي: ساكنٌ في حالي الوصلِ والوقفِ، وقيلَ هو الذي لا يخلُو عن السكونِ، والمؤدَّى واحدٌ والمعنى مُتَّحِدٌ وأمَّا العارضُ الذي يقابلُه فهو أنْ يكونَ سكونُه عارضًا لأجلِ وقفٍ أو إدغامٍ كما سيأتي. والحاصلُ أنَّ الفاءَ لتفصيلِ ما أُجْمِلَ أولًا فأخذَ بينَ كُلِّ نوعٍ من أنواعِ المدِّ مُفَصَّلًا، فأخبرَ أنَّ المدَّ اللازمَ هو الذي جاءَ بعدَ أحدِ حروفِ المدِّ حرفٌ ساكنٌ لازمٌ سكونُه في الحالينِ لا يختلفُ حالُه باعتبارِ اختلافِ الوصلِ والوقفِ، فلا يَضُرُّ كونُ سكونِه عارضًا عندَ الإعلالِ نحوَ (دَابَّةٌ) فإنها في الأصلِ كانت دَابِيَةً، على وزنِ فَاعِلَةٍ فسُكِّنَت الباءُ الأُولَى وَأُدْغِمَتْ في الثانيةِ، فلا يُسَمَّى سكونُه عارضيًّا عندَ القُرَّاءِ، ثمَّ السكونُ إمَّا مُدْغَمٌ نحوَ (ولا الضالِّين) و {أَتُحَاجُّونِي} و (هذانِ) (واللذانِ) عندَ مَن شدَّدَ نونَهما، و {آلذَّكَرَيْنِ} في وجهِ الإبدالِ دونَ التسهيلِ، وهذا لازمٌ كَلِمِيٌّ ويُسَمَّى لازمًا مشدَّدًا، وإمَّا غيرُ مُدْغَمٍ كما في فواتحِ السورِ من (ص) و (ق) ونحوِهما، وهذا لازمٌ حرفيٌّ باعتبارِ أصلٍ كُلِّيٍّ، ويُسَمَّى لازمًا مُخَفَّفًا، ويلْحَقُ به نحوَ (آلآن) في موضعيِ يونسَ، وكذا في (واللائي) و (مَحْيَايَ) في قراءةِ مَن أسكنَ ياءَيْهما، (لأنَّهُ اعتبرَ فيه اللفظَ اعتبارًا بالاعتدادِ العارضِ) واختلفَ في (آلم) في فاتحةِ البقرةِ وكذا في فاتحةِ آلِ عمرانَ وقفًا، هل مدَّ اللامَ لكونِه مشدَّدًا أكثرَ، أو مدَّ الميمَ؛ لأنَّه في محلِّ الوقفِ أظهرُ، والجمهورُ على التساوي على ماصرَّحَ به الجُعْبُرِيُّ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ القُرَّاءَ أجمعُوا على مدِّ اللازمِ بقسميه مدًّا مُشْبَعًا قدرًا واحدًا من غيرِ إفراطٍ فقدْ قالَ الناظمُ في (النشرِ): لا أعلمُ بينَهم في ذلكَ خلافًا سَلَفًا ولا خَلَفًا إلا ما ذكرَه الأستاذُ الجاجانُ في كتابِ (حِلْيَةُ القُرَّاءِ) اتصالًا عن أبي بكرِ بنِ مِهْرانَ حيثُ قالَ: والقُرَّاءُ مُخْتَلِفُونَ في مِقْدَارِه فالمحقِّقُون منهم على أنَّهُ الإشباعُ، والأكثرونَ على إطلاقِ تمكينِ المدِّ فيه. ثمَّ اختلفُوا أيضًا في تفاوتِ بعضِ ذلكَ على بعضٍ، فذهبَ كثيرٌ إلى أنَّ مدَّ المُدْغَمِ منه أشبعُ تمكينًا من المُظْهَرِ، من أجلِ الإدغامِ، مثلَ (دَابَّة) بالنسبةِ إلي (محياي) عندَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مَن أسكنَ، ويَنْقُص عندَ هؤلاءِ مدُّ (ص والقرآنِ ذي الذكرِ) و (ن والقلمِ) عندَ مَن أظهرَ بالنسبةِ إلى مَن أدغمَ، وذهبَ بعضُهم إلي عكسِ ذلكَ، وهوَ أنَّ مدَّ غيرِ المُدْغَمِ فوقَ المدغَمِ، وقالَ: لأنَّ المدَّ يتحصَّلُ ويتقوَّى بالحرفِ المدغمِ فيه لحركتِه، فكأنَّ الحركةَ في المدغمِ فيه حاصلةٌ في المدغمِ فقَوِيَ بتلكَ الحركةِ، وإنْ كانَ الإدغامُ يُخْفِي الحرفَ، وذهبَ الجمهورُ إلى التسويةِ بينَ مدِّ المدغمِ والمظهرِ في ذلكَ كُلِّه، إذ المُوجِبُ للمدِّ هو التقاءُ الساكنينِ، والتقاؤُهما موجودٌ في كُلٍّ، فلا حاجةَ للتفصيلِ في ذلكَ كُلِّه، وهذا هوَ التحقيقُ فلا يُعْدَلُ عنه، وبه صرَّحَ أبو عمرٍو الدانيُّ رحمَهُ اللهُ، وأمَّا ما ذكرَه ابنُ المصنِّفِ، وتبِعَه غيرُه، هنا من نوعِ الجائزِ في الإدغامِ نحوَ (الرحيمِ ملكِ) (وفيه هدًى) كما هو قراءةُ أبي عمرٍو بروايةِ السوسيِّ، وكذا (لا تَيَمَّمُوا) و (لا تَعَاوَنُوا) على روايةِ البَزِّيِّ عن ابنِ كثيرٍ، فليسَ في محَلِّه، إذ كَلَامُ المصنِّفِ على حسبِ مرامِه إنَّما هو في ساكنِ حالينِ، والأمثلةُ المذكورةُ ليستْ كذلكَ، إذ الإدغامُ عندَ الوقفِ على الكلمةِ الأُولَى منهما، فحقُّها أنْ تُذْكَرَ في المدِّ الجائزِ؛ لجوازِ مدِّها وقصرِها، كما اختلفَ القُرَّاءُ فيها، أو في المدِّ العارضِ؛ لأنَّ العارضَ كما يكونُ في الوقفِ يكونُ عارضًا في الوصلِ، وكذا (آلم اللهُ) في الوصلِ عندَ الكُلِّ و (آلم أَحَسِبَ الناسُ) عندَ الناقلِ وهو وَرْشٌ مطلقًا وحمزةُ وقفًا، من المدِّ الجائزِ أو العارضِ؛ لأنَّه إن اعْتُبِرَ فيه اللفظُ اعتبارًا بالاعتدادِ بالعارضِ جَرَى فيه وجوهُ سكونِ الوقفِ، من الطولِ، والتوسُّطِ، والقصرِ،

لكن صرَّحُوا بأنَّ التوسُّطَ ضعيفٌ، ولعلَّ هذا وجهُ اقتصارِ زكريَّا على ما عداهُ، وأنَّ اعتبارَ الأصلِ عدمُ الاعتدادِ بالعارضِ، وهو الأكثرُ، فالإشباعُ وأغربَ المصريُّ حيثُ جعلَ نحوَ (والصافاتِ صفًّا) بالإدغامِ عندَ حمزةَ ونحوَ (فَلَا أَنْسَابَ بينَهُم) (ولا تَيَمَّمُوا) من المدِّ اللازمِ، وقالَ خلافًا لبعضِهم حيثُ جعلَ من القسمِ الجائزِ، والمَعْتمَدِ الأَوَّلُ، وهذا زللٌ منه وخَطَلٌ، فإنَّهُ ذهبَ إلى (خلافِ) ما صرَّحُوا به، فما ذكَرْناه فهو المَعْوَّلُ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ أهلَ الأداءِ اتَّفَقُوا على إشباعِ المدِّ للساكنِ اللازمِ في فواتحِ السورِ التي وُجِدَ فيها حرفُ المدِّ والسكونِ، ولذا قالَ الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى:

وفي نحوِ طه القصرُ إذ ليسَ ساكنٌ ... وما في أَلِفٍ من حرفِ مدٍّ فيُمْطَلَا

واختلفُوا في قدرِ مدِّ غيرِ الفواتحِ فمنهم مَن مدَّ قدرَ أَلِفَيْنِ كالفواتحِ، وهو اختيارُ الناظمِ، وإليه أشارَ بقولِه (وبالطولِ يُمَدُّ) كذا ذكرَه المصنِّفُ مُجْمَلًا، وينبغي أنْ يكونَ كَلَامُه محمولًا على أنَّ المرادَ بقدرِ أَلِفَيْنِ زيادةً على المدِّ الأصليِّ؛ ليَصِحَّ إطلاقُ الطولِ عليه، فإنَّ أقلَّ الطولِ ثلاثُ ألفاتٍ، والتوسطُ قدرُ أَلِفَيْنِ ليَبْقَى قدرُ ألفٍ للقصرِ، ثمَّ قالَ: ومنهم مَن مدَّ قدرَ ألفٍ واختارَه الأَهْوازيُّ، والسخاويُّ في قولِه شعرٌ:

والمدُّ قبلَ المُسَكَّنِ دونَ ما ... قد مدَّ للهمزاتِ باستيقانِ

أقولُ: ومِن المَعْلومِ أنَّ أقلَّ مدِّ الهمزاتِ ثلاثةٌ إجماعًا فمرادُه بقدرِ ألفِ غيرِ ما في حرفِ المدِّ من المدِّ الطبيعيِّ، ثمَّ وجهُ المدِّ اللازمِ أنَّهُ تقرَّرَ في علمِ التصريفِ أنَّهُ لا يُجْمَعُ في الوصلِ بينَ الساكنينِ، فإذا أدَّى الكَلَامُ إليه حُرِّكَ أو حُذِفَ أو زِيدَ في المدِّ لِيُقَدَّرَ مُحَرَّكًا، وهذا موضعُ الزيادةِ، ولذا قالَ الخاقَانِيُّ

شعرٌ:

مَدَدْتُ لأنَّ الساكنينِ تلاقيا ... فصارا كتحريكٍ كذا قالَ ذو الخبرِ

هذا ويسمَّى (مدُّ العدلِ) أيضًا؛ لأنَّه يَعْدِلُ حركتَه، ولتساوِي القُرَّاءِ في قدرِ مدِّه، قالَ ابنُ المصنِّفِ: ويُسَمَّى (مدَّ الحجزِ) أيضًا لأنَّه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فصلٌ بينَ الساكنين، وجعلَه خالدٌ في شرحِه (مدَّ الحجزِ) كقولِه (أَأَنْذَرْتَهُمْ) و (أَٰٓئِذَا) سُمِّيَ بذلكَ؛ لدخولِ الألفِ بينَ الهمزتينِ حاجزةً بينهما وَمُبْعِدَةً إحداهما عن الأخرى عندَ بعضِ القُرَّاءِ ممَّن يُدْخِلُ الألفَ بينَ الهمزتينِ كراهةَ توالِيهما مُتَحَرِّكَتَيْنِ سواءٌ كانتا مُتَّفِقَتَيْنِ أو مُخْتَلِفَتَيْنِ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ لفظَ عينٍ في فاتحتي سورةِ مريمَ والشُّورى لمَّا كانَ ياؤُه لينيَّةً غيرَ مديَّةٍ وإنْ كانَ سكونُ النونِ لازمًا اختلفَ القُرَّاءُ في مقدارِ مدِّها فقالَ ابنُ المصنِّفِ: فيه الإشباعُ، والتوسُّطُ، وتبِعَه الشيخُ زكريَّا، والمحقِّقُون مِن شرَّاحِ الشاطبيَّةِ على جوازِ القصرِ أيضًا كما أشارَ إليه الشاطبيُّ بقولِه:

ومُدَّ له عندَ الفواتحِ مُشْبِعًا ... وفي عينِ الوجهانِ والطولَ فَضَّلَا

لأنَّ الوجهينِ وقعا مُبْهَمَيْنِ يحتملُ القصرَ والتوسُّطَ، ويحتملُ الطولَ معَ أحدِهما، فيتحصَّلُ جوازُ الوجوهِ الثلاثةِ، فوجهُ الإشباعِ أنَّهُ قياسُ مذاهبِهم في الفصلِ بينَ الساكنينِ وهو أعمُّ مِن اعتبارِ حرفِ اللينِ والمدِّ معَ ما فيه من المناسبةِ لما جاورَه من الممدودِ، كصادِ في مريمَ، وسينٍ في الشورى، ووجهُ التوسِّطِ هو التفرقةُ بينَ ما يكونُ حركةُ ما قبلَه من جنسِه وبينَ مالا يكونُ، لتوجدَ مَزِيَّةٌ لحرفِ المدِّ على اللَّينِ، ووجهُ القصرِ أنَّ المدَّ من خواصِّ حرفِ المدِّ فينتفي بانتفائِه، معَ أنَّ القصرَ هو الأصلُ.

هذه ثلاثةُ أوجهٍ صرَّحَ الناظمُ بها في طَيِّبَتِه فقالَ: (ونحوُ عينٍ فالثلاثةُ لهم) فثَبَتَ الأوجهُ مِن الطريقينِ، فلا يُعْبَأُ بقولِ مُخالِفِها.

ثمَّ اعلمْ أنَّهُ حيثُ قيلَ بالقصرِ في كلمةٍ فلا يُخْرِجُ بها عن المدِّ الأصليِّ الذي لا يقومُ ذاتُ الحرفِ إلا به ولا يُتَوَقَّفُ على وجودِ سببِ مَدِّهِ، فالمُخْرِجُ عنه مخطئٌ؛ لأنَّه لا يُتَوَصَّلُ إليه إلا بإسقاطِ حرفٍ مِن القرآنِ.

(وواجبٌ إنْ جاءَ قبلَ همزةٍ) بالإشباعِ (مُتَّصِلًا إنْ جُمِعَا بكلمةٍ) المشهورُ على ما في النسخِ المحررةِ والأصولِ المُعْتبرةِ بكسرِ همزةِ (إنَّ) على أنَّها للشرطِ، قالَ اليمنيُّ: والأَوْلَى أنْ يكونَ بفتحِ الهمزةِ وتكونُ الباءُ مُقَدَّرَةً، قلتُ لم يَتَّجِهْ وجهُ الأُولَى معَ أنَّ النسخةَ الأُولَى مُسْتَقِيمَةٌ في المعنى غيرُ محتاجةٍ إلى تقديرٍ في المبنى ثمَّ قالَ: وفي بعضِ النسخِ (إذ جمعَا) فيكونُ تعليلًا للاتصالِ، قلتُ: إن صحَّتْ (إذ) ولم يكنْ تصحيفًا (لأنَّ) فحينئذٍ ينبغي أنْ يكونَ للظرفيَّةِ، إذ لم يَسْتَحْسِنْ تقديمَ التعليليَّةِ، أي والمدُّ واجبٌ إن جاءَ حرفُ المدِّ قبلَ الهمزةِ حالَ كونِ حرفِ المدِّ مُتَّصِلًا بها بأن اجْتَمَعَا في كلمةٍ واحدةٍ كما مثَّلَه الشاطبيُّ بقولِه: (كجِيءَ وعن سوءٍ وشاءَ اتِّصَالُه) ومنه قولُه: هاءُ (هؤلاءِ) فتنبَّهْ لهذا الأمرِ اللغويِّ، فإنَّ الاعتبارَ بالاتِّصَالِ الأصليِّ، لا بالاتِّصَالِ الكُتُبِيِّ ولا بالانفصالِ الرسميِّ، ومنه (النهيُ) عندَ مَن هَمَزَ ويُسَمَّى هذا المدُّ مدَّ المُتَّصِلِ، لما ذكرَ، وله مَحَلُّ اتفاقٍ ومَحَلُّ اختلافٍ، أمَّا الأَوَّلُ فاتَّفَقَ القُرَّاءُ جميعُهم من السبعةِ والعَشْرَةِ وغيرِهم على اعتبارِ أثرِ الهمزةِ إذا كانتْ بعدَ المدِّ، بخلافِه إذا كانَ الهمزُ قبلَ حرفِ المدِّ، كآمنَ وَأُوتِي، وإيمانٌ، والآخرةُ، فإنَّه من مختصَّاتِ روايةِ وَرْشٍ، ويجوزُ له فيه المدُّ، والتوسُّطُ، والقصرُ، وَيُسَمَّى مدَّ البدلِ، وكذا يجوزُ له الوجهانِ في نحوِ (شيءٌ) و (سوءٌ) ممَّا يَقَعُ الهمزُ بعدَ أحدِ حرفي اللينِ وصلًا ويجوزُ فيه الأوجهُ الثلاثةُ له ولغيرِه وقفًا لم يتعرَّضِ الناظمُ لهما؛ لأنَّ غرضَه في هذه المقدِّمَةِ بيانُ ما اتُّفِقَ عليها لا ما اخْتُلِفَ فيها؛ لأنَّها موضوعةٌ للمُبْتَدِئِينَ، على أنَّ مدَّ البدلِ اقتصرَ على قصرِه ابنُ مجاهدٍ، وعليه العراقيُّونَ، واختارَه بعضُ المحقِّقِينَ كالجُعْبُرِيِّ، من أنَّ حرفَ المدِّ الذي وقعَ بعدَ همزةٍ مُتَّصِلَةٍ مُحَقَّقَةٍ أو مُخَفَّفَةٍ بالإبدالِ أو التسهيلِ، أو النقلِ الجائزِ، مقصورٌ لكُلِّ القُرَّاءِ وجهًا واحدًا إلا أنَّ وَرْشًا من طريقِ الأزرقِ.

وردَ عنه ثلاثُ طرقٍ: القصرُ، وهو مذهبُ ابنِ غلبونَ، والتوسُّطُ وهو مذهبُ أبي عمرٍو الدانيِّ ومكيٍّ، والطولُ وهو مذهبُ الهُذَلِيِّ فيما رواه عن شيخِه أبي عمرٍو، وضبطَه بالإشباعِ المفرطِ، وذهبَ الجمهورُ إلى الإشباعِ من غيرِ إفراطٍ، وهو قدرُ ثلاثِ أَلِفَاتٍ، وممَّن روَى

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثلاثةَ الصفراويُّ في إعلانِه، والشاطبيُّ في قصيدتِه. وأمَّا الثاني وهو تفاوتُ الزيادةِ في مراتبِ المدِّ فالذي نقلَه السخاويُّ عن شيخِه الإمامِ الشاطبيِّ أنَّهُ كانَ يرى في هذا النوعِ مرتبتينِ طوليٌّ لورْشٍ وحمزةَ، ووسطَيٌّ للباقينَ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وكانَ الناظمُ يأخذُ به إذا قرأَ مِن طريقِ الشاطبيِّ، أقولُ: وفي الطوليِّ خلافٌ، هل هو مِقْدَارُ خمسِ ألفاتٍ، أو أربعَ، وكذا في الوسطيِّ، هل هو مِقْدَارُ أربعٍ، أو ثلاثٍ، ومنشأُ الخلافِ إدخالُ المدِّ الأصليِّ فيه وتركُه، فالنزاعُ لفظيٌّ لاتحقيقيٌّ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وإذا اعتَبَرْتَ مراتبَ القُرَّاءِ في الترتيلِ، والتوسطِ، والحدرِ، تلخَّصَ منها أربعُ مراتبَ، فيكونُ أطولَهم في هذا النوعِ وَرْشٌ وحمزةُ، ثمَّ عاصمٌ، ثمَّ ابنُ عامرٍ والكِسَائِيُّ، ثمَّ أبو عمرٍو وابنُ كثيرٍ وقالونُ. وأقولُ: وقد جمعَها الشيخُ عبدُ اللهِ بنُ الجَزَرِيِّ في بيتينِ فقالَ:

وأطولُهم مدًّا بها جَوَّدَ فاضلٌ ... ودونَهما نورٌ ودونَه رمْ كلا

وأقصرُ من هذينِ حافةُ بحرِه ... بخلفِهما والقصرُ لا تَعْدُّ مُطَوَّلًا

لكن قولُه (بخلفِهما) إنَّما أرادَ في المدِّ المنفصلِ لهما، وقدْ أوضحَ المراتبَ بعضُهم بقولِه:

يمدُّ بقدرِ الخمسِ جَوَّدَ فاضلٌ ... والأربعُ نجمٌ والثلاثُ رضًا كلا

والاثنانِ برٌّ دارمٌ ثمَّ حامدٌ مراتبُ مدٍّ جاءَ في الهمزِ مُسَجَّلًا

ثمَّ تفصيلُه ما ذكرَه المصنِّفُ في (التقريبِ) حيثُ قالَ: فالمُتَّصِلُ اتَّفَقَ جمهورُ القُرَّاءِ على مدِّهِ قدرًا واحدًا مُشْبِعًا من غيرِ إفحاشٍ، وذهبَ آخرون إلى تفاضُلِ مراتبِه كما تقدَّمَ، وهذه طريقةُ صاحبِ التيسيرِ وغيرِه، وبه قرأتُ على عامَّةِ مشايخي، وبعضُهم لم يجعلْ سوى مرتبتينِ، وهو اختيارُ أبي بكرِ بنِ مجاهدٍ، وصاحبِ العُنْوَانِ، والشاطبيِّ، وبه كانَ يُقْرِئُ وبه أخذَ غالبًا، وقالَ أيضًا في (التقريبِ) بعدَ ذِكْرِ اختلافِ مراتبُ القُرَّاءِ في المدِّ المُنْفَصِلِ على ماسبقَ

بيانُه: وهذا بِناءً على ما عليه أكثرُ أهلِ الأداءِ من المشارقةِ والمَغَارِبَةِ، وذهبَ آخرونَ على أنَّ وراءَ القصرِ مرتبتينِ، طوليٌّ لحمزةَ والأزرقِ، ووسطيٌّ لمن بقِي، كما هو اختيارُ الشاطبيِّ ومَن مَعَه في المُتَّصِلِ، وبه أُخِذَ اختصارًا / ا. هـ.

وأمَّا المدُّ اللازمُ نحوَ (دابَّةٌ) فكُلُّهم يَقْرَءُونَ على نهجٍ واحدٍ على المختارِ، هكذا نُقِلَ عن الجَزَرِيِّ مطلقًا واللهُ أعلمُ. وأمَّا ما نقلَه أبو شامةَ من جوازِ قصرِ المُتَّصِلِ نقلًا عن الهُذَلِيِّ فمردودٌ بما صرَّحَ به الناظمُ في (النشرِ) حيثُ قالَ: وهذا شيءٌ لم يَقُلْه الْهُذَلِيُّ ولا ذكرَه العراقيُّ، وإنَّما ذكرَ العراقيُّ التفاوتَ في مدِّهِ فقطَ، ثمَّ قالَ الناظمُ: وقدْ تَتَبَّعْتُه فلم أَجِدْه في قراءةٍ صحيحةٍ ولا شاذَّةٍ بل رأيتُ النصَّ بمدِّهِ عن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه يرفعُه إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ (أنَّ ابنَ مسعودٍ كان يُقْرِئُ رجلًا فقرأَ الرجلُ {إنَّما الصدقاتُ للفقراءِ والمساكينِ} مُرْسَلَةً فقالَ ابنُ مسعودٍ: ما هكذَا أقرأَنِيها رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: فقالَ: كيفَ أَقْرَأَكَها يا أبا عبدِ الرحمنِ؟ فقالَ: أقرأَنِيها:

{إنَّما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ والْمَسَاكِينِ} فمدَّها. قالَ الناظمُ: وهذا حديثٌ جليلٌ حُجَّةٌ ونصٌّ في هذا البابِ ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ، رواه الطبرانيُّ في مُعْجَمِه الكبيرِ.

ثمَّ اعلمْ: أنَّ القُرَّاءَ اختلفُوا في مقدارِ هذه المراتبِ عندَ من يقولُ بها فَقِيلَ: أولُ الرتبِ ألفٌ وربعٌ، قالَ زكريَّا: وهذا عندَ أبي عمرٍو وقالَونَ وابنِ كثيرٍ، ثمَّ أَلِفٌ ونصفٌ، ثمَّ أَلِفٌ وثلاثةُ أرباعٍ ثمَّ أَلِفَانِ، وقيلَ: أَوَّلُها أَلِفٌ ونصفٌ، ثمَّ أَلِفَانِ ثمَّ أَلِفَانِ ونصفٌ، ثمَّ ثلاثُ ألفاتٍ، وهذا هو الذي اختارَه الجُعْبُرِيُّ، وقيلَ أَوَّلُها ألفٌ ثمَّ ألفانِ، ثمَّ ثلاثٌ، ثمَّ أربعٌ، قالَ الروميُّ: وهذا مذهبُ الجمهورِ. ولا يَخْفَى

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عليكَ أنَّ المرادَ بالألفِ ما عدا الألفَ الذي هو المدُّ الأصليُّ، للإجماعِ على ذلكَ، وإمَّا مَعْرفَةُ مِقْدَارِ المَدَّاتِ المُقَدَّرَةِ بالألفاتِ، فأنْ تقولَ مَرَّةً أو مرتينِ أو زيادةً وتَمُدُّ صوتَكَ بقدرِ قولِك ألفٌ ألفٌ، أو كتابتُها، أو بقدرِ عقدِ أصابعِك في امتدادِ صوتِها، وهذا كُلُّه تقريبٌ لا تحديدٌ للشأنِ، إذ لا يَضْبِطُه إلا المشافهةُ والإدمانُ.

ثمَّ وجهُ المدِّ أنَّ حرفَ المدِّ ضعيفٌ خفيٌّ، والهمزةُ حرفٌ قويٌّ صعبٌ، فزِيدَ في حرفِ المدِّ تقويةً للضعيفِ عندَ مجاورةِ القويِّ، وقيلَ ليتمكَّنَ من التلفُّظِ بالهمزةِ على حقِّها من شدَّتِها وجهرِها، ثمَّ لا يَخْفَى أنَّ المدَّ ليسَ حرفًا ولا حركةً، بل زيادةٌ على كميَّةِ حرفِ المدِّ إلا أنَّها عارضةٌ لا تقومُ إلا بها كالحركةِ عليها، وسيجيءُ زيادةُ بيانٍ لها.

(وجائزٌ إذا أتَى مُنْفَصِلا) أي: والمدُّ جائزٌ إذا جاءَ حرفُ المدِّ قبلَ الهمزةِ حالَ كونِ حرفِ المدِّ مُنْفَصِلًا عن الهمزةِ، بأن اجتمعَا في كلمتينِ، وهو أنْ يكونَ حرفُ المدِّ في آخرِ الكلمةِ الماضيةِ، والهمزةُ في أوَّلِ الكلمةِ الآتيةِ، وقد جمعَ الشاطبيُّ أمثلتَه في قولِه: (ومفصولُه في امها أمرُه إلى) مُنبِّهًا على أنَّ المُعْتَبَرَ في حرفِ المدِّ أنْ يكونَ مَلْفُوظِيًّا لا أنْ يوجدَ مكتوبيًّا، ومِن اللَّطافةِ ما أشارَ في العبارةِ مِن (أن) حصولَ الجمعِ بينَ المِثَالَيْنِ يُوَلِّدُ مثالًا ثالثًا، وهو وقوعُ حرفِ الألفِ قبلَ الهمزةِ، فَتَأَمَّلْ فإنه عليه المُعَوَّلُ، وإنَّما سُمِّيَ هذا المدُّ جائزًا لاختلافِ القُرَّاءِ فيه، فإنَّ ابنَ كثيرٍ والسُّوسِيَّ يَقْصُرانِه بلا خلافٍ، وقالونُ والدُّوريُّ يَقْصُرانِه ويَمُدَّانِه، والباقونَ يَمُدُّونَه بلاخلافٍ، وتفاوُتُ هذا المدِّ المنفصلِ في الزيادةِ كتفاوتِهم فيها، كما مرَّ في المدِّ المُتَّصِلِ، وقد يقالُ: سُمِّي جائزًا؛ لأنَّه إنَّما يجوزُ مَدُّه إذا وصلَ بينَ الكلمتينِ في القراءةِ، وأمَّا إذا وقفَ على الكلمةِ الأُولَى فلا مدَّ أصلًا كما لا يَخْفَى، وقيلَ: سُمِّيَ جائزًا لجوازِ زوالِ سببِهِ فيجوزُ قصرُه حينئذٍ كما بيَّنَاهُ، وأمَّا قولُ المصريِّ: فالجائزُ ما كانَ مدُّه جائزًا عندَ جميعِ القُرَّاءِ معَ جوازِ القصرِ، وقيلَ ما جازَ مدُّهُ عندَ جميعِ القُرَّاءِ والعبارةُ الأُولَى أَوْلَى، فلا يخفى أن كِلَيْهما لا يصحُّ عندَ أربابِ المبنى وأصحابِ المعنى كما سبقَ مِن أنَّ المدَّ المُنْفَصِلَ يَجِبُ قصرُه عندَ بعضٍ، فلا يجوزُ مَدُّهُ عندَهم، ويجبُ مدُّه عندَ آخرينَ، فلا يجوزُ قَصْرُه عندَهم، وإنَّما جازَ الوجهانِ عندَ بعضِهم، نعم يجوزُ حملُ الجائزِ في كَلَامِه على أحدِ نوعيه وهو المدُّ العارضُ، لكن إطلاقُه في مقامِ الفرقِ بينَ الواجبِ واللازمِ خطأٌ، معَ أنَّ مؤدَّى العبارتينِ في كَلَامِه مُتَّحِدٌ، فللهِ درُّ القائلِ:

عِبَارَاتُنا شتَّى وحسنُك واحدٌ ... وكُلٌّ إلى ذاكَ الجمالِ يشيرُ.

فالرجلُ كخاطبِ ليلٍ، لا يفرِّقُ ما وقعَ في يدِه من حصولِ نَيْلٍ، فوجهُ المدِّ اعتبارُ اتصالِهما لفظًا في الوصلِ، واعتبارُ العارضِ كاللازمِ، ولما رُوِيَ "أنَّهُ سُئِلَ أنسٌ رَضِيَ اللهُ عنه عن قراءةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فقالَ: " كانَ يَمُدُّ صوتَه مَدًّا " وهذا الخبرُ عامٌّ في المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ وغيرِهما من أنواعِ المدِّ، كذا ذكَرَه المصنِّفُ، لكن ينبغي أنْ يُفْصَلَ ويُحْمَلَ كُلُّ موضعٍ مِن مُحالِّ المدِّ على مِقْدَارِه اللائقِ به، حتى يَشْمَلَ المدَّ الأصليَّ والفرعيَّ، والاتفاقيَّ والاختلافيَّ.

وأمَّا وجهُ القصرِ فهو إلغاءُ أثرِ الهمزةِ، لعدمِ لزومِه باعتبارِ حالِ الوقفِ؛ فإنَّ العارضَ بمنزلةِ المَعْدومِ. وأمَّا مانَقَلَ أبو عليٍّ الْأَهْوَازِيُّ عن الحلوانيِّ والهاشميِّ كِلَاهُما عن القَوَّاسِ عن ابنِ كثيرٍ في جميعِ ما كانَ مِن كلمتينِ تجويزُ البترِ، وهو حذفُ الألفِ والواوِ والياءِ، فقد قالَ أبو عمرٍو الدانيُّ: هذا مكروهٌ قبيحٌ لا يُعَوَّلُ عليه ولا يُؤْخَذُ به؛ إذ هو لحنٌ لا يجوزُ بوجهٍ ولا تَحِلُّ القراءةُ به.

قالَ: ولعلَّهم أَرَادُوا حذفَ الزيادةِ لحرفِ المدِّ وإسقاطَها وعبَّرُوا عن ذلكَ بحذفِ حرفِ المدِّ وإسقاطِه مجازًا.

(أوعَرَضَ السُّكُونُ وقفًا مُسْجَلا) أو للتنويعِ لا للترديدِ، عاطفةٌ لما بعدَها على قولِه (أتَى) أي: والمدُّ جائزٌ أيضًا إذا عرضَ السكونُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حالَ كونِ السكونِ ذا وقفٍ أو موقوفًا عليه، ومعنى (مُسْجَلا) مطلقًا بأنْ يكونَ الوقفُ بالإسكانِ، سواءٌ يكونُ معَه الإشمامُ أم لا، بخلافِ ما إذا كانَ الوقفُ بالرَّوْمِ، فإنَّهُ حينئذٍ حُكْمُهُ حكمُ الوصلِ، وسيأتي بيانُ الرَّوْمِ والإشمامِ في مَحَلِّهِما، معَ اختلافِ مَحَالِّهما، وأمَّا عطفُ الشيخِ زكريَّا (وقفًا) على قولِه (أو إدْغَامًا) أي: صاحبَ إدغامٍ، فلا دلالةَ عليه في كَلَامِ المصنّفِ أصلًا، إلا أنَّهُ كالمُسْتَدْرِكِ عليه أوردَه فصلًا، ويُعْتَذَرُ عن المصنّفِ بأنَّهُ إنَّما حصلَ هذه المقدّمَةُ لما اتَّفَقَ عليه الأُمَّةُ أو ذهبَ إليه أكثرُ الأئمَّةِ، ثمَّ الأمثلةُ في الوقفِ العارضِ نحوَ: (الرحيمُ) و (نستعينُ) و (الصراطُ) فيجوزُ في كُلٍّ منها لكُلِّ القُرَّاءِ ثلاثةُ أوجهٍ: الطولُ، والتوسُّطُ، والقَصْرُ، فوجهُ الطولِ حملُه على اللازمِ بجامعِ اللفظِ، ووجهُ التوسُّطِ اعتبارُ سكونِ الوقفِ العارضِ مُلاحَظًا عن سكونِ اللازمِ، أو التعادلِ بينَ الحالينِ رعايةً للجانبينِ، ووجهُ القَصْرِ معَ ما ذكرَ فيما سبقَ أنَّ الوقفَ يجوزُ فيه التقاءُ الساكنينِ مطلقًا فاسْتُغْنِيَ عن المدِّ. أقولُ: وهذه الأوجهُ الثلاثةُ تجوزُ في السكونِ العارضِ عندَ الجميعِ أيضًا، ولو كانَ بعدَ حرفِ اللينِ، نحوَ (لاخوفَ) و (لاضيرَ) إلا أنَّ الطولَ (أفضلُ ثمَّ التوسطُ، وهذا في حرفِ المدِّ، وأمَّا حرفُ اللينِ فالقصرُ أولى ثمَّ التوسُّطُ، وقالَ زكريَّا: وفي نحوِ (الرحيمِ مالكِ) في قراءةِ أبي عمرٍو أي: بروايةِ السُّوسِيِّ، ونحوَ: (ولاتَيَمَّمُوا) في قراءةِ البزيِّ يجوزُ ثلاثةُ أوجهٍ. أقولُ: فكأنَّهُم قاسُوا العارضَ في الوصلِ على العارضِ في الوقفِ، فأُعْطِيَ له حُكْمُهُ، فالشرطُ أنْ لا يَقِفَ على الكلمةِ الأُولَى، سواءٌ وقفَ على الأخرى أو أوصلَها بما بعدَها. فإنْ قلتَ: إنَّ ما يُفْهَمُ من قولِ الناظمِ (وجائزٌ) أنَّ المدَّ جائزٌ، وكذا قَصْرُه، بحكمِ مفهومِه، أو باعتبارِ أنَّ أحدَ الجائزينِ مدٌّ والآخرَ منهما قصرٌ، فالتوسُّطُ أمرٌ زائدٌ لا يُؤْخَذُ منه، ولا يشيرُ إليه ما يدلُّ عليه، فالجوابُ: أنَّ المُرَادَ بالمدِّ هو الحدُّ الزائدُ على القَصْرِ، وهو أعمُّ مِن أنْ يكونَ طُولًا أو توسطًا، ولهذا نصَّ المصنّفُ على الأَوَّلِ في المدِّ المُتَّصِلِ بقولِه (بالطولِ يُمَدُّ)؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ مطلقًا المدُّ الشاملُ له ولغيرِه، أو نأخذُ مِن عمومِ القصرِ الذي هو نقيضُ المدِّ ما يكونُ قصرًا حقيقيًّا أو إضافيًّا، كما

يُسْتَفَادُ من صنيعِ الشاطبيِّ رحمَهُ اللهُ في قولِه (بطولٍ وقصرٍ وصلُ وَرْشٍ ووقفُه) فإنَّ الإجماعَ على أنَّ مرادَه (بقصرٍ) هو التوسُّطُ، لكن لو قالَ بدلَه (ووسَطٍ) لكانَ صريحًا على المقصودِ.

ثمَّ اعْلَمْ أنَّ ههنا دقيقةً، وهي أنَّ إدخالَ الألفِ بينَ الهمزتينِ على ما هو المُقَدَّرُ عندَ بعضِ القُرَّاءِ وإنْ كانَ حرفَ مدٍّ فليسَ بموجبٍ لزيادةِ الامتدادِ، وإن وقعَ بعدَه سببٌ مِن همزٍ مُحَقَّقٍ أو مُسَهَّلٍ، كروايةِ هشامٍ عن الإمامِ الشاميِّ في نحوِ (أأنتم) بخلافِ إبدالِ الهمزةِ الثانيةِ ألفًا حيثُ يَتَوَلَّدُ منه المدُّ اللازمُ، والفرقُ أنَّ أصلَ هذه الألفِ موجودٌ في بنيةِ الكلمةِ، بخلافِ الأُولَى فإنَّه ليسَ له ثبوتٌ في الرسمِ أصلًا، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ صورةَ الألفِ إنَّما هي للهمزةِ الثانيةِ وأنَّ الأُولَى هي الساقطةُ خلافًا لِمَن خالفَ في هذه القاعدةِ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الألفَ مُرَكَّبٌ مِن فتحتينِ، والواوَ مُرَكَّبٌ مِن ضمَّتَينِ، والياءَ مُرَكَّبٌ مِن كسرتينِ، فإذا أَشْبَعْتَ الفتحةَ يتولَّدُ منها ألفٌ، وإذا أَشْبَعْتَ الضمَّةَ يتولَّدُ منها الواوُ، وإذا أشبعتَ الكسرةَ يتولَّدُ منها الياءُ، كذا ذكرَ الشارحُ اليمنيُّ، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ هذه الحركاتِ هي أصولُ هذه الحروفِ، ومختارُ الشاطبيِّ أنَّ القضيَّةَ مُنْعَكِسَةٌ حيثُ قالَ: وأمَّا هما واوٌ ياءٌ. يؤيدُه ماذكرَه مِن أنَّ الحروفَ ذاتٌ، والحركةَ عَرَضٌ يَحُلُّهَا.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الفرقَ المذكورَ بينَ اللازمِ والواجبِ اصطلاحيٌّ، أمَّا اعتبارُ المعنى اللغويِّ وكذا العرفيِّ فلا فرقَ بينهما، فإنَّه لايجوزُ قصرُ أحدِهما عندَ جميعِ القُرَّاءِ، فلو قُرِيءَ بالقصرِ يكونُ لحنًا جليًّا وخطأً فاحشًا مُخَالِفًا لما ثبتَ عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطرقِ المُتَوَاتِرَةِ، وكذا إذا زادَ في المدِّ الأصليِّ والطبيعيِّ على حدِّه العرفيِّ مِن قدرِ ألفٍ، بأنْ جعلَه قدرَ ألفينِ أو أكثرَ، كما يفعلُه أكثرُ الأئمَّةِ مِن الشافعيَّةِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والحنفيَّةِ في الحرمينِ الشريفينِ في الحرمِ المُحْتَرَمِ، فإنَّه مُحَرَّمٌ قبيحٌ، لاسيَّما وقدْ يَقْتَدِي بهم بعضُ الجهلةِ ويَسْتَحْسِنُ ما صدرَ عنهم من القُرَّاءِ، وأمَّا إذا قصَرَ المُنْفَصِلَ جازَ، لكن ينبغي أنْ لا يقعَ تركيبٌ وتلفيقٌ في قراءتِه، بأنْ يَمُدَّ في موضعٍ ويَقْصُرُ في موضعٍ فإنَّهُ مكروهٌ، وأمَّا إذا كانَ في نَفَسٍ واحدٍ فهو أشدُّ كراهةً.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الزيادةَ على مِقْدَارِ الواردِ في حدِّ المدِّ أيضًا ممنوعٌ، فمذهبُ الجمهورِ أنَّ قَدْرَ المدِّ الأطولِ خمسُ أَلِفَاتٍ وقدرَ المدِّ الطولِ أربعُ أَلِفَاتٍ، وَقَدْرَ المدِّ المُتَوَسِّطِ ثلاثُ (أَلِفَاتٍ) وَقَدْرَ المدِّ فوقَ القصرِ ألفانِ، وَمَذْهَبُ العراقيِّينَ أنَّ قَدْرَ المدِّ الطولِ أربعُ أَلِفَاتٍ، ثمَّ يَنْقُصُ النصفَ في كُلِّ مرتبةٍ حتى ينتهيَ إلى مرتبةِ القصرِ وهي ألفٌ واحدٌ، ومذهبُ الصقليِّ أنَّ المدَّ الطولَ ألفانِ، ثُمَّ يَنْقُصُ في كُلِّ مرتبةٍ ربعَ ألفٍ، لكن الجُعْبُرِيُّ ردَّ المذهبَ الأَوَّلَ في المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ، حيثُ قالَ: ولا تحصيلَ لمن قالَ غايتُهما خمسٌ للخروجِ مِن الحدِّ، واختارَ المذهبَ الثانيَ حيثُ قالَ وهذا أعدلُ وبه قرأتُ. أقولُ: والأَولَى أنْ يكونَ مرادُ الجمهورِ بالخمسِ بِناءً على إدخالِ المدِّ الأصليِّ، ومرادُ غيرِهم بالأربعِ ما عدَاه، فالخلافُ لفظيٌّ لا حقيقيٌّ.

والحاصلُ أنَّهُ لايجوزُ الزيادةُ على مِقْدَارِ خمسِ أَلِفَاتٍ إجماعًا فما يَفْعَلُه بعضُ الأئمَّةِ وأكثرُ المؤذِّنينَ فمِن أقبحِ البدعةِ وأشدِّ الكراهةِ، وأمَّا تقديرُ الهُذَلِيِّ الطُّولَيِ بستِ أَلِفَاتٍ وذلكَ في (كاملِه) لوَرْشٍ فيما رواهُ الحدَّادُ وابنُ نفيسٍ وابنُ سفيانَ وابنُ غلبونَ فنسَبُوه في ذلكَ إلى الوهمِ كما قالَ المصنِّفُ رحمَهُ اللهُ في (نشرِه) واللهُ أعلمُ.

ثمَّ لَمَّا عرَفْتَ أنَّ الهمزةَ والسكونَ هو السببُ لزيادةِ المدِّ فلا وجهَ لَمَن مدَّ (معَايِشَ) و (داودَ)؛ إذ ليسَ بعدَ ألفِهما إلا الياءُ والواوُ المُتَحَرِّكَانِ، وهما ليسا من أسبابِ المدِّ، وأمَّا ما ذكرَه خالدٌ مِن أنَّ أقسامَ المدِّ أربعةَ عشرَ وكذا عدَّ غيرُه تسعةً وعشرين فكُلُّها مُنْدَرِجَةٌ فيما ذُكِرَ إجمالًا، وإنَّما اخْتُلِفَ باختلافِ الأسماءِ، فكُلُّ الصيدِ في جوفِ الفرَا، كما وردَ عن سيِّدِ الوَرَى. هذا وقد أطلقَ الشاطبيُّ في فروشِ المدِّ , وأرادَ به حرفَه كقولِه: و (في حاذرونَ المَدُّ) واستعملَ القصرَ فيه أيضًا , وأرادَ به حذفَه كقولِه: المدُّ , وأرادَ به حرفَه كقولِه: (وفي لابثينَ القصرُ) ثمَّ اعلمْ أنَّ الشارحَ المصريَّ ذكرَ أنَّ الساكنَ العارضَ بقسميه للقُرَّاءِ فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الأَوَّلُ الإشباعُ، كاللازمِ، لاجتماعِ الساكنينِ اعتدادًا بالعارضِ، وهو اختيارُ الشاطبيِّ لجميعِ القُرَّاءِ، فهذا قد يُتَوَهَّمُ منه أنَّ مِن طريقِ الشاطبيَّةِ ليسَ لكُلِّ القُرَّاءِ إلا المدُّ، وليسَ كذلكَ لقولِه: في الشاطبيَّةِ (وعن كُلِّهم بالمدِّ ما قيلَ ساكنٌ) أي: من السكونِ اللازميِّ لِمُقَابَلَتِه بقولِه: (وعندَ سكونِ الوقفِ وجهانِ أصلًا) معَ ما فيه مِن الإشارةِ إلى أنَّ الوجهينِ أصلانِ، وهما المدُّ والقصرُ، وجهٌ فرعٌ يتفرَّعُ عليهما مِن عدمِ اعتبارِهما، هو التوسُّطُ فيما بينَهما، ليُعَدَّ الأمرُ بالحطِّ عن درجةِ الأُولَى، وبالرفعِ في درجةِ الأُخْرَى.

بابٌ في أسبابِ المدِّ المَعْنويِّ:

ثمَّ اعلمْ أنَّ أسبابَ المدِّ منها لفظيٌّ كما تقدَّمَ، ومنها مَعْنويٌّ، وهو قصدُ المبالغةِ في النفيِ، وهو سببٌ قويٌّ مقصودٌ عندَ العربِ، وإن كان أضعفَ من السببِ اللفظيِّ عندَ القُرَّاءِ، ومنه مدُّ التعظيمِ في نحوِ لا إلهَ إلا اللهُ، ولا إلهَ إلا أنتَ، وهو قد وردَ عن أصحابِ القصرِ في المُنْفَصِلِ لهذا المعنى، كما نصَّ على ذلك أبو مَعْشَرٍ الطبريُّ وأبو القاسمِ الهُذَلِيُّ وابنُ مِهْرانَ، وغيرُهم، ويقالُ له أيضًا: مدُّ المبالغةِ، قالَ ابنُ مِهْرانَ: وإنَّما سُمِّيَ بمدِّ المبالغةِ؛ لأنَّه طلبٌ للمبالغةِ في نفيِ إلهيَّةِ سوى اللهِ سبحانَه وتعالى، قالَ: وهذا مذهبٌ مَعْروفٌ عندَ العربِ؛ لأنَّها تُمَدُّ عندَ الدعاءِ وعندَ الاستغاثةِ، وقد استحبَّ العلماءُ المحقِّقونَ مدَّ الصوتِ بلا إلهَ إلا اللهُ إشعارًا بما ذكرْنَاه ومِمَّا يدلُّ على ذلكَ ما رُوِيَ في الحديثِ عن ابنِ عمرَ مرفوعًا إلى النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ قالَ لا إلهَ إلا اللهُ ومدَّ بها صوتَه أَسْكَنَهُ اللهُ تعالى دارَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الجلالِ سَمَّى بها نفسَه فقالَ: ذو الجلالِ والإكرامِ، ورزَقَهُ النظرَ إلى وجهِهِ) وفي الحديثِ عن أنسٍ: (مَن قالَ لا إلهَ إلا اللهُ ومدَّها هدِمَتْ له أربعةَ آلافِ ذنبٍ) قالَ الناظمُ في النشرِ: وكلا الحديثينِ ضعيفانِ إلا أنَّهُ يُعْمَلُ بهما في فضائلِ الأعمالِ. أقولُ: وعلى تقديرِ صحَّتِه وجوازِ العملِ بروايتِه ليسَ فيه إلا تقويةٌ لِمَذْهَبِ القائلِ بمدِّ المنفصلِ، ولا يلزمُ منه أنْ يكونَ مدُّه وجهًا لمن يُجَوِّزُ قَصْرَ المُنْفَصِلِ؛ ولهذا ما عَرَّجَ عليه الشاطبيُّ وجمهورُ القُرَّاءِ، وإنَّما هو من طريقِ المصنِّفِ، وكذا ما جاءَ مِن مدِّ

المبالغةِ للنفيِ في نحوِ (لاريبَ) التي للتبرئةِ عن حمزةَ فإنَّه لا يصحُّ من طريقِ الشاطبيّةِ وعامَّةِ أهلِ القِراءةِ، بل هي روايةٌ شاذَّةٌ عندَ أهلِ الدرايةِ.

(وبعدَ تَجويدِكَ للحروفِ) بالإشباعِ أي: وبعدَ مَعْرفةِ تحسينِكَ للحروفِ مفردةً ومركبةً، موصولةً وموقوفةً.

بابُ الوقوفِ:

وتعميمُنا أَوْلَى مِن تخصيصِ المصريِّ لها بحروفِ الهجاءِ, واعْتِرَاضُه على ابنِ المصنِّفِ في تفسيرِه إياها بالكلماتِ، فإنَّه عُدُولٌ عن الظاهرِ (لابدَّ مِن مَعْرفةِ الوقوفِ) أي: لابدَّ لكَ مِن مَعْرفةِ أماكنِ الوقوفِ (والابْتِداءِ وهي تُقْسَمُ إلى) بحذفِ همزةِ أل وكسرِ لامِه للالتقاءِ وبسكونِ هاءٍ (وهي) الراجعةُ إلى الوقوفِ و (تُقْسَمُ) بصيغةِ المجهولِ مُخَفَّفًا، وفي نسخةٍ: ضُبِطَ بكسرِ هاءٍ و (هي) وسكونُ يائِها و (تُقَسَّمُ) بتشديدِ سينِها والظاهرُ أنَّهُ غيرُ موزونٍ إلا بقصرِ الابتداءِ (تامٌّ وكافٌ حسنٌ تَفَضُّلًا) بضمِّ الضادِ، تمييزٌ كما اختارَه الروميُّ، وبفتحِها جملةٌ مستأنفةٌ، كما أشارَ إليه ابنُ المصنِّفِ بقولِه: أي: تبيَّنَ تقسيمُ الوقوفِ، فَأَلِفُه للإطلاقِ وخُفِّفَتْ ميمُ تامٍّ ضرورةً، وفي نسخةٍ: (وهي تُقَسَّمُ إذنْ ثلاثةً؛ تامٌّ وكافٍ وحسنٌ) فمعنى إذنْ أي: حينئذٍ فهو ظرفٌ (لتُقْسَمُ) كما صرَّحَ به الروميُّ، وقالَ الشيخُ زكريَّا وتبِعَه المصريُّ: زائدةٌ، وفيه أنَّ إذا الزائدةَ لا تكونُ مُنَوَّنَةً، ونَصَبَ ثلاثةً على المفعوليَّةِ من (تُقْسَمُ) وحذفُ (إلى) لدلالةِ الحالِ عليها، وقولُه (تامٌّ مُخَفَّفٌ، خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ هو (هي) و (كافٍ) بكسرِ الفاءِ مُنَوَّنٌ وهو مرفوعٌ لكن علامةُ رفعِه مُقَدَّرَةٌ كإعرابِ قاضٍ مرفوعًا، و (حسنٌ) بالسكونِ وقفًا، وهذه النسخةُ هي أصلُ الشيخِ زكريَّا وخالدٍ الأزهريِّ قالَ ابنُ المصنِّفِ: الوقوفُ جمعُ وقفٍ وجمعُها باعتبارِ تَنَوُّعِها، يعني في مَحَلٍّ واحدٍ من الإسكانِ والرَّوْمِ والإشمامِ، ووحدَ الابتداءَ؛ لأنَّه غيرُ مُتَنَوِّعٍ، أي: كذلك، والأظهرُ أنَّ الوقوفَ مَصْدَرٌ، كالابتداءِ، ففي القاموسِ: وَقَفَ يَقِفُ وُقُوفًا دامَ قائمًا، والمَوْقِفُ مَحَلُّ الوقوفِ، ولا يَبْعُدُ أنْ يُقَدَّرَ مضافًا فيقالُ: مَعْرفةُ مواضعِ الوقوفِ ومَحَالِّ الابتداءِ، فالمعنى مَعْرفةُ المواقفِ والمبادي، أو يرادُ بهما المعنى المصدريُّ أي: مَعْرفةُ كيفيَّةِ الوقوفِ والابتداءِ، ثمَّ قالَ ابنُ المصنِّفِ: والوقفُ عن الشيءِ تركُ الإتيانِ به، ولهذا سُمِّيَ في الاصطلاحِ وقفًا؛ لأنَّه وقفٌ عن الحركةِ أي: تَرْكُها، وفيه: أنَّ هذا الحدَّ غيرُ جامعٍ؛ لأنَّه لم يَشْمَلِ الكلمةَ التي يكونُ آخرُها ساكنًا مِن أصلِها كـ (لم يلدْ) وإنْ في ونحوِها، فالأَوْلَى أنْ يقالَ: لأنَّه وقَفَ على الكلمةِ ولم يتَعَدَّهَا (وهي لما تمَّ فإنْ لم يوجدْ) بالإشباعِ (تَعَلَّقَ أو كانَ معنى فابتدَى) أي: وهذه المواقفُ المذكورةُ إنَّما تكونُ لما تمَّ مَعْناه لا لما كَمُلَ مبناهُ.

والحاصلُ: أنَّ هذه الوقوفَ للفظٍ تمَّ الكَلَامُ عليه من حصولِ رُكْنَي الجملةِ من المسندِ والمسندِ إليه، ثمَّ يُقَسِّمُ ذلكَ التمامَ إلى ما فصَّلَه في مقامِ المرامِ بقولِه: (فإنْ لم يوجدْ) لما تمَّ مِن الكَلَامِ تَعَلُّقٌ بما بعدَه لامبنىً ولا معنىً، أو يوجدُ له تَعَلُّقٌ به معنىً لا مبنىً، فابْتَدِئْ أنتَ بما بعدَه في القسمينِ المذكورينِ، إذا وقَفْتَ على ما قبلَه في الصنفينِ المسطورينِ، فقولُه: (ابْتَدِئْ) عطْفٌ على مقدَّرٍ، أي: قفْ حينئذٍ على ما تمَّ فابْتَدِئْ بما بعدَه، قالَ الروميُّ: هو أَمْرٌ حَذَفَ

الهمزةَ مِن آخرِه (أشبعَ الدالَ للوزنِ، وفيه أنَّهُ لا وجهَ لحذفِها مجانًا، فالصوابُ أنَّهُ إبدالُ الهمزةِ الساكنةِ ياءً على قاعدةِ حمزةَ وهشامٍ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقفًا فينبغي أنْ يكتبَ بالياءِ بعدَ الدالِ ليكونَ دالًّا على الإعلالِ.

(فالتامُّ فالكافي ولفظًا فامْنَعَنْ إلا رؤوسَ الآيِ جُوِّزَ فالحَسَنُ)

الفاءُ الأُولَى للتفصيلِ أو للتفريعِ، وما بعدَها للترتيبِ في التنويعِ، وفيه لَفٌّ ونشرٌ مُرَتَّبٌ في الصنيعِ، وتقديرُ الكَلَامِ: وقلَّ أمَّا الوقفُ على الأَوَّلِ منهما فالتامُّ، سُمِّيَ به لتمامِ المبنى، وانقطاعِ ما بعدَه عنه في المعنى، وأمَّا الوقفُ على الثاني فالكافي، وسُمِّي به للاكتفاءِ في الوقفِ عليه والابتداءِ بما بعدَه كالتَّامِّ، و (لفظًا) عطفٌ على معنى في البيتِ السابقِ أي: وإن كانَ فيه تَعَلُّقٌ بما بعدَه لفظًا ومعنى؛ لأنَّه يلزمُ من اللفظِ تَعَلُّقُ المعنى بخلافِ عكسِ المبنى كما سيأتي في تحقيقِ التَّعَلُّقِ وقولُه: (فَامْنَعَنْ) بالنونِ الساكنةِ المُخَفَّفَةِ، دخَلَتْ على الأمرِ للتأكيدِ، والفاءِ لأنَّه جوابٌ للشرطِ المُقَدَّرِ، والمعنى فامْنَعِ الابتداءَ حينئذٍ بما بعدَه، بل ابْتَدِئْ بما قبلَه، إلا رؤوسَ الآيِ التي فيها التَّعَلُّقُ اللفظيُّ يجوزُ الابتداءُ بما بعدَها؛ لوردِ الحديثِ بالوقوفِ على (العالمينَ) والابتداءُ (بالرحمنِ)؛ ولأنَّ رؤوسَ الآيِ بمنزلةِ فواصلِ السجعِ في النثرِ، وفي مرتبةِ القوافي في الشعرِ، من حيثُ إنَّها محَالُّ التوقفِ، وقولُه (فالحسنُ) بالفاءِ، بناءً على أنَّهُ جوابُ إنْ المُقَدَّرَةِ، أي: إنْ كانَ التَّعَلُّقُ لفظًا فوقفُه الحسنُ، أو فاسمُ وقفِه الحسنُ، فإذا عرَفْتَ ذلكَ فاعلمْ أنَّ الوقفَ على ما فيه التَّعَلُّقُ اللفظيُّ مطلقًا سُمِّيَ بالحسنِ لحُسْنِ الوقفِ عليه، وإن كانَ تفصيلٌ في الابتداءِ بما بعدَه، فقولُه (الحمدُ) مثلًا لفظٌ غيرُ تامٍّ، فلا يدخلُ تحتَ أنواعِ الوقوفِ المُسْتَحْسَنَةِ، وأمَّا (الحمدُ للهِ) فوقفُه الحَسَنُ، لكن لا يَحْسُنُ الابتداءُ بما بعدَه، فلابدَّ من أنْ يعيدَ ما قبلَه كُلَّه أو بعضَه، وأمَّا (ربِّ العالمينَ) فوقفُه حسنٌ أيضًا لكن يَحْسُنُ الابتداءُ بما بعدَه لكونِه من رؤوسِ الآيِ، على خلافٍ في أنَّ الوقفَ على مثلِه أَوْلَى، أو وصلَه بما بعدَه من أصلِه أعلى، وسيجيءُ تحقيقُه، وكذا الكَلَامُ على (الرحيمِ)، وأمَّا الوقفُ على (مالكِ يومِ الدينِ) فكافٍ، وكذا على (نستعينُ) فلا خلافَ في أنَّ الوقفَ عليهما هو الأَوْلَى، قالَ ابنُ المصنِّفِ: والوقفُ التامُّ عندَ تمامِ القصصِ، وأكثرُ ما يكونُ موجودًا في الفواصلِ ورؤوسِ الآيِ، كقولِه تعالى: (وأولئكَ هم المُفْلِحونَ)، زادَ الشيخُ زكريَّا (وإيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وفيه بحثٌ، واللهُ هو المُعِينُ، وقد يوجدُ قبلَ انقضاءِ الفاصلةِ، كقولِه تعالى: {وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً} قالَ ابنُ المصنِّفِ: وهذا التامُّ؛ لأنَّه انقضاءُ كَلَامِ بِلْقِيسَ، وهو ليسَ رأسَ آيةٍ ا. هـ يعني قولَه تعالى: {وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} ابتداءُ كَلَامٍ من اللهِ شهادةٌ على ماذَكَرْتُه، وفيه أنَّ له تَعَلُّقًا مَعْنويًّا فلا يكونُ وقفُه تامًّا، بلْ وَقْفُه كافيًا، وقالَ بعضُ المُفَسِّرِينَ: إنَّ قولَه: {وكذلكَ يَفْعَلُونَ} أيضًا من كَلَامِها تأكيدًا لما قبلَها، فالوقفُ على (أَذِلَّةً) كافٍ وعلى (يفعلونَ) تامٌّ، وقد يقالُ: إنَّه كافٍ أيضًا؛ لأنَّ ما بعدَه من جملةِ مقولِها فله تَعَلُّقٌ مَعْنويٌّ بما قبلَه، ثمَّ قالَ: وقد يوجدُ بعدَ انقضاءِ الفاصلةِ بكلمةٍ، كقولِه تعالى: {وإنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عليهم مُصْبِحِينَ وبالليلِ} لأنَّه مَعْطُوفٌ على المعنى، أي: بالصبحِ وبالليلِ، يعني فيهما، وفيه البحثُ السابقُ؛ إذ من جملةِ التعليقِ المَعْنويِّ قولُه: (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) فهو وقفٌ تامٌّ وما قبلَه كافٍ، ثمَّ قالَ: وأمَّا التعليقُ من جهةِ المعنى دونَ اللفظِ فنحوَ قولِه: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} والابتداءُ بما بعدَ ذلكَ في الآيةِ كُلِّها، وفيه أنَّ الظاهرَ أنَّ ما بينَ المَعْطوفِ والمَعْطوفِ عليه تَعَلُّقٌ لفظيٌّ، فهو من قبيلِ الوقفِ الحسنِ، ثمَّ قالَ: وكذلكَ القطعُ على الفواصلِ في سورةِ الجنِّ، والمُدَّثِّرِ، والتكويرِ، والانفطارِ

، والانشقاقِ، وما أَشْبَهَهُنَّ، وفيه أنَّ رؤوسَ آيِ هذه السورِ المُخْتَلِفَةِ الصورِ، فبعضُها تامٌّ، وبعضُها كافٍ، وبعضُها حسنٌ، عندَ مَن له إلمامٌ بالمباني العربيَّةِ، والمَعَاني التفسيريَّةِ، خصوصًا في فواصلِ سورةِ الجنِّ، فإنَّ أربابَ الوقوفِ جعَلُوا الخلافَ في جوازِ وقفِها بناءً على كسرِ الهمزةِ بعدَ الواوِ فيها، وتعيينِ الوصلِ على فتحِها، ثمَّ قالَ: وكذلكَ مثلَ الوقفِ على {لاريبَ فيه}، وفيه أنَّ وقوعَ اختلافِ أربابِ الوقوفِ يُنافيه، فبعضُهم وقَفَ على (لاريبَ بناءً على أنَّ خبرَ (لا) محذوفٌ، لحذفِه كثيرًا بلا شَكٍّ، وأنَّ قولَه (فيه) خبرٌ مُقَدَّمٌ لقولِه (هدًى للمُتَّقِينَ)، أي: هدايةً وباعثُه عنايةً للمؤمنينَ، وبعضُهم وقفَ على (فيه) بناءً على أنَّهُ خبرُ (لا) وأنَّ (هدى) خبرُ مبتدأٍ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

محذوفٍ، تقديرُه: هو هدًى، بمعنى هادٍ أو ذو هدايةٍ، وسُمِّيَ بالمصدرِ للمبالغةِ ومثلَ هذا التركيبِ يُسَمَّى عندَ أربابِ الوقوفِ مُعَانَقَةً أو مُراقبةً، بمعنى: أنَّهُ إذا وقفَ على الأَوَّلِ يصلُ في الثاني، وبالعكسِ، فلا يجوزُ وقفُهما ولا وصلُهما، وأمثالُ ذلكَ في القرآنِ مواضعُ جمعَها بعضُهم.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الوقفَ على رؤوسِ الآيِ سُنَّةٌ، لما ذكرَه ابنُ المصنِّفِ بروايتِه على أبيه بسندِه المُتَّصِلِ إلى أمِّ سلمةَ رضي اللهُ تعالى عنها: (كانَ إذا قرأَ قطَّعَ آيةً آيةً يقولُ بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ ثمَّ يقفُ ثمَّ يقولُ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ ثمَّ يقفُ ثمَّ يقولُ: الرحمنِ الرحيمِ ثمَّ يقفُ) قالَ: ولهذا الحديثِ طرقٌ كثيرةٌ وهو أصلٌ في هذا البابِ.

أقول: فظاهرُ هذا الحديثِ أنَّ رؤوسَ الآيِ يُسْتَحَبُّ الوقوفُ عليها سواءٌ وُجِدَ تَعَلُّقٌ لفظيٌّ أمْ لا، وهو الذي اختارَه البيهقيُّ، وقالَ أبو عمرٍو: وهو أحبُّ إليَّ، لكنَّهُ خلافُ ماذهبَ إليه أربابُ الوقوفِ كالسجاوندي وصاحبِ الخلاصةِ وغيرِهما مِن أنَّ رؤوسَ الآيِ وغيرَها في حكمٍ واحدٍ، من جهةِ تَعَلُّقِ ما بعدَه بما قبلَه وعدمِ تَعَلُّقِهِ، ولذا جعلُوا رمزَ (لا) ونحوَه فوقَ الفواصلِ، كما كتبُوها فوقَ غيرِها، معَ اتِّفاقِهِم على جوازِ الابتداءِ بعدَ رؤوسِ الآيِ، بخلافِ ما سِواها ممَّا لا يكونُ علامةَ الوقوفِ فوقَها، وحمَلُوا الحديثَ الواردَ على بيانِ الجوازِ، وعلى تعليمِ الفواصلِ، فإنَّه مِن بابِ التوقيفِ لعدمِ اطِّلاعِ غيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليها، بلْ فَرَّقُوا في رؤوسِ الآيِ بحسبِ اختلافِ القُرَّاءِ المُقْتَضِي لاختلافِ الإعرابِ المُوجِبِ للتَّعَلُّقِ وعدمِهِ، فَوَقَفُوا في سورةِ إبراهيمَ على قولِه تعالى: {العزيزُ الحميدُ} إذ قرأُوا لنافعٍ والشاميِّ برفعِ ما بعدَه، ووصلُوا على قراءةِ غيرِهما بجرِّه، وأمثالُ ذلكَ كثيرٌ في القرآنِ يَعْرِفُها أربابُ الوقوفِ من الأعيانِ، وقد اعتنى قرَّاءُ العجمِ بهذا الشأنِ، وأَهْمَلَ أمرَه قرَّاءُ العربِ في هذا الزمانِ، حتَّى ذكرَ مولانا نورُ الدينِ عبدُ الرحمنِ الجاميُّ قُدِّسَ سِرُّهُ الساميُّ بطريقِ اللطافةِ أنَّ قُرَّاءَ مصرَ والشامِ تركُوا مراعاةَ وقوفِ الكَلَامِ، فكأنَّ قضاتَهم لَمَّا ضَيَّقُوا أوقافَ كُلِّ مكانٍ رفعُوا أيضًا وقوفَ القرآنِ.

هذا والتَّعَلُّقُ اللفظيُّ هو أنْ يكونَ ما بعدَه مُتَعَلِّقًا بما قبلَه من جهةِ الإعرابِ، كأنْ يكونَ صفةً أو مَعْطُوفًا لكن بشرطِ أنْ يكونَ ما قبلَه كَلَامًا تامًّا، وأمَّا التَّعَلُّقُ المَعْنويُّ فهو أنْ يكونَ تَعَلُّقُهُ من جهةِ المعنى فقطْ دونَ شيءٍ من تَعَلُّقَاتِ الإعرابِ، كالإخبارِ عن حالِ المؤمنينَ في أَوَّلِ سورةِ البقرةِ مثلًا فإنَّه لا يتمُّ إلَّا إلى قولِه: {الْمُفْلِحُونَ} ثمَّ أحوالُ الكافرينَ يتمُّ عندَ قولِه تعالى: {وَلَهُم عذابٌ عظيمٌ} ثمَّ تمامُ أحوالِ المنافقينَ عندَ قولِه: (إنَّ اللهَ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ) حيثُ لم يَبْقَ لما بعدَه تَعَلُّقٌ بما قبلَه لا لفظًا ولا معنىً، وقد اعْتَنَى أبو عمرٍو الدانيُّ برسالةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مُسْتَوْعِبَةٍ لأَنْواعِ الوقفِ من التامِّ والكافي والحسنِ في جميعِ السورِ.

وأمَّا قولُ الأزهريِّ: والمختارُ أنَّ التامَّ والكافيَ حسنٌ، والحسنَ جائزٌ، وكذا حكمُ الابتداءِ. فخُرُوجٌ عن اصطلاحِ القُرَّاءِ وتحقيقِ العلماءِ، ومبنيٌّ على عدمِ التمييزِ بينَ مراتبِ الوقوفِ والابتداءِ. (وغيرُ ماتمَّ قبيحٌ وله يُوقَفُ مُضطرًّا ويُبْدَا قبلَهُ)

يُبْدَأُ بصيغةِ المجهولِ، وسُكِّنَ همزتُه ضرورةً، ثمَّ أُبْدِلَ ألفًا، وقالَ اليمنيُّ: الهمزةُ في يبدأُ ساكنةٌ على نيَّةِ الوقفِ، كما في روايةِ قُنْبلٍ * (بسبأٍ) وضَبَطَ الروميُّ: بصيغةِ الفاعلِ، حيثُ قالَ: ويَبْدَأُ القارئُ، لكنَّهُ خلافُ الظاهرِ، للاحتياجِ إلى القولِ بحذفِ الفاعلِ ولو بقرينةِ المقامِ، معَ ما يَفُوتُه مِن المناسبةِ بينَ (يبدأُ) و (يوقفُ) على ما فيه من نظامِ المرامِ، وفي أصلِ زكريَّا (الوقفُ مضطرًّا) بفتحِ همزةِ أل للابتداءِ، وقالَ التقديرُ: للقارئِ الوقفُ على ذلكَ، وفي نسخةٍ (يُوقَفُ) أي ولأجلِ قُبْحِ الوقفِ على ذلكَ يُوقَفُ عليه مُضْطرًّا إلخ، وأنتَ تعلمُ أنَّ نسخةَ المضارعِ أحسنُ مِن المصدرِ، وهو كذلكَ في النسخِ باعتبارِ الأكثرِ، ومعنى البيتِ مُجْمَلًا أنَّ غيرَ ما تمَّ مِن الكَلَامِ قبيحٌ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الوقفِ عليه عندَ القُرَّاءِ الفِخَامِ، حالَ الاختيارِ، دونَ وقفِ الاختيارِ، أو الانتظارِ، أو الاضطرارِ، فالمرادُ بالاضطرارِ أعمُّ مِن الحقيقيِّ والحكميِّ في الاعتبارِ، وقولُه (مضطرًّا) حالٌ مِن الواقفِ بِناءً على نسخةِ (الوقفِ) ومِن الوقفِ على نسخةِ (يُوقَفُ) ولا يبعُدُ أنْ يُجْعَلَ المضطرُّ مصدرًا للعِلَّةِ، والأظهرُ أنَّهُ صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: يُوقَفُ وقفًا مضطرًّا لِعِيٍّ وحصرٍ وغيرِهما، لكنْ حينئذٍ يُبْدَأُ بما قبلَ موضعِ الوقفِ، من الكلمةِ التي وقفَ عليها، وبيانُ تفصيلِه بحسبِ تمثيلِه: أنَّ الوقفَ على (الحمدِ) قبيحٌ وكذا على (بسمِ) كما صرَّحَ به ابنُ المصنِّفِ، وأمَّا ما سبقَ مِن المصريِّ أنَّ الوقفَ على (بسمِ اللهِ) قبيحٌ وعلى (الرحمنِ) كذلكَ وعلى (الرحيمِ) تامٌّ، فخطأٌ قبيحٌ منه، فإنَّ الوقفَ على كُلٍّ مِن الجلالةِ والرحمنِ حسنٌ؛ لأنَّه معَ مُتَعَلَّقِه مِن الفعلِ أو الاسمِ المُقَدَّرِ كَلَامٌ تامٌّ، كما وردَ في أحاديثِه عليه السلامُ مِن الاكتفاءِ على بسمِ اللهِ في ابتداءِ الطعامِ ونحوِه من المواضعِ الكرامِ، وإنَّما يَقْبُحُ الوقفُ على (بسمِ)؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ لأيِّ شيءٍ أَضَفْتَهُ، وكذا الوقفُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه، والصفةِ دونَ الموصوفِ، والرافعِ دونَ المرفوعِ، والناصبِ دونَ المنصوبِ والمنصوبِ دونَ الناصبِ، ولا على المَعْطوفِ دونَ ما عَطَفْتَه عليه ولا على إنَّ وأخواتِها دونَ اسمِها، ولا على اسمِها دونَ خبرِها، وعلى كانَ وأخواتِها دونَ اسمِها، ولا على اسمِها دونَ خبرِها، وعلى ظننتُ وأخواتِها دونَ منصوباتِها، ولا على صاحبِ الحالِ دونَها، ولا على المُسْتَثْنَى منه دونَ الاستثناءِ، ولا على المُفَسِّرِ دونَ المُفَسَّرِ، ولا على الذي، وما، ومَن، دونَ صلاتِهِنَّ، ولا على صلاتِهِنَّ دونَ مَعْمُولاتِهِنَّ، ولا على الفعلِ دونَ مصدرٍ، ولا على مصدرٍ دونَ آلتِه، ولا على حروفِ الاستفهامِ دونَ ما اسْتُفْهِمَ بها عنه، ولا على حروفِ الشرطِ دونَ المشروطِ، ولا على المشروطِ دونَ الجزاءِ، ولا على الأمرِ دونَ جوابِه، إلا أنْ يكونَ القارئُ مضطرًّا فإنَّهُ يجوزُ له الوقفُ حالَ اضطرارِه، كانقطاعِ نَفَسٍ ونحوِه، لكن إذا وقفَ يبتدئُ من الكلمةِ التي وقفَ عليها، يعني: إذا حسُنَ الابتداءُ بها، كذا ذكرَه المصنِّفُ، ولعلَّه مبنيٌّ على أنَّ التمامَ عندَه ما يَحْسُنُ السكوتُ عليه من الكَلَامِ، وأمَّا على الظاهرِ المُتَبَادِرِ من كَلَامِ الناظمِ وتقسيمِه إلى أنواعِ التَّعَلُّقِ فمعنى التمامِ استيفاءُ الكَلَامِ للمُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، ثمَّ يُرَدُّ على ابنِ المصنِّفِ في إطلاقِ أمثلتِه إذا وقعَ شيءٌ منها في رؤوسِ الآيِ، فإنَّه ليسَ الوقفُ عليها بقبيحٍ إجماعًا، وإنَّما اختلفُوا في الوجهِ الأوَّلِ، وكذا يُرَدُّ على قولِه: ولا على المَعْطوفِ دونَ ما عطَفْتَه عليه، ما سبقَ منه أنَّ الوقفَ على قولِه: {حُرِّمَتْ عليكُم أُمَّهَاتُكُم} هو الكافي، ويمكنُ دفعُه بأنَّهُ أرادَ عطفَ المفردِ، كقولِه: {واللهُ ورسولُه} وكذا يُرَدُّ على قولِه: وعلى الموصوفِ دونَ الصفةِ، ما تقدَّمَ من حُسْنِ الوقفِ على (بسمِ اللهِ) وكذا في (الحمدِ للهِ).

ثمَّ قالَ: واعلمْ أنَّ مِن الوقفِ القبيحِ الوقفَ على (غيرِ) مِن {غيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم} وعلى (إلهٍ) من {إلهِ الناسِ} كما يفعلُه جهلةُ القُرَّاءِ، ويَسْتَدِلُّونَ برقمِ السجاوندي على ما قبلَ هذه الكلماتِ: لا، أي لا وقفَ، فليتَ شعري هل نهاكَ عن الوقفِ على رأسِ الآيةِ الذي هو سُنَّةٌ وأمرَكَ بالوقفِ على المضافِ دونَ ما أُضِيفَ له مِن (غيرِ) و (إلهٍ) يعني: وتُخَالِفُ السُّنَّةَ وأئمةَ الوقوفِ في القراءةِ فتَقِفُ تارةً بعدَ تمامِ الآيِ وتارةً قبلَها لكونِ كتابةِ (لا) على رؤوسِ الآيِ، وأمَّا ما نَقَلَ بعضُهم مِن الروايةِ عن بعضِ مَن ليسَ له الدِّرايةُ أنَّ الوقفَ على (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم) غيرُ جائزٍ بل حرامٌ وكُفْرٌ وأَمْثَالُ ذلكَ فهذا نقلٌ باطلٌ ليسَ فيه وجهٌ طائلٌ، وكذا ما ذَكَرَه بعضُهم مِن أنَّ الوقفَ على: {والسَّمَاءِ ذاتِ الرجعِ} مُبْطِلٌ للصلاةِ وكُفْرٌ في خارجِها تَعَمُّدًا فَمِن أقبحِ الرواياتِ؛ لأنَّه مُخَالِفٌ لإجماعِ أربابِ القِرَاءاتِ وقواعدِهم المأْخُوذَةِ مِن الأصولِ العربيَّةِ، لا سيَّما وقد وَرَدَتْ الأحاديثُ النبويَّةُ بخصوصِ رؤوسِ الآيِ القرآنيَّةِ، ثمَّ قالَ: وأقبحُ مِن هذا الوقفُ على قولِه: {لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قالُوا} {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالُوا} {وَقَالَتِ الْيَهُودُ} {وَقَالَتِ النَّصَارَى} {فَاعْبُدُونِ} و {قالُوا} و {مِن إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ} {وهم مُهْتَدُونَ} {ومالي} {ومَن يَقُلْ مِنْهُمْ} {مِن الخاسرينَ} {فَبَعَثَ} {إلا أنْ قالُوا أَبَعَثَ} والابتداءُ بقولِه تعالى: {إِنَّ اللهَ فقيرٌ} و {إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابنُ مَرْيَمَ} و {يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ} و {المَسِيحُ ابنُ اللهِ} و {وَلَدَ اللهُ} و {لا أَعْبُدُ الذي فَطَرَنِي} و {إني

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إلهٌ مِن دونِه} و {اللهُ غُرَابًا} و {اللهُ بَشَرًا} لأنَّ المعنى يَخْتَلُّ بلْ يَسْتَحِيلُ بفصلِ ذلكَ عمَّا قَبْلَهُ.

قُلْتُ أمَّا الابتداءُ في المثالينِ الآخرينِ فإنَّه يَشْتَبِهُ على العوامِّ حيثُ لا يُمَيِّزُونَ بينَ المنصوبِ والمرفوعِ في حكمِ الكَلَامِ ونظامِ المرامِ، وأمَّا في سائرِ الأمثلةِ فالوقفُ ليسَ بقبيحٍ فضلًا عن أنْ يكونَ أقبحَ، وإنَّما القبيحُ في غايةِ القبحِ هو الابتداءُ بما بعدُ، لما يتفرَّعُ على الابتداءِ مِن توهُّمِ الإنشاءِ، وسيأتي تحقيقُ أساسِ ذلكَ البناءِ، ومِن هذا القبيلِ الوقفُ على نحوِ: {قلْ يا أيُّهَا الكافرونَ لا} والابتداءُ بقولِه {أَعْبُدُ ما تَعبُدُونَ} ثمَّ قالَ: ومِثْلُه في القبحِ الوقفُ على قولِه: {فَبُهِتَ الذي كَفَرَ واللهُ} و {الذينَ لا يؤمنونُ بالآخرةِ مَثَلُ السَّوْءِ وللهِ} {إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي} {إنَّ اللهَ لا يَهْدِي} و {لا يَبْعَثُ اللهُ}، وَشِبْهِهِ؛ لأنَّ المعنى يفسُدُ بفصلِ ذلكَ عمَّا بَعْدَه.

أقولُ: وإنَّما قالَ: ومثلَه، وفُصِلَ عمَّا قَبْلَه؛ لأنَّ الوقفَ على هذه المواضعِ قبيحٌ جدًّا لمَا يَتَرَتَّبُ عليه مِن قُبْحِ العطفِ، أو تركِ المفعولِ، وأمَّا الابتداءُ بِما بعدَه فليسَ بقبيحٍ، بخلافِ الأمثلةِ التي قبلَه، فقولُه: ومن انقطعَ نَفَسُه على ذلكَ وجبَ عليه أنْ يرجعَ إلى ما قبلَه ويصلَ الكَلَامَ بعضَه ببعضٍ فإن لم يَفْعَلْ أَثِمَ، إنَّما يستقيمُ في الأمثلةِ الأُولَى، وأمَّا في الأمثلةِ الثانيةِ فينبغي أنْ يعودَ فالعودُ أحمدُ، ثمَّ قالَ: وكانَ ذلكَ أي الابتداءُ في القسمِ الأَوَّلِ والوقفُ في الثاني من الخطأِ العظيمِ الذي لو تَعَمَّدَهُ مُتَعَمِّدٌ لَخَرَجَ بذلكَ عن دينِ الاسلامِ؛ لكونِ اعتقادِ ذلك افتراءً على

اللهِ عزَّ وجلَّ وجهلًا به سبحانَه. وأقولُ: وأمَّا قولُ (قاضيخانَ) مِن علمائِنا الحنفيَّةِ في فتاواه: وإنْ غَيَّرَ المعنى تغيُّرًا فاحشًا بأنْ قرأَ: {إنَّما يَخْشَى اللهَ مِن عِبادِه العلماءُ} برفعِ الهاءِ ونصبِ العلماءِ، وقرأَ: {إنَّ اللهَ بريءٌ مِن المشركينَ ورسولُه} بكسرِ لامِ الرسولِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ مِمَّا لو تَعَمَّدَهُ به يُكَفَّرُ، وإذا قرأَ خطأً فَسَدَتْ صلاتُه في قولِ المُتَقَدِّمِينَ فَسَهْوٌ فهو صَدَرَ عنه مِن الغفلةِ عن مَعْرِفةِ القِراءةِ الشاذَّةِ ووجوهِ القواعدِ العربيَّةِ، إذ نَصَبَ (العلماءَ) رُوِيَ عن أبي حنيفةَ رحمَهُ اللهُ تعالى إمامِ الفقهاءِ، وَوُجِّهَ بأنَّ (يخشى) بمعنى يُعَظِّمُ، على قاعدةِ التجريدِ، فإنَّ الخشيةَ خوفٌ مَقْرُونٌ بالتعظيمِ ووجهُ كسرِ (رسولِه) المقروءِ في الشواذِّ أيضًا بأنَّ واوَه للقسمِ أو جَرِّه للجِوارِ، كما ذكرَه صاحبُ الكَشَّافِ، ثمَّ قالَ: وإنْ وصَلَ في غيرِ موضعِه، وفَصَلَ في غيرِ موضعِه، فإن لم يتغيَّرِ المعنَى تَغَيُّرًا فاحشًا، بأنْ وقَفَ على الشرطِ وابتدأَ بالجزاءِ فقرأَ: {إنَّ الذينَ آمنُوا وَعَمِلُوا الصالحَاتِ} وَوَقَفَ ثمَّ ابتدأَ بـ {أُولَئِكَ هم خيرُ البريَّةِ} أو فَصَلَ بينَ الصفةِ والموصوفِ، نحوَ إنْ قرأَ {إنَّهُ كانَ عبدًا} ووقفَ ثمَّ ابتدأَ بقولِه: {شَكُورًا} فَمِثْلُ هذا لا يَحْسُنُ، ولا يُفْسِدُ صلاتَه، لأنَّ مَوْضِعَ الفصلِ والوصلِ لا يعرفُها إلا العلماءُ، وإن تغيَّرَ المعنى تَغَيُّرًا فاحشًا نحوَ أنْ يقرأَ {اللهُ لا إلهَ} وَيَقِفُ ثمَّ يبتدئُ بقولِه: {إلَّا هُوَ} أو قرأَ {قالَتِ اليَهودُ} وَيَقِفُ، ثمَّ يَبْتَدِيءُ بقولِ {عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ} ونحوَ ذلكَ، قالَ عامَّةُ العلماءِ: لا تَفْسُدُ صلاتُه، وقالَ بعضُهم: تَفْسُدُ. ا هـ. وفي الخلاصةِ لو وقفَ على قولِه: (وَقَالَتِ اليَهودُ) ثمَّ ابتدأَ بقولِه: (عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ) لاتَفْسُدُ صلاتُه بالإجماعِ. أقولُ: ولعلَّ وَجْهَهُ ما رُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ المباركِ، وأبي حفصٍ الكبيرِ البخاريِّ ومُحَمَّدِ بنِ مُقَاتِلٍ، وغيرِهم مِن أنَّ عدمَ فسادِه لِمَا فيه من ضرورةِ سَبْقِ اللِّسانِ، ثمَّ قالَ في الخلاصةِ: ولو لم يقفْ عندَ قولِه {أَنَّهُم أصحابُ النارِ} بلْ وصلَ بقولِه {الذينَ يَحْمِلُونَ العرشَ} لا تَفْسُدُ لكنَّه قبيحٌ ا. هـ.

ولا يخفى أنَّ أربابَ الوقوفِ جعلُوا الميمَ الذي هو علامةُ الوقفِ اللازمِ على قولِه (أصحابُ النارِ) لأنَّ في وصلِه إبهامَ أنْ يكونَ ما بعدَه صفةً لما قبلَه، وهو يُغَيِّرُ المعنى تغيرًا فاحشًا؛ لأنَّ قصدَ ذلك المعنى يكونُ كُفْرًا، وبِهَذَا التقريرِ وما سبقَ به من التحريرِ تبيَّنَ معنى قولِ الناظمِ التحريرِ (وليسَ في القرآنِ مِن وقفٍ وَجَبَ) وفي نسخةٍ (يَجِبُ) و (مِن) زائدةٌ مُؤَكِّدَةٌ، للمبالغةِ في النفيِ، فيجوزُ وصلُ الكلماتِ مِن أَوَّلِها إلى آخرِها في القرآنِ العظيمِ، ولا يكونُ فاعلُه تاركًا لواجبٍ عليه، بمعنى أنَّهُ يَأْثَمُ بتركِ الوقفِ لديه وإنَّما ينبغي له بالوجوبِ الاصطلاحيِّ ويُسْتَحَبُّ له باللزومِ العرفيِّ مراعاةُ الوقوفِ القرآنيَّةِ، لما وردَ أنَّ عليًّا كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ سُئِلَ عن قولِه تعالى: {وَرَتِّلِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

القرآنَ تَرْتِيلًا} فقالَ الترتيلُ: تجويدُ الحروفِ ومَعْرفةُ الوقوفِ.

ولِمَا وردَ عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عنهما أنَّهُ قالَ: " لقد عِشْنا بُرْهَةً مِن دَهْرِنَا وإنَّ أحدَنا لَيُؤْتَى الإيمانَ قبلَ القرآنِ، وتَنْزِلُ السورةُ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَتَعَلَّمُ حلالَها وحرامَها وأمرَها وزَجْرَها وما ينبغي أنْ يُوقَفَ عندَه منَها.

قالَ الناظمُ ففي كَلَامِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه دليلٌ على وجوبِ تَعَلُّمِهِ ومَعْرفتِه وفي كَلَامِ ابنِ عمرَ رضي اللهُ تعالى عنهما برهانٌ على أنَّ تَعَلُّمَهُ إجماعٌ مِن الصحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، وصحَّ بلْ تواترَ عندَنا تَعَلُّمُهُ والاعتناءُ به من السلفِ

الصالحِ، قالَ: ومِن ثَمَّ اشترطَ كثيرٌ مِن أئمَّةِ الخلفِ على المجيزِ أنْ لا يُجيزَ أحدًا إلا بعدَ مَعْرفةِ الوقفِ والابتداءِ، وقالَ الإمامُ أبو زكريَّا: الوقفُ في الصدرِ الأوَّلِ مِن الصحابةِ والتابعينَ وسائرِ العلماءِ مرغوبٌ فيه من مشايخِ القُرَّاءِ والأئمَّةِ الفُضَلاءِ، مطلوبٌ فيما سلفَ من الأعصارِ، واردةٌ به الأخبارُ الثابتةُ، والآثارُ الصحيحةُ، ففي الصحيحينِ أنَّ أمَّ سلمةَ قالَتْ: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَطِّعُ قراءتَه يقولُ: " (الْحَمْدُ للهِ ربِّ العالمينَ) ثمَّ يقفُ " الحديثَ. ورُوِيَ أنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيا النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَشَهَّدَ أحدُهُما وقالَ: مَن يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقدْ رَشَدَ ومَن يَعْصِهِمَا ووقفَ، فقالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قُمْ بِئْسَ الخطيبُ أنتَ). قالَ بعضُهم: إنَّما قالَ ذلكَ لِقُبْحِ لفظِه، وكانَ حقُّه أنْ يقفَ على (رَشَدَ) أو على (غَوَى) أو يصلَ الجميعَ، فانظرْ كيفَ كَرِهَ قُبْحَ لَفْظِه إنْ كانَ مرادُه الخيرَ لا الشرَّ ا. هـ.

ولا يخفى أنَّ قولَه: وما ينبغي أنْ يُوقَفَ عندَه منها لا يبعُدُ أن يُرَادَ بها الآياتُ المتشابهةُ في مَعْناها، فليسَ في الحديثِ الثاني نصٌّ على الوقفِ المصطلحِ عليه.

(ولا حرامٌ غيرُ ما لَه سببٌ) يجوزُ رفعُ حرامٍ على أنَّهُ مَعْطُوفٌ على مَحَلِّ (مَن وَقَفَ)؛ لأنَّه اسمُ ليسَ، وَجَرُّه للعطفِ على لفظِه، كما قُرِيءَ بالوجهينِ في قولِه تعالى: {هلْ مِن خالقٍ غيرُ اللهِ} وقولِه سبحانَه {مَالَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُه} لكن الجمهورُ بالرفعِ وأمَّا (غيرُ في البيتِ فَتَابِعٌ لحرامٍ في إعرابِه، وَجُوِّزَ نَصْبُه حالًا، ويمكنُ نصبُه على الاستثناءِ أيضًا.

وحاصلُ معنى البيتِ بكمالِه أنَّهُ ليسَ في القرآنِ وقفٌ واجبٌ يَأْثَمُ القارئُ بتركِه، ولا وَقْفٌ حرامٌ يَأْثَمُ بِوَقْفِه؛ لأنَّهما لا يدلَّانِ على معنًى فَيَخْتَلُّ بِذَهَابِهِمَا، إلا أنْ يكونَ لذلكَ سببٌ يَسْتَدْعِي تحريمَه ومُوجِبٌ يقتضي تَأْثِيمَه، كأنْ يَقْصِدَ الوقفَ على {ما مِن إلهٍ} و {إِنِّي كَفَرْتُ} ونحوَهما كما سبقَ مِن غيرِ ضرورةٍ، إذ لايَقْصِدُ ذلكَ مُسْلِمٌ واقفٌ على مَعْناهُ، وإذا لم يَقْصِدْ فلا يَحْرُمُ عليه لا الوصلُ ولا الوقفُ في مبناهِ، وأمَّا غيرُ الواقفينَ على مَعْناهُ ففي الأمرِ سَعَةٌ عليهم؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ القصدُ لديهم، لكن الأحسنُ معَ عدمِ القصدِ أنْ يُتَجَنَّبَ الوقفُ على مثلِ ذلكَ مطلقًا، للإبهامِ على خلافِ المَرَامِ، لاسيَّما إذا كانَ مُسْتَمِعًا في ذلكَ المقامِ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ المُتَأَخِّرِينَ مِن عُلَمَائِنا اتَّفَقُوا على أنَّ الخطأَ إنْ كانَ في الإعرابِ لا يُفْسِدُ الصلاةَ مُطْلَقًا، وإنْ كانَ ممَّا اعتقدَه كُفِّرَ، لأنَّ أكثرَ الناسِ لا يُمَيِّزُونَ بينَ وجوهِ الإعرابِ، قالَ قاضيخانَ: وما قالَه المتأخِّرُونَ أوسعُ، وما قالَه المُتَقَدِّمُونَ أحوطُ، لأنَّه لو تَعَمَّدَهُ يكونُ كُفْرًا وما يكونُ كُفْرًا لا يكونُ مِن القرآنِ. قالَ ابنُ الهُمَامِ: فيكونُ مُتَكَلِّمًا بكَلَامِ الناسِ الكفارِ وهو مُفْسِدٌ كما لو تَكَلَّمَ بكَلَامِ الناسِ ساهيًا ممَّا ليسَ بكفرٍ فكيفَ وهو كُفْرٌ.

قالَ شارحُ المنيَّةِ: ولا يُقَاسُ مسألةُ زَلَّةِ القارئِ بعضِها ممَّا ليسَ مذكورًا عن الأئمَّةِ المتقدِّمينَ والمُتَأَخِّرِينَ على بعضٍ ممَّا هو مذكورٌ إلا بعلمٍ كاملٍ في اللغةِ و العربيَّةِ والمَعَاني ونحوَ ذلكَ ممَّا يحتاجُ إليه تفسيرٌ لِيُعْلَمَ ما اعتقادُه

كُفْرٌ وما هو بعيدٌ فاحشًا أو غيرَ فاحشٍ. ثمَّ قالَ: وأمَّا الحُكْمُ في قطعِ بعضِ الكلمةِ عن بعضٍ، بأنْ أرادَ أنْ يقولَ (الحَمْدُ للهِ) فقالَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(أل) فانقطعَ نَفَسُه أو نَسِيَ الباقيَ ثمَّ تَذَكَّرَ فقالَ (الْحَمْدُ للهِ) أو لم يَتَذَكَّرْ فتَرَكَ الباقيَ وانتقلَ إلى كلمةٍ أُخْرَى فقدْ كانَ الشيخُ الإمامُ شمسُ الأئمَّةِ الحُلْوَانِيُّ يُفْتِي بالفسادِ في مثلِ ذلكَ، وعامَّةُ المشايخِ قالُوا: لا تَفْسُدُ لعمومِ البَلْوَى في انقطاعِ النفَسِ والنسيانِ.

أقولُ: وفيه بحثٌ، لأنَّ المثالَ المذكورَ لا يصلُحُ أنْ يكونَ لقطعِ بعضِ الكلمةِ عن بعضٍ على وجهِ الحقيقةِ، فإنَّ لامَ التعريفِ كلمةٌ مستقلةٌ، لكن لكمالِ امتزاجِها بمدخولِها تُعَدُّ كلمةً واحدةً ولا يُسْتَحْسَنُ قطعُها عمَّا بعدَها وكذا فُصِلَ ما بعدَها عنها لاتِّصالِها رسمًا فالمثالُ اللائقُ فيما نحنُ فيه أنْ يقولَ (الْحَمْدُ للهِ) بأنْ يَقِفَ على الميمِ وابْتَدَأَ بالدالِ، فَتَأَمَّلْ في تحقيقِ تَصَوُّرِ المثالِ، قالَ: وأمَّا الوقفُ في غيرِ موضعِه والابتداءُ في غيرِ موضعِه فلا يُوجِبُ ذلكَ فسادَ الصلاةِ أيضًا لعمومِ البلوى بانقطاعِ النَّفَسِ وحصولِ النسيانِ، وعدمِ مَعْرِفةِ المعنى في حقِّ العوامِّ، وانتفاءِ القصدِ المذمومِ بالنسبةِ إلى الخواصِّ، عندَ عامَّةِ علمائِنا، وعندَ بعضِ العلماءِ تَفْسُدُ إن تغيَّرَ المعنى تَغَيُّرًا فاحشًا نحوَ أنْ يقرأَ {لا إلهَ} ووقفَ وابتدأَ بقولِه: {إلا اللهُ} وهذا مثالُ الوقفِ، أو قرأَ: {وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الذينَ أُوتُوا الكتابَ مِن قبلِكم} ووقفَ وابتدأَ بقولِه: {وإيَّاكُمْ أنِ اتَّقُوا اللهَ} أو قرأَ: {يُخْرِجُونَ الرَسُولَ} وابْتَدَأَ بقولِه: {وإيَّاكُمْ أنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ ربِّكُمْ} وأمثالُ ذلكَ ممَّا تقدَّمَ، فالصحيحُ عدمُ الفسادِ في ذلكَ واللهُ أعلمُ.

ثمَّ قالَ ولو وَصَلَ حرفًا مِن آخرِ كلمةٍ بكلمةٍ أُخْرَى بأنْ قرأَ: {إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نستعينُ} بوصلِ كافِ إيَّاكَ بالنونِ، أو قرأَ {إنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكوثرَ} وما أَشْبَهَ ذلكَ فإنَّ صلاتَه لا تَفْسُدُ على قولِ العامَّةِ مِن العلماءِ، قالَ قاضيخانِ: وإنْ تَعَمَّدَ ذلكَ، وفي شرحِ التَّهْذِيبِ: هو الصحيحُ، لأنَّ مِن ضرورةِ وصْلِ الكلمةِ بالكلمةِ اتصالَ آخرِ الأُولَى بأَوَّلِ الثانيةِ. قالَ في فتاوَى الحُجَّةِ: المُصَلِّي إذا وصلَ في الفاتحةِ {إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِينُ} لا ينبغي أنْ يَقِفَ على (إيَّاكَ) ثمَّ يقولُ (نَعْبُدُ) بل الأَوْلَى والأصحُّ أنْ يصلَ {إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نستعينُ} قالَ صاحبُ المنيَّةِ: وعلى قولِ بعضِ المشايخِ تَفْسُدُ صلاتُه، والظاهرُ أنَّ مُرَادَ هذا القائلِ إنَّما هو عندَ السكتِ على (إيا) ونحوِها، وإلا فلا ينبغي لعاقلٍ أنْ يَتَوَهَّمَ فيه الفسادَ فضلًا عن العالِمِ، هذا وبعضُ المشايخِ فصَّلُوا وقالُوا: إنْ عَلِمَ القارئُ أنَّ القرآنَ كيفَ هو، أي عَلِمَ أنَّ الكافَ مِن الكلمةِ الأُولَى لا مِن الثانيةِ إلا أنَّه جرَى على لسانِه هذا الوصلُ لا تَفْسُدُ صلاتُه، وإن كانَ في اعتقادِه أنَّ القرآنَ كذلكَ أي: إنَّ الكافَ مثلًا مِن الكلمةِ الثانيةِ تَفْسُدُ صلاتُه، لأنَّ ما قرأَ ليسَ بقرآنٍ، نظرًا إلى ما أرادَه، والصحيحُ قولُ العامَّةِ، لأنَّ هذه كُلَّها تكلُّفاتٌ باردةٌ، وإذا إتَّسَقَ اللفظُ فلا عبرةَ بإرادةٍ.

أقولُ وما اشْتَهَرَ على لسانِ بعضِ الجهلةِ من القُرَّاءِ أنَّ في سورةِ الفاتحةِ للشيطانِ كذا من الأسماءِ في مثلِ هذه التراكيبِ من البناءِ خطأٌ فاحشٌ وإطلاقٌ قبيحٌ، ثمَّ سَكْتُهُمْ عن نحوِ دالِ الحمدِ وكافِ إيَّاكَ وأمثالِها غلطٌ صريحٌ.

تعريفُ الوقفِ والسَّكْتِ:

ثمَّ اعلمْ أنَّ الوقفَ: هو قطعُ الصوتِ عندَ آخرِ الكلمةِ مِقْدَارَ زمنِ التنفُّسِ، والسكتَ: قطعُ الصوتِ زمانًا أقصرَ مِن زمنِ التنفُّسِ، ثمَّ الوقفُ اختياريٌّ: وهوَ أنْ يُقْصَدَ لذاتِه مِن غيرِ عُرُوضِ سببٍ في جهاتِه، واضطراريٌّ وهو ما يَعْرِضُ بسببِ حصرٍ وعجزٍ ونسيانٍ لما بعدَه من كلماتِه، واختياريٌّ: وهو ما يَمْتَحِنُه الأستاذُ بقولِه كيفَ تقفُ على هذا اللفظِ بعينِه؟ لِيَعْلَمَ مهارتَه في وجوهِ قراءتِه، وانتظاريٌّ: وهو أنْ يقفَ على كلمةٍ ليَعْطِفَ عليها غيرَها حينَ جمعِه لاختلافِ رواياتِه. (في الوقفِ على (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللهُ).

ثمَّ اعلمْ أنَّ الوقفَ قد يكونُ كافيًا على إعرابٍ وتفسيرٍ، وغيرَ كافٍ على آخرَ، نحوَ قولِه تعالى (وما يَعْلَمُ تَأْوِيلَه إلا اللهُ) فإنه كافٍ على أنَّ ما بعدَه مُسْتَأْنَفٌ، وهو قولُ ابنِ عبَّاسٍ، وعائشةَ، وابنِ مسعودٍ، وغيرِهم رَضِيَ اللهُ عنهم، ومذهبُ أبي حنيفةَ، وأكثرِ أهلِ العلمِ، وذهبَ إليه الفَرَّاءُ، والأخفشُ، وأبو حاتمٍ، وغيرُهم، قالَ عُرْوَةُ: والراسخونُ في العلمِ لا يعلمونَ التأويلَ ولكن يقولونَ آمنَّا بِه. وعندَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

غيرِهم الوقفُ كافٍ على (والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ) فإنَّه عندَهم مَعْطُوفٌ عليه، وهو روايةٌ عن ابنِ عبَّاسٍ، واختارَه ابنُ الحاجبِ ومن تَبِعَه، والمُعْتَمَدُ هو الأَوَّلُ، وعندَ أربابِ الوقوفِ هو المُعَوَّلُ، ولذا رَمَزُوا فوقَ لفظِ الجلالةِ حرفَ الميمِ بالْحُمْرَةِ، للإيماءِ إلى أنَّ الوصلَ مُوهِمٌ لمعنًى فيه خَلَلٌ مِن حيثُ الاعتقادُ، وأمَّا جَعْلُ المصريِّ الوقفَ على الجلالةِ تامًّا فغيرُ تامٍّ، لأنَّ ما بعدَه له تَعَلُّقٌ مَعْنويٌّ بما قبلَه، بلْ عندَ المحقِّقينَ مِن أربابِ التفسيرِ إثباتُ تَعَلُّقِ المعنى في جميعِ الآياتِ ولو ما بينَ القصصِ وبينَ السورِ من سائرِ الكلماتِ.

والحاصلُ أنَّ الناظمَ جعلَ الوقوفَ على ثلاثِ مراتبَ تبعًا لأبي عمرٍو الدانيِّ، وأمَّا السجاونديُّ وكذا مَن تَبِعَه لم يُفَرِّقْ بينَ التامِّ والكافي، لكنَّه جعلَهما على مراتبَ مِن وقفٍ مُطْلَقٍ ورمزُه الطاءُ، حيثُ لم يُجَوِّزْ فيه الوصلَ، ومِن وقفٍ جائزٍ وصلُه والأَوْلَى وقفُه وَرَمْزُه الجيمُ، ومِن وقفٍ مُجَوَّزٍ وصلُه أَوْلَى ورمزُه الزايُ، وجعَلَ لطولِ الكَلَامِ وقفًا سَمَّاهُ مُرَخَّصًا ورمزُه الصادُ، وجعلَ بعضَ أنواعِ المطلقِ وقفًا لازمًا ورمزُه الميمُ، وذلكَ لَمَّا كانَ في وصلِه حصولُ خللٍ في المَعْنى نحوَ قولِه تعالى {وَمَاهُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ} فإنَّ حالَ الوصلِ قد يُتَوَهَّمُ أنَّ قولَه (يُخَادِعُونَ) قيدٌ للنفيِ بكونِه وصفًا أو حالًا، والصوابُ أنَّهُ استئنافٌ، ونحوَ قولِه تعالى: {وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ} و {إِنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ} فإنَّ وَصْلَهُ مُوهِمٌ أنَّ القولَ هو مابعدَه وليسَ كذلكَ بلْ القولُ مُقَدَّرٌ، أي: فينا أو فيكَ أو في كتابِنا، ثمَّ الجملةُ استئنافيَّةٌ مُعَلِّلَةٌ لنفيِ الحزنِ، وتسليةٌ له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ , وتهديدٌ لهم.

وقد يكونُ الاختلافُ باختلافِ القراءةِ فنحوَ قولِه تعالى: {يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} وقفٌ كافٍ على قراءةِ مَن رفعَ: فَيَغْفِرُ ويُعَذِّبُ ووقفٌ حَسَنٌ لِمَنْ يَجْزِمُهُمَا، لكن لا يُسْتَحْسَنُ الوقفُ عليه لعدمِ حُسْنِ الابتداءِ بما

بعدَه، وقِسْ على هذا ما وقعَ في القرآنِ مثلَه، وقد جاءني في سؤالٍ عن بعضِ فضلاءِ اليمنِ في الفَرْقِ بينَ قولِه تعالى: {وإلى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا} وبينَ قولِه سبحانَه: {وإلى ثَمُودَ أَخَاهُم صالحًا} حيثُ جعلَ رمزَ الوقفِ على الأَوَّلِ مطلقًا وعلى الثاني لازمًا، معَ أنَّ ما بعدَهُمَا {قالَ يا قومِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَالَكُمْ مِن إلهٍ غَيْرُهُ} بلا تفاوتٍ في الموضعينِ. فقلتُ: لأنَّ الأَوَّلَ عَلَمٌ جامدٌ لا يصلُحُ أنَّ ما بعدَه وهوَ قولُه: {قالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَالَكُمْ مِن إلهٍ غَيْرُه} وصفٌ له بخلافِ الثاني فإنَّهُ عَلَمٌ مُشْتَقٌّ وقعَ في صورةِ النكرةِ فقدْ يُتَوَهَّمُ أنَّ مَابَعْدَهُ نعتٌ له، ومِن تحقيقِ أربابِ هذا الفنِّ وتدقيقِ نظرِهم في التعبيرِ وكمالِ حَذَاقَتِهِمْ في علمِ التفسيرِ أنَّ السجاونديَّ جعلَ رمزَ الوقفِ على قولِه تعالى حكايةً عن موسى عليه السلامُ {قالَ ربُّ السمواتِ والأرضِ وما بَيْنَهُما} و {ربُّ المشرقِ والمغربِ وما بينَهُما} مطلقًا، وعلى قولِه سبحانَه وتعالى في الدُّخَانِ {ربُّ السمواتِ والأرضِ وما بينَهُمَا} لازمًا، معَ اتِّحَادِ ما بَعْدَهُمَا بقولِه تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ} وقد جاءَ صاحبُ الخلاصةِ وجعلَ رمزَهما مطلقًا من غيرِ فرقٍ بينهما، بل اعْتُرِضَ علي مَن ميَّزَ باختلافِ رمزِهما، وأقولُ: الصوابُ هو الأَوَّلُ، لأنَّ الوصلَ في الآيةِ الأُولَى ليسَ بِمُوهِمٍ لخللٍ في المعنى، بخلافِ الآيةِ الثانيةِ، لأنَّ ما قبلَها فيه خطابٌ للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيثُ قالَ تعالى: {إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ} فلو وصلَ لربَّمَا يُتَوَهَّمُ أنَّ الخطابَ في كُنْتُمْ له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على طريقِ التعظيمِ، أو له ولأمَّتِه على جهةِ التغليبِ، وقد عرَضْتُ هذه الدقيقةَ على مشايخي في الحرمينِ الشريفينِ، أعني: شيخَ القُرَّاءِ بالمدينةِ السَّكِينَةِ مولانا المَغْفُورِ له أبو الحَرَمِ المدنيِّ، وشيخَ القُرَّاءِ بمكةَ الأمينةِ أستاذِنا المَبْرُورِ سِرَاجِ الدينِ عُمَرَ الشوافيِّ اليمنيِّ فاسْتَحْسَنَا ما ذَكَرْتُه غايةَ التحسينِ، لَمَّا تَبَيَّنَ الفرقُ لهما على وجهِ التبيينِ، وقد اعْتَنَى بعضُهم برسالةٍ مُخْتَصَّةٍ في وقفِ اللازمِ، والعوامُّ يَحْسَبونَ أنَّهُ واجبٌ، ووصلُه حرامٌ، ويَغْفُلُونَ أنَّهُ مُقَيَّدٌ بما ذَكَرَه الناظمُ من سببِ قصدِ المُخَالِفِ المرامَ، وقد صُنِّفَتْ كتبٌ في الوقوفِ القرآنيَّةِ بعضُها مُدَلِّلٌ ببيانِ إعرابِ المباني، وإعرابِ المَعَاني، والمصاحفُ المصحَّحةُ المَقْرُوءةُ على قُرَّاءِ العجمِ مَرْمُوزَةٌ في مُشْتَبِهَاتِ المثاني. فإنْ قلتَ: ما وجهُ أربابِ الوقوفِ أنَّهم

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كَتَبُوا (لا) في بعضِ المواضعِ ولم يَسْتَغْنُوا بعدمِ كتابةِ رمزِ الدالِّ على نفيِ الوقفِ في أكثرِها؟ قلتُ: لأنَّ تلكَ المواضعَ كانتْ مَظِنَّةَ أنَّها مَحَلُّ وقفٍ وانقطاعٍ لها عمَّا بعدَها فَنَبَّهُوا على خلافِ ما يُتَوَهَّمُ مِن ظواهِرِها، هذا وقدْ وقعَ اختلافٌ بينَ الكوفيِّ والبصريِّ في بعضِ رؤوسِ الآيِ فجعلَ رمزَ آيةِ الكوفيِّ (لب) وعلامةَ خُمْسِهِمْ (الهاء) وَعُشْرِهِمْ رأسَ العينِ أو حرفَ الياءِ، ورمزَ آيةِ البصريِّ (تب) وَخُمْسِهِمْ (خب) وعُشْرِهِمْ (عب)

فقولُه (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) في الفاتحةِ آيةٌ للكوفيِّ و (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) آيةٌ للبصريِّ معَ الإجماعِ على أنَّ سورةَ الفاتحةِ سبعُ آياتٍ، وأمَّا البسملةُ في سائرِ السورِ فليستْ بآيةٍ اتفاقًا، وكذا (آلم) البقرةُ آيةٌ عندَ الكوفيِّ خلافًا للبصريِّ، وتفصيلُ ذلكَ يطولُ ويَضُرُّ للمَلُولِ، والعاقلُ يكفيه الإشارةُ، ثمَّ اعْلَمْ أنَّهُ قدْ يقعُ الوقفُ كافيًا على إعرابٍ، وحسنًا على آخرَ، نحوَ قولِه تعالى:} هُدًى لِلْمُتَّقِينَ {فإنَّه إنْ جَعَلْتَ الموصولَ بعدَه نعتًا له فَالْوَقْفُ حسنٌ، وإنْ جَعَلْتَهُ مرفوعًا أو منصوبًا على القطعِ أو مُبْتَدَأً فوقفُه كافٍ، وَبِمُرَاعَاةِ هذه الملاحظاتِ في إعرابِ الآياتِ وسائرِ الكلماتِ يحصلُ الفهمُ والدرايةُ، ويتَّضِحُ مِنْهاجُ الهدايةِ ومِعْراجُ الروايةِ، فَتَلْتَذُّ به التلاوةُ على وجهِ الغايةِ والنهايةِ، وأمَّا إذا لم يُلَاحَظ الإعرابُ والمعنى فقد يَقَعُ الواقفُ في خطأ المبنى كما إذا وقفَ على نحوِ قولِه تعالى} وإنْ كَانَتْ واحدةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ {وكذا الوقفُ على} لاتَقْرَبُوا الصَّلَاةَ {وكذا على} فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ {وإنْ كانَ رأسَ آيةٍ، ولايُقَاسُ هذا على نحوِ (ربِّ الْعَالَمِينَ) لِمَا بَيْنَهُمَا مِن الفرقِ الجليِّ المَعْنويِّ، وأمَّا قولُ المصريِّ: الوقفُ على خَتْمِ اللهِ قبيحٌ، والابتداءُ باللهِ أقبحُ، فليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ الوقفَ على ختمِ اللهِ حَسَنٌ، إلا أنَّهُ يَبْدَأُ بما قبلَه، والابتداءُ بختمٍ أحسنُ مِن الابتداءِ بالجلالةِ، ثمَّ قولُه: وقد يكونُ الوقفُ قبيحًا والابتداءُ به جيِّدًا نحوَ قولِه تعالى:} مَن بَعَثَنَا مِن مَرْقَدِنَا هذا {فإنَّ الوقفَ على (هذا) قبيحٌ؛ لفصلِه بينَ المبتدأِ والخبرِ، ولأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الإشارةَ إلى (مَرْقَدِنَا) وليسَ كَذَلِكَ عندَ أَئِمَّةِ التفسيرِ، ففيه تنبيهٌ حَسَنٌ، إلا أنَّ الأقبحَ منه وصلُ (مَرْقَدِنَا) فإنَّ وَقْفَه عندَ أربابِ الوقوفِ لازمٌ، لما سَبَقَ، وإنْ وُصِلَ هذا بما بعدَه لحصولِ تَوَهُّمِ ما تقدَّمَ، واختارَ حفصٌ عَن عَاصِمٍ السكتَ على (مَرْقَدِنَا) وهو وقفةٌ لطيفةٌ مِن غيرِ تنفُّسٍ لحصولِ هذا المعنى، ولدفعِ تَوَهُّمِ ذلكَ المبنى؛ ولأنَّ هذا وما بعدَه معَ ما قبلَه داخلانِ في أجزاءِ مقولِهم، فلا يَحْسُنُ القطعُ بالكُلِّيَّةِ بينَ مقولِهم، فَتَأَمَّلْ؛ فإنَّه موضعُ تحقيقٍ ومَحَلُّ تدقيقٍ، كما اختارَ السكتَ أيضًا على قوله في سورةِ الكهفِ} وَلَمْ يَجْعَلْ له عِوَجًا {وغيرُه جعلَ وَقْفَه مُطْلَقًا، معَ أنَّهُ مِن رؤوسِ الآيِ، ويتبيَّنُ لكَ وجهُ سكتِه وسببُ العُدُولِ عن وقفِه ممَّا حكاهُ بعضُهم مِن أنَّهُ سمعَ شيخًا يُعْرِبُ لِتِلْمِيذِهِ (قَيِّمًا) مِن قولِه تعالى:} ولم يَجْعَلْ له عِوَجًا قَيِّمًا {صفةً لِعِوَجًا قالَ فَقُلْتُ له: يا هذا كيفَ يكونُ الْعِوَجُ قَيِّمًا وَتَرَحَّمْتُ على مَن وقفَ من القُرَّاءِ على ألفِ التنوينِ في (عِوَجًا) وَقْفَةً لطيفةً دفعًا لهذا الوهمِ وإنَّما (قَيِّمًا) حالٌ إمَّا مِن اسمٍ محذوفٍ هو وعاملُه، أي أَنْزَلَه قَيِّمًا، وإمَّا مِن (الكتابِ) وجملةُ النفيِ مَعْطُوفةٌ على الأَوَّلِ ومُعْتَرِضَةٌ على الثاني على ماذكرَه المُفْتِي.

بابُ مَعْرِفةِ المقطوعِ والموصولِ:

(واعرِفْ لمقطوعٍ وموصولٍ وتا) أي: كنْ عَارِفًا بها وعالمًا بمواضعِ اختلافِها وقَدَّمَ المقطوعَ؛ لأنَّه الأصلُ الموضوعُ (في مصحفِ الإمامِ فيما قَدْ أَتَى) والمرادُ بالتاءِ تاءُ التأنيثِ التي كُتِبَتْ بالتَّاءِ المجرورةِ وحقُّها علي القياسِ أنْ تُكْتَبَ بالتاءِ المربوطةِ، فالجمهورُ يَقِفُونَ عليها بالتاءِ متابعةً للرسمِ العثمَانيِّ، وبعضُهم يَقِفُونَ بالهاءِ، كما فَصَّلَه الشاطبيُّ، بناءً على قواعدِ كتابةِ العربيَّةِ، فخرَجَ بما قرَّرْنَا نحوَ: قالَتْ، والمؤمناتُ، فإنَّه لاخلافَ فيهما رسمًا ووقفًا عندَ جميعِ القُرَّاءِ، والمرادُ بمصحفِ الإمامِ هو مصحفُ أميرِ المؤمنينَ عثمَانَ بنِ عفَّانَ رَضِيَ اللهُ عنه الذي اتَّخَذَه لنفسِه يقرأُ فيه، كما قالَ الشيخُ زكريَّا، وليسَ هو بخطِّه كما تَوَهَّمَهُ بعضُهم على ما ذكرَه الشيخُ خالدٌ ولعلَّه أرادَ الشارحَ اليمنيَّ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حيثُ قالَ: هو المرادُ بمصحفِ الإمامِ في البيتِ ما كتبَه أميرُ المؤمنينَ عثمَانُ رَضِيَ اللهُ عنه لنفسِه على الخصوصِ ا. هـ. وهو وهمٌ إذ هو أَمَرَ زيدَ بنَ ثابتٍ كاتبَ الوحيِ وغيرَه بأنْ يكتبُوا المصاحفَ المتعدّدَةَ، وَأَرْسَلَهَا إلى مواضعَ مختلفةٍ، واختارَ واحدًا منها لنفسِه، ولأهلِ المدينةِ، وما بقِي منها شيءٌ، والأظهرُ أنَّ المرادَ بمصحفِ الإمامِ جنسُه الشاملُ لِمَا اتَّخَذَهُ لنفسِه في المدينةِ ولِمَا أَرْسَلَه إلى مكَّةَ والشامِ والكوفةِ والبصرةِ وغيرِها، ولامٌ (لِمَقْطُوعٍ) زِيدَ لتأكيدِ التعديةِ والتقويةِ وقَصْرُ (تا) كوقفِ حمزةَ، وهو مجرورٌ للعطفِ على مثلِه فيما قَبْلَهُ، وقدْ أبعدَ الشيخُ زكريَّا حيثُ قَطَعَهُ عمَّا قبلَه وقالَ: واعرفْ تاءَ التأنيثِ إلخ، وكذا قولُ المصريِّ: إنه يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ بمعنى على، والتقديرُ اعرف الوقفَ على المقطوعِ والموصولِ ليسَ في مَحَلِّهِ؛ لأنَّ المُرادَ ههنا مَعْرِفةُ المقطوعِ والموصولِ رسمًا، وإنَّما يَتَرَتَّبُ عليه علمُ الوقفِ والوصلِ

فرعًا، وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ ومَن تابعَه الروميُّ: إنها بمعنَى "في" كقولِه تعالى} وَنَضَعَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيومِ القيامةِ {فليسَ في مَحَلِّه، ولذا قالَ المصريُّ: ولا معنَى لقولِ القائلِ: واعرفْ في مقطوعٍ. لكني أقولُ: يمكنُ أنْ يقالَ: التقديرُ: واعرِف المرسومَ في مقطوعٍ وموصولٍ، وتاءٍ كائنةٍ في مصحفِ الإمامِ في ما قَد وَصَلَ رسمُه إلينا من طريقِ علمائِنا الأعلامِ. والحاصلُ أنَّهُ لاعِبْرَةَ بكتابةِ مصاحفِ العوامِّ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الناظمَ (أتَى) بجملةٍ مِن المرسومِ، وهو كثيرٌ، صُنِّفَ فيه كتابُ (المُقْنِع) لأبيِّ عمرٍو الدانيِّ، ونَظَمَهُ الشاطبيُّ في الرائيَّةِ، وهي مشروحةٌ مبسوطةٌ، وإنَّما اختارَ هذه المواضعَ المذكورةَ لما يَتَرَتَّبُ عليها من المنافعِ المسطورةِ، أمَّا في المقطوعِ فإنَّهُ يجوزُ الوقفُ على الكلمةِ الأُولَى وكذا الابتداءُ بالثانيةِ، بخلافِ الموصولِ فإنَّهُ لا يجوزُ فيه كلاهما، وأمَّا تاءُ التأنيثِ فلِمَ تَقَدَّمَ واللهُ أعلمُ.

ومِمَّا يجبُ التنبيهُ عليه أنَّهُ سُئِلَ مالكٌ رحمَهُ اللهُ: هلْ تُكْتَبُ المَصَاحِفُ على ما أَحْدَثَهُ الناسُ من الهجاءِ؟

فقالَ: لا إلا على الكتابةِ الأُولَى. وقالَ أبو عمرٍو الدانيُّ: ولا مُخَالِفَ له في ذلكَ مِن علماءِ الأُمَّةِ وهذا معنى قولِ الشاطبيِّ في الرائيَّةِ:

وقالَ مالكٌ: القرآنُ يُكْتَبُ بالكتابِ الأَوَّلِ لامُسْتَحْدَثًا سطرا

(فاقطعْ بعشْرِ كلماتٍ أنْ لا) ضُبِطَ بتنوينِ (كلماتٍ) وإضافتِها، والثاني يحتاجُ إلى تقديرٍ: أي: اقطعْ (أنْ) في عشرِ كلماتٍ أن لا، والأَوَّلُ أساسٌ في المبنى وأحسنُ في المعنى، (فإنَّ لا) مفعولُ (اقطعْ) أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه هي أنَّ لا، حالَ كونِها مُقْارِنَةً (معَ ملجأٍ ولا إلهَ إلا) فالأَوَّلُ قولُه تعالى في التوبةِ} أنْ لامَلْجَأَ مِن اللهِ {والثاني قولُه في هودٍ} أنْ لا إلهَ إلا هوَ {وفَتَحَ (مَلْجَأً) على الحكايةِ، ويَجُوزُ جَرُّه منوَّنًا على الإعرابِ، أو للضرورةِ، وفي نسخةٍ (ملجأً أنْ لا إلهَ إلا) وهي أَوْلَى كما لا يخفَى، قالَ ابنُ المصنِّفِ: اتَّفَقَت المصاحفُ العثمانيَّةُ على قطعِ نونِ (أنْ الناصبةِ للفعلِ، و أنَّ الناصبةِ للاسمِ، عن (لا) النافيةِ في عشرةِ مواضعَ ا. هـ. وتبعَه الشيخُ زكريَّا والروميُّ أيضًا، والظاهرُ أنْ يقالَ: نونُ أنْ المفتوحةِ المُخَفَّفَةِ عن لا النافيَّةِ الداخلةِ على الاسمِ كما تقدَّمَ، والناصبةِ الداخلةِ على الفعلِ كَمَا فى قولِه (وَتَعْبُدُوا يسَ ثاني هودَ لا) أي و} أنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ { الواقعةُ في سورةِ يس، فَنَصَبَ (يسَ) على الظرفيَّةِ وكانَ حقُّه أنْ يقولَ: وثاني هودَ، بالنصبِ، فَحَذَفَ العاطفَ وَسَكَّنَ الياءَ ضرورةً، والمرادُ به قولُه تعالى:} أنْ لَاتَعْبُدُوا إلا اللهَ {واحترزَ بثانيها عن أَوَّلِها، فإنَّه مَوْصُولٌ بلا خلافٍ، ثمَّ قولُه: (لا) متعلِّقةٌ بقولِه: (يُشْرِكْنَ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَعْلُوا على) أي} على أنْ لايُشْرِكْنَ باللهِ شيئًا {في المُمْتَحِنَةِ و} أنْ لانُشْرِكَ بي شيئًا {في الحجِّ} أنْ لايَدْخُلْنَهَا اليومَ {في (ن)، وخُفِّفَ نون (يَدْخُلْنَ) وقُطِعَتْ عمَّا بعدَها من ضميرِها المُتَّصِلِ بها رسمًا لضرورةِ الوزنِ، و} أنْ لا تَعْلُوا على اللهِ {في الدُّخَانِ، وبقيدِ (على الألفِ احْتُرِزَ مِمَّا فى سورةِ النملِ)} أَلَّا تَعْلُوا عليَّ {بتشديدِ الياءِ (أنْ لايقولُوا إلا أقولَ) أي:} أن لايقولُوا على اللهِ إلا الحقَّ {

في الأعرافِ، على خلافٍ في الخطابِ والغَيْبةِ و} أنْ لا أقولَ على اللهِ إلا الحقَّ {فيها أيضًا في أَوَّلِ السورةِ، وَأُخِّرَ للضرورةِ و (لا أقولُ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عطفٌ على (لايقولوا) بحذفِ العاطفِ، لا أنَّ (أن) حُذِفَ ضرورةً كما تَوَهَّمَ المصريُّ، وقالَ الروميُّ: قولُه (أنْ لايقولُوا) عطفٌ على ما سبقَ، وكَرَّرَ (أنَّ لا) ههنا لطولِ العهدِ، وقولُه (لا أقولُ) عطفٌ على (أنْ لايقولُوا) بحسبِ المعنى، فتقديرُه (أنْ لا أقولَ) وإنَّما ذَكَرَ (لا) وَحَذَفَ (أن) للوزنِ، لكن جعلَ (لا أَقُول) منصوباً لِيَدُلَّ على تقديرِ (أن) ا. هـ. ولا يَخْفَى أن لامعنى لطولِ العهدِ أصلًا في ذكرِ (أن لا) فإنَّه على أصلِه وصلًا وفصلًا، والصوابُ ما قدَّمْنَاه مِن أن (لا أقول) عطفٌ على (لايقولُوا) كما هو صحيحُ المبنى فلا يحتاجُ عطفُه على (أنْ لا يقولُوا) بحسبِ المعنى وبهذا تَمَّت العشرةُ، والمفهومُ مِن إفادةِ الحصرِ أنَّ كُلًّا جاءَ (أنْ لا) مِن غيرِها تكونُ موصولةً اتفاقًا، نحوَ{ أَلَّا يَرْجِعَ إليهم قولًا }و{ أَلَّا تَزِرُ وازرةٌ وزرَ أُخْرَى }إلا في سورةِ الأنبياءِ مِن قولِه{ أنْ لا إلهَ إلا أنتَ }فإنَّهم اخْتَلَفُوا في قطعِها ووصلِها، ويمكنُ إدراجُها تحتَ عمومِ قولِه سابقًا: (ولا إلهَ إلا)، أو يقالُ لعلَّ مختارَ الشيخِ أنَّهُ موصولٌ، وقد ذهبَ الشيخُ زكريَّا إلى ظاهرِ كَلَامِ المصنِّفِ رحمَهُ اللهُ حيثُ قالَ: وما عدا العشرةَ موصولٌ، نعم قالَ اللبيبُ: والوصلُ أشهرُ، فالقطعُ هو الأَوْلَى، فإنَّه الأصلُ، من انفصالِ إحدى الكلمتينِ عن الأخرى، ووجهُ الوصلِ هو التقويةُ، وقصدُ الامتزاجِ، وتنزيلُه منزلةَ المحذوفِ؛ لأنَّ النونَ لَمَّا أُدْغِمَتْ بلا غُنَّةٍ فكأنَّهَا ذهبتَ بالكُلِّيَّةِ لفظًا، فسَقَطَتْ رسمًا، فيجري عليها حكمُ نونِ (جنَّةٍ) المُدْغَمَةِ، مِن أنَّهَا لم تُرْسَمْ، فإنَّها لكمالِ اتِّصَالِها عُدَّتْ كلمةً واحدةً، واعْتُبِرَتْ تلك الحالةُ، ثمَّ المرادُ بالوصلِ وصلٌ اعتباريٌّ، وهو أنْ يوجدَ هناكَ حذفُ حرفٍ لا وصلٌ صوريٌّ لاستحالةِ اتِّصَالِ الهمزةِ بالنونِ في الكتابةِ ثمَّ قال: (إنَّ ما بالرعدِ والمفتوحَ صلْ وعن ما) أي: وكذا اتَّفَقُوا أيضًا على قَطْعِ (إن) الشرطيَّةِ عن (ما) المُؤَكِّدَةِ في قولِه تعالى:{ وإنْ مَا نُرِيَنَّكَ بعضَ الذي نَعِدُهُمْ }بالرعدِ، واتَّفَقُوا على وصلِ ميمِ (أم) (بما) الاسميَّةِ حيثُ جاءتْ، نحوَ{ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ }بالأنعامِ، و{ أَمَّا يُشْرِكُونَ }و{ أَمَّاذا كُنْتُمْ }كلاهما بالنملِ، لكنْ عبارةُ الناظمِ قاصرةٌ عن ذلكَ؛ لعدمِ تَقَدُّمِ (أم) هنالكَ، وأَمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ في هذه الأمثلةِ: إنَّهُم اتَّفَقُوا على (وصلِ) (أنْ) المفتوحةِ بما الاسميَّةِ فَوَهْمٌ، لذِكْرِهِمْ هذِه الأمثلةَ في مُقَابَلَةِ (إن) المكسورةِ معَ (ما) , والتحقيقُ ما قَدَّمْنَا، نعم احْتُرِزَ بقيدِ (الرعدِ) المفيدِ للحصرِ عن غيرِها ما جاءَ في سائرِ السورِ مِن قولِه تعالى:{ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى }في البقرةِ،{ وإمَّا تَخَافَنَّ }بالأنفالِ،{ فإمَّا تَرِيَنَّ }بمريمَ، و{ إمَّا نُرِيَنَّكَ }بـ يونُسَ وغافرٍ، فقولُه (والمفتوحَ صِلْ) أرادَ به (أَمَّا) المفتوحَ الهمزةِ ولو كانَ أصلُه (أم ما) لا (أنَّ ما)، وإنَّما ذكَرَه بعدُ اسْتِطْرَادًا، أو لِما بينَهما مِن نسبةِ اللفظِ اشتباهًا، ذكرَ المصريُّ أنَّهُ قالَ في المُقْنِعِ: وقولُه:{ أَمَّا اشْتَمَلَتْ }هي في المصحفِ حرفٌ واحدٌ، ومَعْناها (أَمْ الذي).

قلتُ: وأطلقَ الناظمُ الحكمَ فيه ولم يُقَيِّدْهُ بموضعٍ، وهو الصوابُ، لاتِّفَاقِ المصاحفِ عليه، وأَفْهَمَ كَلَامُ المُقْنِعِ تَقْيِيدَه بـ (ما اشْتَمَلَتْ) وليسَ كذلكَ. أقولُ: التَّخْطِئَةُ خطأٌ فاحشٌ على إمامِ الكُلِّ في هذا الفنِّ، وإنَّما نشأَ هذا مِن قُصُورِ فهمِ القائلِ؛ لأنَّ قولَه (أَمَّا اشْتَمَلَتْ) أولُ ما وقعَ في القرآنِ وقد بيَّنَه بتعليلِه الشاملِ له ولغيرِه حيثُ قالَ: مَعْناه (أَمْ شيءٍ) فكُلُّ الصيدِ في جوفِ الفرا، فافهمْ بلا امتراءٍ. واتَّفَقَت المصاحفُ أيضًا على قَطْعِ (عن) عن (ما) الموصولةِ في قولِه تعالى:{ فلمَّا عَتَوْا عن ما نُهُوا عنه }في الأعرافِ، وإليه أشارَ بقولِه (نُهُوا اقْطَعُوا مِن ما مَلَكَ رُومَ النساءِ)، ففي غيرِ الأعرافِ تكونُ موصولةً كَمَا في قولِه تعالى{ عَمَّا تَعْمَلُونَ }{ وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عمَّا يَقُولُونَ }و{ سُبْحَانَهَ وتَعَالَى عمَّا يُشْرِكُونَ }و{ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ }و{ عَمَّا قَلِيلٌ }هذا وقد ضُبِطَ (روم) بالرفعِ، والنصبِ , وهو الأَوْلَى؛ ليكونَ نصبُه على نزعِ الخافضِ، ويُؤَيِّدُهُ ما في نسخةٍ صحيحةٍ وهي أصلُ الشيخِ زكريَّا: (نُهُوا اقْطَعُوا ممَّا بروم النساءِ) والمعنى أنَّ المصاحفَ اتَّفَقَتْ على قطعِ (مِن) الجارَّةِ عَن (ما) الموصولةِ نحوَ: {مِن مَامَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِن شُرَكَاءَ} بالرُّومِ، و {مِن مَامَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِن فَتَيَاتِكُمْ} بالنساءِ، وقَدَّمَ الرُّومَ لأجلِ الوزنِ، والخِطَابُ في (اقْطَعُوا) للقُرَّاءِ ولكَتَبَةِ المصاحفِ، ومفعولُه (عَن مَانُهُوا) وما بعدَه مَعْطُوفٌ على ماقبلَه بحذفِ العاطفِ. (خُلْفُ المُنَافِقِينَ أَمْ مَن أَسَّسَا) بالألفِ الإطلاقِ مَعْروفًا ومجهولًا، كما قُرِيءَ بهما في السبعةِ، والأكثرُ على

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأَوَّلِ وقولُه (خُلْفُ) ضبط بالرفع، أي خُلْفُ مافي المنافقين ثَبَتَ، كما ذَكَرَه الشيخُ زكريَّا، وبالنصبِ على أنَّهُ ظرفٌ لاقْطَعُوا، بتقديرِ مضافٍ، أي: معَ خُلْفِ المنافقينِ، والمعنى اخْتَلَفَتْ المصاحفُ في قطعِ {وأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ} في المنافقينَ، بخلافِ ما عدا هذه الثلاثةَ فإنَّهُ موصولٌ اتِّفاقًا، نحوَ: {مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} و {مِمَّا نَزَّلْنَا على عَبْدِنا} ، وأمَّا قولُه: {مِن مالِ اللهِ} و {مِن ماءٍ مَهِينٍ} وشبهُهُ فمقطوعٌ، ولعلَّه قَيَّدَه بقولِه (مَالكَ) لهذا وكذا لاخلافَ في نحوِ (ممَّنَ منعَ) و (ممَّن افترى) ونحوَ ذلكَ في أنَّ (مِن) موصولةٌ (بِمَن) المَوْصُولَةِ، ثمَّ قولُه: (أَمْ مَنْ أَسَّسَا) مَعْطُوفٌ على مفعولِ (اقْطَعُوا) بحذفِ العاطفِ، والجملةُ بينَهما مُعْتَرِضةٌ، والمعنى أنَّهُم اتَّفَقُوا على قطعِ (أَمْ عن (مَن) الاستفهاميَّةِ في {أَمْ مَن أَسَّسَ بُنْيَانَهُ} في التوبةِ و {أَمْ مَن يَأْتِي آمِنًا} في فُصِّلَتْ، و {أَمْ مَن يكونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا} بالنساءِ، و {أَمْ مَنْ خَلَقْنَا} في الذَّبْحِ بكسرِ الذالِ، وهو الصافَّاتُ، لقولِه تعالى فيها: {وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ} كما قالَ: (فُصِّلَتْ النسا وذِبْحٌ حيثُ ما) وقَصَرَ النساءَ ضرورةً، وكذا حذْفُ العاطفِ فيهما، وقد أغربَ المصريُّ حيثُ قالَ: أبعدَ المصنِّفُ في الدلالةِ بقولِه (وذِبْحٌ)، ولوْ قالَ (فُصِّلَتْ النساءُ خُلِقْنَا حيثُ ما) لكانَ أقربَ كعادتِهَ ولعدمِ نظيرِه ا. هـ. وغرابةُ تعبيرِه لاتَخْفَى، وأمَّا قولُ الروميِّ: إنَّ (النساءَ) عطفٌ على (فُصِّلَتْ) بحسبِ المعنى، فلا معنى له؛ إذ يصحُّ مِن حيثُ المبنى، واتَّفَقُوا على وصلِ ما عدا الأربعةَ نحوَ: {أَمَّنْ لا يَهْدِي} و {أَمَّن خَلَقَ السمواتِ} و {أَمَّنْ يُجِيبُ المُضطرَّ إذا دَعَاهُ} فوجهُ الفصلِ كونُه الأصلَ، ووجهُ الوصلِ التقويةُ، ووجهُ الخُلْفِ الجمعُ، ثمَّ قولُه: (حيثُ ما) مَعْطُوفُ المَحَلِّ على مفعولِ (اقطعُوا) ، والمعنى أنَّهُم اتَّفَقُوا على قطعِ (حيثُ) عن (ما) في مَوْضِعَي البقرةِ، ولمْ يأتِ غيرُهُمَا، وهُمَا قولُه تعالى: {وحيثُ ما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} وقولُه: {وحيثُ مَا كُنْتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لئلَّا} وقد دلَّ إطلاقُ الناظمِ على إرادةِ شمولِها وِفَاقًا للشاطبيِّ في الرائيَّةِ، وقد نصَّ (المُقْنِعُ) على موضعي البقرةِ.

و (أَنْ لم المفتوحَ كسرُ إنْ ما) بنصبِ المفتوحِ، على أنَّهُ مفعولٌ، تقديرُه: واقْطَعُوا أنْ لم المفتوحَ همزتُه، وهو (أَنْ) المصدريَّةُ عن (لم) الجازمةِ أينَمَا وقعتْ لإطلاقِ حُكْمِه، نحوَ {ذلكَ أَنْ لم يكنْ رَبُّكَ} في الأنعامِ، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} في البلدِ (وَقَيَّدَ بالمفتوحِ احترازًا عن المكسورِ فإنَّ بعضَه مقطوعٌ وبعضَه موصولٌ كما سيأتي) و

(كسرُ إنَّ ما) منصوبٌ أيضًا على المفعوليَّةِ أي: اقطعُوا (إنْ) المكسورةَ عن (ما) الموصولةِ بالأنعامِ فقطْ، نحوَ: {إِنْ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ} ولهذا قالَ (الأنعامَ والمفتوحُ يَدْعُونَ معًا) إعلالُ الأنعامِ سبقَ في الأضراسِ، وهو منصوبٌ على نزعِ الخافضِ، (والمفتوحَ) منصوبٌ، أي: اقْطَعُوا (أَنْ ما المفتوحَ) همزتُه مِن قولِه تعالى {وأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِه هو الباطلُ} في الحجِّ، و {أَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِه الباطلُ} في (لقمانَ) على خلافِ خطابِهِمَا وَغَيْبَتِهِمَا، وهذا معنى قولِه (معًا) أي: في الموضعينِ جميعًا وحذَفَ تَنْوِينَه وقفًا (وَخُلْفُ الأنفالِ) بالنقلِ (ونحلٌ وَقَعَا) بألفِ الإطلاقِ نظرًا إلى إفرادِ لفظِ الخُلْفِ، أو بألفِ التثنيَّةِ نظرًا إلى وقوعِ الخُلْفِ في السورتينِ، والتقديرُ وَخُلْفُ مافيهما وقعَ في رسومِ المصاحفِ، وهو بمنزلةِ الاستثناءِ مِن مفهومِ كَلَامِه السابقِ لفًّا ونشرًا مُشَوَّشًا مِن (أَنَّ) المكسورَ والمفتوحَ معَ (ما).

والحاصلُ أنَّهُم اختلفُوا في وصلِ إنَّ ما المكسورةِ وقطعِه في قولِه تعالى: {إِنَّمَا عندَ اللهِ هو خيرٌ لَكُمْ} في النحلِ، والوصلُ أَثْبَتُ، كما في الرائيَّةِ، والباقي موصولٌ اتِّفَاقًا، نحوَ: {إِنَّمَا صنعُوا كيدَ ساحرٍ} {إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصادقٌ} {إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَواقعٌ} {إِنَّمَا اللهُ إلهٌ واحدٌ} {إِنَّمَا أنتَ منذرٌ} {إِنَّمَا أنا بشرٌ مِثْلُكُمْ}.

وكذا اختلفُوا في وصلِ (أَنَّمَا) المفتوحِ وَقَطْعِه في قولِه: {واعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِن شيءٍ} بالأنفالِ، والواصلُ أثبتُ، كما في الرائيَّةِ، واتَّفَقُوا على وصلِ ماعداه نحوَ: {يُوحَى إليَّ أَنَّمَا إلهُكُمْ إلهٌ واحدٌ} {إِنْ يُوحَى إليَّ إلا أَنَّمَا أنا نذيرٌ مبينٌ} و {فَاعْلَمُوا أَنَّمَا على رسولِنا البلاغُ المبينُ}، ثمَّ اعلمْ أنَّ في كَلَامِه ما لا يَخْفَى مِن الإيهامِ والإبهامِ، فإنَّهُ أوهمَ أنَّ كُلًّا منهما مفتوحةٌ، وأَبْهَمَ المكسورةَ، معَ أنَّ في النحلِ ثمانيةَ مواضعَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

غيرُ هذهِ المكسورةِ، قالَ بحْرَقٌ: وإنَّما تَعيَّنَتْ، لكونِها اسميَّةً وماعداها فعْليَّةٌ {إنَّما يَبْلُوكُم} {إنَّما سُلْطَانُه} {إنَّما قَوْلُنَا لشيءٍ} أ. هـ. وخَطؤُهُ مِمَّا لايَخْفَى، لأنَّ كُلًّا مِن المثالينِ الآخرينِ اسميَّةٌ، ولا يفيدُه وقوعُ الجملِ الفعليَّةِ بعدَهما، مِن قولِه (إذا أَرَدْنَا) ومن قولِه (يَتَوَلَّوْنَه) إلا بتكَلُّفٍ لا يَخلُو مِن تَعَسُّفٍ في الجملةِ، نعم لو قالَ وما عداها عُرْفيَّةٌ لكانَ تَفْرِقَةً منه خفيَّةً. (وكُلِّ ما سَأَلْتُمُوه واخْتَلَفْ) بكسرِ (كُلٍّ) على الحكايةِ، وإلا فهو منصوبٌ على المفعوليَّةِ أي: اقطعُوا لفظَ (كُلٍّ) عن (ما) في (سَأَلْتُمُوه) في سورةِ إبراهيمَ، واخْتَلَفَ أربابُ الرسومِ في غيرِه فوقعَ الاختلافُ في (كُلِّ ما) (رُدُّوا كذا قلْ بِئْسَما والوصلُ صِفْ) فـ {كُلُّ ماردُّوا إلى الفتنةِ} بالنساءِ مُخْتَلَفٌ في فصلِه وقطعِه، وكذا وقعَ الاختلافُ في {كُلَّما دَخَلَتْ أُمَّةٌ} في الأعرافِ و {كُلَّماجاءَ أُمَّةً} بالمؤمنينِ و {كُلَّما أُلْقِيَ} بالْمُلْكِ، كما نصَّ أبو عمرٍو الدانيُّ في (المُقْنِعِ) على الخلافِ في هذه الثلاثةِ، ففي هذا قصورٌ من الناظمِ للكَلامِ عن مقامِ المرامِ، حتَّى قالَ ابنُ المصنِّفِ: وعبارةُ الناظمِ لا تُفْهِمُ الخلافَ في هذه الثلاثةِ، وأمَّا قولُ الروميِّ: وَلَعَلَّهُ سَكَتَ عنها اكتفاءً بذكرِ واحدٍ منْها ولاشتهارِ ماعداه عندَهم، فعذرٌ باردٌ، وعن خطورِ الفهمِ شاردٌ، فَنَظَمْتُ فَقُلْتُ:

وجاءَ أُمَّةٌ وأُلْقِيَ دَخَلَتْ ... فِي وَصْلِهَا وَقَطْعِهَا فَاخْتُلِفَتْ

فَمَا عَدَا الخمسةَ اتَّفَقُوا على وصلِه، نحوَ: {أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رسولٌ} {كُلَّمَا نَضِجَتْ} {كُلَّمَا أَوْقَدُوا نارًا لِلحَرْبِ} هذا ومِن المَعْلومِ أنَّ خَطَّيْنِ لايُقَاسَانِ، خطَّ العروضِ، وخطَّ المصحفِ، وإنَّما يُتْبَعُ الرسمُ تَعَبُّدًا وَتَبَرُّكًا واقْتِدَاءً بالصحابةِ الكرامِ كتابةً وقراءةً، وقد نبَّهَ الزَّجَّاجيُّ على أنَّ (كُلَّمَا) إنْ كانتْ ظرفًا كُتِبَتْ مَوْصُولَةً أَوْ شَرْطًا فَمَقْطُوعَةً فهي إنْ لم تَحْتَمِل الظرفيَّةَ كقولِه تعالى {وَآتَاكُمْ مِن كُلِّ مَاسَأَلْتُمُوهُ} فمقطوعةٌ أي: قطعًا وإنْ احْتَمَلَتْها وَعَدَمَها كالمواضعِ المذكورةِ آنفًا ففيها خلافٌ، وإن تَعَيَّنَتْ للظرفيَّةِ فموصولةٌ. قلتُ: فكأنَّهُ أَخَذَ هذه القاعدةَ المَذْكُورةَ مِن ضمنِ رسومِ (كُلَّمَا) المسطورةِ، وأمَّا ما عداها نحوَ {كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ} فموصولٌ، ثمَّ قالَ (كَذَا قُلْ بِئْسَمَا) أي: {بِئْسَ مَا يَأْمُرُكُمْ به إِيمَانُكُمْ} بالبقرةِ مُخْتَلَفٌ أيضًا في وصلِه وقطعِه، ثمَّ جَزَمَ بقولِه: (والوصلَ صِفْ) (خَلَفْتُمُونِي واشْتَرَوْا في ما اقْطَعَا) أي: صِفِ الوصلَ في {بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي} بالأعرافِ و {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِه أَنْفُسَهُمْ} بالبقرةِ اتِّفَاقًا، ومفهومُ كَلامِه أنَّ ماعدا هذه الثلاثةَ مقطوعٌ بلا خلافٍ، وهو حيثُما وقعَ (بِئْسَمَا) مَقْرُونًا باللامِ، وهي خمسةٌ: {وَلَبِئْسَ مااشْتَرَوْا به أَنْفُسَهُمْ} البقرةُ {لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} {لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} {لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} {لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ} بالمائدةِ، أو مَقْرُونًا بالفاءِ وهو موضعانِ {فَبِئْسَ ما يَشْتَرُونَ} في موضعي آلِ عمرانَ، بالمجموعِ سبعةٌ، لاستَّةٌ كما تَوَهَّمَ المصريُّ، ثمَّ قولُه (في ما قَطَعَا) ابتداءُ كَلامٍ، وأصلُه (اقْطَعَنْ) قُلِبَتْ النونُ المُخَفَّفَةُ ألفًا حالَ الوقفِ، لا لضرورةِ الوزنِ كما ذَكَرَه اليمنيُّ، (فيما) مفعولٌ مُقَدَّمٌ، والمعنى: اقطعْ (في عن) (ما) الموصولةِ في عشرةِ مواضعَ كما بيَّنَها بقولِه:

(أُوحِي أَفَضْتُمْ اشْتَهَتْ يَبْلُومَعَا ثاني فَعَلْنَ وَقَعَتْ رومٌ كَلَا

تنزيلُ شُعَرَا وغيرَها صِلَا

أي: صِلَنَّ. أمرٌ بالوصلِ مُؤَكَّدًا بالنونِ المُخَفَّفَةِ المُبْدَلَةِ ألفًا حالَ الوقفِ، أرادَ قولَه تَعَالَى: {قلْ لا أجدُ فيما أُوحِيَ إليَّ مُحَرَّمًا} بالأنعامِ، و {فيما أَفَضْتُم فيه} بالنورِ، و {في ما اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ} بالأنبياءِ، و {لكنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ} بالمائدةِ، {لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ} آخرُ الأنعامِ، وإليها أشارَ بقولِه (معَا) و {فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِن مَعْروفٍ} ثاني البقرةِ، وإليه أشارَ بقولِه (ثاني فَعَلْنَ) احْتِرَازًا مِن أَوَّلِه، وهو قولُه {فيما فَعَلْنَ في أَنْفُسِهِنَّ بالمَعْروفِ} و {نُنْشِئَكُمْ في مَالا تَعْلَمُونَ} بالواقعةِ و {هلْ لكم مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِن شُرَكَاءَ في مارَزَقْنَاكُمْ} بالرُّومِ، {يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ في مَاهُمْ فِيه يَخْتَلِفُونَ} {أنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ في ماكانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ} كلاهما بالزُّمَرِ، وإليه أشارَ بقولِه (كَلَّا تنزيلُ) قولُه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تعالى: {أَتُتْرَكُونَ فِي مَاهَهُنَا آمِنِينَ} بالشعراءِ، ثمَّ الضميرُ في قولِه و (غَيْرَها صِلَا) راجعٌ إلى سورةِ الشعراءِ، لكونِها أقربَ مذكورٍ، ولأنَّهُ المُطَابِقُ لكتبِ الرسمِ والموافقُ لما صَرَّحَ، الشاطبيُّ في قولِه (وفي سوى الشعراءِ بِالْوَصْلِ بَعْضُهمْ)

وفي نسخةٍ: (وغيرَ ذي صِلَا) وفي أخرى: (وغيرَه صِلَا) بالتذكيرِ فهو راجعٌ إلى لفظِ الشعراءِ، والمعنى: فماعدَا الشعراءَ صلةٌ أيضًا لاختلافٍ وقعَ فيه بخلافِ الشعراءِ، فإنَّهُ لا خلافَ في قطعِه، وبخلافٍ ما عدا المذكوراتِ فإنَّه لاخلافَ في وصلِه، سواءٌ كانَ (ما) خبريَّةً أو استفهاميَّةً، نحوَ {فيما فَعَلْنَ في أَنْفُسِهِنَّ بالمَعْروفِ} في أَوَّلِ البقرةِ، كما فُهِمَ مِن قيدِ (ثاني البقرةِ)، ونحوَ (فيمَ كُنْتُمْ) (وفيمَ أَنْتَ) وقولُه تعالى {لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يومَ القيامةِ فيما كانُوا فيه يختلفُون} فَحَصَلَ أنَّ ما في سورةِ الشعراءِ هو الحرفُ المُتَّفَقُ على قطعِه، كما صرَّحَ به المصنّفُ، وسائرُ المذكوراتِ قد اخْتَلَفُوا في وصلِها وقطعِها، وإنَّما حَكَمَ عليها بالقطعِ أولًا ثمَّ جَوَّزَ وصلَها آخرَ، إشعارًا بأنَّ القطعَ هو الأَوْلَى، لأنَّه هو الأصلُ في رسمِ المبنى، فقولُ خالدٍ الأزهريِّ: وأمَّا {أَتُتْرَكُونَ في ما هَهُنَا آمِنِينَ} في الشعراءِ فهو مِن المُخْتَلَفِ فيه فَذِكْرُهُ معَ المُتَّفَقِ عليه سهوٌ منه هو خطأٌ فاحشٌ صَدَرَ عنه، حيثُ عكَسَ القضيَّةَ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنّفِ: أي: وغيرُ هذه الأحدَ عشرَ موضعًا صِلْه بلا خلافٍ، فَيُفْهَمُ منه أنَّ المواضعَ الأحدَ عشرَ كُلَّها ليسَ فيها خلافٌ، وليسَ كذلكَ، لما تَقَدَّمَ، ولما صرَّحَ أيضًا مِن أنْ قَطْعَ (في) عن (ما) الموصولةِ في عشرةِ مواضعَ بخلافٍ، وفي موضعٍ بلا خلافٍ، ولا يُفْهَمُ الخلافُ مِن عبارةِ الناظمِ، لأنَّه لم يذكرْهُ صريحًا ولا إشارةً ا. هـ. فَتَبَيَّنَ لكَ أنَّ ضميرَ غيرِها إلى جميعِ المذكوراتِ خطأٌ ظاهرٌ وتَرَتَّبَ عليه فسادٌ باهرٌ وقدْ غفَلَ عنه المصنّفُ أيضًا وأمَّا قولُ الروميِّ: وقد جزمَ الناظمُ في جميعِها بالقطعِ، والمشهورُ الاختلافُ في العشرةِ الأُولَى منها، والجزمُ الحاديَ عشرَ فقطْ، اللهمَّ إلا أنْ يَتَرَجَّحَ عندَه جانبُ القطعِ فيها أيضًا فغلطٌ منه، وكأنَّهُ تبِعَ خالدًا في نَقْلِه، وقلَّدَ ابنَ المصنّفِ في مرجعِ ضميرِ (غيرِها)، وأمَّا الشيخُ زكريَّا فقدْ اسْتَرَاحَ في هذا المقامِ واكْتَفَى بتحصيلِ المرامِ، حيثُ قالَ: وهذه الأحدَ عشرَ فيها خلافٌ، إلا الأخيرَ فَمُتَّفَقٌ على قطعِه. لكنْ غَفَلَ عَن موضعِ حلِّه إذ قالَ (وغيرُ ذي) أي: المواضعِ الأحدَ عشرَ، فَتَدَبَّرْ، ثمَّ قولُه (صِلَا) أي: صِلْهَا غيرَ صحيحٍ، لأنَّ مفعولَ (صلْ) (غيرَها) وقد تبيَّنَ لكَ اضطرابُ كَلَامِ الشيخِ زكريَّا في هذا المَحَلِّ، وقد وقعَ في الوَحْلِ مِن جهةِ الحلِّ، ولهذا اعترضَ المصريُّ عليه بقولِه: إنه أَجْرَى الخلافَ في التي في الشعراءِ وجَزَمَ بالقطعِ في العشرةِ وهو مُخَالِفٌ لما في المُقْنِعِ / ا. هـ. ولا يخفى أنَّهُ ليس مُخَالِفًا للمُقْنِعِ لاباعتبارِ أَوَّلِ كَلَامِه ولا بالنسبةِ إلى آخرِ مرامِه، فَتَأَمَّلْ فإنه موضعُ زللٍ، واللهُ سبحانَهُ هو المُلْهِمُ بالصوابِ وإليه المرجعُ والمآبُ.

(فَأَيْنَمَا كالنحلِ صلْ ومُخْتَلِفٌ في الشعراءِ الأحزابِ والنساءِ وُصِفَ)

بصيغةِ المجهولِ، أي: وُصِفَ الاختلافُ في السورِ الثلاثِ، قالَ اليمنيُّ: وفي بعضِ النسخِ (اتَّصَفَ) المعنى واحدٌ، أقولُ وفيه أنَّ المَبْنَى مُخْتَلَفٌ، لأنَّ الفعلَ اللازمَ لا يُبْنَى مجهولًا، ثمَّ قولُه: (مُخْتَلِفٌ) اسمُ فاعلٍ، والتقديرُ مُخْتَلِفٌ رَسْمُه، أو الرسمُ مُخْتَلِفٌ، وقولُه: (وُصِفَ) الجملةُ استئنافيَّةٌ، أَغْرَبَ بُحْرَقٌ حيثُ قالَ: و (مُخْتَلِفٌ) حالٌ أي: وُصِفَ لنا مُخْتَلِفًا، وقَصَرَ الشعراءَ والنساءَ ضرورةً، وفي نسخةٍ بَدَلَ الشعراءِ (الظُّلَّةِ) وهي أصلُ الشيخِ زكريَّا، لِمَا جاءَ في السورةِ {عذابُ يومِ الظُّلَّةِ} أي اتَّفَقَتْ المصاحفُ على وصلِ قولِه تعالى {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وجهُ اللهِ} بالبقرةِ، وكذلكَ: {أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِي بِخَيْرٍ} بالنحلِ فالفاءُ في الآيةِ الأُولَى من نفسِها، وقولُه (كالنحلِ) بالعطفِ على المعنى، أو على أصلِ المبنى، لئلَّا يَلْزَمَ التشبيهُ من جميعِ الوجوهِ كما لايَخْفَى، ثمَّ تُصْرَفُ الأُولَى للبقرةِ، لأنَّها في الإطلاقِ أولُ سورةٍ، وهي أولُ ما وقعَ فيها، وقالَ اليمنيُّ: وعِلَّةُ كونِه في سورةِ البقرةِ مِن الفاءِ في (فَأَيْنَمَا) بالفاءِ، لأنَّ أَيْنَمَا بالفاءِ لم تَقَعْ غيرُها، والمعنى: صلْ بالبقرةِ كوصلِكَ بالنحلِ، وأمَّا قولُه {أَيْنَمَا كُنْتُم تَعْبُدُونَ} في الشعراءِ وقولُه: {أَيْنَمَا ثُقِفُوا} بالأحزابِ و {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المَوْتُ} في النساءِ، فأكثرُ المصاحفِ على قطعِ (أين) عن (ما) كذا ذكرَه الشرَّاحُ، والمفهومُ مِن الرائيَّةِ أنَّ وصلَ النساءِ قليلٌ، ويستوي الأمرانِ في الأحزابِ والشعراءِ، وأمَّا ما بَقِيَ فمُتَّفَقٌ على قطعِه، نحوَ قولِه: {فاسْتَبِقُوا الخيراتِ أَيْنَمَا تكُونُوا} وقولِه {أَيْنَمَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ}، وفي بعضِ نسخِ ابنِ المصنِّفِ: {أَيْنَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ}، وهو وهمٌ أوسهوُ قلمٍ و {أَيْنَمَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ} و {أَيْنَمَا كَانُوا} فوجهُ القطعِ الأصلُ، ووجهُ الوصلِ شبهةُ التركيبِ للجزمِ، وهو معنى قولِ ابنِ قتيبةَ: لأنَّها أَحْدَثَتْ باتِّصَالِها مَعْنًى لم يكنْ معَ مناسبةِ النونِ الميمَ بخلافِ حيثُ، كَمَا قالَ الجُعْبُرِيُّ (وَصِلْ فإلم هودَ أَلَّنْ نَجْعَلَا) بألفِ الإطلاقِ، وهو مَعْطُوفٌ بالعاطفِ المُقَدَّرِ على (فَإِلَّمْ هودَ) وهودٌ منصوبٌ على الإضافةِ، لكونِها عَلَمَ السورةِ، أو على نزعِ الخافضِ واعتبارِ الظرفيَّةِ، والمعنى أنَّ المصاحفَ اتَّفَقَتْ على وصلِ (إن) الشرطيَّةِ بـ (لم) في قولِه تعالى: {فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ} بهودٍ، وعلى قطعِ ما عداه، نحوَ: {فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا} {لَئِنْ لَمْ يَنْتَهُوا} {فإنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لكَ} فوجهُ القطعِ هو الأصلُ، ووجهُ الوصلِ اتِّحَادُ عملٍ (إن) و (ولم) وكذلكَ اتَّفَقُوا على وصلِ (أن) المصدريَّةِ بـ (لن) الناصبةِ في موضعينِ؛ قولِه تعالى: {أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا} بالكهفِ، و {أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَه} بالقيامةِ، وعلى قطعِ مَاسِواهُمَا، نحوَ {أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرسولُ} و {أَن لَّنْ تقولَ الإنسُ والجنُّ} {أَن لَّنْ يَقْدِرَ عليه أحدٌ} وأمَّا قولُه: {أَلَّنْ تُحْصُوه} فقالَ: بعضُهم موصولٌ، وقالَ آخرونَ: مفصولٌ، على مافي (المقنعِ) ولعلَّ الشيخَ اختارَ الفصلَ، الذي هو الأصلُ، ولهذا لم يتعرَّضْ لبيانِ الخلافِ فيه، فوجهُ القطعِ الأصلُ، معَ التنبيهِ على أنَّ العملَ للثاني، ووجهُ الوصلِ التقويةُ، معَ مجانسةِ الإدغامِ، وهذا معنى قولِه: (نجمعُ كَيْلَا تَحْزَنُوا تَأْسَوْا عَلَى) و (نَجْمَعُ) عطفٌ على (نجمعَ) و (كيلا) عطفٌ على (فإلم) و (تَأْسَوْا) على (تَحْزَنُوا) و (على) يَتَعَلَّقُ (بِتَأْسَوا)، والمعنى أنَّ المصاحفَ اتَّفَقَتْ على وصلِ ياءِ (الكي) بـ (لا) في أربعةِ مواضعَ {لِكَيْلَا تَحْزَنُوا على ما فَاتَكُم} بآلِ عِمْرَانَ، {كَيْلَا تَأْسَوا على ما فَاتَكُمْ} بالحديدِ، {لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بعدِ عِلْمٍ شيئًا} بالحجِّ، {لِكَيْلَا يكونَ عليكَ حرجٌ} وهو الثاني مِن الأحزابِ، ولهذا احْتَرَزَ بقولِه (عَلَيْكَ) مِن أَوَّلِه؛ لأنَّ مُتَعَلَّقَةَ على المؤمنينَ واتَّفَقَتْ على قطعِ ما عداها وهو الأَوَّلُ مِن الأحزابِ {لكي لايكُونَ على المؤمنينَ حَرَجٌ} و {كي لا يَكُونَ دُولَةً} بالحشرِ، و {لكي لا يَعْلَمَ بعدَ عِلْمٍ شيئًا} بالنحلِ، فوجهُ القطعِ الأصلُ، ووجهُ الوصلِ التقويةُ معَ تحقُّقِ عدمِ الحجزِ، وهذا معنى قولِه:

(حجٌّ عليكَ حرجٌ وقَطْعُهُمْ عن مَن يشاءُ مَن تولَّى يومُهم)

أي: وثالثُها: موضعُ حجٍّ، أي: ما وقعَ في سورةِ الحجِّ، ورابعُها الذي بعدَه (عليكَ حرجٌ) كما سبقَ، ثمَّ قولُه (وقَطْعُهُمْ) مبتدأٌ، أي: مقطوعُ أربابِ الرسومِ، واتِّفَاقُهُمْ على قطعِ عن (من) الموصولةِ في موضعينِ، وهما قولُه: {وَيَصْرِفُه عَن مَنْ يَشَاءُ} بالنورِ، و {عَن مَن تَوَلَّى عَن ذِكْرِنا} بالنجمِ، وليسَ ثَمَّ غيرُهما، كما نبَّه عليه ابنُ المصنِّفِ، وتبعَه الأزهريُّ، وقدْ قالَ في (المُقْنِعِ) وليسَ في القرآنِ غيرُهما، قالَ الجُعْبُرِيُّ: أي:

لامفصولًا ولا موصولًا، وأمَّا قولُ الشيخِ زكريَّا وتبعَه الروميُّ: بأنَّ ما عداهما موصولٌ فَوَهْمٌ منهما، وكذا اتَّفَقَتْ المصاحفُ على قطعِ (يومٍ) عن (هُمْ) في المرفوعِ المَحَلِّ وحدَه في موضعينِ: {يومَ هم بَارِزُونَ} بغافرٍ و {يومَ هُمْ على النارِ يُفْتَنُونَ} في الذارياتِ، واتَّفَقَتْ على وصلِ (يَومِهِمْ) المجرورةِ المَحَلِّ نحوَ: {مِن يومِهم الذي يُوعَدُون} {حتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الذي فيه يُصْعَقُونَ}، فوجهُ القطعِ أنَّ (هُمْ) مرفوعٌ بالابتداءِ، مُنْفَصِلٌ، فيُناسِبُه الفصلُ، معَ كونِه هو الأصلَ، ووجهُ الوصلِ أنَّ (هم) المجرورَ مُتَّصِلٌ حُكْمًا، فيلائِمُه الوصلُ، وقد أغربَ اليمنيُّ حيثُ قالَ: وقطعُ لفظِ (هم) الساكنِ الميمَ وقفًا ووصلًا ثابتٌ أيضًا في السورتينِ، قالَ: وإنَّما قيَّدْنا بالساكنِ الميمَ احترازًا من {يَوْمِهِمْ الذي} فإنَّه موصولٌ / ا. هـ. ووجهُ غرابتِه أنَّ هذا فرقٌ عامٌّ لفظيٌّ لا حُكْمٌ خاصٌّ حقيقيٌّ، معَ أنَّ ميمَ الأَوَّلينَ ليسَ ساكنًا في الوصلِ عندَ الكُلِّ، بل فيه خلافٌ لبعضِهم، وأمَّا الوقفُ فلا فرقَ أصلًا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(ومالَ هذا والذينَ هؤلاءِ) أي: وثبتَ قطعُهم أو وَكَذَا قطعُهم (لامَ الجرِّ) عن مجرورِها في أربعةِ مواضعَ: {مالِ هذا الكتابِ} في الكهفِ و {مَالِ هذا الرسولِ} في (الفُرْقانِ)، فالمرادُ بهذا جنسُ (هذا) الواقعِ بعدَ (مَالِ)، {فَمَالِ الذينَ كَفَرُوا} بالمَعارجِ، {فَمَالِ هؤلاءِ القومِ} بالنساءِ، وعلى وصلِ لامِ الجرِّ بمجرورِها فيما عداها، نحوَ {فَمَا لَكُمْ} و {مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا} و {مَالِأَحَدٍ عَنْدَهُ}، فوجهُ قطعِ لامِ الجرِّ هو التنبيهُ على أنَّهَا كلمةٌ برأسِها ووجهُ وصلِها بما بعدَها تقويتُها؛ لأنَّها على حرفٍ واحدٍ، ولأنَّهَا غيرُ مُسْتَقِلَّةٍ، ولأنَّهَا تُكْتَبُ موصولةً بما دخلتْ عليه غالبًا كما هو قاعدةُ كتابةِ العربيَّةِ، ثمَّ (ما) في هذهِ الأربعةِ للاستفهامِ، فالجمهورُ يقفونَ اختبارًا أو اضطرارًا، لا اختيارًا على اللامِ، اتباعًا للرسمِ، وأبو عمرٍو يقفُ في هذه الأربعةِ على (ما)، والْكِسَائِيُّ يقفُ على (ما) في روايةٍ وعلى اللامِ في الأخرى، وفي نسخةٍ بعدَها ولأنَّهَا من تتمَّةِ المسألةِ السابقةِ، و (لا) مُتَعَلِّقَةٌ بالقضيَّةِ اللاحقةِ، وهي قولُه:

(تَحَيَّنَ في الإمامِ صَلْ وَوُهِّلَا) بالألفِ الإطلاقِ وبضمِّ الواوِ وتشديدِها مكسورٍ، أي: ضُعِّفَ وَغُلِّطَ قائلُه، وَنُسِبَ إلىالْوَهْلِ والْوَهْمِ ناقلُه، وفي أكثرِ النسخِ (وقيلَ: لا) كما اقتصرَ عليه الروميُّ، اختارَه الأزهريُّ، أي: وقيلَ: لاوصلَ، أو المعنى: لا تصلْ بل اقْطَعِ التاءَ عن حينَ، لكن تعبيرُه بِقِيلَ مُشْعِرٌ بتضعيفِه وهو خلافُ ماعليه الجمهورُ، الصوابُ الأَوَّلُ، وهو مختارُ الشيخِ زكريَّا وعليه المعولُ، فَتُكْتَبُ التاءُ مفصولةً من الحاءِ على هذه الصورةِ {لاتَ حينَ مَناصٍ} لا على هذه الكيفيَّةِ (لاتحين)، واعلمْ أنَّ أباعُبَيْدٍ قالَ: رُسِمَ في الإمامِ - يعني: مصحفِ عثمَانَ رَضِيَ اللهُ عنه الخاصِّ به - لا تحينَ، نصَّ على أنَّ التاءَ مُتَّصِلَةٌ بحينٍ، وفي رسمِ المصاحفِ الحجازيَّةِ والشاميَّةِ والعراقيَّةِ التاءُ مُنْفَصِلَةٌ عن حينٍ، خطأٌ، ومُتَّصِلَةٌ بلا حكمًا، وذلكَ؛ لأنَّ (لات) في قولِ الأكثرينَ هي (لا) النافيَّةُ، دَخَلَتْ عليها التاءُ علامةً لتأنيثِ الكلمةِ، كما دَخَلَت على (رُبَّ) و (ثمَّ) لذلكَ فقيلَ: رُبَّةَ وَثَمَّةَ، فهي زائدةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بما قبلَها لا بما بعدَها، والمعنى ليستْ تلكَ المُدَّةُ حينَ الفرارِ، واختلفَ القُرَّاءُ فالْكِسَائِيُّ يقفُ بالهاءِ لأصالتِها، والباقونَ يقفونَ بالتاءِ تبعًا لرسمِها، فأجمعُوا على أنَّهُ لا يجوزُ الوقفُ على (لا) ولا الابتداءُ بـ (تحين) وبهذا يَظْهَرُ صحَّةُ نسخةِ (وُهِّلَا) وإنَّما خالفَهم أبو عبيدٍ حينَ قالَ: الوقفُ عندي على (لا) والابتداءُ بقولِه (تحين) فيكونُ قراءةً شاذَّةً، لأنَّها

مُخَالِفَةٌ لقواعدِ العربيَّةِ في المبنى والمعنى، وأنَّ وَجْهَ قراءتِه بقولِه: لأنِّي نَظَرْتُها في الإمامِ فوجدتُها (تَحِينَ) قالَ: وهذه التاءُ تُزَادُ في (حينَ) فيقالُ: هذا تَحِينَ كانَ كذا،

وأنشدَ شعرًا:

العاطفونَ تَحِينَ مامِن عاطفٍ والمُطْعِمُونَ زمانَ أينَ المُطْعِمُ

قالَ الناظمُ في (النشرِ): إني رأيتُها مكتوبةً في المصحفِ الذي يقالُ له الإمامُ مصحفِ عثمَانَ بنِ عفَّانَ رَضِيَ اللهُ عنه (لا) مقطوعةً والتاءَ موصولةً، ورأيتُ به أثرَ الدمِ، وتتبَّعْتُ فيه ماذكرَه أبو عبيدٍ فرأيتُه كذلك المصحفُ هو اليومَ بالمدرسةِ الفاضليَّةِ بالقاهرةِ المحروسةِ / ا. هـ.

وقالَ القسْطلَانِيُّ: الأكثرونَ على خلافِ ذلكَ، وحمَلُوا ماحكاه أبو عبيدٍ على أنَّهُ ممَّا خرجَ في خطِّ المصحفِ عن القياسِ. وأمَّا قولُ المصريِّ: فحيثُ صحَّ النقلُ عن أبي عبيدٍ أنَّهُ وجدَ ذلكَ كذلكَ في مصحفِ الإمامِ فيكونُ كافيًا في حُكْمِ المرسومِ فيكونُ حكمُه كحكمِ غيرِه؛ إذ لافرقَ. فمدفوعٌ، بأنَّ الفرقَ هو مُخَالفتُه للجمهورِ معَ مُخَالفتِه لسائرِ المصاحفِ فغايتُه أنَّ وصلَه شاذٌّ، حيثُ لم يَثْبُت التواترُ في نقلِه.

(وَوَزَنُوهُمْ) بالإشباعِ (وكَالُوهُمْ صلْ) بالإشباعِ أي كَتَبَ أربابُ الرسومِ {وإذا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ} مُوصُولِينَ أي: حُكْمًا، لأنَّهم لم يكتبُوا بعدَ الواوِ ألفًا، فعدمُ الألفِ يدلُّ على أنَّ الواوَ غيرُ مُنْفَصِلَةٍ، فتكونَ مَوْصُولَةً، بخلافِ قولِه تعالى: {وإذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ}

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

في سورةِ الشورى، فإنَّ الألفَ تُكْتَبُ بعدَ الواوِ، فيجوزُ الوقفُ على غَضِبُوا، كذا الابتداءُ بقولِه (هم) قالَ ابنُ الأَنْبَارِيّ: قالَ أبو عمرٍو وعاصمٌ وعليٌّ - يعني الكِسَائِيَّ- والْأَعْمَشُ - أي: مِن الأربعةَ عشرَ- (كَالُوهُم) حرفٌ واحدٌ - أي حكمًا - والأصلُ كالُوا لَهُمْ فَحُذِفَت اللامُ على حدِّ: كِلْتُكَ طعامًا. فَحُذِفَت اللامُ وَأَوْقَعَ الفعلَ على (هم) فصارا حرفًا واحدًا؛ لأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ معَ ناصبِه كلمةً واحدةً، وكانَ عيسى بنُ عمرٍو يقولُ: (كَالُوهُمْ أو وَزَنُوهُمْ) كلمتانِ، أي: كُلٌّ منهما وكانَ يقفُ على (كَالُوا) و (وَزَنُوا) ويبتدئُ بهم، والمعنى أنَّهُ كان يُجَوِّزُ الوقفَ على الواوِ والابتداءَ بقولِه (هم) لا أنَّهُ كان يفعلُه اختيارًا بخلافِ القُرَّاءِ أجمعَ، فإنَّهم لا يُجَوِّزُونَ الوقفَ على الواوِ أصلًا، ولذا قالَ أبو عبيدٍ: الاختيارُ الأَوَّلُ، أي فإنَّ مختارَ الجمهورِ هو المعولُ. ثمَّ اعلمْ أنَّ في معنى (وَزَنُوهُمْ) نحوَ (رَزَقْنَاهُمْ) و (أَعْطَيْنَاكَ) و (أَنْزَلْنَاهُ) و (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) و (أُورِثْتُمُوهَا) وأمثالِ ذلكَ.

(كذَا مِن أَلِ وهايا لاتفصلْ) بالإشباعِ، أي: لاتَفْصِلْ مدخولَ لامِ التعريفِ مِن أَلِ، ولو قمريَّةً لا كتابةً ولا قراءةً، وكذا مدخولُ هاءِ التنبيهِ، وياءِ النداءِ وإنْ كانتْ كلماتٍ مُسْتَقِلَّةً لشدَّةِ الامتزاجِ بينَهما في الصورةِ، نحوَ (الْحَمْدُ) و (الحقُّ) و (الأرضُ) و (الآخرةُ)، ونحوَ: (يا أَيُّها) و (يا آدمُ) و (يابُنَيَّ) ونحوَ (هَاأَنْتُمْ) و (هَؤُلاءِ) و (هذا) وأمثالِ ذلكَ، فلا يُوقَفُ على أَلِ ويائِها ولا يُبْتَدَأُ، حمدُ، وحقُّ، وأرضُ، وآخرةُ، وآدمُ، وبني، وأنتم، وأولا، وذا، في الأمثلةِ المذكورةِ، وأمثالُها كما يفعلُه كثيرٌ مِن جهلةِ القُرَّاءِ وقفًا عليها وبدأً بما بعدَها وقد أخطأَ الروميُّ

حيثُ قالَ في إعرابِ البيتِ: وإضافةُ الياءِ إلى الضميرِ العائدِ إلى أَلِ للمناسبةِ بينَهما في التعريفِ، فإنَّ الصوابَ أنَّ (ها) عُطِف على (يا) وليسَ تلكَ الواوَ وعلامةَ ضمَّةِ الهمزةِ، وفي نسخةٍ بالعكسِ، وهو الأَولَى، كما اخترْنا، لِمَا فيها مِن دفعِ التوهُّمِ، كما لا يَخْفَى، وأيضًا (مِن) في البيتِ ليستْ زائدةً كما قرَّرْناهُ خلافًا للروميِّ ثمَّ قولُ الناظمِ (كذا) مَحْمُولٌ عَلَى التشبيهِ المَعْنويِّ بينَ قولِه (صِلْ) و (لاتَفْصِلْ) لأنَّ مؤدَّاهما واحدٌ، وإن كانَ بينَ الأمرِ والنهيِ خلافٌ صوريٌّ، ومِمَّا يجبُ التنبيهُ عليه أنَّ (نِعِمَّا) و (مَهْمَا) و (رُبَّمَا) موصولةٌ في جميعِ المصاحفِ، قالَ ابنُ الأَنْبَارِيّ: حَدَّثَنَا خلفٌ، قالَ: قالَ الكِسَائِيُّ: (نِعِمَّا) حرفانِ، أي كلمتانِ، لأنَّ مَعْناه: نِعْمَ الشيءُ، وكُتِبَ بالوصلِ أي: كلمةً واحدةً، ثمَّ قالَ ابنُ الأَنْبَارِيّ: عن الكسائيِّ: ومن قطعَ لم يُخْطِئْ، أي: في اللفظِ، بناءً على الأصلِ، وإنْ أخطأَ مِن حيثُ إنَّهُ خالفَ الرسمَ، ثمَّ كُلُّ كلمةٍ على حرفٍ واحدٍ مُتَّصِلَةً، إمَّا أَوَّلًا وإمَّا آخرَ، بخلافِ الواوِ العاطفةِ، نحوَ: (باللهِ) و (لرسولِه) و (كلمةُ رَبِّه) و (حينئذٍ) و (يومئذٍ) موصولاتٌ و (مِمَّنْ) كُلُّه موصولٌ، و (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) كذلكَ وأنْ (يُمِلَّ هُوَ) مفصولٌ، وكَتَبُوا (ابنَ أُمَّ) في سورةِ الأعرافِ مفصولًا، وصورتُه (يبنؤم) بـ طه حرفُ النداءِ موصولٌ بالياءِ، وكتَبُوا صورةَ الهمزةِ واوًا مُتَّصِلَةً بالنونِ، ومِن المَعْلومِ أنَّ في المُنْفَصِلَيْنِ يَجُوزُ الوقفُ على آخرِ كُلٍّ مِنْهُمَا، بخلافِ المُتَّصِلَيْنِ فإنَّهُ لا وقفَ إلا في آخرِ الثانيةِ، و {وَيْكَأَنَّ اللهَ} و {ويكأَنَّهُ} في موضعي القصصِ يُوصِلُ فيهما الياءَ بالكافِ، كما قالَ الدانيُّ في مُقْنِعِه، والشاطبيُّ في عَقِيلَتِه، لكنْ وقفَ أبو عمرٍو على الكافِ، والكِسَائِيُّ على الياءِ، والجمهورُ على آخرِهما، على وَفْقِ رسمِهما، ومَعْناه: تَنَدَّمَ وتَنَبَّهَ على الخطأِ، فأمَّا {يا عبادِيَ الذينَ آمَنُوا إنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ} و {ياعبادي الذينَ أَسْرَفُوا على أَنْفُسِهِمْ} فياءُ الإضافةِ ثابتةٌ فيهما اتِّفَاقًا، كما اتَّفَقُوا على حذفِها في {ياعبادِ الذينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ} في الزُّمَرِ، واخْتَلَفُوا في قولِه سبحانه وتَعالى: {ياعبادِ لاخوفٌ عَلَيْكُمْ} في الزُّخْرُفِ، وحذفُ ياءِ الإضافةِ أيضًا بعدَ نونِ الوقايةِ كثيرٌ، نحوَ قولِه تعالى: {فَارْهَبُونِ} و {لاتَكْفُرُونِ} و {إنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ}، وكذا مِن غيرِ نونِ الوقايةِ كقولِه {متاب} و {مآب}، ومَحَلُّ بسطِها كُتُبُ الرسمِ، ومنَها {واخْشَوْنِ} فهي محذوفةٌ بالمائدةِ في الأُولَى وهي التي بعدَها {اليومَ} وثابتةٌ في البقرةِ وهي قولُه: {واخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ} إجماعًا فيهما، كتابةً وقراءةً، وأمَّا الثانيةُ في المائدةِ وهي التي بعدَها {ولا تَشْتَرُوا} فمحذوفةٌ رسمًا، ويُثْبِتُها أبو عمرٍو وصلًا، ومِن المحذوفاتِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ما يكونُ مِن أصلِ الكلمةِ نحوَ قولِه {وسوفَ يُؤْتِ اللهُ المؤمنينَ} و {يَقْض الحقَّ} على قراءةِ الضادِ المُعْجَمةِ و {نُنْجِ المؤمنينَ} بـ يونسَ، و {بالوادِ المُقَدَّسِ} و {وادِ النَّمْلِ}، إلا أنَّ الكِسَائِيَّ يقفُ فيه بالياءِ، و {بِهَادِ العُمْيِ} بالروم، إلا أنَّ حمزةَ والكِسَائِيَّ يَقِفانِ بالياءِ، و {صالِ الجحيمِ} {فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ} {الجوارِ المنشأتُ} {الجوارِ الكُنَّسِ}، وأمَّا قولُه: {ومِن آياتِه الجوارِ} فمحذوفةُ الياءِ أيضًا، لكنْ أثبتَها نافعٌ وأبو عمرٍو وَصْلًا، وابنُ كثيرٍ في الحالينِ، ثمَّ قولُه: {ذا الأيدِ} وكذا {والسماءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} فصحيحُ الآخرِ، لأنَّ وزنَه فَعْل، فمعنى الأيدِ القوةُ، بخلافِ {أُولِي الْأَيْدِ} لأنَّه جمعُ يدٍ، أصلُها يَدَي، أو جمعُ أيدٍ، وأمَّا {هادٍ} و {والٍ} و {باقٍ} و {واقٍ} فمحذوفُ الياءِ، إلا أنَّ ابنَ كثيرٍ يُثْبِتُها وَقْفًا و {المهتدي} بالأعرافِ ثابتةٌ، وفي غيرِه محذوفةٌ، لكن فيه الخلافُ كما سبقَ في {ومِن آياتِه الجوارِ} وأمثالُ هذا كثيرٌ مَحَلُّه الشاطبيَّةُ الصغرى وهي الرائيَّةُ من جهةِ الرسمِ، والكبرى من جهةِ اختلافِ القُرَّاءِ.

وحُذِفَت الواوُ مِن لامِ الفعلِ مِن غيرِ جازمٍ في أربعةِ مواضعَ، {يَدْعُ الإنسانُ بالشَّرِّ} و {ويمحُ اللهُ الباطلَ} و {يومَ يَدْعُ الداعِ} و {سَنَدْعُ الزبانيةَ} , وليسَ منه: {وقلْ لعبادي يقولُوا التي} كما في بعضِ المصاحفِ العوامِّ فإنَّه خطأٌ عظيمٌ في هذا المقامِ، وأمَّا {صالحُ المؤمنينَ} فبالحذفِ اتِّفاقًا على خلافٍ في كونِه جمعًا أو مفردًا, أو أُرِيدَ به الجنسُ.

ثمَّ اعلمْ أنَّهُ كانَ مكيٌّ يقولُ في نحوِ {يقض الحقَّ} بأنْ لا ينبغي للقارئِ أنْ يقفَ عليه، لأنَّهُ إن وقفَ الرسمَ خالفَ الأصلَ، وإنْ وقفَ على الأصلِ خالفَ الرسمَ، قالَ الحافظُ أبو عمرٍو الدانيُّ: وكانَ أبو حاتمٍ سهلُ بنُ محمدٍ وغيرُه مِن النحويِّينَ لايُجيزُونَ الوقفَ على ذلكَ إلا بردِّ ماحُذِفَ، وهو القياسُ في العربيَّةِ، قالَ: على أنَّ الأئمةَ على خلافِ ذلكَ والقِراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ / ا. هـ.

وفيه بحثٌ لا يَخْفَى، إذ لم يَثْبُت القِراءةُ بالوقفِ عن الصحابةِ في مثلِ تلكَ الكلمةِ لامقطوعةً ولا موصولةً، وإنَّما ثَبَتَ على خلافِ القياسِ رسمُ الكتابةِ، فالتحقيقُ ماقالَه المكيُّ، حيثُ لا ضرورةَ في العدولِ عن الدرايةِ مِن غيرِ ثبوتِ الروايةِ، قالَ المصريُّ: فإنْ قلتَ كيفَ يوقفُ على نحوِ {يُحْيِ الأرضَ} قلتُ: يوقفُ على ذلكَ بردِّ الياءِ، لأنَّها حُذِفَتْ مِن الكتابةِ، لكراهةِ الجمعِ بينَ صورتينِ مُتَّفِقَتَينِ، واكتفاءً بالكسرةِ التي قبلَها، وما حُذِفَ لذلكَ لم يُحْذَفْ في الوقفِ، بل يُرَدُّ ما حُذِفَ واللهُ أعلمُ.

قلتُ: يَرِدُ عليه أنَّ هذا خلافُ ما أجمعَ عليه القُرَّاءُ، وكأنَّهُ اختارَ بعضَ النحاةِ في هذا الاقتفاءِ على أنَّ عروضَ الساكنِ في الوقفِ لا يَرْفَعُ الحكمَ كسرُ ما قبلَها، ولذا جَوَّزَ النحاةُ أيضًا اجتماعَ الساكنينِ حينئذٍ حيثُ لم يُعْتَبَرْ بالعارضِ (وَرَحْمَتُ الزخرفِ بالتازبره) برفعِ رحمت، ونصبِها، أي: رسمُ عثمانَ رَضِيَ اللهُ عنه أو كَتَبَ أهلُ الرسمِ بالتاءِ المجرورةِ لفظَ {رَحْمَتُ} في سورةِ الزخرفِ، وكذا (في الأعرافِ رُومَ هُودَ كافَ البقرةَ) بحذفِ العاطفِ في الكُلِّ، للوزنِ، وبالنقلِ والاكتفاءِ بحركةِ اللامِ عن همزةِ الوصلِ في الأعرافِ، وضبطَ هودَ وكافَ بالفتحِ، لأنَّهما اسما سورتينِ، وأمَّا قولُ الروميِّ: وإضافةُ الأعرافِ إلى الرومِ والكافِ إلى البقرةِ لفظًا لأدنى مُلابسةٍ فمحمولٌ على عدمِ الملاحظةِ لما قدَّمْنَاه مِن حُسْنِ المقابلةِ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ هاءَ التأنيثِ في المصحفِ الكريمِ ينقسمُ إلى مارُسِمَ بالهاءِ، وهو المُسَمَّى بالتاءِ المربوطةِ، وإلى ما رُسِمَ بالتاءِ، وهو المُسَمَّى بالتاءِ المجرورةِ، فأمَّا مارُسِمَ بالهاءِ، فإنَّ الوقفَ عليها بالهاءِ، ممَّا اتَّفَقَ عليه القُرَّاءُ، وهو المُوَافِقُ لقاعدةِ الكتابةِ العربيَّةِ، وأمَّا ما رُسِمَ بالتاءِ فإنَّه ممَّا اخْتُلِفَ في الوقفِ عليهَ، فابنُ كثيرٍ، وأبو عمرٍو والكِسَائِيُّ يَقِفُونَ بالهاءِ، كسائرِ الهاءاتِ الداخلةِ على الأسماءِ، من نحوِ فاطمةَ، وقائمةٍ، إجراءً لهاءِ التأنيثِ على سَنَنٍ واحدٍ، وهي لغةُ قريشٍ، ويترتَّبُ عليه أيضًا إمَالةُ الكِسَائِيِّ، وكذا جوازُ الرَّوْمِ والإشمامِ، وعَدَمِهما للكُلِّ، والباقونَ يقفونُ بالتاءِ تغليبًا لجانبِ الرسمِ، وهي لغةُ طيِّئٍ، فلابدَّ للقارئِ مِن مَعْرِفةِ ما رُسِمَ بالتاءِ والهاءِ، لتَحَرِّي في جميعِهما بالصوابِ في الأداءِ، وقد خَصَّ الناظمُ ما رُسِمَ من ذلكَ بالتاءِ لِقِلَّتِه يُعْرَفُ ما عداها بكثرتِه، ومجموعُ ما ذكرَه مِن {رَحْمَتَ} سبعةٌ؛

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لأنَّهَا في الزخرفِ موضعانِ {أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ} و {رَحْمَتُ رَبِّكَ خيرٌ مِمَّا يجمعُونَ }، والعمومُ يُفْهَمُ مِنْ إطلاقِ الناظمِ ومِن الإضافةِ الجنسيَّةِ، وفي الأعرافِ: {إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قريبٌ مِن المُحْسِنِينَ} وفي الرومِ {فانظرْ إلى آثارِ رَحْمَتِ اللهِ}، وفي هودٍ {رَحْمَتُ اللهِ وبركاتُه} وفي مريمَ {ذِكْرُ رحمتِ رَبِّكَ} وفي البقرةِ {أولئكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللهِ} وما عدا هذه السبعةَ بالهاءِ، نحوَ قولِه تعالى: {لا تَقْنَطُوا مِن رَحْمَةِ اللهِ}.

(نعمتُها ثلاثُ نحلَ إبرَهَمَ) بفتحِ الراءِ والهاءِ بلا ألفٍ لغةٌ في إبراهيمَ كما صرَّحَ به صاحبُ القاموسِ، فلا يحتاجُ إلى قولِ برهانِ الدينِ الحَلَبيِّ في شرحِه للمقدِّمَةِ: حُذِفَ منه الألفُ والياءُ؛ لأنَّه اسمٌ أعجميٌّ، والعربُ إذا عَرَّبَتْهُ تُخَالِفُ بينَ ألفاظِه للخفَّةِ وينضمُّ إلى ذلكَ ضرورةُ الوزنِ / ا. هـ. وفي جعلِه مُعَرَّبًا نظرٌ لا يَخْفَى، والمرادُ به سورتُه، و (ثلاثٌ) بالرفعِ عطفٌ على (نعمتُها) بحذفِ العاطفِ، والمفهومُ من كَلَامِ الشيخِ زكريَّا أنَّهما منصوبانِ حيثُ قالَ: وزبرُ بالتاءِ أيضًا نعمتُها ولا يصحُّ قولُ الروميِّ إنَّه نُصِبَ على الظرفيَّةِ؛ إذ ليسَ في الكَلَامِ ما يصلحُ أنْ يكونَ ظرفًا لهَ، وجعلُه ظرفًا لقولِ (نعمتِها) مُخِلٌّ بالمعنى، لأنَّ ضميرَ (نعمتِها) راجعٌ إلى البقرةِ.

والحاصلُ أنَّ لفظَ (نِعْمَتُ) رُسِمَ بالتاءِ في أحدَ عشرَ موضعًا في البقرةِ {واذكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُم وما أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ} وفي النحلِ ثلاثُ مواضعَ {وبِنِعْمَتِ اللهِ هم يَكْفُرُونَ} و {يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللهِ} و {واشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ} وفي إبراهيمَ موضعانِ {بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللهِ كُفْرًا} و {إِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لا تُحْصُوهَا} وإليهما أشارَ بقولِه (معًا أُخَيْرَاتَ عقودُ الثانِ هُمْ) ضُبِطَ أخيرات بالنصبِ، على الحالينِ من مجموعِ (ثلاثُ النحلِ) (مَوْضِعَي إبراهيمَ) احترازًا عن أوائلِ النحلِ وأوَّلِ إبراهيمَ، وبالرفعِ على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: وهنَّ أُخَيْرَاتٌ، وقالَ ابنُ المصنِّفِ: أُخَيْرَاتٌ صفةٌ لثلاثِ النحلِ وموضعي إبراهيمَ الْأَخِيرَيْنِ/ ا. هـ. ولا يخفى أنَّ الأخيرينِ في قولِه ليسَ في محَلِّه، واحْتُرِزَ به عَمَّا في أوَّلِ النحلِ: {وإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لا تُحْصُوهَا} وعمَّا في أوَّلِ إبراهيمَ: {اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ}، ثمَّ ضبطَ قولَه (عقودُ الثانِ) بضمِّ الدالِ وفتحِها، والضمُّ هو الأتمُّ على أنَّهُ عطفٌ على (ثلاثٌ) والمرادُ بالعقودِ سورةُ المائدةِ، ووقعَ (نِعْمَتُ) فيها في موضعينِ، والمرادُ هنا هو الثاني المَقْرُونُ (بهمَّ) بتشديدِ الميمِ الساكنِ وقفًا أي بقولِه (همَّ) يعني في قولِه {اذكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إذ هَمَّ قومٌ} وأمَّا مَا في نُسْخَةِ بَدَلَ (هَمَّ) (ثَمَّ) بفتحِ المثلثةِ، أي: هناكَ كما نقلَه الشيخُ زكريَّا فهوَ تصحيفٌ للمبنى، وتحريفٌ للمعنى، وأغربُ مِن هذا ما ذكرَه اليمنيُّ مِن أنَّ في بعضِ النسخِ (ثُمَّ) بضمِّ الثاءِ أي: ثُمَّ لقمانُ (لقمانُ , ثمَّ فاطرٌ كالطُّورِ) برفعِ لقمانَ وفاطرٌ، وفي نسخةٍ بِنَصْبِهِمَا على مِنْوالِ ما سبقَ في (عقودُ)، ولعلَّ وجهَ النصبِ على نزعِ الخافضِ، أو على أنَّهُ مفعولٌ (زبر) كما تَقَدَّمَ وكذا قولُه: (عمرانُ لعنةٌ بها والنورِ) إلا أنَّ قولَه لعنةٌ مبتدأٌ منقطعٌ عمَّا قبلَه (والنورُ) مجرورٌ عطفًا على ضميرِه المجرورِ في (بها) الراجعِ إلى (عمرانَ) المرادُ به سورتُه مِن غيرِ تأكيدٍ بالمنفصلِ، على مذهبِ البعضِ مِن الكوفيينَ، وجمعٍ من البصريِّينَ، وهو مختارُ المُتَأَخِّرِينَ من القُرَّاءِ والمفسِّرِينَ، كما حقَّقْنَاه في حاشيَّةِ الجلالينِ، عندَ قولِه تعالى: {تَسَاءَلُونَ بِه والْأَرْحَامِ} حيثُ قرأَ حمزةُ بالجرِّ والحاصلُ أنَّهُ في لُقْمَانَ عندَ قولِه تعالى {في البحرِ بِنِعْمَتِ اللهِ} وفى فاطرٍ {نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ هلْ مِن خالقٍ غيرُ اللهِ} وفي الطورِ: {فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ} وفي آلِ عمرانَ {واذكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إذ كُنْتُمْ أعداءً} مكتوبٌ بالتاءِ المجرورةِ، ولم يُرَتِّبْ بينَ السورِ للضرورةِ، وما عدا هذه المواضعَ المذكورةَ فكُلٌّ (نعمةٍ) بالهاءِ مسطورةٌ، نحوَ قولِه: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ}.

ثمَّ أخبرَ أنَّ لفظَ (لَعْنَتِ) مرسومٌ بالتاءِ في موضعينِ في آلِ عمرانَ: {فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللهِ على الكاذبِينَ}، وفي النورِ {والْخَامِسَةُ أنَّ لعنتَ اللهِ عليهِ}، هذا وعبارةُ الناظمِ قاصرةٌ على المرادِ بما في سورةِ آلِ عمرانَ حيثُ أطلقَها ولم يُقَيِّدْ بما يُفْهِمُ المقصودَ منها؛ إذ جاءَ فيها أيضًا {أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أنَّ عليهم لَعْنَةَ اللهِ} وهوُ بالتاءِ المربوطةِ، فليسَ المرادُ عمومَ مافيها كما سبقَ في (رحمتِ) الزخرفِ، معَ أنَّ المُتَبَادِرَ مِن

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إطلاقِها العمومُ، فرحِمَ اللهُ الشاطبيَّ حيثُ تَفَطَّنَ لها وَقَيَّدَها في الرائيَّةِ بقولِه (فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللهَ ابْتِدَارُ) معَ الإشعارِ بأنَّهُ هو الواقعُ في أَوَّلِها، ثمَّ ما عدا هذينِ فبالهاءِ، كقولِه تعالى: {أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لعنةُ اللهِ}.

(وامْرَأَتٌ يوسفَ عمرانَ القصصَ) بتنوين (امرأةٍ)، على أنَّهُ مبتدأٌ، وبنصبِ يوسُفَ وعِمْرانَ، على الظرفيَّةِ أي: الكائنةَ فيهما وكذا القصصُ وسَكَّنَ بالوقفِ والمفهومُ مِن شرحِ الشيخِ زكريَّا أنَّ (امرأةً) منصوبةٌ مضافةٌ حيثُ قَدَّرَ (وزبر) فَتَدَبَّرْ، وقالَ اليمنيُّ: مرفوعٌ بالابتداءِ وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: ومنها امرأتٌ، أي ومِن الكلماتِ المرسومةِ بالتاءِ كلمةُ (امرأتٍ) وقولُه (يوسفُ) مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، أي: مَحَلُّها سورةُ يوسفَ، وقولُه (عمرانَ القصصَ) مَعْطُوفانِ على (يوسفَ) وحرفُ العطفِ محذوفٌ للوزنِ، وأغربَ الروميُّ حيثُ جعلَ (امرأتَ) مضافةً على (يوسفَ) وهو مضافٌ إلى (عمرانَ) وهو إلى (القصصِ) بِناءً على أنَّ الإضافةَ لأدنى ملابسةٍ، ووجهُ الغرابةِ لايخفى على ذَوِي النُّهَى، ويستفادُ عمومُ موضعي يوسفَ مِمَّا قدَّمْنَاه في رحمةِ الزخرفِ فَتَدَبَّرْ.

(تحريمَ مَعْصِيَتٌ بقدْ سَمِعَ يُخَصُّ) فتحريمٌ منصوبٌ أيضًا على الظرفيَّةِ، أو على المفعوليَّةِ، والمرادُ به سورةُ التحريمِ، ومَعْصِيَتٌ منوَّنٌ لكونِها مبتدأً، وجُوِّزَ جَرُّهُ حكايةً؛ لأنَّها وردتْ في القرآنِ مجرورةً، ويُخَصُّ بصيغةِ المجهولِ، ويَجُوزُ تذكيرُه باعتبارِ لفظِ (قدْ سمِعَ) وتأنيثُه باعتبارِ سورتِه، والمعنى أنَّ (امرأت) مرسومةٌ بالتاءِ في سبعةِ مواضعَ {امْرَأَتُ العزيزِ تُرَاوِدُ} و {امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الآنَ} كلاهما بيوسُفَ، و {إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ} في آلِ عِمْرَانَ و {قالَت امرأتُ فِرْعَوْنَ} في القصصِ و {امْرَأَتُ نُوحٍ وامْرَأَتُ لُوطٍ} و {امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ} في التحريمِ، وما سواها بالهاءِ، والقاعدةُ الكُلِّيَّةُ أنَّ المرأةَ المذكورةَ معَ زوجِها مرسومةٌ بالتاءِ، وغيرَها بخلافِها، كما في قولِه تعالى: {وإنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ}، ثمَّ أَخْبَرَ أنَّ لفظَ (مَعْصِيَت) مخصوصٌ بموضعي (قدْ سَمِعَ) {ويَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ} {فلا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ والْعُدْوَانِ ومَعْصِيَتِ الرَّسُولِ}، ولا ثالثَ لهما، ويستفادُ العمومُ مِن إطلاقِها.

(شجرتُ الدخانِ سنتْ فاطرٍ) بجرِّ الدخانِ على أنَّ الإضافةَ بمعنى في، ويجوزُ نصبُه على الظرفيَّةِ بنزعِ الخافضِ، وأسكنَ تاءَ سُنَّتٍ ضرورةً وهي مضافةٌ إلى سورةِ فاطرٍ.

(كُلًّا والأنفالِ وأخرى غافرٍ) فقولُه (كُلًّا) حالٌ مِن (سُنَّتِ) الواقعةِ في فاطرٍ، والأنفالُ بالنقلِ عطفٌ على فاطرٍ، وأخرى: أي: وسُنَّتٌ أخرى هي في غافرٍ، فأخرى في محلِّ جرٍّ، وغافرٌ بدلُه، وفي بعضِ الأصولِ (وحرفُ غافرٍ) بالجرِّ مضافًا، والمعنى: وكذلك قولُه: {إنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ} في سورةِ الدخانِ مرسومةٌ بالتاءِ بخلافِ غيرِها كقولِه تعالى: {إنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ} {إنَّهَا شَجَرَةٌ}.

وكذلك (سُنَّتٌ) في خمسةِ مواضعَ مرسومةٌ بالتاءِ ثلاثةٌ في فاطرٍ {إلا سُنَّتَ الأَوَّلِينَ} {فلنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلًا ولنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَحْوِيلًا} وإلى هذه الثلاثةِ أشارَ بقولِه (كُلًّا) وفي الأنفالِ {مَضَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينَ} وفي غافرٍ {سُنَّتَ اللهِ التي قَدْ خَلَتْ في عبادِه وَخَسِرَ هُنَالِكَ الكافرونَ} وهي آخرُ السورةِ، لكن قولُ ابنِ المصنِّفِ (أُخْرَى غافرٍ) أي آخرُها غيرُ مستقيمٍ، للفرقِ بينَ الآخرِ والأخرى، كما لا يَخْفَى على ذَوِي النُّهَى، ومعَ هذا هو بيانٌ لمحلِّه لا احترازٌ عن أَوَّلِه أو آخرِه، لعدمِ تحقُّقِ تعدُّدِه، ثمَّ ماعدا هذه الخمسةَ بالهاءِ كقولِه تعالى: {سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا} ثمَّ كانَ حقُّه أنْ يَذْكُرَ (سُنَّةَ) أولًا لكونِه من الألفاظِ المكرَّرةِ، ثمَّ يذكرُ شجرةَ الدخانِ، فإنَّها من الكلماتِ المفردةِ، والاعتذارُ عنه ارتكابُ الضرورةِ.

(قرتُ عينٍ جَنَّتٌ في وقعتْ) أي: وكذلكَ رُسِمَ بالتاءِ قولُه تعالى حكايةً عن امرأةِ فرعونَ {قُرَّتُ عينٍ لِي وَلَكَ} في القصصِ، وبإضافتِه

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إلى لفظٍ عن احْتُرِز عن المضافِ إلى (أَعْيُنٍ) في قولِه تعالى {قُرَّةَ أَعْيُنٍ} في الفرقانِ (مِن قُرَّةِ أَعْيُنٍ) في السجدةِ، {وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ} في سورةِ الواقعةِ التي أَوَّلُها (إذا وَقَعَتْ) بخلافِ غيرِها نحوَ {جَنَّةُ الْخُلْدِ} (فِطْرَتْ بَقِيَّتْ) بسكونِ التاءِ فيهما (وابنتٌ) بالتنوينِ (وكلمةٌ) ولو قالَ معَ كلمةٍ كانَ أكثرَ سلاسةً أي: وكذا رُسِمَ بالتاءِ {فِطْرَتُ اللهِ} بالروم، {وَبَقِيَّتُ اللهِ خيرٌ لَكُمْ} في هود، ولعلَّه اكتفى باللفظِ عن القيدِ بعدمِ التنوينِ، أو لوجودِها كذلكَ في هودَ، فخرجَ بِبَقِيَّتِ البقيَّةُ المنونةُ في قولِه تعالى: {وبقيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى} و {أُولُوا بَقِيَّةٍ} و {مريمَ ابنتَ عمرانَ} في التحريمِ، ولم يقعْ غيرُها، {وَتَمَّتْ كلمتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى}، في الأعرافِ بقولِه (أوسطَ الأعرافِ) بالنصبِ على الظرفيَّةِ، وغيرُها بالهاءِ، نحوَ قولِه تعالى: {وَجَعَلَ كَلِمَةَ الذينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللهِ هي العُلْيَا} لكنْ (كَلِمَتُ) التي في الأنعامِ بالتاءِ أيضًا، إلا أنَّهُ مُنْدَرِجٌ في ضَمْنِ قولِه (وكُلُّ ما اخْتَلَفَ جمعًا وفردًا فيه التاءُ عُرِفَ) بصيغةِ المجهولِ فيهما، فهذه قاعدةٌ كُلِّيَّةٌ تحتَها أفرادٌ جزئيَّةٌ، وهي كُلُّ ما اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في إفرادِه وجمعِه قراءةً فإنَّهُ يكونُ في رسمِ القرآنِ بالتاءِ كتابةً، والمرادُ أنَّ مفردَه أيضًا بالتاءِ، إذ لاخلافَ في أنَّ الجمعَ المؤنثَ السالمَ يكونُ بالتاءِ، سواءٌ فيه الرسومُ القرآنيَّةُ وقواعدُ كتابةِ العربيَّةِ، ولذا أجمعَ القُرَّاءُ في الوقفِ عليها بالتاءِ، واختلفُوا في مفردِها ومجموعِها اثنا عشرَ موضعًا، وذلكَ قولُه تعالى: {وَتَمَّتْ كَلِمَتْ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا} في الأنعامِ، قَرَأَهَا بالتوحيدِ عاصمٌ وحمزةُ والكِسَائِيُّ، {وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ على الذينَ فَسَقُوا} أَوَّلَ يونسَ، قَرَأَهُما بالإفرادِ غيرُ نافعٍ وابنِ عامرٍ، واخْتَلَفَت المصاحفُ في ثاني يونُسَ: {إِنَّ الَّذينَ حَقَّتْ عَلَيْهِم كَلِمَتُ رَبِّكَ لَايُؤْمِنُونَ} و {كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ على الَّذينَ كَفَرُوا} في الطولِ، والقياسُ فيهما التاءُ، إذْ قرأَهما غيرُ نافعٍ وابنِ عامرٍ بالتوحيدِ، و {آيَاتٌ للسائلينَ} في سورةِ يوسفَ، قرأَها ابنُ كثيرٍ بالإفرادِ، و {أَلْقُوه في غَيَابَتِ الجُبِّ} {وأَنْ يَجْعَلُوه في غَيَابَتِ} كِلاهما في يوسفَ أيضًا، قرأَهما غيرُ نافعٍ بالتوحيدِ، و {لَوْلَا أُنْزِلَ عليه آيَاتٌ مِن رَبِّهِ} في العَنْكَبوتِ، قرأَها بالإفرادِ ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكِسَائِيُّ، و {هُمْ فِي الغُرُفَاتِ آمِنُونَ} في سبأٍ، قرأَها بالتوحيدِ حمزةُ، {فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ} في فاطرٍ

، قرأَها بالإفرادِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وحفصٌ وحمزةُ، {ومَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِن أَكْمَامِهَا} في فُصِّلَتْ، قرأَها بالتوحيدِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ وحمزةُ والكِسَائِيُّ، و {جِمَالَتٌ صُفْرٌ} قرأَها بالإفرادِ أي: صورةً وإلا فهي جمعٌ حقيقةً حفصٌ وحمزةُ والكِسَائِيُّ.

ثمَّ اعلمْ أنَّهُم اختلفُوا في التاءِ الموجودةِ في الوصلِ، والهاءِ الموجودةِ في الوقفِ، أيَّتُهُمَا الأصلُ للأخرى فذهبَ سيبويه وجماعةٌ إلى أنَّ التاءَ هي الأصلُ، مُسْتَدِلِّينَ بجَرَيانِ الإعرابِ عليها دونَ الهاءِ، وبأنَّ الوصلَ هو الأصلُ، والوقفَ عارضٌ، قالُوا وإنَّما أُبْدِلَتْ هاءً في الوقفِ فرقًا بينها وبينَ التاءِ التي في (عِفْرِيتٍ) و (مَلَكُوتٍ)، قالَ ابنُ الكيسانِ: بل فرقًا بينَها وبينَ تاءِ التأنيثِ اللاحقةِ للفعلِ: نحو: خرجتْ، وضربتْ. وذهبَ آخرونَ إلى أنَّ الهاءَ هي الأصلُ، ولهذا سُمِّيَتْ هاءَ التأنيثِ لاتاءَ التأنيثِ، وإنَّما جعلُوها تاءً في الأصلِ؛ لأنَّها حينئذٍ يَتعاقبُها الحركاتُ، والهاءُ ضعيفةٌ تُشْبِهُ حروفَ العلَّةِ؛ لخفائِها، فقلَبُوها إلى حرفٍ يُناسِبُها، معَ كونِه أقوى منها، وهو التاءُ.

ومِمَّا يجبُ التنبيهُ عليه أنَّ قولَه {يَا أَبَتِ} مرسومٌ بالتاءِ، والشاميُّ يفتحُها ويقفُ عليها بالهاءِ، ووافقَهُ ابنُ كثيرٍ، وكذلكَ {هَيْهَاتَ} مرسومٌ بالتاءِ، ووقفَ عليها البَزِّيُّ والكِسَائِيُّ بالهاءِ، وكذا {مرضات} و {لات} و {اللات} و {ذات} وقفَ عليها الكِسَائِيُّ بالهاءِ، وقد نظمْتُها في بيتٍ فقلتُ:

واللَّاتُ معَ لاتَ كذا مَرْضَاتُ ويا أبتِ وذاتُ معَ هيهاتِ

همزةُ الوصلِ:

(وابدأْ بهمزِ الوصلِ مِن فعلٍ بِضَمّ) معَ ضمِّ للهمزِ لكن لا مُطْلَقًا في جميعِ الأحوالِ، بل كما قالَ: (إنْ كانَ ثالثٌ مِن الفعلِ يُضَمُّ)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بصيغة المجهول، خبرُ كانَ، أي: مَضْمُومًا.

اعلمْ أنَّ الهمزةَ في أَوَّلِ الكلمةِ إمَّا همزةُ قطعٍ، وهي التي تَثْبُتُ وَصْلًا وَبَدْءًا، وإمَّا همزةُ وصلٍ، وهي التي تَثْبُتُ في الابتداءِ وتَسْقُطُ في الدَّرَجِ، قالَ ابنُ المصنِّفِ: وقوعُ همزةِ القطعِ في الكَلَامِ أكثرُ مِن وقوعِ همزةِ الوصلِ؛ فلذلكَ حَصَرَ الناظمُ مواضعَ همزةِ الوصلِ لِيُعْلَمَ بذلكَ أنَّ ماعداها همزةُ قطعٍ / أ. هـ. وفيه بحثٌ لايخفى؛ إذ الظاهرُ أنَّ همزةَ الوصلِ أكثرُ وجودًا من همزةِ القطعِ في الكَلَامِ، إلا أنَّ الضابطَ في همزةِ الوصلِ أقربُ وأظهرُ؛ فلذا اختارَ بيانَها ومن المَعْلومِ أنَّ الابتداءَ لا يمكنُ إلا بمُتَحَرِّكٍ، فأَوَّلُ الكلمةِ إنْ كانَ مُتَحَرِّكًا فظاهرًا، وإنْ كانَ ساكنًا فيحتاجُ إلى همزةِ الوصلِ، وسُمِّيَتْ همزةَ وصلٍ؛ لأنَّها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطقِ بالساكنِ؛ وَلِذَا سَمَّاهَا الخليلُ سُلَّمَ اللسانِ، ثمَّ همزةُ الوصلِ تُوجَدُ في الأسماءِ، والأفعالِ، والحروفِ، ومِن شأنِهَا أنَّهَا لا تكونُ في مضارعٍ مُطْلَقًا، ولا في ماضٍ ثلاثيٍّ كأَمَرَ، أورباعيٍّ، كأَكْرَمَ، بل في

خماسيٍّ، كانْطَلَقَ، والسداسيِّ، كاستخرجَ، وحكمُها في الماضي المَعْروفِ الكسرُ لا غيرُ، وأمَّا في المجهولِ فلا يكونُ إلا مضمومًا، وأمَّا الأمرُ الحاضرُ ففيه تفصيلٌ، كما ذكرَه الناظمُ، وقَدَّمَ حُكْمَ الأفعالِ؛ لأنَّ همزةَ الوصلِ في الأفعالِ بالأصالةِ، وأمرَ بالابتداءِ بهمزةِ الوصلِ مَضْمُومَةً من فعلِ الأمرِ إذا كانَ ثالثُه مضمومًا ضَمًّا لازمًا لاعارضًا كما سيأتي، نحوَ: انْظُرْ، واعْبُدْ، وإنَّما عَدَلَ عن الكسرةِ إلى الضمَّةِ معَ أنَّ الأُولَى هي الأَوْلَى؛ لكونِها الأكثرَ في همزاتِ الوصلِ؛ لئلَّا يلزمَ الخروجُ مِن الكسرةِ إلى الضمَّةِ، والحالُ أنْ لاعبرةَ بالساكنِ بينَهما، حيثُ إنَّه ليسَ بحاجزٍ ولمناسبةِ عينِ الفعلِ، وأمَّا إن كانَ ثالثُه مكسورًا كسرًا لازمًا أي: أَصْلِيًّا أو مفتوحًا، فابْتُدِيءَ بها مكسورةً على أصلِها، نحوَ: اضْرِبْ، واذْهَبْ واعْلَمْ، وأشارَ إلى ذلكَ بقولِه (واكْسِرْهُ حالَ الكسرِ والفَتْحِ وفي) أي: واكْسِرِ الهمزةَ حالَ كسرِ ثالثِ الفعلِ، أو فتحِه، أمَّا وجهُ كسرِه في مكسورِه فهو المناسبةُ بينَهما، كما في ضَمِّه معَ مضمومِه، وأمَّا وجهُ كسرِه في مفتوحِه فالحملُ له على مكسورِه، كنظيرِه في إعرابِ المثنى والجمعِ، كذا ذكرَه الشيخُ زكريَّا، والأظهرُ لدفعِ الاشتباهِ في بعضِ الصورِ، باعتبارِ بعضِ الصيغِ، ولأنَّ همزةَ القطعِ غالبًا تكونُ مفتوحةً، فلا بدَّ مِن ظهورِ المغايرةِ، وأمَّا إذا كانَ ثالثُ الفعلِ مضمومًا ضَمًّا غيرَ لازمٍ، بأنْ يكونَ عارضًا لإعلالِ كسرتِه أيضًا نحوَ: {امْشُوا} فإنَّ أصلَه إمْشِيُوا، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الشينِ بعدَ سلبِ حركتِها، فالتقى ساكنانِ، فَحُذِفَتْ الياءُ فصارَ (امْشُوا)، وكذا قولُه {ائْتُونِي} وقد ذهبَ ابنُ المصنِّفِ وتبعَه الشرَّاحُ إلى حصرِ تصويرِ الأمثلةِ مُخْتَصًّا بالأوامرِ مِن الثلاثيِّ المجرَّدِ ولعلَّهُم غَفَلُوا عن أنَّهُ كذلكَ حُكْمُ الأمرِ مطلقًا والماضي مِن الثلاثيِّ المزيدِ، ماعدا بابَ الأفعالِ، فإنَّ همزتَه مطلقًا قطعيَّةٌ سواءٌ كانَ ذلكَ الفعلُ الماضي مَعْلُومًا أو مجهولًا نحوَ: {اجْتَمَعَتْ} و {اجْتُثَّتْ} و {اسْتَكْبَرَ} و {اؤْتُمِنَ}، و {اشْتَرَى} و {اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا} لِمَنْ قرأَ بالأخبارِ، ونحوَ {انْطَلِقُوا}، و {اسْتَغْفِرُوا}، وبذلكَ التعميمِ أشارَ الناظمُ حيثُ قالَ (ثالثُ مِن الفعلِ) ولم يقلْ: عينُ الفعلِ، فافهمْ، وقالَ الشيخُ زكريَّا: وابدأْ وجوبًا، ولعلَّه أشارَ إلى الخلافِ الواقعِ في نحوِ {قلْ ادْعُوا} حالَ الوصلِ، كما بيَّنَه الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ بقولِه:

وضَمُّكَ أُولَى الساكنينِ لثالثٍ يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُه في نَدْخُلَا

ثمَّ قولُ الناظمِ: وفي حرفِ جرٍّ مدخولُها قولُ (الأسماءُ غيرُ اللامِ كسرُها وفيٌّ) بتشديدِ الياءِ، سُكِّنَ وقفًا أو خُفِّفَتْ، فهو فعيلٌ بمعنى وافٍ، أي: تامٌّ، والمعنى: كسرُ الهمزةِ فيها تامٌّ، بخلافِها في لامِ التعريفِ، فإنَّها تُفْتَحُ طَلَبًا للخِفَّةِ فيما يكثُرُ دورُه، و (غيرُ) إمَّا مجرورٌ على أنَّهُ نعتُ الأسماءِ، أو منصوبٌ على الاستثناءِ، والمرادُ باللامِ لامُ التعريفِ، و (كسرُها) مرفوعٌ على أنَّهُ مبتدأٌ، وضميرُها راجعٌ إلى الهمزةِ في أَوَّلِ الأسماءِ، وَخَبَرُهُ (وفيٌّ) وفي الأسماءِ مُتَعَلِّقَةٌ (بكسرِها) واللامُ في الأسماءِ مُتَحَرِّكَةٌ مَنْقُولَةٌ إليها مِن الهمزةِ بعدَها، حيثُ أُدْرِجَت الهمزةُ واكْتُفِي بحركةِ اللامِ عن همزةِ الوصلِ، فالمعنى: أنَّ همزةَ الأسماءِ كُلَّها مكسورةٌ، غيرَ همزةِ لامِ التعريفِ، فإنَّها تكونُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مفتوحةً دائمًا طَلَبًا للخفَّةِ فيما يَكْثُرُ دَوْرُه، واستثناءُ لامِ التعريفِ مِن الأسماءِ استثناءٌ مُنْقَطِعٌ، لأنَّها حرفٌ لا اسمٌ،
ومن ثَمَّةَ قالَ ابنُ المصنِّفِ: ليسَ مُسْتَثْنًى منها، بل مِن قولِه (واكْسِرْه)، يعني مِن ضميرِه، أي: واكسر الهمزَ فيما ذكرَ همزَ غيرَ أل المُعَرِّفةِ
وفيه بُعْدٌ مِن حيثُ اللفظُ، كما قالَ زكريَّا:
ابنُ معَ ابنةِ امرئٍ واثنينِ وامرأةٍ واسمٍ معَ اثنتينِ
فقولُه (ابنٍ) بالجرِّ بدلٌ من الأسماءِ، كما ذكَرَه الشيخُ زكريَّا، أو عطفُ بيانٍ، وهو الأظهرُ، فالمرادُ بالأسماءِ الآتيةُ، وأمَّا قولُ الروميِّ: (وفي الأسماءِ) خبرٌ مُقَدَّمٌ لقولِه (كَسْرُهَا) وفي (ابنٍ) عطفٌ على قولِه (وفي الأسماءِ) فليسَ في مَحَلِّه بلْ خطأٌ مِن جهةِ المبنى، وكذا من طريقةِ المعنى، أمَّا المبنى فلأنَّهُ يلزمُ منه عيبٌ في كَلَامِ الناظمِ، وهو الإبطاءُ، بخلافِ ما قدَّمْنَاه في تحقيقِ البناءِ، وأمَّا المعنى فلأنَّ الأسماءَ المَكْسُورَةَ الهمزةِ محصورةٌ عندَ المصنِّفِ في الأسماءِ المذكورةِ، فلا يصحُّ التعاطفُ بينَهُمَا على الطريقةِ المَسْطُورَةِ، وأيضًا لا يصحُّ حملُ الأسماءِ على العمومِ، ويكونُ العطفُ من قبيلِ التخصيصِ؛ لأنَّ جميعَ همزاتِ الأسماءِ ليستْ موصولةً، ولا كُلُّها مكسورةً، وكأنَّ الشيخَ أرادَ بالأسماءِ ما فيه الهمزةُ المكسورةُ السامَعِيُّ، فلا يَرِدُ عليه القياسيُّ، وهو كُلُّ مصدرٍ بعدَ ألفِ فِعْلِه أربعةُ أحرفٍ فصاعدًا، كالافتعالِ والانفعالِ والاستفعالِ، ممَّا وردَ في القرآنِ أو لم يَرِدْ، أولأنَّهُ اكتفى بما يُفْهَمُ مِن كسرِ همزةٍ في الفعلِ، وكسرِ همزةٍ في مصدرِه بالقياسِ، وأمَّا تفسيرُ اليمنيِّ الأسماءَ بالمصادرِ من نحوِ: {ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ} و {اخْتِلَافُ الليلِ} {واخْتِلَاقٌ} و (انْتِقَامٌ) فليسَ في مَحَلِّه، لما سبقَ من تحقيقِ المرامِ، وأمَّا سائرُ الأسماءِ فَمُخْتَلِفَةُ الأوائلِ، فمنها مفتوحةٌ: كآدمَ، أو مكسورةٌ: كإِبْرَاهِيمَ، أو مضمومةٌ: كأُجَاجٍ، وقد يقالُ إن هذا كُلَّه يَنْدَفِعُ بأنَّ الضميرَ في (اكْسِره) إلى همزةِ الوصلِ لا إلى الهمزةِ مطلقًا، ثمَّ ما اختارَه الناظمُ مِن أنَّ التعريفَ باللامِ وحدَه والهمزةَ زائدةٌ، إذ لو كانتْ مقصودةً لم تُحْذَفْ كما لا تُحْذَفُ همزةُ (أَمْ) و (إنْ) هو مذهبُ سِيبَوَيْهِ وأكثرِ النحاةِ، خلافًا لِمَا ذهبَ إليه الخليلُ مِن أنَّ (أل) حرفٌ ثنائيٌّ تُفِيدُ التعريفَ؛ لأنَّها مِن خصائصِ الأسماءِ وتفيدُ معنىً فيها، وهي بمنزلةِ (قد) و (هل) في الأفعالِ وذلكَ ثنائيٌّ فكذلكَ هذه. أقولُ ولعلَّ وجهَ حذفِ همزةِ كثرةِ الاستعمالِ.
والحاصلُ أنَّ الناظمَ يريدُ همزةَ الوصلِ في السماعيِّ وهو عشْرةُ أسماءٍ، وقد ذكَرَ سبْعةً منَها لورودِها في القرآنِ، إلا أنَّهُ تركَ باقيَها لضرورةِ النظمِ، كما قالَ المصريُّ، وسبقَه الروميُّ، منها (ابنٌ) وأصلُه: بَنَو بفتحتينِ لقولِهم في تكسيرِه (أبناءٌ)، وأفعالٌ في الأصلِ جمعُ فَعَلٍ، نحوَ نَبَأٌ وأَنْبَاءٌ، وخَبَرٌ وأَخْبَارٌ، فَأُعِلَّ بأنَ اسْتُثْقِلَ الضمةُ على الواوِ، وحذَفَ اللامَ لالتقاءِ الساكنينِ، وأَسْكَنَ الأَوَّلَ، وأُدْخِلَتْ عليه همزةُ الوصلِ، ومنها (ابنةٌ) وأصلُه بَنَوَةٌ، كشَجَرَةٌ وهي مؤنَّثةُ (ابنٍ) فَحُكْمُهَا حُكْمُه، ومنها (امرؤٌ) للمُذَكَّرِ، و (امرأةٌ) للمؤنَّثِ، وفيهما لغةٌ أُخْرَى (مَرْءٌ) و (مَرْأةٌ)، وإنَّما أَدْخَلُوا الهمزةَ عليهما وإنْ كانَا تامَّيْنِ من حيثُ إنَّ لامَهُمَا همزةٌ وَيَلْحَقُهُمَا التخفيفُ فيقالُ: مَرْ ومَرْةٌ، فَجَرَيَا مجرى ابنٍ وابنةٍ، ومنها (اثنَانِ) للمُذَكَّرِ و (اثْنَتَانِ) للمُؤَنَّثِ، وَأَصْلُهَا ثَنَيَانِ وثَنَيَتَانِ، كَجَمَلَانِ، وشَجَرَتَانِ، بدليلِ قولِهم في النسبةِ: ثَنَوِيٌّ فَحُذِفَت اللامُ , وأُسْكِنَت الثاءُ، وجِيءَ بهمزةِ الوصلِ، ومنها (اسمٌ) وأصلُه سَمَوٌ بوزنِ قَنَوٍ وصَنَوٍ فَحُذِفَت الواوُ؛ لاستثقالِهم تعاقُبَ الحركاتِ الإعرابيَّةِ عليها ونُقِلَ سكونُ الميمِ إلى السينِ لتعاقبِ تلكَ الحركاتِ عليها، وَأُتِيَ بهمزةِ الوصلِ، وهذا مذهبُ البصريِّينَ، وفيه أنَّ العلةَ المذكورةَ منقوضةٌ في دَلْوٍ:
اللهمَّ إلا أنْ يقالَ بأنَّ استعمالَ الاسمِ أكثرُ مِن الدلوِ، واطِّرَادُ العلَّةِ غيرُ لازمٍ، وأمَّا مَذْهَبُ الكوفيِّينَ أنَّ أَصْلَه (وَسْمٌ) أي: علامةٌ؛ لأنَّ الاسمَ علامةٌ للمُسَمَّى، وَيُعْرَفُ هو بِه، والمختارُ مَذْهَبُ البصريِّينَ؛ لقولِهم في تكسيرِه: أسماءٌ لا أَوْسَامٌ، وفي تصغيرِه سُمَيٌّ لا وُسَيْمٌ،

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وعندَ إسنادِ الضميرِ المرفوعِ المُتَحَرِّكِ: سُمِّيْتُ، لا وَسَمْتُ، كوُعِدْتُ قالَ ابنُ الناظمِ: ومنها (اسْتٌ) واصلُه سَتَهٌ، كجَمَلٍ، لِتَكْسِيرِهِ على اسْتاهٍ، وَأَهْمَلَهُ الناظمُ؛ لأنَّ البيتَ لم يَسَعْه، قلتُ: والصوابُ في الاعتذارِ أنْ يقالَ: لعدمِ ورودِه في الكتابِ، لا سيَّما وذِكْرُه مُسْتَهْجَنٌ عندَ أُولِي الألبابِ، وأمَّا قولُ خالدٍ: وينبغي أنْ يزيدَ (أل) الموصولةَ و (ايْمُ) لغةٌ في (ايْمَن) فإنْ قالُوا هي (أَيْمَنُ) فَحُذِفَتْ اللامُ، قُلْنَا و (ابنم) هو (ابنٌ) فَزِيدَتْ الميمُ، وحُكْمُها معَ ماذَكَرْنا الكسرُ، ومعَ لامِ التعريفِ الفتحُ، فالجوابُ أنَّ لامَ التعريفِ يشملُ نوعيه، و (ايْمُ) لم يجيءْ في القرآنِ العظيمِ، وكذا (ابنم) معَ أنَّه عُلِمَ حُكْمُه مِن (ابنٍ) فإنَّ الميمَ زائدةٌ للتوكيدِ والمبالغةِ، كما في (زُرْقُمْ) بمعنى الأزرقِ ومرادُ المصنِّفِ بيانُ ما في الكتابِ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ، وأمَّا قولُ ابنِ المصنِّفِ وقدْ تبعَه الروميُّ: لو قالَ الناظمُ مكانَ كسرِها (الأيمنُ وفي) لو في، فَمَدْفُوعٌ كما لايخفى على أربابِ الوفا، لعدمِ وجودِ الاستيفاءِ، وقالَ الشيخُ زكريَّا: ذكرَ ابنُ الناظمِ ههنا فوائدَ لايَفْتَقِرُ إليها المَشْرُوحُ، قلتُ: وهو كذلكَ، ولِذَلِكَ أَعْرَضْتُ عمَّا فيه مِن المَغْلُوقِ والمَفْتُوحِ.

(وحاذرِ الوقفَ بكُلِّ الحركةِ) الجارُّ مُتَعَلِّقٌ بالوقفِ، وهو مَفْعُولُ (حَاذِرْ) أَمْرٌ بِمَعْنَى احْذَرْ على المبالغةِ، فإنَّ المُفَاعَلَةَ إذا لم يصحَّ منها المُغَالَبَةُ فهي للمُبَالَغَةِ، والمعنى: احْذَرِ الوقفَ بتمامِ الحركةِ كما يفعلُه جهالُ القُرَّاءِ في نحوِ تُبْ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الوقفَ لغةً مصدرُ: وَقَفْتُ الدابَّةَ وقفًا حبَسْتُها فَوَقَفَتْ هي وُقُوفًا فهو لازمٌ ومتعدٍّ والفرقُ بينهما بالمصدرِ، كرجعَ رَجْعًا ورُجُوعًا، وَصَدَّ صَدًّا وصُدُودًا.

واصطلاحًا: قطعُ الكلمةِ عمَّا بعدَها إنْ كانَ بعدَها شيءٌ وإلا فَيُسَمَّى قطعًا كذا ذكرُوه، ولابِدْعَ أنْ يُسَمَّى وقفًا أيضًا؛ لأنَّ بعضَ القرآنِ يَتَعَلَّقُ ببعضٍ، ويُسْتَحَبُّ الحَالُّ والمُرْتَحِلُ، فَيَصْدُقُ الوقفُ على أواخرِ السورِ وعلى آخرِ القرآنِ، غايتُه أنَّ بسملةَ الفاتحةِ مُبْتَدَأَةٌ حُكْمًا، كما عُرِفَ في مَحَلِّهِ.

ثمَّ أنواعُ الوقفِ ثلاثٌ،

أَوَّلُها: الإسكانُ المحضُ، وهو الأصلُ؛ لأنَّ الغرضَ مِن الوقفِ هو الاستراحةُ وسلبُ الحركةِ أبلغُ في تحصيلِ الراحةِ.

وثانيها الرَّوْمُ، وهو إتيانُ بعضِ الحركةِ بصوتٍ خفيٍّ وكأنَّهُ يُضْعِفُ صَوْتَها لِقِصَرِ زمانِها، فيُسْمِعُها القريبَ المُصْغِيَ، دونَ البعيدِ؛ لأنَّها غيرُ تامَّةٍ، والمرادُ بالبعيدِ أعمُّ مِن أنْ يكونَ حقيقةً أو حُكْمًا، فيشملُ الأصمَّ والقريبَ إذا لم يكنْ مُصْغِيًا.

وثالثُها: بالإشمامِ، وهو: أنْ تَضُمَّ شفتيكَ بعدَ الإسكانِ إشارةً إلى الضمِّ، وتتركَ بينَهما بعضَ الانفراجِ ليخرجَ النفسَ، فيراهما المخاطَبُ مضمومتينِ، فيعلمُ أنَّكَ أردْتَ بضمِّهما الإشارةَ إلى حركةِ آخرِ الكلمةِ الموقوفِ عليه، فهو شيءٌ يختصُّ بإدراكِه العينُ، دونَ الأُذُنِ؛ لأنَّه ليسَ بصوتٍ يُسْمَعُ، وإنَّما هو تحرُّكُ عضوٍ فلا يدركُه الأعمى والرَّوْمُ يدركُه الأعمى والبصيرُ؛ لأنَّ فيه معَ بعضِ الحركةِ صوتًا مايكادُ الحرفُ أنْ يكونَ به مُتَحَرِّكًا، واشتقاقُه من الشمِّ، كأنَّك أَشْمَمْتَ الحرفَ رائحةَ الحركةِ، بأنْ هَيَّأْتَ العضوَ للنطقِ بها، والمرادُ مِن الإشمامِ هو الفرقُ بينَ ما هو مُتَحَرِّكٌ في الأصلِ فَأُسْكِنَ للوقفِ، وبينَ ما هو ساكنٌ في كُلِّ حالٍ، فإذا عَرَفْتَ ذلكَ عَرَفْتَ أنَّ قولَ الناظمِ (إلا إذا رُمْتَ فبعضُ حركةٍ) استثناءٌ مُفَرَّغٌ مِن أعمِّ الأحوالِ، والبعضُ مضافٌ إلى الحركةِ، وهو مفعولٌ لفعلٍ مُقَدَّرٍ، أي: واحْذَرِ الوقفَ بتمامِ الحركةِ في جميعِ أحوالِ الوقفِ وأنواعِ حركاتِ الكلماتِ الموقوفِ عليها مِن الرفعِ والنصبِ والجرِّ والضمِّ والفتحِ والكسرِ، نحوَ {نستعينُ} و {قِيلَ} و {العالمينَ} و {الصراطَ} و {الرحيمُ} وليسَ إلا إذا رُمْتَ وقفَ الرَّوْمِ فَأْتِ ببعضِ الحركةِ، لكن مَحَلُّهُ إذا كانت الكلمةُ الموقوفُ عليها مرفوعةً أو مضمومةً أو مخفوضةً أو مكسورةً، بخلافِ ما إذا كانتْ مفتوحةً أو منصوبةً، ولهذا قالَ: (إلا بفتحٍ أو بنصبٍ) وبنسخةٍ (وبنصبٍ) (وَأَشِمَّ) أي: قفْ به بالإشمامِ (إشارةً بالضمِّ في رفعٍ وضمِّ) أي: للإشارةِ إلى ضمَّةِ الحركةِ مِن الكلمةِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الموقوفِ عليها في رفعٍ وضمٍّ، أي إذا كانت تلكَ الكلمةُ مرفوعةً أو مضمومةً، بخلافِ ما إذا كانت مضمومةً أو مفتوحةً أو مخفوضةً أو مكسورةً، والمغايرةُ بينَ أنواعِ الإعرابِ لإفادةِ عمومِ الحكمِ بينَ الحركاتِ الإعرابيَّةِ وبينَ الحركاتِ البنائيَّةِ، فإنَّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ من ألقابِ الإعرابِ، والضمَّ والفتحَ والكسرَ من ألقابِ البناءِ، فيستوي في الأحكامِ المذكورةِ المُنَوَّنُ وغيرُه، وبالمَعْرِبِ والمبنيِّ من الاسمِ ونحوِه.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الرَّوْمَ والاختلاسَ يَشْتَرِكَانِ في التبعيضِ، إلا أنَّ الرَّوْمَ أَخَصُّ من حيثُ إنَّهُ لا يكونُ إلا في الفتحِ والنصبِ، ويكونُ في الوقفِ دونَ الوصلِ، والثابتُ من الحركةِ أقلُّ من الذاهبِ، والاخْتِلَاسُ أعمُّ؛ لكونِه يتناولُ الحركاتِ الثلاثَ، كما في {لايهدي} و {نِعمَّا} و {يَأْمُرُكُمْ} عندَ بعضِ القُرَّاءِ في الأمثلةِ الثلاثةِ، ولايُخَصُّ بالآخرِ، وهو مَحَلُّ الوقفِ، والثابتُ من الحركةِ أكثرُ من الذاهبِ، وذلكَ أن تأتيَ بِثُلُثَيْهَا وهذا لايُضْبَطُ إلا بالمُشَافَهَةِ بالسماعِ من أفواهِ أربابِ أداءِ القراءةِ.

ثمَّ اعلمْ أنَّ الرَّوْمَ والإشمامَ لا يدخلانِ في هاءِ التأنيثِ، لافي ميمِ الجمعِ، ولا في الحركةِ العارضةِ، كما بيَّنَه الشاطبيُّ رحمَهُ اللهُ بقولِه:

وفي هاءِ تأنيثٍ وميمِ الجميعُ قلْ ... وعارضِ شَكْلٍ لم يَكُونَا لِيَدْخُلَا

أمَّا هاءُ التأنيثِ فإنَّها تَنْقَسِمُ إلى مارُسِمَ بالهاءِ، نحوَ {هدًى ورحمةً} و {تلكَ نعمةٌ}، وإلى مارُسِمَ بالتاءِ، نحوَ: {يَرْجُونَ رحمتَ اللهِ} و {اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ} فما رُسِمَ بالهاءِ لا يُوقَفُ عليه إلا بالهاءِ الساكنةِ؛ إذ المرادُ من الرَّوْمِ والإشمامِ بيانُ حركةِ الحرفِ المَوْقُوفِ عليه حالةَ الوصلِ، ولم يكنْ على الهاءِ حركةٌ في الأصلِ، إذ هي مُبْدَلَةٌ من التاءِ، والتاءُ مَعْدُومَةٌ في الوقفِ، وأمَّا مارُسِمَ بالتاءِ فإنَّ الرَّوْمَ والإشمامَ يدخُلانِ فيه على مذهبِ مَن وقفَ بالتاءِ؛ لأنَّها تاءٌ محضةٌ، وهي التي كانت في الوصلِ؛ ولذا قالَ الشاطبيُّ: (وفي هاءِ تأنيثٍ) ولم يقلْ: في تاءِ تأنيثٍ، وأمَّا ميمُ الجمعِ نحوَ {عليهم} و {إليكم} فهي تنقسمُ إلى ماتَحَرَّكَ في الوصلِ للجميعِ، نحوَ {وأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ} ونحوِه ممَّا يقعُ قبلَ السكونِ، وإلى ما تَحَرَّكَ بالضمِّ أو الكسرِ موصولًا لبعضِ القُرَّاءِ، ويُسَكَّنُ لبعضِهم، فأمَّا النوعُ الأوَّلُ فلا يدخلُه رَوْمٌ ولا إِشْمَامٌ؛ لأنَّ حَرَكَتَه عارضةٌ كَحَرَكَةِ {وَأَنْذِرْ به الذينَ} و {وَأَنْذِرِ النَّاسَ} و {لم يكنِ الذينَ كَفَرُوا}، والغرضُ من الرَّومِ والإشمامِ إنَّما هو بيانُ حركةِ الموقوفِ عليه حالةَ الوصلِ باعتبارِ الأصلِ. وأمَّا النوعُ الثاني فعندَ مَن يقرأُ بالإسكانِ، فلا يدخلانِ فيه على قراءتِه؛ لأنَّهما إنَّما يدخلانِ في المُتَحَرِّكِ، ومَن قرأَ بالضمِّ والصلةِ لم يدخلْ أيضًا على قراءتِه رومٌ ولا إشمامٌ، عندَ الحافظِ أبي عمرٍو الدانيِّ، وأبي القاسمِ الشاطبيِّ رحمهما اللهُ؛ لأنَّ ميمَ الجمعِ لا حركةَ لها في الأصلِ، وإنَّما حركتُها عارضةٌ لأجلِ واوِ الصلةِ والتقاءِ الساكنينِ. وقالَ مكيٌّ يَدْخُلانِ عليه؛ لأنَّ حركتَهما بنائيَّةٌ كهاءِ الكنايةِ، وفرَّقَ الدانيُّ بينَ ميمِ الجمعِ وهاءِ الْكِنَايَةِ، بأنَّ الهاءَ مُحَرَّكَةٌ قبلَ الصلةِ، بخلافِ الميمِ، يعني بدليلِ قراءةِ الجماعةِ، فَعُومِلَتْ حركةُ الهاءِ في الوقفِ مُعَامَلَةَ سائرِ الحركاتِ، ولم يكنْ للميمِ حركةٌ فَعُومِلَتْ بالسكونِ، فهي كالذي يُحَرَّكُ لالتقاءِ الساكنينِ، وهنا قولٌ ثالثٌ فيه تفصيلٌ ذكرَه الشاطبيُّ في قولِه (وفي الهاءِ للإضمارِ قومٌ أَبَوْهُمَا) البيتينِ وحاصلُه أنَّهُ إنْ وقعَ قبلَها ضمَّةٌ أو كسرةٌ أو واوٌ أو ياءٌ، نحوَ {لا نُخْلِفُه} و {بِمُزَحْزِحِهِ} و {عقلوه} و {لاريبَ فيهِ} فبعضٌ يجيزُ الرَّوْمَ والإشمامَ، وبعضٌ يمنعُهما، فوجهُ الجوازِ إجراؤُه على القاعدةِ، ووجهُ المنعِ استثقالُ الخروجِ من ثقيلٍ إلى مِثْلِه والإشارةُ إليه في موضعِ الاستراحةِ، وأمَّا إنْ انْضَمَّت الهاءُ بعدَ فتحةٍ أو ألفٍ، نحوَ {لَهُ} و {نَادَاهُ} دخلَه الرَّوْمُ والإشمامُ بلا خلافٍ؛ لعدمِ العلَّةِ المانعةِ منهما، وأمَّا الحركةُ العارضةُ وهو ما حُرِّكَ لساكنٍ بعدَه مُتَّصِلٍ أو مُنْفَصِلٍ، نحوَ {ولاتَنْسَوُا الْفَضْلَ} و {أَنْذِرِ النَّاسَ} و {يَوْمَئِذٍ} و {حينئذٍ} و {قلْ أُوحِيَ} و {قدْ أَفْلَحَ} و {مِن إِسْتَبرَقٍ} فلا يجوزُ في هذا رَوْمٌ ولا إشمامٌ؛ لأنَّ الحركةَ إنَّما عَرَضَتْ لساكنٍ لقيهُ حالَ الوصلِ وزَالَتْ عندَ الوقفِ لذهابِ المُقْتَضِي فلا يُعْتَدُّ بها فلا وجهَ للرَّوْمِ والإشمامِ، بخلافِ نحوَ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

{مِلءُ} و {دِفْءٌ} إذا نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ على ما قبلَها في قراءةِ حمزةَ وهشامٍ، حيثُ قرآ بالرَّوْمِ والإشمامِ فيهما؛ لأنَّها حركةُ الهمزةِ، وهي تدلُّ عليها، فكأنَّ الهمزةَ مَلْفُوظٌ بها، كما صرَّحَ به مكيٌّ، فَنَظَمْتُ هذه الأحكامَ التي في حكمِ المُسْتَثْنَى مِن المرامِ فقلتُ:

وهاءُ تأنيثٍ وعارضُ الكَلَامِ ... ممتنعُ الرَّوْمِ معَ الإشمامِ

ولا يخفى أنَّ العارضَ مِن الحركةِ يشملُ حركةَ ميمِ الجمعِ، فلا يحتاجُ إلى الفرقِ هذا، وفي النَّظْمِ أيضًا تَتَكَرَّرُ الحركةُ، وهو عيبٌ فلو قالَ (بعضُ بركةٍ) برفعِ بعضٍ، على أن تنوينَه بدلٌ من المضافِ إليه، أي: وبعضٌ مِن الحركةِ بركةٌ وكفايةٌ.

وقد خَتَمَ المصنِّفُ مباحثَ علمِ التجويدِ بمباحثِ الوقفِ إيماءً إلى حُسْنِ المقطعِ، ولقد أحسنَ في ذلك وأجادَ فيما أفادَ، واللهُ الهادي إلى الرشادِ، والمُلْهِمُ إلى السدادِ.

(وقد تقَضَّى نظمي المُقَدِّمَةَ) بفتحِ ياءِ الإضافةِ، على استعمالِ لغةً، لا كما قالَ المصريُّ: إنه للضرورةِ، و (النَّظْمُ) مصدرٌ ويحتملُ أنْ يرادَ به المعنى المفعولُ، واللامُ في (المُقَدِّمَةَ) للعهدِ الذي تَقَدَّمَ، وبينَها وبينَ ما يجيءُ من لفظةِ (تَقَدَّمَه) صنعةُ الجناسِ، نحوَ قولِه تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ القَيِّمِ} على ما هو مقرَّرٌ ومُحَرَّرٌ في صنيعِ البديعِ (مِنّي لقارئِ القرآنِ تَقْدِمَه) (تَقَضَّى) أصلُه: تَقَضَّضَ، فَأَبْدَلُوا من الضادِ الأخيرِ ياءً، لاستثقالِهم ثلاثَ ضاداتٍ متواليةٍ، مُشْتَقٌّ من: انْقَضَّ الحائطُ: سقطَ، والمرادُ هاهنا: نَقَضَ نَظْمِي المقدِّمَةَ، وفي بعضِ النسخِ: (وقد انْقَضَى) والأَوَّلُ أصحُّ، كذا ذَكَرَه الروميُّ، لكن كونُ (تَقَضَّى) مُضاعَفًا غيرُ صحيحٍ، بلْ هو ناقصٌ، ففي الصحاحِ: تَقَضَّى وانْقَضَى بمعنًى واحدٍ أي: وإنْ كانَ بابُهما مُخْتَلِفًا، نعم بابُ التَّفَعُّلِ أصلُه للتكلُّفِ، فَمَعْناها الانقضاءُ شيئًا فشيئًا ,والظاهرُ أنَّ المرادَ هنا مجرَّدُ الانتهاءِ، أي: وقد انتهى نظمي لهذه المقدِّمَةِ في علمِ تجويدِ القراءةِ، وهي مني لقارئِ القرآنِ تُحْفَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ وهديَّةٌ مُتَّصِلَةٌ، فجزاه اللهُ عنا خيرَ الجزاءِ والمثوبةِ، فَتَقْدِمَةٌ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقالَ اليمنيُّ: حالَ كونِها تَقْدِمَةً. قلتُ: (فمِنّي) بها مُتَعَلِّقَةٌ، ثمَّ يجوزُ أنْ يكونَ قارئُ القرآنِ مُفْرَدًا مرادًا به الجنسُ، أو جمعًا حُذِفَ نونُه للإضافةِ.

(والحمدُ للهِ لها خِتَامُ) بكسرِ الخاءِ، وجملةُ (الحمدُ للهِ) ممَّا يُخْتَمُ به للمقدِّمَةِ؛ ليكونَ الشكرُ أولًا وآخرًا على جزيلِ النعمةِ وجميلِ المِنَّةِ؛ وليكونَ ختامُه مِسْكًا، كما قالَ اللهُ تعالى في حقِّ رَحيقِ الجنَّةِ: {يُسْقَوْنَ مِن رَحِيقٍ مَخْتُومٍ خِتَامُهُ مِسْكٌ} أي: آخرَ ما يَجِدُونَ رائحةَ المسكِ بعدَ تمامِ الشَّرْبَةِ في مقامِ اللَّذةِ. وأصلُ الختامِ: الطينُ الذي يُخْتَمُ به الإناءُ للعصْمَةِ، أو الحُرْمَةِ، ففيه تلويحٌ إلى تأكيدِ خَتْمِ المقدِّمَةِ، وتلميحٌ إلى ذِكْرِ صاحبِ خَتْمِ النبوَّةِ، ولذا قالَ (ثُمَّ الصلاةُ بعدَ السلامِ) أي: ثمَّ الصلاةُ على خاتمِ الأنبياءِ بعدَ حمدِ اللهِ تعالى لها ختامٌ، وكذا السلامُ، ويحتملُ أنْ يكونَ السلامُ مَعْطُوفًا على الصلاةِ، وخبرُهما محذوفٌ؛ لأنَّهُ مَعْلُومٌ بقرينةِ المقامِ، ولتعينه عليه السلامُ بهذا المرامِ؛ ولذا جاءَ في نسخةٍ بعدَ قولِه (على النبيِّ أحمدٍ وآلِه) بتنوينِ أحمدَ للضرورةِ، وفي نسخةٍ بدلٌ لفظُ المصطفى، وهو أَوْلَى كما لايَخْفَى (وصحبِه وتابعي مِنْوَالِه) بكسرِ الميمِ، أي: طريقِه وحالِه في أفعالِه وأقوالِه، وفي بعضِ نسخٍ:

على النبيِّ المصطفى المُخْتَارِ وآلِه وصحبِه الأطهارِ

وحاصلُه أنَّ الصلاةَ والسلامَ لها ختامٌ، كما أنَّ الحمدَ للهِ سبحانَه، لها ختامٌ ولايَبْعُدُ أنْ يقالَ: الصلاةُ والسلامُ والحمدُ ختامٌ، ففيه إيماءٌ إلى معنى كلمتي التوحيدِ المطلوبِ وجودُهما عندَ الخاتمةِ لأربابِ التأييدِ، ويحتملُ أنْ يكونَ قولُه (والسلامُ) كَلَامًا مبتدأً ما له تمامٌ اكتفاءً بالمرامِ، كما هو عادةُ بعضِ الكرامِ، من ختمِ كتابِهم بلفظِ والسلامُ كما قيلَ:

وكنتُ ذخرتُ أفكاري لوقتٍ فكانَ الوقتُ وقتَكَ والسلامُ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وكنتُ كطالبِ الدنيا لِحُرٍّ فأنتَ الحُرُّ وانقطعَ الكَلَامُ

وسلامٌ على المُرْسَلِينَ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية